

PERPUSTAKAAN NASIONAL
REPUBLIK INDONESIA

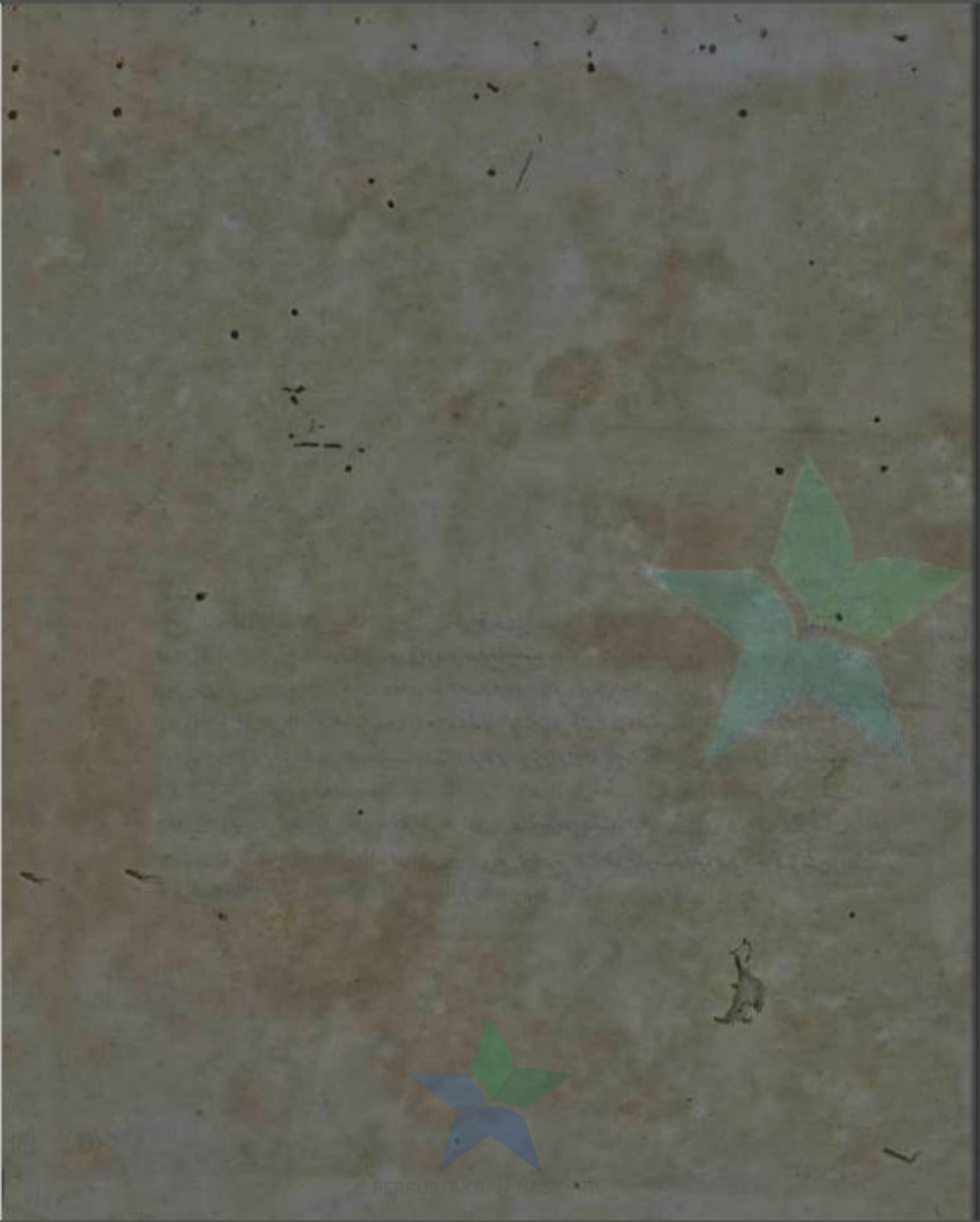

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله تعالى على عظمه جلاله حمد لله عريق لمطالعة جماله واسكره بجزيل نواله شكرا لمحمد
وماله فالحمد باسرار اهل التشبيه ومقاله واصلي على سيدنا محمد المبعوث لسان حرامه وجلاله واستعين
لادات مطابق لصحته والله وبعده فاني ان شرحت كتاب الكافيه في نحو اولا مع ايرادات واجوابه وابحاث كثيرة مشرحه
ثانيا مقتصرا على حل الفاظه وشرح معانيه والاشارة الى تحليل تركيباته ومباينته الا فان رامع ذكر علل اكثرها
لرسم خدمة الامير الكبير العالم الفاضل سلامة الامراة والوزراء مفخر العرب والعجم ناصر الدولة والدين شمس الاسلام
والمسلمين يحيى المخدوم العظيم ملك ملوك الامراء والوزراء صاحب السيف والقلم صلاح العالم جلال الدنيا
والدين ابراهيم ابن فرش بملكا ملك العفو اعز الله انصارهما وضاعف اقتدارهما بسبب اشتغاله بهذا الكتاب الذي
هو دستور بهذا الفن الاولى الالباب وسميته بالوافيه في شرح الكافيه لكونه واقيا محل الفاظه شرح معانيه
وموصولا لطالبه الى مقاصده ومعانيه وما توفيقي الا بالله وعليه كما توكلت واليه انيب

PERPUSTAKAAN NASIONAL

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله تعالى على عظمة جلاله حمد الله عريق لمطالعة جماله واشكره بجزيل نواله شكرا معتقد المادة
وماله فاحكم باشرف اهل التشبيه ومقاله واصلي على سيدنا محمد المبعوث لبيان حرامه وجلاله واستعين
لادارة مطابق بصحته واله وبعده فاني ان شرحت كتاب الكافية في نحو اولا مع ايرادات واجوابه وابحاث
كثيرة شرحية ثانية مقتصرا على حل الفاظه وشرح معانيه والاشارة الى تحليل تركيباته ومباينه الا انا ذا رامع
ذكر علل اكثرها لرسم خدمة الامير الكبير العالم الفاضل سلامة الامراء والوزراء مفخر العرب والعجم ناصر الدولة
والدين شمس الاسلام والمسلمين يحيى المخدوم العظيم ملك ملوك الامراء والوزراء صاحب السيف والقلم
صلاح العالم جلال الدنيا والدين ابراهيم ابن فرشي ملكا ملك النفي اعز الله انصارهما وضاعف اقتدارهما بسبب
اشتغاله بهذا الكتاب الذي هو دستور بهذا الفن الاولي الالباب وسميته بالوافية في شرح الكافية لكونه
واقيا محل الفاظه شرح معانيه وموصولا لطالبه الى مقاصده ومعانيه وما توفيقي الا بالله وعليه توكلت واليه
انيب قوله الكلمة لفظ وضع لمعنى مفردا واعلم ان معرفة هذا الحد موقوفة على معرفة الله
اللفظ والوضع والمعنى المفرد فاللفظ ما يتلفظ به الانسان او في حكمه مهملا كان او مستعملا المراد بالوضع
ههنا تخصيص شيء بشيء متى اطلق او احسن الشرح الاولى فهم الشيخ الشماني والمراد من المعنى المفرد وهو ان
لا تدل جزؤه لفظه على جزء معناه فاذا عرفت ذلك فقوله لفظ بمنزلة الجنس للكلمة والباقي من قيوده كالفصل
فاللفظ احترازا زيد عن خطوط والعقود والاشارات والنصب وقوله وضع لمعنى احترازا زيد عن المهملات وهي
اللفظ الغير الدالة على معنى بالوضع وقوله مفردا احترازا زيد عن المركبات نحو زيد قائم وخمسة عشر ولا ينكل الحد يا
لكلمات التي مدلولها الالفاظ كالاسم والفعل والحرف فانها وضعت لمثل زيد والطل وضرب وقد لانا الالفاظ التي وقعت

PERPUSTAKAAN NASIONAL

2

لها متعان فان المراد بالمعنى في قوله لفظ وضع لمعنى اعم من ان يكون لفظا وضع لمعنى او غيره والقائلون يقول
حينئذ انه كل شكل بالعلامات المصنوعة الالفاظ مركبة كلفظ الخبر والكلام والجملة فان لفظ الخبر موضوعة
لمثل قولنا زيد قائم وذهب عمرو ويمكن ان يجاب عنه بان الاسلام ان لفظ الخبر موضوعة لمثل قولنا
زيد قائم بل هي موضوعة المفهوم صدق على مثل زيد قائم وما يحتمل الصدق والكذب وهو مفهوم
ليس بمركب وهو الجواب بعينه جواب عن الاشكال الاول ولئن سلمنا ان مثل الخبر موضوع لمثل
زيد قائم لكن لا نسلم انه يلزم منه ان يكون الخبر مركبا لعدم دلالة جزء الخبر على جزء معناه
وان كان معناه وهو زيد مثل زيد قائم مركبا لدلالة جزئه على جزء معناه ولا يمنع ان يكون شيء
مفردا ومعناه مركبا ولقائل ان يورد عليها النقض بمثل قائمة فانها تدل على جزء معنى قائمة
وهو ذات موصوفة بالقيام والتاء اعلى الجزء الاخر وهو التانيث فتكون مركبة فلا يمكن ان يجاب عنه
بمنع دلالة قائم فمن قائمة على معنى فضلا عن يدل على جزء معنى قائمة غاية ما في الباب انه
موقوف في لفظ القائم الذي هو دال على معنى والذي يدل على انه لو دل عليه لزم احتياج التذكير
والتانيث فيها وهو محال قوله وهي اسم وفعل وحرف اما ان تدل على معنى في نفسها او لا الثاني
الحروف ولا اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة ولا الثاني الاسم والاول الفعل وانما انحصرت الكلمة
في هذه الانواع الثلثة لان الكلمة لا تخلو اما ان تدل على معنى في نفسها او لا تدل فهي الحروف
وان دلت فهي اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة اعني الماضي والحال والاستقبال او لا يقترن فان اقترنت
فهي الفعل فان لم يقترن فهي الاسم والمراد من قولنا ان الحرف لا تدل على معنى في نفسها ان الحرف له
معنى ولذلك المعنى متعلق لا بد له من ذكر ذلك المتعلق عند ذكر الحرف نحو من ذان معناه
الابتداء والابتداء متعلق وهو البصرة والكوفة او غيرهما ولا بد له من ذكر البصرة او الكوفة
او غيرهما عن ذكر من وهو مفقوض بمثل دو لا صواب ان يقول معناه ان الحرف مشروط في دلالته
على معناه ذكر متعلقه وحينئذ لا يرد عليه النقض بمثل دو لانه غير مشروط فيه ذلك الا انه انما
جيء المتوصل في جعل الجنس صفة للشيء فلزم من ذلك ذكر متعلق لا الجل دلالته على معناه قوله
وقد علم بذلك حد كل واحد منها اي وقد علم بدليل حصر الكلمة في الاسم والفعل والحرف
لانه لما قسمت الكلمة التي هي جنسها اليها بايراد الفصول للمزة كل واحد منهما عن غيره فيكون
جنسهما وفصولها معلومين مع تقييد الجنس بالفعل فيكون احدهما معلوما لان المراد من
معرفة الحد هي معرفة الجنس والفعل مع تقييد الجنس بالفعل قوله الكلمة ما تضمن كلمتين
بالاسنادي لا اخره قوله تضمن كلمتين شامل لمثل غلام زيد وخمسة عشر فلما قال بالاسنادي
خرج عنه مثل غلام زيد لان مثل غلام زيد وان كانت متضمنا لكلمتين لكنه ليس بالمعنا ومع لان
المراد بالاسنادي بنسبة احد الجزئين الى اخر ليفيد المخاطب فائدة تامة ليصح السكوت عليها
نحو قام زيد واكرم المخاطب ولمثل اكرم ولمثل كلام مركب من اكثر من كلمتين كمسئلة واحدة
مثلا وانما قال متضمن ولم يقل تركب يشتمل ما كان مركبا من كلمتين احدهما غير ملفوظ نحو قم واذهب وما كان
مركبا من اكثر من كلمتين كلتاب واحد ومسئلة واحدة فانهما لا يكونان مركبتين من كلمتين ولكنهما متضمنين
لان التضمن اعم من التركيب ولا يشكل لمثل قائم ابوه في قولنا زيد قائم فانه ليس بكلام مع تضمنه كلمتين

PERPUSTAKAAN NASIONAL

بالاسناد لان ليس فيه اسناد بالتفسير المذكور لانه لا يصح السكون على مثل قائم ابوه قوله ولا يقال في ذلك انا في
اسمين او فعل واسم اي لا يمكن حصول الكلام الاسنى المركب ممن اسمين نحو زيد قائم او من فعل واسم نحو قام زيد
وانما لم يكن الاسنى هذين القسمين لان التركيب العقلي من الاسم والحرف والفعل لا يزيد من ستة انواع وهي المركب
من اسمين والمركب من فعلين والمركب من حرفين والمركب من اسم وحرف والمركب من فعل وحرف والكلام لا يمكن
من قسمين من هذه الاقسام الستة وهما المركبين اسمين والمركب من اسم وفعل لان الكلام تقتضي الاسناد على
ما ذكرنا في تعريف الاسناد يقتضي المسند والمسند اليه لكون بين الاسناد نسبة المسند والمسند اليه وجوب تحقيق
تحقيق المنتسبين عنا تحقيق النسبة بالكلام فالكلام يقتضي المسند اليه وهما موجودان في المركب من الاسمين
يجوز وقوع الاسم مسندا ومسند اليه وفي المركب من فعل واسم يجوز وقوع الفعل مسندا والاسم مسند اليه
وهما غير موجودين في البواقي لانتفاء كليهما او واحد منهما اما في المركب من فعلين فلانتفاء المسند اليه واما في
المركب من الاسم والحرف فلانتفاء المسند والمسند اليه لان الاسم الواحد لا يكون الا احدهما واما في المركب الفعل
والحرف فلانتفاء المسند والمسند اليه لان الفعل يقع مسندا والحرف لا يقع المسند اليه قوله الاسم ما دل على معنى
في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة قوله ما دل عليه معنى يتناول الاسم والفعل والحرف وقوله في نفسه
يخرج الحرف وقوله عليه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة يخرج الفعل لكن يدخل فيه ما لا يدل على الزمان نحو رجل
ومدلوله الزمان فقط نحو اليوم وامس ومدلوله معنى مقترن بزمان غير الثلثة نحو الاضطجاع والاتكاء وينبغي
ان يراد بالدلالة دلالة اولية حتى ينقض الحد باسماء الافعال فانها تدل على معنى في نفسه مقترن بزمان نحو
صه فانه دل له على السكون المقترن بالاستقبال ان ان دلالته عليه ليست بدلالة اولية لان اول لا يدل الا على سكت
وبواسطته يدل على السكون المقترن بال استقبال وينبغي ان يعرف ايضا ان المراد من الاقتران وعدم الاقتران انما هو
بحسب الوضع لئلا يتوجه على النقض باسمي الفاعل والمفعول في قولنا زيد ضارب عمرو الان او مضروب امس
لان اقترانهما ليس بحسب الوضع وانما هو بعارض ولا يتوجه عليه ايضا النقض بضرب المشترك بين الحال والاستقبال
ان عدم اقترانه بالزمان المعنى انما هو بسبب العارض لانه فعل واضع لاحد الزمانين معنى لكن حصل الالتباس
عند السامع وقيل ان يورد النقض على هذا التعريف من وجهين احدهما انه منقوض بنفس الحد لانه
يصدق على المجموع الحد انه دال على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فليلزم ان يكون مجموع الحد
اسما لان كلا صدق عليه المحدود صدق عليه الحد والثاني انه منقوض من بالخط والعقود والاشارات
والنصب لكونها دالة على معنى في نفسها غير مقترنة باحد الازمنة الثلثة كلها ليست باسم لانها ليست بكلمة
ويمكن ان يجاب عنه بان يقال ان قسم الكلمة الى الاسم وغيره اولا على ان الاسم فصا تقدم الحد الاسم كلمة دلت على
معنى في نفسه الخ لكن حذفت الكلمة اعتمادا على فهم المتكلم فاذا يسقط كل واحد من النقضين
اما الاول فلان لا يصدق على مجموع الحد لانه مركب والكلمة مفردة واما الثاني فلان خطوط والعقود
والاشارة والنصب ليست بكلمة لانها ليست بلفظ ولقائل ان يقول لا يخلو من ان يراد باحد الازمنة الثلثة
واحد انها بعينه كالماضي مثلا او واحد بعين معنى واما كان ينقض حد الاسم والفعل ما اذا ان يراد به واحد
بعينه فلانه يلزم منه ان يكون الذي يقترن بغير ذلك المعنى اسما لا فعلا واما ان يراد به واحد غير معين
فلانه يلزم منه ان يكون الذي يقترن به واحد معين كالماضي مثلا اسما لا فعلا فلا يكون حد الاسم مانعا
ولاحد الفعل جامعا وقد وجب ان يكون الحد جامعا ومانعا وما تعاضد خلل وجوابه انه لا يراد به واحد معين

4

ولا واحد غير معني بل واحد منها من غير تقييد او بعدم التعيين لا يقال تقابل ان يعود ويقول لا جائز ان
يراد به واحد من غير تقييده بالتعيين او عدم التعيين لانه يلزم منه ان الذي اقترن به الزمان المعني لم يكن
فعلا بل اسما لكنه ليس كذلك لانا نقول لا نسلم لزوم ذلك لان الذي اقترن به الزمان المعني صدق عليه
انه مقترن باحد الازمنة الثلثة ولا منافاة بين واحد منها وبين المعني الجواز اجتماع واحد منها مع التعيين
وان لم يقيد به ولم يلزم بذكر حد الاسم ههنا مع قوله من قبل وقد علم بذلك حد كل واحد منها التكرار
لان ذكر ههنا بالمطابقة وهناك بالالتزام قوله ومن خواصه وحوله اللام والاخر والتنوين والاسناد اليه
والاضافة اعلم الخواص جمع خاصة وهي يختص بالشيء سواء وجد في جميع افراده كالكاتب بالقوة بالنسبة
الي الانسان او في بعض افراده كالكاتب بالفعل بالنسبة اليه واعلم ايضا ان التعريف يكون بالحد ويكون بالخاصة
والفرق بين الحد والخاصة مطرد بمعني انه كلما صدق عليه الحد صدق عليه المحدود مثلا اي كل كلمة صدق
عليها انها دلت علي معني في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة صدق عليها انها اسم ومنعكس بمعني انه كلما
صدق عليه المحدود صدق عليه الحد يعني ان كل ما صدق عليه انه اسم صدق عليه انه كلمة دلت علي معني في نفسها
غير مقترن باحد الازمنة الثلثة وان الخاصة مطردة بمعني انه كلمة وجد خاصة الشيء وجد ذلك الشيء مثلا
اي كلمة وجدت فيها اللام صدق عليه انها اسم وغير منعكس لانه لا يمكن ان يقال كل اسم صح دخول اللام عليه
فان كثيرا من الاسماء لم يصح دخول اللام عليها كالضماير وغيرها وانما لم ينعكس الخاصة لجواز كونها غير
شاملة افراده ما هي خاصة ثم نقول قوله ومن خواصه اشارة الي كثرة الاسم لان من للتبعيض الا ان المصنف
لم يذكر الا ما هو اشهر واكثر استعمل وهو علي نوعين احدهما لفظي والثاني معنوي فاللفظي ثلثة احدها دخول
لام التعريف وانما لم يدخل لام التعريف علي الفعل لعدم احتياج الفعل الي التعريف لا خبر وخص الخبر ان يكون نكرة
ليفيد المخاطب وثانيها دخول الجر وانما لم يدخل علي الفعل بناء علي ان الاصل في الفعل ان لا يدخل عليه شيء
من الاعراب لعدم العلة المقتضية للاعراب فيه كما يجيء وانما قال دخول الجر ولم يقل حروف الجر لان حرف الجر يدخل
في الفعل علي سبيل الكلمة كما يقال زيد مرفوع بقام في قولنا قام زيد ويقول التنوين والمراد بالتنوين ما عدا تنوين
الترنم وانما اختص التنوين المذكور بالاسم ولم يدخل الفعل لان التنوين علي خمسة اقسام تنوين التمكن و
وتنوين التنكير وتنوين العوض عن المضاف اليه وتنوين المقابلة وتنوين الترنم اما تنوين التمكن فلكونه
دليلا علي الاسم التي يدخل عليها في الاسمية ولا امكنة للفعل في الاسمية فلم يدخل لهذا التنوين في الفعل واما
التنوين التنكير فلانه انما يدخل الاسم ليفرق بين المعرفة والنكرة نحو سيبويه وسيبويه ما فلانه بلا تنوين معرفة
ومع التنوين نكرة وصه اي اسكت السكوت الا ان وصه اي سكت سكون ووقفا ما في الفعل لا يقع معرفة فلم يحتج
فيه الي الفارق بين كونه معرفة ونكرة واما تنوين العوض من المضاف اليه كالتنوين الذي في يومئذ اي في يوم
اذا كان كذلك فلما حذفت المضاف اليه عوض من المضاف اليه التنوين ولان الفعل لما لم يضف اي شيء لم يحذف
المضاف اليه حتي يعوض التنوين عنه فلم يدخل التنوين عوضا عن المضاف اليه واما تنوين المقابلة نحو تنوين
الذي في مسلمات فانه مقابل وعوض لمن النون في مسلمين ما يجيء في بابه ولما لم يحتج الفعل ولم يكن لم يدخله
تنوين المقابلة واما تنوين الترنم فليس مخصوصا بالاسم بل يدخل الاسم والفعل وحرف التحسين الانشاء
فالمراد من التنوين سواي الترنم واما العلامات المعنوية فالاسناد اليه اي كونه مسندا اليه وانما اختص
الاسناد اليه بالاسم ولم يدخل الفعل لان الفعل مسندا الي شيء دائما فلو وقع مسندا اليه لزم ان يكون في حال

PERPUSTAKAAN NASIONAL

واحدة وهو غير جائز والثاني الاضافة اي كونه مضافا فانه يتعدى بحرف الجر وانما يضاف الفعل الى شيء لان الاضافة
اما للتعريف واما للتخصيص واما للتخفيف ولا يجوز اضافته للتعريف والتخصيص لانه لا يحتاج الى التعريف
والتخصيص لانه لا يحتاج الى التعريف والتخصيص لانه بما زائدان على الكلمة والفعل لا يحتاج الى هذا الزائدين
فادته بدونه ولا يجوز اضافته للتخفيف لان لان الاضافة للتخفيف وانما هي بحذف التنوين اذ ما يقوم قوامه
ولا يوجد في الفعل التنوين ولا يقوم مقامه فلم يضف للتخفيف وانما قيدنا الاضافة بقولنا بتقدير حرف الجر
لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضافا الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا لا تقديرا وهو معرب
ومبني الاسم معربت ومبني لانه لا يخلو من يختلف اخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا او لا يختلف فان اختلف
فهو المعرب وان لم يختلف فهو المبني فالمعرب المركب الذي لم يشبه مبني الاصل اعلم ان قوله احترز به الا عن الا
عن الالفاظ التي لم تتركب الذي مع غيرها كاعداد وسائل الاسماء قبل التركيب وهو شامل للمبنيات ايضا نحو هؤلاء
لان في قام هؤلاء فلما قاله لم يشبه مبني الاصل خرج عنه مثل هؤلا لكونها مشابها لمبني الاصل كما يجيء في بابه
والمراد بالمبني الاصل الماضي وامر المخاطب والحرف واعلم ان المعرب انما يكون معربا بسببين احدهما وجودي وهو
سبب الاعراب وهو التركيب على ما يجيء فتعريفه بقوله المركب والثاني عدمي وهو انتفاء المانع من الاعراب
وهو عدم مشابهة بمبني فتعرض بقوله لم يشبه مبني الاصل ولقائل ان يورد عليه النقض بنفس مبني الاصل
لانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبني الاصل لامتناع مشابهة الشيء نفسه وجوابه ان نقول لا دل الحد على ان
المعرب لم يشبه مبني الاصل فدلالته على ليس بمعنى الاصل اولى ولانه تقدير الحد هكذا الاسم المعرب المركب الذي
لم يشبه مبني الاصل لانه يبحث عن احوال الاسم وحينئذ لم يتوجه الاشكال واعلم ان قوله في قوله المعرب
تساهلا لان المركب حيث هو مركب قد يكون مبنيا لكن مراده جزء المركب اي المعرب الذي ركب مع غيره والمراد من
التركيب الاسنادي لئلا بالمشابهة المنفية في قوله لم يشبه مبني وهي المشابهة الوجبة للبناء ولئلا يخرج عن هذا
التعريف غير المنصرف لكونه مشابها للفعل الماضي وامر المخاطب في تخفيف العرفين ولئلا يخرج نحو اسم الفاعل
لكونه مشابها للماضي في وقوعه موقعه في نحو خبر المبتدا وفي دلالة كل واحد منهما على الحدث لان هذه المشابهة
غير واجبة اي موجوب للبناء فان قيل التعريف المذكور منقوض بالمعتاد المفرد بالعريفة لانه يصدق عليه انه
مركب لم يشبه المبني الاصل لانه يشبه ضمير المخاطب الذي في ادعوك كما مر حتم في علة بنائه وهو ليس بمبني الا
الاصلي على تفسير مبني الاصل فيلزم ان يكون معربا وليس كذلك قلنا لا نسلم انه ليس بمشابهة لمبني الاصل فانه
مشابهة للكاف الذي في ادعوك الذي هو مشابهة للكاف الذي هو في ذلك واياك فتكون مشابها للكاف الذي وهو
وهو في ذلك في اياك لان للكاف الذي المشابهة للمشابهة للشيء مشابهة لذلك الشيء وهذه الكاف مشابه للكاف الذي
هو حروف لا يقول لا نسلم ان المشابه للمشابهة مشابهة لذلك الشيء لجواز تغاير المشابهتين لان نقول لا تغاير
ههنا لانه يشبه الكاف الذي في ادعوك في الافراد والخطاب ووقوعه موقعه وهذه الكاف يشبه الكاف التي في ذلك واياك
في الافراد والتصريف وان لم يشبه وفي وقوعه موقعه فيكون المنادى المذكور مشابها للكاف الذي هو في ذلك واياك
في الافراد والتصريف والخطاب وهذا القدر لكاف في ايجاب البناء فيكون مشابها لمبني الاصل واعلم انه لو قيل ابتداء
بين المنادى المذكور لكونه مشابها للكاف الذي في ذلك واياك لكان جدا ولم يتوجه النقض المذكور على التعريف اصلا
قوله وحكم ان يختلف اخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا اي وحكم المعرب وخاصته يختلف اخره باختلاف
العوامل لفظا نحو جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد او تقديرا نحو جاءني فتى واصله فتي ورايت فتى اصله

PERPUSTAKAAN NASIONAL

فتيا ومررت بفتى اصله فتي قلبت الياء الفا في الاحوال الثلثة لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار فتيا في احوال
الثلثة وانما قال لم يختلف اخره لفظا لوجود الالف في اخره وامتناع ثبوت الالف للحركة وانما قال ان يختلف اخره لانه
لو كان الاختلاف الرائي في امرئ والنون في ابنم يقول جاءني امرئ وابنم ورايت امراء وابنما ومررت بامرئ
وابنم وانما يجعل الاعراب في اخر المعرب لان الاعراب كالوصف للمعرب فكما يذكر الوصف بعد الفراغ عن الموصوف
في ذلك يذكر الاعراب بعد الفراغ عن المعرب وانما قال لاختلاف العوامل احترازا من اختلاف الاخر لاختلاف
العوامل فانه لا يكون من خواص المعرب نحو اختلاف اخر من في انيك ومن الرجل ومن زيد واعلم انه قال من
في شرح هذا الكتاب انما لم اعرف المعرب بما عرفه سائر النحاة وهو الذي تختلف اخره باختلاف العوامل لفظا
او تقديرا لانه يلزم تعريف الشيء بما هو اخفى منه لان الغرض تعريف المعرب بان يثبت هذا الحكم وهو اختلاف
اخره باختلاف العوامل واثبات هذا الحكم له انما يكون بعد العلم له فيكون هو هذا الحكم اخفى من المعرب فلو
عرف الاسم به لزم تعريف الشيء بما هو اخفى منه انه غير جائز لو يمكن ان يجاب بان يقال لا نسلم ان الغرض من تعريف ان
يعرف هذا الحكم له باستعمال العرب بل الغرض من تعريفه ان يعرف ان المعرب على اي نوع من انواع الاسماء ان يطلق بعد
ان عرف ان احد نوعيه يختلف اخره باختلاف العوامل والنوع الاخر لا يختلف اخره باختلاف العوامل باسماء المعرب قوله
والاعراب ما اختلف اخره به اي الاعراب هو الذي يحصل فيه اختلاف اخر المعرب وهو الضمة والفتحة والكسرة او ما يقوم
مقام الضمة والفتحة والكسرة وهو الالف والواو والياء في اسماء الستة واعلم ان المراد بالسبب ههنا هو السبب القريب
غير التام واما تقييده بالقريب فلئلا يدخل فيه في العوامل والمعاني المختلفة فانها اسباب بعدة للاختلاف ولا يسمى
اعرابا وانما تقييده بغير التام فلانه لا اختلاف ولا يوجد مع كل واحد من الضمة والفتح والكسر ولو حمل السبب على السبب
التام لكان اوجه لان الاختلاف يوجد مع واحد منها بناء على ان اللام وضع غير معرب اولا ثم الاعراب بسبب
العوامل فهو محصول كل واحد منهما بعد ما لم يكن حاصلا موجب للاختلاف اخر الكلمة قوله ليدل على المعاني المعتورة
عليه متعلق باختلاف في قوله ما اختلاف في قوله ما اختلاف اخره به وهو اشارة الى علة وضع الاعراب في الاسماء
وهي ان لما كان في الاسماء ليتميز تلك المعاني بعضها عن بعض نحو ما احسن زيدا وما حسن زيد وما حسن زيد فان
المعنى الاول اي شيء احسن زيدا ومعنى الثاني ما صار زيد واحسن ومعنى الثالث اي عضو من اعضاء زيد
اي خلق من اختلاف زيد احسن ومعنى المعتورة المعتدلة لتم من اعتور الشيء اذا تداوله قوله وانواعه ثلثة رفع
ونصب وجر اه اي وانواع الاعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر وانما لم يذكر الجزم مع انه من انواع الاعراب
لانه ههنا ذكر احوال الاسم والجزم ليس من احواله قوله فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة
انما قال الرفع علم الفاعلية والنصب ولم يقل علم الفاعل لانه ليس للفاعل وحده لوجوده في غيره كالمبتدء وغيره
بل علم الفاعل وللاشياء المنسوبة الى الفاعل كالمبتدء والخبر واسم كان وما ولا وغيرها ولهذا لم يقل النصب
علم المفعول وانما لم يقال الجر علم الاضافة لكونه علما للاضافة ولا يوجد في غيرها بخلاف الرفع والنصب والمراد
بقولنا الجر علم الاضافة انه علم المضاف اليه قوله والعوامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب العامل ما به يحصل
المعنى المقتضي للاعراب بمعنى ان العامل هو سبب مقتضي للاعراب فالعامل هو الشيء ومعنى المقتضي للاعراب
هو شيء اخر نحو قام زيد مثلا فالعامل قام والمعنى المقتضي للاعراب الفاعلية وهي انما تحصلت وتقومت بقام
وفيه نظر لانه يخرج منه العوامل الفعل لانه عامله ليس بسبب المقتضي اعرابه وجوابه انه ذكر حد عوامل الاسم
قوله فالمفرد المنصرف والجمع المنكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا

اعلم ان تركب مقدمة قبل الشروع في تفسير هذا الكلام وهي ان اصل الاعراب ان يكون بالحركات لكونها اخوذ من الحروف فان كان بالحروف فلعلة والاصل ما كان اعراب بالحركات ان يكون رفعه بالضمة والنصب بالفتحة وجره بالكسرة فان كان بخلاف ذلك فلعلة واصل ما كان معرب بالحروف ان يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء ليتجانس من كل حرف حركة ذلك الاعراب فان كان بخلاف ذلك فلعلة واذا عرفت ذلك فنقول لما كانت انواع الاعراب مختلفة فان كان بعضها بالحركات وبعضها بالحروف وكان الاعراب بالحركات والحروف مختلفا ايضا قسم صاحب الكتاب الاسماء التي اقسام كل قسم منها يشترك في انواع واحد من الاعراب قوله فالمفرد المنصرف والجمع الكسرة المنصرف بالضم رفعا والفتح نصبا اي اعراب المفرد المنصرف والجمع الكسر المنصرف في حال الرفع بالضمة وحال النصب بالفتحة وحال الجر بالكسرة لفظا او تقديرا نحو جاءني زيد ورجال اذا رايت زيدا ورجالا ومررت بزيد ورجال واعرابهما جار على الاصل وانما قيل للمفرد المنصرف وجمع الكسر المنصرف لانهما لو كان غير منصرفين لم يكن جرهما بالكسرة وانما قيل الجمع بالكسر لانه لو كان سالما لم يكن اعرابه كذلك لانه لو كان مذكرا كان اعرابه بالحروف وان كان مؤنثا لم يكن اعرابه كذلك لانه لم يكن نصبه بالفتحة والقابل ان يقول في العبارة نظر والعبارة الصحيحة ان تقول رفع الضمة الى اعرابه الظهر رفعا ولقائل ان يقول ذكر المفرد هنا غير جايز لان الاعراب اما مقابل للمثنى او المجموع واما مقابل المركب مع الغير لا سبيل الى الاول لان الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم المكسرة مفردة بهذا الوجه مع ان اعرابها ليس كذلك ولا سبيل الى الثاني لان مثل غلام زيد غير مفرد بهذا الوجه مع ان اعرابها كذلك فان قيل المفرد به الاول الكنة يخرج عنه الاسماء الستة لذكور احكامها بعد هذا الاحتياج الى ذكره قبل المنصرف لذكر احكام غير المنصرف بعده واذا عرفت ذلك فالمراد بالمفرد غير المثنى والجمع وغير اسماء الستة قوله جمع المؤنث السالم بالضمة رفعا والكسرة جرا او نصبا اي رفع وكسرة جرا او نصبا جمع المؤنث السالم بالضمة ونصب وجره بالكسرة فنصب غير جار على الاصل لان جمع المؤنث السالم فرع لجمع المذكر السالم ونصب جمع المذكر السالم تابع لجره كما يجيء فيجعل هنا كذلك لئلا يلزم للفرع مبنية على الاصل وانه وغير جايز قوله غير المنصرف بالضمة والفتحة اي رفع غير المنصرف بالضمة ونصبه وجره بالفتحة كما يجيء فهذه النوع جار على الاصل من حيث ان اعرابه بالحركات وغير جار على الاصل من حيث ان جره بالفتحة وانما كان جره بالفتحة لان غير المنصرف في مشابهة الفعل كما يجيء وكما لم يدخل على الفعل الكسرة فكذلك لم يدخل عليه تعليله اعلم ان بمثل صلمان علما فانه غير منصرف ومع ان اعرابه بالضمة والكسرة عند الجر كما ذكره في بعض كتبه وبمثل جوار حالة الجر فانه ليس بالفتحة لفظا ولا تقديرا والا كان اعرابهما مقدرا لخفة الفتحة ويمكن ان يجاب عنه ان يقال انه اطلق لفظ غير المنصرف بالضمة والفتحة وذلك يكون غير المنصرف منفكا عما لا نا المطلوب بنظر في الجامد اي اعراب وما ذكرت محتمل فيه قوله ابوك واخوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال مضافة الى غير ياء المتكلم بالواو والالف والياء وانما قيد هذه الاسماء بالحروف لكونها مضافة لانها لو كانت مفردة لكان اعرابها بالحركات تقول جاءني اي ورايت اباه ومررت باب وانما اشترط كونها مضافة الى غير ياء المتكلم لانها لو كانت اضافة الى ياء المتكلم كان مبنية او معربة وعلى هما تقدير انحو جاءني اي ورايت ابي ومررت بابي وكان الواجب عليه ذكر شرط او حرف وهو انها مكبرة لانها لو كانت مصغرة كانت اعرابها بالحركات تقول جاءني احيمك ورايت احيماك ومررت باحيمك وهذا النوع اخلاف الاصل من حيث ان اعرابها بالحروف وانما جعلت اعرابها بالحروف لان لكان في اواخرها حروف تعليله انه لكونها اعرابا من الحركات يحتمل تقلب حركات ما قبله حال الرفع نحو جاءني ابوك اصله فقلبت حركة الواو الى الباء بعد سلب حركته وبانا يحتمل قلبا لواو الفا حال النصب نحو رايت اباك اصله ابوك قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار رايت اباك وبانا يحتمل

8

ان يكون فقل حركة الي ما قبله بعد سلب حركة وقلبه باء حال جر الحو مررت بابيك اصله بابوك فقلت حركة الواو اي الياء
بعد سلب حركة الياء ثم قلت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار مررت بابيك المثني وهما مضافا الي
مضمر واثنا واثنان بالالف والواو والياء اعلم ان المثني وهما مضافا الي مضمر واثنان اعرابهما بالالف حالة الرفع وبالياء
حالتي النصب والجر تقول جاءني الزيدان وكلاهما واثنان ورايت الزيدان وكليهما واثني ومررت بالزيدين و
كليهما واثنين وانما قيد كلا لكونه مضافا الي مضمر لانه لو كان مضافا الي مظهر لم يكن اعرابها كذلك بل يكون
اعرابه تقديريا نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين وانما افرد ذكر كلا واثنان لانهما ليسا
بداخلين في المثني لان المراد بالمثني اسم مفرد الحق باخره الف ونون ونون وياء ونون مكسورة وظهر ان كلا واثنان ليسا
كذلك قوله جمع المذكر السالم واولو وعشرون واخواتها بالواو والياء اعلم ان جمع المذكر السالم واولو وعشرون
الي تسعين اعرابها حالة الرفع بالواو وحالتي النصب والجر بالياء تقول جاءني الزيدون واولو مال وعشرون ورايت
الزيدين واولي مال وعشرين وانما اولو وعشرون واخواتها كذلك لانهما ليسا داخلين في جمع المذكر السالم لان المراد
بالجمع المذكر السالم انه اسم مفرد الحق باخره واو ونون وياء مفتوحة وظاهر ان اولو وعشرون واخواتها ليس كذلك
فان قيل وعشرون واخواتها ليسا كذلك فان قيل وعشرون كذلك لان واحده عشر وقلنا لم يجز ان يكون وعشرون جمع عشرة
والذي يدل على ذلك انه لو كان كذلك لجاز اطلاق عشرين على ثلثين لوجوب اطلاق الجمع على ثلثة مقادير الواحد لكنه
يدل على وعد معني ولا شيء من الجمع بدل عدد معني فلا يكون عشرون جمعا ثم اعلم ان اعرابه المثني والمجموع جار اي
خلاف القياس من وجهين احدهما من حيث ان اعرابهما بالحروف والثاني من حيث ان رفع المثني ليس بالالف
ونصب جمع ليس بالالف اما العلة في مخالفتهما القياس الاول فلانه للمثني والمجموع فرعان الاحاد والاعراب بالحروف
فرع على الاعراب ما بحركات واعراب بعض الاحاد وهو من اسماء الستة بالحروف فلو لم يحصل اعرابهما بالحروف
لكان للفرع من على الاصل وانه غير جائز وانه كان في اخرهما حروف وهي علامة التثنية والجمع تصلح ان يكون اعرابا
يقلب بعضها الي بعض فجعل اعرابهما بالحروف لان الحروف بغير الحركات اخف من الحروف مع الحركة واما العلة
في مخالفتهما القياس في وجهها الثاني فلان حروف الاعراب ثلثة وحالة الاعراب ستة ثلثة للمثني او ثلثة للمجموع
فلو جعل اعرابهما حالة الرفع بالواو وحالة النصب بالالف وحالة الجر بالياء لالتبس المثني بالمجموع لا بينهما في
حالة الاضافة خاصة الا ترى انك لو قلت رايت زيدا لم يعلم انه مثني او مجموع ولو جعل اعراب المثني كذلك
لبقي المجموع بلا اعراب وجعل اعراب الجمع كذلك دون المثني لبقي المثني بلا اعراب فوزعت هذه الحروف على المثني والمجموع
بان جعلوا اعراب المثني حالتي الرفع بالالف يقع ضمير المرفوع للمثني نحو يضربان وضربا واعراب المجموع حالة الرفع بالواو
لوقوع الواو ضمير المرفوع للمجموع نحو ضربوا ويضربون او جعلوا اعرابهما بالياء حالة الجر على الاصل وفرقوا بينهما
بان فتحوا ما قبل الياء وكسر النون في المثني وكسروا ما قبل الياء وفتحوا النون في الجمع واتبعوا النصب فيها الجر دون الرفع
لمناسبة النصب في الجر دون الرفع من حيث ان كل واحد منهما فضلة من في الكلام ومن حيث قرب يخرج علامتها
لان الفتح من اقصى الحلق والكسر من وسط القسم من الشفتين واعلم ان الالف والياء في المثني الاعراب وكل واحد
منهما مع فتح ما قبل الياء مع النون وبدونهما علامة التثنية والواو والياء في الياء الجمع الاعراب وكل واحد منهما
مع فتح ما قبل الياء مع النون وبدونهما علامة التثنية والواو والياء في الجمع الاعراب وكل واحد منهما وهو ما
ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء مع النون وبدونها علامة المجموع والنون في الحال الاضافة بمنزلة التنوين في غيرها
لعلامة فقط وليس النون عوضا عن الحركات لان هذه الحروف عند تفسير الاعراب قوله التقدير فيما تعذر كقضا

PERPUSTAKAAN NASIONAL

واعلم ان الاعراب تقديري ولفظي اما الاعراب التقديري ففي موضعين احدهما ان يتقدر فيه الاعراب لفظا والثاني ان تقدر فيه الاعراب لفظا ولكن يستثقل اما الاول ففي موضعين احدهما اسماء المقصورة وهي اسماء في اواخرها الف مقصورة اي بلا مدة نحو حبلى او عصا وفتى او تقول جاءني فتى ورايت فتى ومررت بفتى قلبت الياء فان اصله جاءني فتى ورايت فتيا ومررت قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصل فتى في الاول الثلثة وانما تقدر الاعراب لفظا لكون الالف في اخره وامتناع قبول الالف الحركة فان قيل لا نسلم وجود الالف في فتى الوجوب حذفه لالتقاء الساكنين قلنا وجوده في حالتي اللام والاضافة ظاهر واما في حال التنكير فمعدود ولهذا لم يجز الاعراب على ما قبله والثاني الاسم المفرد والجمع المكسر وجمع المؤنث السالم المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي ومسلماتي وانما الاعراب لفظا لوجوب حركة ما قبل الياء بالكسرة لاجل الياء وح يمتنع اعرابه لفظا اما الرفع والنصب فظاهر لامتناع تحرك الحروف واحد بحركتين مختلفين واما الكسرة فكذلك لامتناع تحرك الحرف الواصل بحركتين فثما ثلثتي لا يقال بما لا يجوز ان يكون هذه الكسرة كسرة الاعراب مع كونها للياء لا نقول لنا نقول هذه الكسرة موجود وقبل التركيب المقتضي للاعراب وكسرة الاعراب متاخرة عن التركيب فيكون غير الكسرة الاعراب وانما قال وغلامي مطلقا لاختلاف فيه لانه قال بعضهم اعراب مثل غلامي تقديرا حالتي الرفع والنصب دون حالة الجر لوجود الكسر في حالة الجر واختار المصنف انه تقدير في الاحوال الثلثة ما ذكرنا وليس اعراب غير المنصرف في حال الجر تقديرا لان اعراب جره بالفتح لفظا وليس اعراب جمع المؤنث السالم حال النصب تقديرا لان اعراب نصبه بالكسر لفظا غاية ما في الباب ان الجر الاول وانصب الثاني على اختلاف القياس واما المستثقل ففي موضعين احدهما اسماء المنقوصة وهي اسماء في اواخرها ياء ما قبلها كسرة فان اعرابها تقديري رفعا وجرا دون النصب تقول جاءني قاض اصله قاضي ومررت بقاض اصله قاضي استثقلت الضمة والكسرة على الياء فحذفتا فالتقى الساكنين فحذفت الياء دون التنوين فلكون التنوين للعلامات وهي علامة التمكن بخلاف الياء فصار جاءني قاض ومررت بقاض وتقول في النصب رايت قاضيا لخفة الفتحة على الياء والثاني جمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم فان اعرابه تقديرا رفعا دون النصب والجر تقول جاءني مسلمي اصله مسلموي اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما على الاخرى بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء تخفيفا وبدلت ضمة ما قبل الواو وكسرة للياء فصار مسلمي واما النصب والجر فلفظي لانه ح كان من الواجب ان يكون بالياء وهي كذلك واذا عرفت ان الاعراب التقديري في اي صورة فما سواه لفظي لا يقال قوله فما سواه لفظي مكرر لانه ذكره من قبل بقطع فالمفرد المنصرف والجمع المكسر الى اخره لا تقول قوله فالمفرد المنصرف متاول اللفظية والتقدير لان اعرابهما قد يكون لفظيا وقد يكون تقديريا بالضمة والفتحة والكسرة قوله غير المنصرف ما فيه العلتان من تسع او واحدة منها يقوم مقامهما وعدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون زائدة من قبلها الف ووزن الفعل وهذا القول تقريب عمر واحمر وطلحة وتقريب وابراهيم ومساجد ومعدي كرب وعمران واحمد اي غير المنصرف اسم معرب يكون فيه علتان من تسع او علة واحدة من هذه التسعة يقوم مقام العلتين ما ذكر في البيتين وانما قال وهذا القول تقريب لان في عدد العلل خلافا فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم انها الثاني الحكاية والتركيب وقال بعضهم انها احدى عشرة وهي التسعة المذكورة واشبه الف التانيث نحو ارطى ومراعاة الاصل في احمر بعد التنكير فقال القول بانها تسعة تقريب وهو اقرب مما ذكر غيره او يكون المراد به من قوله هذا القول تقريب تدل بان كل واحد من الفعل التسعة علة تقريبين لا تحقيقي لان كل واحد منها ليس بعلة تامة لمنع الصرف والا لوجد منع الصرف ومع كل واحد منها وليس كذلك او يكون المراد ان ذكره المصنف العلل التسع منظامة تقريب الى فهم المبتدي وزائدة في منصوبة على انها حكاية عن خال في مثل قولنا يمنع الاسم الصرف والنون

زايدة اذ لا عامل ههنا حتى ينصبها على الحال ولا يمكن رفعها بان يكون خبر مبتداء وهو النون لان الجملة
وهي قولنا النون زيدة ليست بسبب منع الصرف لا بان يكون صفة للنون لكونها نكرة والنون معرفة اللهم
الا ان يحكم بزيادة اللام في النون ويدل عليها ذكر بقية الاسباب في البيتين نكرة واعلم ان كل واحدة من هذه
العلل التسع فرع لشيء فالعدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول
قائم ثم تقول قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول اجل ثم تقول للرجل والعجمة فرع العرب لان لغة كل واحد
قوم اصل بالنسبة اليهم الى لغة غيرهم فرع لغتهم والجمع فرع الواحد والتركيب فرع افراد واما الالف والنون المزيدتان
المزيدتان فاختلف فيه فقال البصريون وانه وانما يمنع الصرف لمشابهة الالف التانيث وح لم يقل انه فرع لشيء وقال
الكوفيون انه انما يمنع الصرف بالاصالة لا لمشابهة وح يكون فرعا على زيد عليه الالف ووزن الفعل فرع لوزن الاسم
فما فكما ان الاسم اصل والفعل فرع فكذلك ووزن الاسم اصل ووزن الفعل فرع فلما فرغ المصنف عن ذكر العلل
اورد امثلتها بقوله على ترتيب ذكر تلك العلل بقوله نحو عمر واحمر الى اخره فعمر غير منصرف للعدل والتعريف
واحمر للوصف ووزن الفعل وطلحة للتانيث اللفظي والعلمية وزينب للتانيث المعنوي والتعريف وابراهيم
للعجمة والعلمية ومساجد للجمعية المكسورة ومعدي كرب للتركيب والعلمية وعمران للالف والنون
والعلمية واحمد لوزن الفعل والعلمية قوله وحكم ان لا كسرة ولا تنوين اي وحكم غير المنصرف ان لا تدخل كسرة
ولا تنوين التمكن اذا كان مخصوصا في الاسم بالجر لو كان منصرفا ولهذا لو سميت امراة بمسلمات كان حالها
في الاعراب حال كونها منصرفة قبل التمييز كحال غير منصرف حال التسمية فانما لم يمنع الكسر وح لانه ليس علامة
للجر فقط لكونها مشتركا بين النصب والجر وعلامة النصب لا تحذف من غير المنصرف وانما كسر حال الجر ايضا لان غير
المنصرف يجعل خبره كنصبه كما يفعل في سائر المواضع لكونه معربا حالة الجر وانما لم يحذف التنوين لانه لا يمنع غير المنصرف
من التنوينات الا تنوين التمكن وهو الفارق بين المنصرف وغير المنصرف وهذا التنوين ليس مسلمات للتمكن بل للقبلية
فلا يمنع التنوين وانما يمنع التنوين والكسرة في غير منصرف لانه لمشابهة الفعل من وجهين منع فيه ما منع من الفعل
والتنوين وانما قلنا انه مشابه الفعل من وجهين لان في الفعل فرعين كما في كل اسم غير منصرف علتان كل واحد منهما
فرع لشيء كما ذكرنا وانما قلنا ان في الفعل فرعين لان الفعل فرع الاسم من جهة الاشتقاق لكونه مشتقا من الاسم فان
ضرب مشتقان من الضرب ومن جهة افادة لان الفعل يتوقف في الافادة على الاسم لا يتوقف على الفعل في الافادة لا على الاسم
واعلم ان المراد من التنوين في قوله وحكم الضمير المنصرف ان لا كسرة ولا تنوين التمكن لئلا يتوجه عليه النقيض بمثل
عرفات فانه غير منصرف مع وجود التنوين لان هذا التنوين ليس للتمكن بل هو تنوين المقابلة قوله ويجوز صرفه
للضرورة او للتناسب مثل سلاسلا واغلالا وقواريرا قواريرا اي يجوز صرفه غير المنصرف لاجل الشيئين احدهما للضرورة
تردنا اشياء الى اموالها واصل غير المنصرف ان يكون منصرفا ومثاله ذكر نعمان ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع والثاني
تناسب الكلام كقوله تعالى سلاسلا فان سلاسلا غير منصرف للجمع لكنه صرف للتناسب الكلام لانه لما كان ما قبله وما بعده
منونا قوله صرف ونون ايضا للتناسب لان التناسب مقصود منهم عندهم وما يقوم مقامهما الجمع والالف التانيث
اي ويقوم مقام العلتين الجمع والالف التانيث يعني المقصورة نحو حبلى والممدودة نحو حمراء وانبياء وانما ذكره ههنا لانه
قال من قبل غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما فاحتاج ههنا الى بيان العلة التي
تقوم مقام العلتين فالعلة التي تقوم مقام العلتين اثنان احدهما الجمع وانما قام الجمع مقام العلتين لان كونه
جمعا بمنزلة علة وكونه على صفة منتهى الجموع اي على صيغة السالم يمنع جمعها جمع التكسير مرة اخرى بمنزلة

PERPUSTAKAAN NASIONAL

علة اخرى وكان فيه علتين لا يقال لو كان الجمع سببا وصيغة منتهى الجموع سببا اخرى لكان مثل حمر جمع احمر غير منصرف
للجمع والصيغة لا نسلم ذلك بجواز ان يكون الجمع مع صفة منتهى الجموع علة تامة لمنع الصرف ولا يكون مع الصفة ذلك
والتانيث الف التانيث وهي اما مقصورة نحو حبلى او بشرى واما ممدودة نحو حمراء وصفراء وانما قالت الفا التانيث مقام
العلتين لان التانيث بمنزلة علة واحدة ولكون التانيث لازما للكلمة غير مفارقة عنهما بمنزلة علة اخرى فكان فيه
علتان قوله فاهدل حروبه عن صفته الاصلية تحقيقا كثلث ومثلث واخر وجمع اي عدل خروج الاسم عن صفته الى صفة
اخرى وهو على ضربين احدهما تحقيقي والاخر تقديري والمراد بالعدل التحقيقي انه اذا نظر الى اسم المعدول وجد فيه
قياس غير منصرف الصرف يدل على انه اصله شيء اخر كثلث ومثلث ورباع وصرباع واحد وموحده وثناء ومثنى وحده
وتحقيق العدل فيه اذا نظر فيه ثلث ومثلث وجد قياس فيه غير منصرف الصرف يدل على اصله شيء اخر وذلك انه من
الاعداد والاعداد من الواحد الى العشرة واحد واثنان وثلثة واربعة فاحد وموحد معدولان عن واحد وحد وثناء
ومثنى معدولان اثنين عن اثنين اثنين وثلث معدولان عن ثلثة ثلثة ورباع ومربع معدولان عن اربعة اربعة كان
المراد من كل واحد منها العدد المكرر فهي غير منصرف للعدل والصفة كما في قوله تعالى اوفي اجنحة مثنى او ثلث ورباع
واما فرق الاربعة يعني فماس ومخمس وسداس ومداس الى عشار ومعشى هل يقال ام لا ففيه خلافا والاصح انه لا يقال
لضعف الرواية وانما تحقيق العدل في اخر فلانه افعل التفضيل واذا لم يكون مع اللام التعريف ولا مع الاضافة ان يكون على
صفة افعل من وههنا اخر ليس مع اللام التعريف ولا مع الاضافة فوجب ان يكون على صفة اخر من فلما قيل اخر عالم
ان معدول عن اخر من وتحقيق العدل في جمع ان جمعاء وجمعاء فعلاء غير صفة وفعلاء غير صفة قياسية ان جمع
صحراء على صحار او صحراوات فقياس جمعاء ان يجمع جمعا او جمعاوات فلما قيل جمع ولم يقل جمعا وجمعاوات علم انه معدول
عن جماعي او جمعاوات قوله او تقدير كعمر اي العدل التقديري وقطام في تميم اي العدل التقديري انه اذا نظر الى اسم
المعدول لم يوجد قياس يدل على انه اصل شيء اخر غير انه وجد غير منصرف ولم يكن فيه الا العلمية فقدر فيه العدل
حفظا لقاعدتهم وهي ان الاسم لم يمنع من الصرف الا اذا كان فيه سببان ومثاله عمر فانه اذا نظر اليه لا يوجد فيه قياس
يدل على ان اصله شيء اخر غير منصرف انه وجد غير منصرف وليس فيه سوى العلمية فقدر العدل فيه لامكان تقدير العدل
فيه وامتناع تقدير غيره حفظا لقاعدتهم واما باب قطام في تميم ففيه اشكال وذلك انه عند تميم غير منصرف للعلمية
والتانيث فلم توجب الضرورة تقدير العدل فيه والذي يمكن ان يقال في توجيهها ان وزن فعال مبني عند اهل حجاز واما
عند بني تميم فان لم يكن فيه احكام اء فهو معرب غير منصرف وان كان في اخره كحضار ووباب فمبني وليس فيه الا سببان
لا يوجبان البناء فقدر فيه العدل للضرورة للحصول فيه الموجب للبناء فلما قدر في اخره راء فقدر في غيره الا لمراد
الباب وضعني هنا ظاهر لعدم الاحتياج الى تقدير العدل فيه واني وجدت نسخة لهذا الكتاب مقدودة على الصرف
فلم يكن فيها لفظة قطام فسالت فارائها عنها فقال حذفها المصنف عند قراءة بعض المتكلمين عليه اي راءه لعدم
مطابقتها للمقصود فيه قوله الوصف شرطه ان يكون وصفا في الاصل فلا يضره العلمية فاذا كان صرف اربع في نحو
مررت بنسوة اربع وامتنع اسود وارقم للحية وادهم للقيد اي شرط الوصف المانع من الصرف ان يكون وصفا
من الاصل فلا تضره العلمية اي غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية ولا تؤثر الوصفية العارضية ولاجل ان شرط
الوصفية المانع من الصرف ان يكون وصفا في الاصل صرف اربع في قولنا مررت بنسوة اربع فان اربعا فيه وزن
الفعل والصفة فلو كان الوصف العارض مانعا من الصرف لكان اربع غير منصرف للعلتين وليس كذلك فلم
تكن الوصف العارض مانعا من الصرف ولا يمكن ان يقال ان شرط وزن الفعل المانع من الصرف منتف في اربع لان

PERPUSTAKAAN NASIONAL

لان شرطه ان لايقبل التاء نيث ومنع لقبول التاء لانه يقال اربعة لانقول ان التاء التي في اربعة ليس للتانيث
بل علامة للتذكير والمراد التانيث ولاجل ان غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية لاتضر امتنع صرف اسود و
ارقم للحية وادهم للقيد وبناء ان اسود صفة في الاصل ثم جعل اسما للحية وادهم للقيد فاسود وارقم وادهم
صفات في اصل الوضع واسماء بسبب العارض فلو كانت غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية مضرة في تانث الوصفية
الاصلية لكان اسود وارقم وادهم مصروفة لكنها غير منصرفة فلم تضر غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية قوله
وفعو منع الصرف اي في الحية وحدل للمنفر واجب للطائر اعلم ان في اي الحية واجدل للصقر واخيل للطائر
للطائر مذهبين منع الصرف لتوهم التحيث في اي احبث وكون الاجل في الجدال وهو قوي ولتوهم
وكون الاخيل من الخيل فمنع من الصرف لوزن الفعل والصفة وعليه قول حسان ابن ثابت رضي الله عنه شوازبن
وعلى بالامور ويتمين فما طار فيها على كيد باجيد او المذهب الثاني الصرف العدم العلم لكونها صفات في اصل
الوضع والاصل في الاسم الصرف لهذا قال صعو منع اي للحية واجدل للصقر واخيل قوله التانيث بالتاء
شرطه العلمية اي وشرط التانيث بالتاء في منع الصرف ان يكون علما لانه لولم يكن علما لكان ذلك التاء في معرض
الزوال فلا تكون لازمة والتانيث بالتاء الذي المعتبر هو اللازم ولهذا صرفوا في قولنا مررت بامراة قائمة
مع تحقيق الوصفية فيها والتانيث فيها في غير العلمية وانما قيد التانيث بقوله بالتاء احترازا عن التانيث بالالف
كحبلى وحمراء فان العلمية ليس بشرط فيه قوله والمعنوية كذلك اي وشرط تانيث المعنوية في منع الصرف
ان يكون علما لانه لولم يكن علما لكان ذلك التاء في منع الطابق الصرف ان يكون علما لانه لولم يكن علما لكان ذلك التاء
في معرض الزوال فلا تكون لازمة التانيث بالتاء تانيث في معرض الزوال فلا يكون لازما فهما والتانيث
المعتبر هو اللازم ولهذا صرفوا جرح قولنا مررت بامراة جرح بمعنى جروح مع تحقق الوصفية وتانيث
المعنوية فيه من غير العلمية وكذلك صرف ارنب مع تحقق التانيث المعنوي ووزن الفعل من غير العلمية
قوله وشرط حتم تانيثه الزيادة على ثلثة او تحرك الاوسط او العجمة كذلك يجوز صرفه وزينب وشتر فماه وجد
ممتنع اي وشرط وجوب تانيث المعنوي في منع الصرف احد الاصول الثلثة وهو ان يكون زائدا او ثلثة احرف او يكون
وسطه متحركا او اعجميا معنى لانه اذا انتفى هذه الامور الثلثة باسرها كان الاسم ثلاثيا ساكن الاوسط من غير
العجمة فيكون في غاية الخفة فغاية خفة تقام احد السببين الذين فيه فلم يبق في الاسم الا سبب واحد والسبب الواحد
لا يمنع الصرف فلم يجب منع صرفه فقد يجوز صرفه لانتفاء شرط وجوب تانيث المعنوي ولا يجوز صرفه لوجود
التانيث والعلمية التي هي شرط جواز منع صرفها وزينب وجب منع صرفها لوجود العلتين فيها مع شرط وجوب منع
صرفها وهو زيادة على ثلثة احرف وسقر وجب منع صرفها لوجود العلتين فيها مع وجود شرط منع صرفها وهو تحرك
الاوسط وماه وجور وجب منع صرفها لوجود العلتين مع وجود شرط وجب منع صرفها وهو العجمة واذا اختص المعنوي
بهذا الشرط لعدم احتياج اللفظي اليه لانه لا يوجد مؤنث بالتاء ثلاثي ساكن الاوسط واقابل ان يمنع ذلك
لوجود مثل شاة وذات ويمكن ان يجاب عنه بانها متحرك الاوسط تقديرا لان اصله سوة الا انه يلزم من هذا الجواب
ان يكون المراد متحرك الاوسط الذي هو احد امور شرط تحتم التانيث تحرك الاوسط لفظا او تقديرا ويلزم منه ان انه
سمي مثل شاة وذات مذكر وجب منع صرفه وفيه نظر والذي يحسم مادة هذه الاشكال بقية ان يقال ان المراد با
بالتاء وهو التاء المختص بالتانيث والتاء في شاة وذات ليس كذلك لانها يدل على شيء واصل شاة شوهة
فهي ليس بثلاثية وكذا الاصل ذات هوذوهة ولا يلزم منه ان ايسمى مثل ذات وشاة مذكر وجب صرفه قوله

فان سمي به مذكر فشرطه الزيادة على الثلاثة فقدم منصرف وعقرب يمنع اي ان سمي المؤنث المعنوي مذكر فشرط في منع
الصرف ان يكون زائدة على ثلثة احرف لانه لو كان على ثلثة احرف لم يكن فيه تانيث لا من حيث اللفظ ولا من حيث المعنى
اما من حيث المعنى فلكونه اسما لمذكر واما من حيث اللفظ فلكون حاليا من علامة التانيث ومن قائم مقام حروف
التانيث والحروف الرابع وانما قلنا ان الحروف الرابع قائم مقام حرفا التانيث لانك تصغر قدما بقدمة وعقربا بعقيرب
عقيربة والتصغير يرد الاشياء الى اصولها فلولا ان الحرف الرابع بمنزلة تاء التانيث للزم عود التاء في التصغير عقرب فاذا تقرر ذلك
فقدم اذا سمي به مذكر انصرف لانتفاء منع صرف وهو الزيادة على ثلثة احرف وعقرب وثلث من نسوة ثلث اذا سمي به
مذكر لم ينصرف للتحقيق العلتين مع تحقيق شرط منع صرفهما ولهذا كان كراع غير منصرف مع كونه اسما لفحل فان قيل يلزم مما
ذكر لم تمنع صرف مثل كلاب اذا سمي به رجل لكون تانيث معنويا مثل معناق قلنا لا نسلم ان التانيث في الجمع حقيقة بل لكونه
بمعنى الجمع قوله المعرفة شرطها ان يكون علمية اي شرط المعرفة في منع الصرف ان يكون علما لان المعارف خمسة وهي العلم
والمضمر والمبهم والمعرفة بالام التعريف والمضاف الى احدها وما سواي العلمية غير مانع من الصرف اما تعريفا المضمر
والمبهم فلان المضمر والمبهم لا يمنعان الصرف لانهما مبنيان وباب غير منصرف من المعربات وما تعريف المعرف بلام التعريف
والمضاف الى احدهما فلانهما يجعلان غير المنصرف منصرفا او في الحكم المنصرف على المذهبين فالاولى ان لا يجعل المنصرف غير منصرف
واذا بطل هذه الاقسام تعين ان التعريف المانع من الصرف هو العلمية هذا اذا لم يعتبر تعريف التوكيد اما اذا اعتبر فشرط
التعريف احد الامرين وهو اما تعريف العلمية واما تعريف التوكيد وهو بتقدير اللام او الاضافة نحو اجمع فانه غير منصرف
لوزن الفعل والتعريف واعتباره اولى للاحتياج اليه في منع منصرف بعض التوكيد وقيل تعريف التوكيد تعريف العلمية
لان الالفاظ التوكيدية اعلام لها واليه ذهب ابو علي الفارسي فعلى هذا الاحتياج الى شرط احد الامرين قوله العجمة
شرطها ان يكون علمية في العجمية وتحرك الاوسط او زيادة على ثلثة فنوح منصرف وشتر وابراهيم ممتنع اي شرط العجمة في منع
الصرف امران احدهما ان يكون علما في العجمة لانها لو لم تكن علما تصرفت فيها بادخال لام التعريف او الاضافة او التعريف
وغير ذلك فصار من جنس وكلامهم فلم يبق العجمة فيه فلم يمنع الصرف ولهذا لو سمي بلجام لم يمنع الصرف لانتفاء شرط
وهو كونه علما في العجمة والشرط الثاني احد الامرين وهو اما تحرك الاوسط والزيادة على ثلثة احرف لانه لولا ذلك لكان الاسم
على ثلثة احرف ساكن الوسط فيكون في غاية الخفة وغاية خفته تقام احد السببين فلم يبق فيه الا السبب الواحد فلا يمنع
الصرف واذا تقرر ذلك فنوح اذا سمي به منصرف لانتفاء الشرط الثاني وهو تحرك الاوسط او زيادة على ثلثة احرف وشتر
وابراهيم اذا سمي بهما امتناعا من الصرف العلمية والعجمة وحصول الشرطين معا قوله الجمع شرطه صفة منتهى الجموع بغير هاء
كمساجد ومصابيح واما فرازنة فمنصرف اي شرط الجمع المانع من الصرف ان يكون صفة على صيغة منتهى الجموع بغير هاء و
والمراد بمنتهى الجموع ان يكون على صيغة الجمع التي لم يمنع جمعها جمع التكسير وانما قلنا جمع التكسير لانه يجوز جمعه جمع
السلامة نحو الصواحبات ولهذا الجمع ثلثة امثلة احدها ان يكون بعد الف التكسير حرفان متحركان كمساجد والثاني
ان يكون بعد حرفان اولهما مدغم في الثاني نحو دواب والثالث ان يكون بعده ثلثة احرف واوسطها ساكن نحو
مصابيح وانما قال بغير هاء لانه لو كان بهاء نحو صاقلة لشابه المفرد لفظا معنى نحو كراهية وطواعية
فكان الحكم حكم المفرد اما مشابهة كراهية وطواعية لفظا فظاهرة واما مشابهة معنى فلو وقع كل واحد منها
على كثيرين اما الجمع فظاهر واما نحو كراهية فلكونها مصدرا ووقوع المصدر على كثيرين واعلم ان المراد بالهاء هاء التاء
لتانيث لئلا ينتقض بمثل فواده ولو قال بغير هاء وياء النسبة لكان اصواب اوي لئلا ينتقض بمثل مداوبي فانه
صيغة منتهى الجموع بغير هاء مع انه منصرف ويمكن ان يجاب عنه بان يقال المراد بصيغة منتهى الجموع في قوله هو صيغة

PERPUSTAKAAN NASIONAL

14

منتهى الجموع بجمع الحروف الموجودة فيه ليس مثل مبدا ابني كذلك لانه ليس على صيغة الجموع بغير ياء النسبة الا ان هذا الجواب
بمعنى اعني قوله بغير هاء لان الاحترازية عن مثل صياقلة وليس مثلها على صيغة منتهى الجموع الجموع فيه فيلزم احد الامرين
وهو اما الاحتراز عن مثل مدائني او ترك الاحتراز عن مثل صياقلة واذا كان كذلك ففرازنة منصرفة لانتفاء
شرط الجمع المانع من الصرف لكونه مع الهاء قوله وحضاجر علم الضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع هذا جواب
عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان هذا الوزن انما يمنع الصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بغير هاء لان العجمة منتفية
في حضاجر لانه علم للضبع وجوابه ان يقال لا نسلم ان الجمعية منتفية فيه لان الجمع المعتبر عند المحققين هو الجمعية الاصلية
الا عمراة انك لو سمعت اجلا بمساجد لا ينصرف لكونه جمعا في الاصل وهي متحققة ههنا لانه منقول عن الجمع
لانه في الاصل جمع وحضجر هو عظم البطن فان قيل هذا السؤال غير متوجه في حضاجر فالمعتبر فيه الجمعية لان هذا
الوزن لم يمنع الصرف للجمعية اذا لم يكن فيه علتان اما اذا كان لتانتا فيه الصرف وان لم يعتبر الجمعية علمان بالعلتين
كحضاجر فان فيه العلمية والتانيث لانه علم الضبع مؤنث قلنا لا نسلم ان في حضاجر تانيثا لان حضاجر
علم للجنس فهو علم للحقيقة المشتركة بين المذكور المؤنث كاسامة للاسد واذا كان كذلك لم يكن فيه تانيث
سلمنا ان فيه تانيثا لا يلزم منه ان يكون غير منصرف للعلمية والتانيث لان العلمية فيه غير مؤثرة ولهذا لو نكر
لكان غير منصرف والتاء على ان يقال ح شرطه ان يكون جمعا في الاصل كما قال في الوصف قوله وسراويل اذا لم ينصرف وهو
الاكثر فقد قيل اعجمي حمل على ووازنه في العربي وقيل عربي يجمع سراويله تقديرا واذا صرف فلا اشكال هذا جواب
ايضا عن اشكال مقدر وهو ان يقال هذا الوزن لم يصرف اذا كان جمعا في الحالي او منقولا عن الجمع وهو ليس كذلك
وجوابه اذا لم يصرف وجهان احدهما انه لفظ اعجمي فلما استعملته العرب حملته على الفاظ التي على وزن في العربي
فلما كانت الالفاظ التي على وزنه في العربي غير منصرفة فمنع صرفه ايضا وفي الوجه الثاني انه لما وجد غير منصرف وعلم
من قاعدة كلام العربي ان هذا الوزن يمنع الصرف الا اذا كان جمعا فقيل انه جمع سراويله تقديرا لحفظ قاعدة كلام
العرب اعلم ان الاسباب المانعة من الصرف يلزم ان يكون عشرة بناء على الجواب الاول وان الجمع المانع من الصرف
تحقيقي وتقديري بناء على الجواب الثاني ولم يتعرض المصنف لها في مواضعها واما اذا صرف سراويل وهو القليل فلا اشكال
لان هذا الوزن انما يمنع الصرف لاصل الجمعية مع صيغة منتهى الجموع بغير هاء الجمعية منتفية ههنا فواجب فيه قوله ونحو
جوار رفعا وجرا مثل قاض واعلم ان مثل جوار مثل قاض رفعا وجرا من حيث اللفظ بلا خلاف بين النحاة
الحقيقيين كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض بالتنوين وحذف الياء الى واما من تقديرا ففيه ان حذفا فقل بعضهم
انه منصرف لان هذا الجمع انما لم ينصرف اذا كان بعد الف التكسير حرفان نحو مساجد او ثلثة احرف اوسطها ساكن
نحو مصابيح وليس ههنا بعد الف التكسير حرفان ولا ثلثة احرف اوسطها ساكن فيكون جوار مثل كلام و
سلام فيكون منصرفا وقال سيبويه ومن تابعه لا نسلم انه ليس بعد الف التكسير حرفان الياء مقدرة بعد الراء
والذي يدل على ذلك انك تقول جاءتني جوار بكسر الراء فلولا ان الياء مقدرة بعد الراء لكان الاعراب جاريا على
الراء فتقول جاءتني جوار بالرفع واذا كان الياء مقدرة للاعراب كانت مقدرة لمنع الصرف والجمع مع كون كل واحد منهما
حكما لفظيا فان قيل ما هذا التنوين عند سيبويه فانه غير منصرف عنده قلنا انه عوض من الياء او من حركة الياء
لان الياء اصل هؤلاء جوار جواري استثقلت الضمة على الياء فحذفت الياء فصار هؤلاء جواري فلما كانوا يحذفون
الياء التقاء بالكسر في المفرد نحو قوله تعالى والليل اذا يسر هل والكبير المتعال كان حذف الياء في الجمع الذي هو اثقل من
المفرد اولى فلما حذفت الياء والحركة عن التنوين التمكن بل تنوين عوض وعند الاولين تنوين التمكن واما حال

PERPUSTAKAAN NASIONAL

النصب فالاتفاق انه غير منصرف تقول رايت جواري لخفة الفتحة على الياء ولو قيل مررت بجواري بالفتح لكان وجها لكونه
غير منصرف وخفة الفتحة على الياء كقوله رايت جواري قال الفرزدق فلو كان عبد الله في هجوله ولكن عبد الله موالي اموالها
قوله ت التركيب شرطه العلمية وان كان لا يكون باضافة والاسناد مثل بعلبك اي شرط التركيب المانع من الصرف وجودي
وعلامي اما الوجودي فهو ان يكون علما لانه لو لم يكن علما لكان في معرض الزوال فلم يكن لازما والتركيب المعتبر
هو اللازم والعدمي وهو ان لا يكون باضافة وان لا يكون باسناد وانما وجب ان لا يكون باضافة لان الاضافة
يجعل غير المنصرف منصرفا اي في حكم المنصرف على المذهبين فبالاحرى ان لا يجعل المنصرف غير المنصرف وانما وجب ان لا يكون
باسناد لانه لو كان باسناد لكان مبنيا ومحكيا على حاله نحو تابط شرا وشاب في قرنها وذري حبا واذا كان مبنيا محكيا
على حاله لم يكن له حظ في منع الصرف انما هو مخصوص بالمعربات واعلم انه لو قال ولا بان يكون الثاني صوتا ولا بان يكون
متضمنا للحرف في الاصل لكان اصوب حتى لا يتوجه النقض عليه مثل سيبويه وخمسة عشر اذا جعل علما في المذهب
فان قيل لا يتوجه النقض عليه بمثل ذلك لكونه مبنيا واختصاص منع الصرف بالمعربات قلنا لا حاجة اذا الى هذا الاحتراز عن
التركيب الاسنادي لكونه مخصوصا بالمبنيات فيلزمه احد الامرين وهو اما تركيب الاحتراز عن التركيب الاسنادي او وجوب
الاحتراز عن مثل سيبويه وخمسة عشر علما اعلم ان المراد بالتركيب من اسمين لئلا يشكل بمثل زيد علما لانه مركب من الاسم
والتنوين قوله الالف والنون اذا كان في الاسم فشرطه العلمية العمران او صفة فانتفاء فعلانة وقيل وجود فعلى اعلم ان
الالف والنون انما يمنعان الاسم من الصرف عند نحاة البصرة بسبب مشابهة لالفي التانيث في امتناع دخول تاء التانيث
عليها واذا عرفت ذلك فنقول ان كان الالف والنون في اسم فشرطه في منع الصرف ان يكون علما ليصح مشابهة لالفي التانيث
لانه لو لم يكن علما لم يمنع دخول تاء التانيث عليه نحو سعدان لبنى وسعدانة ومرجان ومرجانة نحو عمران وفعلان
وسبحان وان كان في صفة فشرطه في منع الصرف انتفاء فعلانة ليتحقق مشابهة لالف التانيث في امتناع دخول
تاء التانيث وقيل شرطه في منع الصرف وهو وجود فعلى لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة لانه لما وضع للمؤنث صيغة
غير صيغة المذكر لم يفرق بين المذكر والمؤنث بتاء التانيث وعدمه نحو سكران وسكرى والاول هو الحق لان
وجود فعلى شرطا بالذات بل لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة الذي هو شرط بالذات قوله ومن ثم اختلف في رحمان
دون سكران وندمان اي ومن اجل انه اختلف في شرط منع الصرف حرف الالف والنون في الصفة اختلف في رحمان
ولم يختلف في سكران وندمان لان من قال شرط منع صرفه انتفاء فعلانة منع صرف رحمان لتحقق شرطه وهو انتفاء
فعلانة في رحمان ومن قال شرط منع صرفه وجود فعلى صرف رحمان لانتفاء منع صرفه وهو وجود فعلى لعدم مجيء فعلى
لانه من رحمان وانما لم يختلف في سكران لتحقق الشرطين معا وهو انتفاء فعلانة وجود فعلى فسكران غير منصرف
بالاتفاق ولم يختلف ايضا في ندمان لانتفاء الشرطين بمجيء فعلانة وعدم مجيء فعلى فصرف بالاتفاق قوله ووزن الفعل
شرطه ان يختص بالفعل كشمر وضرب او يكون في اوله زيادة كزيدة في اوله غير قابل للتاء اي وشرط وزن الفعل المانع
من الصرف احد الامرين وهو اما ان يختص بالفعل ولا يوجد في الاسم الا منقولا من العجمي الى العربي كبقم او منقولا
من الفعل الى الاسم المعلم كضرب وشمر اذا سمي رجل بهما كانفعل وتفعل واستفعل وافتعل وما شابههما
واما ان يكون في اوله زيادة كزيادة في اوله الفعل غير قابل للتاء التانيث ليتاكد مشابهة الفعل وتفعل
وانفعل ويفعل وافعل امر المخاطب ولا تفعل منهيا له ونحوه فان سمي رجل بترجس لم ينصرف للعلمية
ووزن الفعل لزيادة النون في اوله لعدم مجيء مثل جعفر بكسر الفاء فهو كضرب اذا سمي به لا يقال انه اعجمي فمن
اين عرف زيادة النون لان نقول ان النحاة يجرون اللفظ المنقول بتفهم او اصالة كاللفظ العربي فاذا قالت

PERPUSTAKAAN NASIONAL

16

النون في نرجس زيادة لراو وابه انه لو خذ والفعل منه لقيل رجس بخلاف ما لو سميا رجلا بنهشل فانه ينصرف لان
في الاسماء فعللا مثل جعفر فلم يكن لوانه زيدة ولا يشكل بقوله التاء كقولهم نرجس ونرجسة لانه قابل للتاء فكونه
علما واعلم انه يشكل باسود اسما للحية لانه غير منصرف للوصف الاصل ووزن الفعل مع كونه قابلا التاء كقولهم اسودة
للحية لانثى واجاب عنه بعضهم بانه قوله التاء طار بعد استعمال ما اسما ومعناه ان المراد بان غير قابل للتاء انه لا يقبل
التاء اذا استعمل صفة وكان غير منصرف للوصف ووزن الفعل وفي لا يتوجه لا شكل بنرجس ولا باسود علما للحية فقوله
ومن ثم امتنع احمر وانصرف يعمل اي ومن اجلان شرط وزن الفعل المانع من الصرف احد الامرين المذكورين امتنع صرف
احمر لكونه امر الثاني موجودا فيه وهو ان في اوله زيادة كما في اول الفعل غير قابل للتاء لانه الهمزة في اوله زيدة لانه
من الحمرة وكونه غير قابل للتاء لانه لا يقال احمرة ومن اجل هذا ينصرف يعمل مع جود الوصف ووزن الفعل
لانتفاء الامرين معا اما الاول فظاهر واما الثاني فلكونه قابلا للتاء للمؤنث تقول هذا الجمل يعمل وهذا ناقة يعملة
ثم اذا سمي به كان غير منصرفا فلانه غير قابل للتاء وح وكذلك حكم ارمل قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لا تبين
من انها لا تجامع مؤثرة الا ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل اي كل غير منصرف فيه علمية مؤثرة اي العلمية سبب
في منع الصرف فانه اذا نكر صرف لانه تبين من قبل ان العلمية المؤثرة لا تجامع مع علة الاخر غير المنصرف الا ان العلمية شرط
في تانيث تلك العلة العين المنصرف الا العدل ووزن الفعل فانها لا تجامع مع العدل ووزن الفعل مؤثرة وليس
بشرط في العدل ووزن الفعل وانما قلنا انه تبين من قبل ان العلمية المؤثرة لا تجامع علة اخر وهي شرط فيها لان تلك
العلة ان كانت الوصف لانها لا تجامع من حيث ان بينهما التضاد فان كانت التانيث بالتاء والتانيث المعنوي او المعرفة
والعجمة والتركيب والالف والنون في الاسم فالعلمية شرط فيها وان كانا في الصفة فان العلمية لا تجامعها لما بينهما
من التضاد وان كان الجمع او التانيث بالالف فانها لا تجامعها مؤثرة لاستظلالها في منع الصرف بدون العلمية
وانما قلنا ان العلمية تجامع مؤثرة وليست بشرط مع العدل ووزن الفعل لمنع صرف عمر للعدل والعلمية ومنع صرف
احمد للعلمية ووزن الفعل وانما قلنا ان العلمية تجامع مؤثرة وليست بشرط في العدل ووزن الفعل لمنع صرف للعدل
من غير العلمية في ثلثة ورباع واخرى وجمع لمنع صرف ووزن الفعل من غير العلمية في احمر اذا كان صفة قوله وهما
متضادان فلا يكون معهما الا احدهما فاذا نكرت بقي بلا سبب او على سبب واحد اي العدل ووزن الفعل متضادان
وان وهما اشارة الى جواب سؤال مقدر وذلك السؤال ان يقال اذا لم يكن للعلمية شرطا في العدل ووزن الفعل
والعلمية فاذا نكرت زالت العلمية ولم تزل العدل ووزن الفعل لان العلمية ليست بشرط فيها فاذا لم يصدق كل ما فيه
علمية مؤثرة اذا نكر صرف وجوابه ان يقال ان العدل ووزن الفعل متضادان كان لا يجتمعان معا بالاستقراء فاذا لا يكون
مع العلمية الا احدهما ونظر في السؤال المقدر ح نظر لان العلمية في الكلمة المفردة المفروضة غير مؤثرة وجوابه انا
لا نسلم ان العلمية ليست بمؤثرة الا اثنين دون الثالث مع تساويها في البيت ترجيح بلا مرجح وليست بمثل مساجد علما
كذلك كان الجمع وحده مانع من الصرف من غير الى العلمية وليست العلمية كذلك ولا شيء من العدل ووزن الفعل
كذلك واذا عرفت ذلك فنقول اذا لم يكن في غير المنصرف الذي فيه العلمية المؤثرة شيء منها اعني العدل
ووزن الفعل فاذا نكر صرف لبقائه بلا سبب لزوال العلمية وزوال ما هي شرط فيه وان كان فيه احدهما فاذا نكر صرف
ايضا لبقائه على سبب واحد لانه زوال العلمية فيه ولم يزل احدهما واعلم انه انما قيد العلمية بالمؤثرة لانها لو لم
يكن مؤثرة لم يصدق قوله وكلما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لان مثل مساجد وحبلى وحمراء اذا سمي به فيه علمية
وليس من حكم المنصرف انه اذا نكر صرفه لان العلمية غير مؤثرة لا تمنع صرفه وانما هو للجمعية الاصلية والفي التانيث

PERPUSTAKAAN NASIONAL

قول وخالف سيبويه الاخفش في مثل احمر عما اذا نكر اعتبار الصفة بعد التنكير اعلم ان نحو احمر غير منصرف للصفة ووزن الفعل واذا سمي به نكرة بقيت غير منصرف للعلمية ووزن الفعل اما اذا نكر بان يقع فيه اشتراكة اتفاقي ففيه خلاف بين سيبويه والاخفش فقال سيبويه انه غير منصرف لوزن الفعل والصفة الاصلية وقال الاخفش انه منصرف لانه انكر مالم يعتبر فيه الوصفية فلم يكن فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل فرق وجواب ان يقول سلمنا انه انكر مالم يعتبر فيه الوصفية لكن قلنا انه لم يعتبر بعد ذلك وبيان ذلك ان احمر اذا كان علما لم يكن فيه اعتبار الوصفية لما بين العلمية والوصفية من التضاد والوصفية من المتضادين واذا نكر زال ذلك المانع وكذلك حكم كل ما فيه صفة مع سبب اخر نحو سكران ولهذا قال في مثل احمر وباب ثلاث مستثنى من هذه الحكم لانه اذا سمي به لم يبق فيه العدل فلم يكن فيه العلمية بعد التنكير وقيل التنكير لم يبق فيه الا الوصفية الاصلية ولهذا قال في مثل احمر علما قول ولا يلزمه باب خاتم اذا سمي لما يلزم من اعتبار متضادين في حكم واحد اي ولا يلزم سيبويه باب خاتم اذا سمي به هذا جواب بتمام حتى سؤال مقدر كان يقال لو كانت الصفة الاصلية معتبرة بعد العلمية في احمر لكانت معتبرة في مثل خاتم اذا سمي به لكونه وصفا في الاصل ولو كانت معتبرة لكانت خاتم غير منصرف للعلمية والصفة الاصلية لكنه كذلك فلم تكن الصفة الاصلية معتبرة وجوابه ان نقول للاسلم ان الصفة الاصلية لو كانت بعد العلمية في احمر لكانت معتبرة في مثل خاتم اذا سمي به لكونه وصفا في الاصل لان الصفة لو اعتبرت في مثل خاتم علما لزم اعتبار المتضادين في حكم واحد وهو منع الصرف وذلك في حيث ان العلم لا يقع على الكثيرين وفي حيث ان الصفة يقع على كثيرين فلو اعتبرت الصفة في خاتم علما فليلزم اعتبار المتضادين في حكم واحد وهو غير جايز وليس كذلك احمر بعد التنكير لعدم اعتبار العلمية في منع الصرف حال التنكير اعتبار المتضادين وانما قال في حكم واحد جواز اعتبار المتضادين في حكمين مختلفين اما في وجد الخوص في الجعفر بنا تبد عمرو لو لم يلحقه الا حاوما فاعتبر العلمية في احواض في جملة منع الجوز وجمع هر احواض واعتبر الصفة في جملة جمع على الخوض واعلم ان قوله وكل ما فيه علمية مؤنث فانه اذا نكر صرف انما يكون على رأي الاخفش لا على رأي سيبويه قوله وجمع الباب باللام او الاضافة يجر بالكسر اعلم ان النحاة اتفقوا على ان جمع ما لا ينصرف اذا اضيفت او دخلت الالف واللام انجر بالكسر لفظا ان كان اعرابه لفظيا ولكن اختلفوا في ان دخول الكسر عليه من حيث انه منصرف او لامن هذه الحيثية وفقال قوم انه منصرف لانه دخل عليه ما هو من خواص الاسم اعني اللام والاضافة اخرج من مشابهة الفعل فصار منصرفا فدخله الكسر وقال قوم انه غير منصرف ايضا لوجود العلتين فيه ايضا فيه ما بل انما دخله الكسر لان الكسر انما اخذ في نيابة التنوين في حالة اللام والاضافة لم يوجد التنوين فيحتاج في التنوين فيقع الكسر وقال قوم ان ابقي العلتان حال التنكير كان غير منصرف كما جد وجبلي وحمراء وسكران صفة علما كعلتين وان لم يبقيا ولم يبق احدهما كان منصرفا كعلبك وابراهيم واحد وعمر هن الاقرب الحق من المذهبين الاولين قوله المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية اي المرفوع ما اشتمل على علم الفاعلية وهو الرفع وانما قال على علم الفاعلية ولم يقل ما اشتمل على الرفع ليلا يتوهم تعريف الشيء بما هو مثل في المعرفة والجهالة او اخفى الا ان كل من لم يعرف الرفع والمرفوعات خبر مبتدا يحتاج في ايراد الياء المرفوعات ولم يرجع الضمير الى المرفوعات لان التعريف انما هي للماهية لا للافراد كتعريف الاسم والفعل والحروف وغيرها بل يرجع الى المرفوع قوله فمنه الفاعل اي فمن المرفوع الفاعل وانما قال ابتداء بالفاعل من المرفوعات لان الرفع في الفاعل الاصل وما سواه محمول على الفاعل في الرفع قوله وهو ما اسند اليه الفعل او قدم عليه على جهة قيامه مثل قام زيد وزيد قائم ابوه وانما قال اسند ولم يقل اخبر لتدخل فيه فاعل الامر والنهي وانما قال ما اسند اليه الفعل ولم يقل اسم اسند اليه الفعل ليدخل فيه الفاعل الذي ليس باسم صريحا نحو اتجبني ان مررت بزيد اذ ان مع الفعل في

في محل الرفع بانه فاعل اعجبني وليس باسم صريحا وان كان في تقدير الاسم وقوله او شبهه ليدخل فيه فاعل اسم الفاعل
وصفة الشبهة وغيرهما كالمصدر واسم التفضيل واسماء الافعال والظروف والجار والمجرور ولا كاسم المفعول لانه
مرفوع ليس بفاعل بل مفعول ما لم يسم فاعله نحو زيد قائم ابوه وزيد حسن ابوه فابوه فعل فاعل اسم الفاعل
في الاول وفاعل الصفة المشبهة في الثاني قوله وقدم عليه اي وقدم الفعل او شبهه وعلى الفاعل لدفع وهم من يتوهم
ان زيدا في مثل زيد قام مسند اليه فيكون فاعلا له لانه على التقدير ان يكون مسند اليه عام ليس الفعل مقدما عليه
وقوله على جهة قيامه به مثل قام زيد اي على جهة قيام الفعل بالفعل ليخرج عنه مفعول ما لم يسم فاعله نحو ضرب زيد
فان زيدا اسند الفعل اليه وقدم عليه لكن لا لاجل من جهة قيامه به لان الفعل وهو التانيث لا يكون قائما بالمفعول
بل قائما بالفاعل وانما قال على جهة قيامه به ولم يقل قائما به ليدخل فيه الفاعل اللتين الذي يقوم الفعل به حقيقة علم
زيد والفاعل الذي لا يقوم الذي لا يقوم الفعل به حقيقة نحو ضرب زيد والى مات زيد ولم يقم زيد فالفاعل عنده انما
يكون فاعلا بثلاثة شروط احدها ان يكون الفعل او شبهه مسند اليه والثاني ان يكون الفعل او شبهه مقدما
عليه والثالث ان يكون الفعل قائما به ولم ينقض الحد بمثل قام زيد في قولنا ان قام زيد فمت لان المراد بالاسناد اعم من
الاسناد بالفعل او بتقدير الاسناد ولا بمثل لم يقوم زيد مع انه ما اسناد الفعل اليه لان المراد بالاسناد هو الاسناد
في الايجاب او السلب والقائل ان يقول لا يخلو امن ان يراد بالفعل في قوله ما اسناد اليه الفعل الاصطلاحي او الفعل
الحقيقي الذي هو المصدر واياما كان ففيه اشكال اما ان يراد به الفعل الاصطلاحي فانه يخرج عنه سائر الفاعلين لان
الفعل الاصطلاحي غير قائم بالفاعل واما ان اريد به الفعل الحقيقي فلانه لا حاجة الى قوله او شبهه ويمكن ان يجاب عنه
لان المراد به بدل بعض التوابع ولا يشكل الحد ولقائل ان يورد النقض عليه بدل الاشتمال نحو اعجبني زيد حيثه
فان حيثه اسند اليه الفعل مقدما عليه على جهة قيامه به مع انه ليس بفاعل ويمكن ان يجاب عنه بالمراد بالمسند
بالمسند اليه انما هو المسند اليه الفعل اولا قوله والاصل ان ياكل فعله اي الاصل الفعل اي يلي الفعل ويتقدم
على المفعول سائر الاشياء المعمولة للفعل القريب من الفعل اكثر من قريب سائر الاشياء من الفعل ان سمي
الفعل لا يفيد بدونه ويفيد بدون سائر الاشياء ولكونه موجد للفعل غالبا بخلف سائر الاشياء قوله فلذلك
جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيد اي لاجل ان الاصل الفاعل انه يلي فعله ويتقدم على المفعول
جاز ان يقال ضرب غلامه زيد فانه لولا زيد المؤخر لفظا ورتبة وهو غير جائز ولهذا اجاف ان يقول ظهر الزايد
الزايد ان منطلقين ولاجل ان اصل الفاعل ان يتقدم على المفعول امتنع ان يقال ضرب غلامه زيد الا انه يلزم
منه الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما اللفظ فظاهر لان العمر الذي في غلامه يعود الى زيد وزيد مؤخر لفظا
واما تقدمه رتبة فلان غلام فاعل ضرب وزيد مفعول ضرب والفاعل مقدم على المفعول رتبة فان قيل لم
جوز ثم اضمار قبل الذكر في مثل قولنا اكرمني وضربت زيدا ولم يجوز وفيما نحن فيه مع وجود المفعول بعده
في الموضعين اكرمني وضربت زيد قلنا الضرورة ثم وهي وجوب وجود صح الفاعل وامتنع وجوده الا مع اضمار قبل
الذكر على تقدير اعمال الفعل الثاني وهي منقودة ههنا لجواز تقديم المفعول على الفاعل نحو ضرب زيد غلامه
اعلم ان المفعول من باب اعطيت بمنزلة الفاعل في مثل اخذت والثاني بمنزلة في مثل اخذ عند البصريين
في عدم جواز اعطيت صاحبه الا درهم وجواز اعطيت درهم زيد ومنه شعر ومن كان يعطي حقهن الصائد
القصائد قوله واذا انتفى الاعراب فيهما لفظا والقرينة او كان مضمرا متصلا ووقع مفعوله بعد الا او مناما
وجب تقديمه اي واذا انتفى الاعراب في الفاعل والمفعول معا لفظا والقرينة نحو ضرب موسى عيسى وضرب

PERPUSTAKAAN NASIONAL

من علي الباب من علي السطح وجب التقديم الفاعل علي المفعول دفعا للالتباس وانما قال والقرينة لانه انتفي الاعراب
لفظ فيها ولم ينتف القرينة لم يجب تقديم الفاعل علي المفعول نحو اكل موسي كمثري فان من المعلوم ان موسي
اكل والكمثري ماكول وضرب موسي العاقل عيسي اغير العاقل وضرب موسي اكل سعدي افلم يحصل الالتباس بتاخير
الفاعل وكذلك اذا كان الفاعل مضمرا متصلا وجب تقديم الفاعل علي المفعول لانه لو اخر لزم ان يكون متصلا وقد فرض
انه متصل هذا خلف وانما لم يجز ان يكون الفاعل اي المضمر متصلا مؤخرا عن المفعول المتصل لكراهيتهم ان يتقدم
الاصغر علي الاقوي فيما هو كالكلمة الواحدة نحو حزينك وانما قال مضمرا لانه لو كان الفاعل ظاهرا لم يجب تقديمه
علي المفعول وانما قال متصلا لانه لو كان مضمرا منفصلا لم يجب تقديمه علي المفعول نحو ضربني الا انت وما ذكره ان
يشكل بمثل قولنا زيد ضربت فان فاعله مضمر متصل مع وجود جواز تقديم المفعول ويمكن ان يجاب عنه بان
المراد منه وجوب تقديم الفاعل علي المفعول لامتناع تقديم المفعول عليه فقط وههنا تقديم المفعول علي الفعل
والفاعل وكذلك اذا وقع المفعول للفاعل بعد الا وجب تقديم الفاعل علي المفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرو
لانه لو اخر لانقلب والمعني لان معني قولنا ما ضرب زيد الا عمرو الحصار ضرب زيد في عمرو ومع جواز ان يكون
عمرو مضروبا لشخص اخر وانا قيل ما ضرب عمرو الا زيد جاز ان يكون زيد ضاربا لشخص اخر ولم يجز ان يكون
عمرو الا زيد وباب لشخص اخر فيه نظر لانه يلزم الانقلاب المعني اه ان لو كان المفعول علي الفاعل من غير الا نحو
ما ضرب عمرو الا زيد اما اذا قدم عليه مع الا فلم يلزم انقلاب المعني وهو ظاهر نحو ما ضرب الا عمرو زيد لا يقال
لو جاز ما ضرب الا عمرو زيد فلا يخلو من انه يجوز مع تعدد المستثني المفرغ بعد الا في الفاعل والمفعول بمعني
ما ضرب احد الا زيد او لا مع قصد والمستثني المفرغ بعد الا فان كان الاول كان الحصر فيهما والمقصود الحصر في احدهما
هذا خلف وان كان الثاني كالقول بما ضرب الا عمرو زيد ممتنعا لانه يبقي الفعل بلا فاعل ولا قائم مقام الفاعل لان زيدا
يمتنع ان يكون فاعلا لما ضرب ح لانا نختار القسم الثاني وهو انه يجوز لا مع تعدده والمستثني او يمتنع بقاء الفعل بلا فاعل لان
زيد المؤخر لفظا المقدم رتبة يكون فاعلا للفعل ويكون تقديمه ما ضرب زيد الا عمرو اوح لم يلزم بقاء الفعل
بلا فاعل مع ان الاخفش اجازه في كتاب كبير وكذلك عند القاهر وكذلك اذا وقع مفعول الفاعل بعد معني
الا نحو ضرب زيد عمرو الا ان معناه ما ضرب زيد الا عمرو فالعلة التي ذكرناها في الا موجودة ههنا قوله اذا اتصل
به ضمير مفعول او وقع فاعله بعد الا او معناها او اتصل مفعول به وهو غير متصل وجب تاخيره اي اذا اتصل بالفا
بالفاعل ضمير يعود الي المفعول نحو ضرب زيدا غلامه وجب تاخير الفاعل عن المفعول لانه لو قدم وقيل ضرب
غلامه زيد لزم اضمار قبل الذكر لفظا ومعني انه تمنع كما امر اعلم انه اذا اتصل بالمفعول الاول من باب
اعطيت ضمير المفعول الثاني عنه وجب تاخير الاول نحو اعطيت الدراهم صاحبه عند البصريين لان حق
المفعول الاول ان تقدم علي الثاني ان يكون بمنزلة الفاعل الحكيم فيه وجواب التاخير كما عرف وكذلك اذا وقع
الفاعل بعد الا وجب تاخير الفاعل وعن المفعول نحو ما ضرب عمرو الا زيد لانه لو قدم لقلب المعني الا ان
معني قولنا ما ضرب عمرو الا زيد ان عمرو ليس مضروبا الا لزيد وزيد جاز ان يكون ضاربا لغير عمرو واذا قدم
الفاعل علي المفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرو جاز ان يكون عمرو مضروبا لغير زيد ولم يجز يكون زيد ضاربا
لغير عمرو وفيه نظر من الاشكال الذي هو عرفته وكذلك اذا وقع الفاعل بعد معني الا نحو انما ضرب
عمرو زيد وجب تاخير الفاعل عن المفعول لانه علة في عمرو المعني ما ضرب عمرو زيد وجب تاخير الا زيد الي فالعلة
التي ذكرناها امتناع تقديم الفاعل في الا موجودة في انما وكذلك اذا اتصل مفعول الفاعل بالفعل والفاعل

PERPUSTAKAAN NASIONAL

غير مثل نحو ضربني زيد وجب تاخير الفاعل عن المفعول لانه لو قدم لزم انفصل المفعول وتقدير انه مثل متصل
هذا خلف وانما قال نحو الفاعل غير متصل لانه لو كان الفاعل متصلا مع اتصال المفعول وجب تقديم الفاعل على
المفعول نحو ضربك وضربتني كما ذكرناه قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا في مثل زيد لمن قال من قام
وليبك بزيد ضارع مخصوصة ومختبط لما تطيح الطوالح وجوبا في مثل قوله بح وان احد من المشركين استجارك
اعلم ان الفعل الرافع للفاعل يحذف بقيام القرينة دلالة عليه تارة لقيام على سبيل الجواز وتارة على سبيل
الوجوب اما حذف الفعل على سبيل الجواز فكقول القايل زيد في جواب من قام اي قام زيد فيجوز اظهار قام
وحذفه وكقوله وليبك بزيد ضارع مخصوصة ومختبط مما تطيح طوالح فكان قلا قايلا قال من يبكي بزيد
فقال ضارع اي يبكيه ضارع مخصوصة فضارع مرفوع لانه فاعل فعل محذوف والضارع الحقيق الدليل
والمختبط الذي يختبط بالليل والمحل والطوالح جمع المصلح وهي الملكة على خلاف القياس ومثل قوله تعالى
يسبح له فيها بالغدو والاصل رجال بفتح الياء على قراءة عاصم وابن عامر فرجال مرفوع بانه فاعل فعل محذوف
فكان قايلا قال من يسبح فقيل رجال ويجوز ان يكون رجال مرفوعا على انه مفعول ما لم يسم فاعله يسبح
لان الرجال ليس مسبحين في البيوت بالغدو والاصال واما حذف الفعل على سبيل الوجوب ففي كل
موضع لم يفسر لقوله تعالى او كان وان احد من المشركين استجارك فاحد مرفوع بانه فاعل فعل محذوف
اي ان استجارك احد وانما وجب خلافا لم لانه فسر هذا الفعل بفعل بعده فلو اتي به لزم جمع المفسر والمفسر به وهو
غير جايز لان ذكر المفسر يصير حشوا بلا فايدة وانما قال انه فاعل فعل محذوف ولم يقل انه مبتداء وما بعده
خبره لان حرف الشرط وخروفه يجب ان يدخلوا الفعل لفظا او تقديرا قوله وقد يحذف
مع الفعل والفاعل جميعا الى في مثل نعم لمن قال اقام زيد اي وقد يحذف الفعل والفاعل جميعا في جواب من قال
اقام زيد فيقال في جوابه نعم اي نعم قام زيد فيجوز حذف الفعل والفاعل ويجوز اظهارهما وانما تقدر الجملة
الفعلية الاسمية وهو المبتداء والخبر ليكون في الفاعلية مثل ضربني وأكرمني زيد وفي المفعولية مثل ضربت
وأكرمت زيدا وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون اعمال الاول اذا
تنازع العاملان او اكثر اسما ظاهرا بعدهما سواء كان العاملان فعلين نحو ضربت وأكرمت زيدا او شبهين
نحو انا ضارب ومكرم زيدا بمعنى ان كل واحد منهما يطلب ان يفعل في ذلك الاسم فهذا التنازع قد يكون
في الفاعلية اي كل واحد منهما يطلب ان يكون ذلك الاسم فاعلا له او قايما مقام فاعله نحو ضربني وأكرمني زيد وضرب
وأكرم زيد وقد يكون في المفعولية اي كل واحد منهما يطلب ان يكون ذلك الاسم مفعولا نحو ضربت
وأكرمت زيدا او غير صريح كقوله تعالى يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة قل الله يفتيكم في الكلالة وقد يكون
في الفاعلية والمفعولية اي احدهما يقتضي الفاعلية المفعولية والاخر يقتضي وهو على ضربين احدهما ان الاول
يقتضي الفاعلية والثاني يقتضي المفعولية نحو اكرمني وضربت زيدا او اكرم وضربت زيد والثاني ان يقتضي الاول
المفعولية والثاني الفاعلية نحو اكرمت وضربا زيد واشار الى هذين ضربين صار الجايز قوله مختلفين اي متعاكسين
في الاقتضاء ليكونا الاقسام الاربعة من كون بالفعل واعلم ان قوله فقد يكون في الفاعلية والمفعولية متعاكسين
المعنى ان الاول يقتضي الفاعل والثاني يقتضي المفعولية او بالعكس ولا يمكن ان يكون حالا من الفاعلية والمفعولية
لان يقع زيد اخير محتاج اليه ولان لو كان كذلك لوجب تاخيره ان ربما يمكن ان قال ايضا انما قبل الفعلين يختلفين
لدفع وهم ان يتوهم ان مثل ضربت زيدا واكرمت عمرا من هذا الباب فانه ليس منه لان الفعل الثاني تاكيد للاول

والمراد مختلفين على هذا الوجه هو المختلفين في لفظهما او في عملهما حتى الايقتضي بمثل ضربت وضربين زيد وانما قال في الفاعلية والمفعولية ولم يجعل في الفاعل والمفعولية اول مفعول ما لم يسم فاعله والجار والمجرور فالبصريون يختارون اعمال الفعل الثاني في ذلك الاسم للقرب والجواز والكوفيون يختارون اعمال الفعل الاول في ذلك الاسم لكونه اهم لتقدم اعمل الاول اولى ولكل واحد من القريتين جمع وهنا قضان كثير مالا تطول الكتاب بذكرها وانما قال ظاهر ابعدها لانها اذا تنازعا مضمرا بعدها لم يكن به الحكم مثل ما ذكره بل استوى الفعلان في الاضمار واما اذا تنازعا مضمر المخاطبا ومتكلما نحو ضربت واكرمت وضربت واكرمت فللبصريين الالتباس وكذلك في غير وفيه نظر لجواز ان يقال ما ضربت واكرم الا انا وانت وضربت واكرمت الاياك وزيد ضربت واعانك ولا يجاب عنه بان معمول احدهما محذوف والاضمار لان الكلام في تنازع الفعلين والاعمال اخذهما سواء حذف معمول الاخر اضمر وانما قال وان كانت الاسم بعدهما لانه لو كان الاسم قبلهما او بينهما امتنع التنازع اولم يترتب الحكم المذكور عليه وهو اعمال الاقرب عند البصريين والابعد عند الكوفيين لانهما ان اقتضيا الفاعلية والمفعولية وتقدم عليهما نحو زيد ضربني واكرمني ضربت واكرمني واقتضى الثاني الفاعلية والاول المفعولية وتوسط بينهما نحو ضربت زيدا واكرمني لزم الاخر الاول لامتناع تقدم الفاعل على الفعل وان اقتضى الاول الفاعلية والثاني مفعولية وتوسط بينهما نحو ضربني زيد واكرمت او اقتضاء المفعولية نحو زيدا ضربت واكرمت نحو ضربت زيدا واكرمت لزم الامر الثاني وهو تقدم ترتب الحكم المذكور عليه لتعين زيد في المثال الاول لان يكون فاعلا لضربني لاسناد الفعل اليه ومجيئه حده من غير ود عامل اخر عليه لتعين زيد في المثالين الاخرين لان يكون مفعولا لضربت كما ذكرناه وفي بعض هذه المواضع نظر قوله فان اعملت الثاني اضمرت الفاعل في الاول على انه الظاهر من دون الحذف فخلافا للكل نعم وان اعملت الفعل الثاني كما هو راي البصريين فالفعل الاول اما يقتضي الفاعل او يقتضي المفعول فان كان مقتضى الفاعل اضمرت الفاعل في الاول موافقا للاسم الظاهر في التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع تقول ضربني وضربني واكرمت زيد او ضربني واكرمت الزيدين وضربوني واكرمت الزيدين وضربني واكرمت هندا او ضربتاني واكرمت الهندين وضربتني واكرمت الهندات والمراد بالفاعل في قوله اضمرت الفاعل هو الفاعل او ما يقوم مقام الفاعل ليدخل فيه مثل ضرب وضربت زيدا ويعلم ان المراد من قوله قبل في الفاعلية قوله وجاز اخلافا للفراء في مثل ضربني وضربت زيدا وجاز مثل هذه المسئلة وهو ان الفعل الاول يقتضي الرفع والثاني يقتضي النصب ويعمل الفعل الثاني دون الاول نحو ضربني واكرمت زيدا خلافا للفراء يعلم من ان لو اقتضى الفعل ان الرفع والنصب نحو ضربني واكرمني زيد واكرمت وضربت زيدا فان زيدا في الاول فاعلهما وفي الثاني مفعولهما او الاول النصب والثاني الرفع واعمل الثاني نحو ضربت واكرمني زيد او الاول الرفع والثاني النصب واعمل الاول دون الثاني اجاز عند الفراء الذي اجتمع به الفراء انه لو جاز لخلا لزم احد الامرين وهو اما حذف الفاعل من الاول واما اضمار قبل الذكر وكل واحد منهما غير جايز والذين يبطل قول الفراء قول الشاعر وكما مدمنا كان صوبا فاجرعوتها واسقوا لونا مذهب فان جري واسقوت تنازعا لونا مذهب وجر اقتضى الرفع واسقوت اقتضى النصب واعمال اسقوت دون جر لقوله وحذفت

المفعول في الاول ان يستغني الفعل عنه والا ظهرت اي ان عملت الفعل الثاني كما هو راي البصريين في الفعل او الاول يقتضي المفعول خذفت المفعول من الفعل الاول ان استغنى عن ذلك المفعول نحو ضربت واكرمني زيد انما لم يجز اضماره هربا من الاضمار قبل الذكر وانما لم يضمروا اسم في الفاعل لوجوب ذكر الفاعل دون المفعول فاركتبوا في الفعل الاضمار قبل الذكر مع تغسره للضرورة ولم يتركبوه في المفعول لعدم الضرورة وان لم يستغني عن ذلك المفعول اضمرت ذلك المفعول نحو حسبني منطلقا وحسب زيد منطلقا فان حسبتي وحسبت تنازعا منطلقان الاخير واعمل فيه حسبت فوجب اظهار المفعول حسبتي وهو منطلقان الاول الان خذفت ممتنع لانه لا يجوز خذف واحد مفعولي باب حسبت كما يجئ ولا يجوز اضماره لئلا يلزم منه اضمار قبل الذكر في المفعول الذي هو فضلة وفيه نظر لجواز اضمار المفعول الثاني لحسبني بعد ذكر منطلقا نحو حسبني وحسبت زيد اسنطلقا اياه قوله وان اعملت الفعل الاول اضمرت الفاعل في الثاني والمفعول على المختار الان يمنع مانع فتنظم اي ان اعملت الفعل الاول كما هو راي الكوفيين والفعل الثاني اما ان يقتضي الفاعل او المفعول فان اقتضى الفاعل اضمرت الفاعل في الفعل الثاني موافقا للظاهر تقول ضربت واكرمني زيدا وضربت واكرمني الزيدان وضربت واكرموني الزيدين والمراد بالفاعل او ما يقوم مقامه في قوله اضمرت الفاعل هو الفاعل او ما يقوم مقامه ليدخل فيه مثل ما ضرب واكرم زيدا وان اقتضى الفعل الثاني المفعول اضمرت ذلك المفعول المختار ليطابق الملفوظ والمراد بدفع المفعول اضمرت الالتباس المفعول عما هو غير وجاز الحذف وايضا ان لم يمتنع مانع من الحذف والاضمار لوجود القرينة الدالة عليه مثلا تقول في اضمار ضربني واكرمتني زيد وضربني واكرمتهما الزيدان وضربني واكرمتهم الزيدون وتقول في الحذف وضربت واكرمت زيدا وضربني واكرمت الزيدان وضربني واكرمت الزيدون اما اذا امتنع من الاضمار والحذف فوجب الاضمار نحو حسبني وحسبتهما تنازعا منطلقا واعمل فيه حسبني فوجب اظهار المفعول الثاني احتراما وهو منطلقي لانه لو اضمر لزم في الاول غير جائز لانه لا يجوز الاقتصار على احد الامرين اما الحذف فاما الضمير والاول غير جائز لانه لا يجوز الاقتصار على احد المفعول اما الاظهار مفعول باب حسبت والثاني غير جائز لانه لو اضمر مفردا ومثنى الاسبيل الى الاول الان يمنع ان يقال حسبني وحسبتهما اياه الزيدان منطلقا لانه لما كان المفعول الاول في باب حسبت مثنى وجب ان يكون المفعول الثاني كذلك لكون الثاني جاريا عن الاول في المعنى ولا سبيل الى الثاني لانه يمنع ان يقال حسبني وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا لان الضمير هو الى المفرد وهو منطلق والضمير الذي يعود الى المفرد يجب ان يكون مفردا وفيه نظر لانه ليس من هذا الباب وانما يكون منه ان لو تنازع الفعلان معمولا واحدا لكنه ليس كذلك لان الاول يقتضي المفرد والثاني تنازعا في الاسم فاعل الانطلاق من غير نظر الى كون المفرد او مثنى والافراد انما يلزم من حيث ان اعمل فيه الاول فلو اعمل فيه الثاني لزم التثنية قوله امرء القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه المفاد المعنى استدل الكوفيون على ان اعمال الفعل الاول الى اعمال تنازع الفعل الثاني يقول امرء القيس لو ان ما كفاني فتنازعا قليل وكفاني ثم اما يسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال ووجه الاستدلال به كفاني ولم اطلب تنازعا قليل وكفاني اقتضى ارفع قليل ولم اطلب اقتضى نصبه وهو اختار اعمال الفعل الاول مع انه يلزم منه حذف المفعول من الثاني ولم يلزم من حذف شيء على تقدير اعمال الفعل الثاني فلو لان اعمال الفعل الاول اولى من اعمال الفعل الثاني لترجح امرء القيس مع لزوم الحذف ولانه فصيح لا يختار الا ما هو الافصح واجاب عنه المصنف بقوله ليس منه

لفساد المعنى اي ليس هذا البيت مما تنازعا فيه الفعلان ظاهرا بعدهما لانه لو تنازعاه لفسد المعنى لانه يلزم
اجتماع النقيضين وذلك مبني على معرفة المقدمتين احدهما ان لو انتفاء الثاني لانتفاء الاول فلو دخل
لو على المثبت لصار ذلك المثبت منفيا ولو ولو دخل على المنفي لصار ذلك المنفي مثبتا والثاني ان حكم
المعطوف على جواب لو هو حكم جواب لو فيكون حكم لم اطلب حكم جواب لو واذا تقررت هاتان مقدمتان تقول
لو تنازعا كفاني ولم اطلب قليل من المال من حيث المعنى يلزم منه اجتماع النقيضين من حيث المعنى لان قوله
ان ما اسعى لادنى معيشة مثبتة فيكون منفيا بعد دخول لو عليه حكم يكن اسعية لادنى معيشة واذا لم يكن ا
اسعة لادنى معيشة لم يكن طالبا القليل من المال في حكم جواب لو يكون مثبتا فيكون طالبا القليل من المال فاذا يلزم
ان يكون طالبا القليل من المال وان يكون طالبا القليل من المال وهو اجتماع النقيضين وانه محال واذا لم يكن من هذه
الباب فمفعول لم اطلب محذوف وتقديره لم اطلب الملك ويدل عليه البيت الثاني لهذا البيت وهو قوله شعرا لكنها
اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي قوله مفعول ما لم يسم فاعله كل مفعول حذف فاعله واقيم
هو مقامه وشرطه ان يغير صيغة الفعل الى فعل او يفعل اعلم انه انما ذكر المفعول الذي ما لم يسم فاعله لانه ذكر تعريف
الفاعل بحيث لم يدخل فيه مفعول ما لم يسم فاعله وجب افراده بالذكر لانه من المرفوعات ومفعول ما لم يسم فاعله
هو مفعول حذف فاعله واقيم مقام الفاعل نحو ضرب زيد وانما قال واقيم هو مقام الفاعل لانه لو حذف فاعله
ولم يقم مقام فاعله يلزم ان يكون مرفوعا نحو قائم في قولنا علم زيد قائما والمراد به لم يسم فاعله ههنا هو المرفوع
وشرطه ان يغير صيغة الفعل الى فعل ان كان ماضيا والى يفعل ان كان مضارعا اي يضم اوله ويكسر ما قبل اخره
ان كان مضارعا ويعلم من قوله وشرطه ان يغير صيغة الفعل ان التغيير المذكور شرط فيما اذا كان فان عامله فعلا
اما اذا كان عامله اسما نحو زيد مضروب غلامه فليس بشرط فان عامله قد يكون اسما وقد يكون فعلا ويتناول
حده المذكور القسمين قوله ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت والمفعول له
والمفعول معه كذلك اي لا يقع المفعول الثاني من باب علمت نحو علمت زيدا قائما مقام الفاعل لان المفعول
الثاني من باب علمت مسندا الى المفعول الاول ايما لكونهما مبتدا او خبرا في الاصل فلو وقع مقام الفاعل
لكان مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة وهو غير جائز وكذلك لا يقع المفعول الثالث من باب اعلمت نحو
اعلمت زيدا عمرا وخبر الناس موقع الفاعل لان المفعول الثالث من باب اعلمت مسندا الى المفعول الثاني فلو وقع
موقع الفاعل لكان مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة وانه غير جائز وكذلك المفعول له نحو ضربت زيدا اتاء
ديبا لا يقع موقع الفاعل لان النصب هو المشعر بالعلمية فلو اقيم مقام الفاعل لكان مرفوعا فلم يشعر بالعلمية و
وكذلك المفعول معه نحو استوى الماء والخشبة لا يقع مقام الفاعل لانه لو وقع مقام الفاعل لكان اما مع الواو ونحو استوى
الماء والخشبة او لا مع الواو نحو استوى الماء والخشبة لا سبيل الى الاول لانه يلزم المعطوف بدون المعطوف عليه
لان المفعول معه معطوف على ما قبل بالحقيقة ولا سبيل الى الثاني لان المفعول معه هو المذكور بعد الواو ولم
يذكر الحال والتمييز للابهام ولا يقعان موقع الفاعل لانه لا يعلم من قوله كل مفعول بدون فاعله لانهما ليسا
بمفعول واذا وجد المفعول به تعين له تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا فتعين زيد اي اذا
وجد المفعول به ووجد معه ظرفا الزمان والمكان والمصدر والجار والمجرور تعين المفعول به لانه يقوم
مقام الفاعل لمناسبة الفاعل اكتب فتقول في ضربت زيدا يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره ضرب زيد
الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره تقيم زيد مقام الفاعل ونصب ما سواه على ما كان عليه وانما قيل المصدر

PERPUSTAKAAN NASIONAL

بالصفة لانه لم يقع موقع الفاعل الا بعد تقييده بامر زائد على مدلول الفعل من صفة او غيرها ليفيد فائدة
على مدلول الفعل قوله فان لم يكن فالجمع سواء اي فان لم يوجد المفعول به فالجمع اعني الزمان والمكان والمصدر
والجار والمجرور سواء في قيامه مقام الفاعل فانت مخير في ذاهب بزيد يوم الجمعة امام الامير ذهبا شديدا في اقامة
اي واحد منهما يقوم مقام الفاعل اي واحد منهما اقمته في داره مقام الفاعل جعلت ما سواه منصوبا قوله
والاول من باب اعطيت اولى من الثاني اي اقام المفعول من باب اعطيت نحو اعطيت زيد درهما اولى من اقام
في المفعول الثاني لانه مناسبة الاول المفعول الاول بالفاعل اكثر من مناسبة المفعول الثاني له لان الاول اخذ
والثاني خود ولا شك ان نسبة الاخذ الى الفاعل اكثر من نسبة المؤخود الى الفاعل واراد باب اعطيت كل فعل ما كان
في مفعوله الاول فاعلية ما في مفعوله الثاني مفعولية قوله ومنها المبتداء والخبر اي من المبتداء والخبر قوله
فالمبتداء هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسند اليه فقوله الاسم هو المقصود ولانه لا يكون مبتداء الا اسما
وفي معنى الاسم المجرد نحو تندي انك قائم وتسمع بالمعيد قوله المجرد عن العوامل اللفظية احتراز به عن الاسماء
التي لا تكون مجردة عن العوامل اللفظية كاسمي ان وكان واسم ما ولا والمفعول الاول من باب علمت والثاني من
باب اعلمت قوله مسند اليه احتراز عن الاسماء المجردة عن العوامل اللفظية التي هي في حكم الاموات التي اينعيق
بها وهي الاسماء الغير المركب غيرها واحتراز به ايضا عن الخبر المبتداء لانه وان كان مجردا عن العوامل اللفظية لكنه ليس
مسند اليه مسندا به قوله او الصفة الواقعة بعد الف الاستفهام او حرف النفي ليدخل فيه مثل اقائم زيد فان
اقائم مبتداء مع انه لا مسند اليه وزيد فاعل له شاد مسد الخبر على معنى ان الفائدة التي يحصل من المبتداء والخبر
يحصل منهما فلو لم يقل او الصفة لخرج من تعريف المبتداء هذا النوع من المبتداء وانه غير جائز واعلم انه لو قال
بعد حرف الاستفهام لكان اولى ليدخل فيه مثل هل قائم زيد على ما جيء وقوله رفعة لظاهر احتراز عن الصفة
الواقعة بعد الف الاستفهام او حرف النفي الرافعة لمضمر نحو اقائمان الزيدان فان اقائمان لم يكن مبتداء بل خبر مبتداء
فاعل لها شاد مبتداء الخبر لم يكن لان الفعل او شبهه اذا اسند الى الظاهر لم يثن ولم يجمع لئلا يلزم الاضمار قبل
الذكر كما هو المقرر من قاعدتهم فلو لم يقل رافعة لظاهر لكان مبتداء وليس كذلك لانه خبر مبتداء وفيه نظر
والصواب ان يقال رافعة لغير ضمير مستتر للخروج عنه مثل اقائمان الزيدان وح يدخل فيه اقائم الزيدان واقائم
انتم ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالظهر في قوله رافعة الظاهر الظاهر اللغوي لا الاصطلاحي وح لم يتوجه النقض
بمثل اقائم انتم لان انتم ظاهر في اللفظ والقائل ان يقال ان الحد يشكل بمثل زيد اقائم ابوه اذا جعلت زيد مبتداء واقائم
خبره وابوه فاعلا لقائم لانه يصدق عليه الحد المذكور مع انه مبتداء والجواب انه ابوه مبتداء في جملة خبر زيد
واعلم ان هذا الحد غير شامل لاسم الفعل مثل صه لانه لم يكن مسند اليه مع انه مبتداء على اختياره في باب اسماء الافعال
قوله زيد قائم وما قائم الزيدان واقائم الزيدان فالمثل الاول المبتداء الذي هو له مجرد عن العوامل اللفظية مسند اليه
والمثال الثاني المبتداء هو صفة واقعة بعد مر والنفي رافعة لظاهر والمثال الثالث للمبتداء الذي هو صفة واقعة بعد الف
الاستفهام قوله فان طابقت المفرد اجاز الامران اي وان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام الرافعة
للظاهر مفردا واقعا بعدهما نحو قائم وما قائم زيد واقائم انت جاز الامران اي جاز ان يكون الصفة مبتداء وما بعدها فاعلها
شاد مسد الخبر وح يكون داخلة في تعريف المبتداء لكونها للمضمر وجاز ان يكون ما بعدها مبتداء وهي خبره وح لم يكن
داخلة في المبتداء لكونها رافعة لمضمر لان في الصفة ضميرا مستترا قال طابقت مفردا لانها طابقت مثنى او مجموعا لم
لم يجز الامران كما مر قوله والخبر هو المجرد المبتدا به المغاير الصفة المذكورة قوله المجرد احتراز عن خبر ان وكان وغير

PERPUSTAKAAN NASIONAL

وغيرهما وانما قال المجرد ولم يقل الاسم المجرد لان الخبر المبتداء قد يكون غير اسم نحو زيد يضرب قوله المسند به احتراز
به عن المسند الذي هو المسند اليه قوله المغايرة للصفة المذكورة احتراز به عن الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام
رافعة لظاهر وفيه نظر لانه الفعل المضارع نحو يضرب زيد يصدق عليه ان المجرد المسند به المغايرة للصفة المذكورة مع انه
ليس بخبر المبتداء ما ينتقض ايضا بمثل اقائم في مثل اقائم انتم لكونها مجردا مسندا به مغايرا للصفة المذكورة مع انه ليس
بخبر وما يمكن ان يجاب عن الاول بان المراد بالمسند به هو المسند الى المبتداء وعن الثاني بان المراد بالظاهر هو اسم ملفوظا
سواء كان مظهرا او مضمرا قوله واصل المبتداء التقديم اي اصل المبتداء ان يكون مقدما على الخبر لانه محكوما عليه وحق
المحكوم عليه ان يكون مقدما على المحكوم به قوله ومن ثم جاز في دار زيد وامتنع صاحبها في الدار اي ومن احد ان اصل
المبتداء التقديم جاز ان يقال في دار زيد لان زيدا وان كان متاخرا عن في دار فهو مقدم تقديرا ولاجل لفظا هذا
امتنع ان يقال صاحبها في الدار لانه يلزم منه اضمار قبل الذكر لفظا وتقديرا لان الضمير الذي في صاحبها يعود الى الدار وهو
مقدم فاظهر على الدار لفظا ومعنى اما تقديم على الدار لفظا فظاهر واما معنى فلان صاحبها مبتداء وحقه ان يكون مقدما
على الخبر قوله وقد يكون المبتداء نكرة اذا تخصصت بوجه ما مثل ولعبد مؤمن خير من مشرك وارجل في الدار ام امرأة
وما اخذ خير منك فشر اهر ذا ناب وفي الدار رجل وسلام عليك اعلم ان حق المبتداء ان يكون معرفة لانه محكوم عليه وحق
المحكوم عليه ان يكون معرفة ليمكن ان يخبر عنه والا لم يفد ولكن جاز ان يقع نكرة اذا تخصصت تلك النكرة بوجه من الوجوه
لانه ح يقرب من المعرفة والمخصصات على ما ذكر في الكتاب سبعة احدها تخصصت بالوصف نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن
خير من مشرك فقوله ولعبد مبتداء موصوفة وقوله مؤمن صفته وخير من مشرك فالمبتداء ههنا نكرة تخصصت بالصفة
والصفة كالصفة نحو رجيل قائم لانه في معنى الصفة والثاني تخصصه بالعلم بثبوت الخبر له وتخصص بثبوت الخبر له كقولك
ارجل في الدار ام امرأة فرجل مبتداء نكرة وخبره في الدار وامرأة عطف على رجل والمبتداء النكرة تخصصت ههنا بحصول
احدهما في الدار لانه تثبت في استعمال انه انما يسأل بالهمزة وام اذا عرف حصول احدهما في الدار لكن لا على التعيين والثالث
تخصصه بالعموم كقولك ما احد خير منك فاحد مبتداء فهو نكرة وخير منك خبره فالمبتداء نكرة تخصصت بالعموم الذي افاده
حروف النفي الداخل عليها لما ثبت في كل مهم ان حروف النفي اذا دخل النكرة افادة العموم فلولا افادة العموم لم يجز ان يقال احد خير منك
لعدم الفائدة وكذلك في كل موضع العموم نحو ثمرة خير من كسرة ونحو من عندك وما عندك وما احسن زيد والرابع تخصصه
بكونه فاعلا في المعنى او موصوفا بعضه في المعنى كقوله شيء اهر ذا ناب فشر مبتداء نكرة واهر فعل ماض وفاعله مضمر عائد
الى شر وذا ناب منصوبا بانه مفعول اهر والجملة في محل الرفع بانه خبر المبتداء النكرة تخصصت اما بالصفة المحذوف على تقدير شر
عظيم ما اهر ذا ناب او تخصصت بما تخصص به الفاعل حتى جاز وقوعه نكرة وهو تقديم الحكم عليه وانما قلنا تخصصت بما يتخصص
به الفاعل لانه فاعل في التقدير لان معناه ما هر ذا ناب الا شر والخامس تخصص لكونه الخبر ظرفا مقدما عليه كقولك في الدار رجل
فرجل مبتداء وهو نكرة وفي الدار خبره وتخصص المبتداء النكرة بالحكم المقدم عليه مع الاتساع في الظرف ولهذا لم يجز ان يقال
قائم رجل والسادس تخصص بالمتكلم وهو في الدعاء له او في الدعاء عليه نحو سلام عليك فسلام مبتداء نكرة وعليك جار
ومجرور في محل الرفع بانه خبر المبتداء وتخصص المبتداء النكرة بالمسلم اذ معناه اسلم وسلاما عليك فحذف فعله كما
يحذف افعال المصادر فصار سلاما عليك فعدل عن النصب الى الرفع للثبات والبقاء لان النصب مشعر بالفعل المقدر وهو سلمت
او اسلم فان كان الاول لم يدل عن الماضي وان كان الثاني لم يدل على الحال او على الاستقبال فالرفع غير مشعر بالفعل فيكون معناه
سلام عليك مطلقا من غير اعتبار الماضي او المستقبل او الحال واذا كان كذلك كان سلام مخصصا بالمسلم كما كان حال النصب
وفيه نظر ان مراد المسلم بقوله سلام عليك منطلق السلام لا سلام من قبله فقط لانه الدعاء المطلق فقط قوله

PERPUSTAKAAN NASIONAL

والخبر قد يكون جملة مثل زيد قائم ابوه قائم وزيد ابوه قائم اعلم ان خبر المبتداء ويكون مفردا نحو زيد قائم والمراد بالمفرد
ههنا ما هو في مقابل التركيب الاسنادي بالاصالة واحترزنا بقولنا بالاصالة عن مثل اسمي الفاعل والمفعول المسندين الى
الفاعل مفعول ما لم يسم فاعله وقد يكون خبرية اي محتملة للصدق والكذب ولا يشكل مثل قولهم زيد اضربه او لا تضربه
لانه على تاويل زيد مقولا في حقه اضربه او لا تضربه فالخبر مفرد وهو مقول وما بعده مقول القول وهي اما اسمية و
وهما التي يكون الخبر الجزء الاول منها اسما نحو زيد ابوه قائم فزيد مبتداء وابوه مبتداء الثاني وقائم خبره والجملة اعني المبتداء
الثاني وخبره في محل الرفع بانه خبر المبتداء الاول واما قوله وهي التي يكون الجزء الاول منها فعلا نحو زيد قائم قام ابوه فزيد
مبتداء وقام فعل ماض وفاعله ابوه والجملة الفعلية في محل الرفع بانه خبر المبتداء وغير المصنف ذلك جملتين غير الاسمية
والفعلية وهما الشرطية نحو زيد تكرمه يكرمك والظرفية نحو زيد في الدار والمصنف لم يذكرهما لان الجملة الشرطية جملة فعلية
بالحقيقة والظرفية كذلك لانها ان كان مقدرة بالمفرد تقديره زيد حاصل في الدار لم يكن الخبر جملة وكلامنا في جملة وان
وان كانت مقدرة بالفعل تقديره زيد حصل في الدار كانت جملة فعلية واما قول الشاعر حالي لانت ومن حريق
حالة زال السماء واكرم الاخوال نشاد وقيل حالي مبتداء وانت خبره الا انه اخر اللام الى الخبر ضرورة وفيه نظر ان يكون وجه
النظر ان انت يدل على الذات وحال على العارض والمحكوم عليه لا يكون الا ذاتا ومنها ان يكون المبتداء والخبر معرفتين نحو زيد
ابوك وانما قلنا انه يجب تقديم المبتداء ههنا ظرفا على الخبر لانا لو قلنا المتاخر هو المبتداء والمقدم هو الخبر لكن لا ندلنا
عن الظاهر والاصل بلا احتياج ولا دليل ولانه لو اخر ليس بالخبر ومنها ان يكون المبتداء والخبر المتساويين في التخصيص نحو
افضل منك افضل مني فان المبتداء والخبر افعل التفضيل مع من وانما قلنا وجب تقديم المبتداء ههنا لغير ما ذكرنا منها
وههنا ان يكون الخبر فعلا للمبتداء نحو زيد قائم وانما وجب تقديم المبتداء على الخبر لانه لو اخر المبتداء لالتبس بالفاعل
الا ترى انه قيل قام زيد لم يعلم انه فاعل ام مبتداء وانما قلنا فعلا له لانه لو كان الخبر فعلا لغير المبتداء لم يجب تقديم المبتداء
على الخبر نحو زيد قام ابوه لانه لا يلتبس بالفاعل فيجوز ان يقال قام ابوه زيد واعلم انه لو قال فعلا له مفردا لكان اصوب
لئلا يشكل بمثل الزيدان قاما والزيدون قاموا فان في التثنية والجمع يجوز تاخير المبتداء لعدم الالتباس لان الفاعل
الزوو او في الزيدان قاما والزيدون قاموا واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام مثل اين زيد او كان مصححا له مثل
في الدار رجل او المتعلقة ضمير في المبتداء مثل على التمرة مثلها زبدا او خبرا عن ان مثل عندي انك قائم وجب تقديمه
اعلم ان هذا الكلام اشارة الى الاشياء وتعرض فتوجب تقديم الخبر على المبتداء مع ان اصله التاخير فمنها يتضمن الخبر
المفرد على ما له صدر الكلام كالاستفهام والشرط والتعجب والقسم والنفي ولام الابتداء نحو من ابوك فمن مبتداء
وابوك خبره ومن يكرمك اكرمته وما احسن زيدا ولعمرك فعلن كذلك وما زيد الا قائم والزيد قائم وانما وجب لهذه
الاشياء صدر الكلام ليعلم مثلا نحو اين زيد فزيد مبتداء واين خبره ويجب تقديم الخبر على المبتداء لكونه متضمنا للا
للاستفهام وقضاء الاستفهام صدر الكلام وانما قيل الخبر بالمفرد لان الخبر الجملة لو كان مشتملا على ما له صدر الكلام
لم يجب تقديم الخبر على المبتداء نحو زيد من ابوك فانه زيد مبتداء ثان وابوك خبر المبتداء ثان والجملة في محل الرفع
بانها الخبر المبتداء الاول وهذه الجملة مشتملة على ما له صدر الكلام من مذهب ابوك مشتملة بتضمن الاستفهام
ما له صدر الكلام وانما لم يجب تقديم الخبر ههنا على المبتداء لان الاستفهام يقتضي صدر الكلام الذي فيه الاستفهام
لا صدر الكلام ولقائل ان يقول الخبر في قولنا اين زيد جملة لان اين ظرف والظرف مقدر بجملة وجوابه انا لا نسلم ان الظرف
مقدر بجملة فان بعضهم ذهب الى انه مقدر بمفرد سلمنا انه مقدر بجملة لكن المراد بالجملة في قولنا الخبر الجملة اذا تضمن
ما له صدر الكلام لم يجب تقديم على المبتداء الجملة الصريحة والجملة ههنا غير صريحة بمنزلة المفرد ومنها ان يكون تقديم الخبر

PERPUSTAKAAN NASIONAL

على المبتدا ومصحح له لوقوع المبتدا نحو في الدار رجل وقدم وقد يكون مرو منها ان يكون بمتعلق الخبر ضمير في
المبتدا اي ان يكون في المبتدا ضمير يعود الى بمتعلق الخبر نحو على التمرة مثلها زبد فمثلها مبتدا والضمير الذي في مثلها
يعود الى التمرة وهي متعلق بالخبر لان الخبر بالحقيقة حاصل او حصل كما ذكرناه غير مرة وعلى التمرة متعلق بحاصل
او حصل وانما وجب تقديم الخبر ههنا على المبتدا لئلا يلزم منه اضمار قبل الذكر لفظا او معنى وانه غير جائز وفيه
نظر لجواز ان تقول على الله عبده متوكل والصواب ان يقول او لتعلقه ضمير في المبتدا وكان الخبر ظرفا كالمثال الاول
الذي ذكره ويمكن ان يجاب عن الظرف المذكور بانه اراد بالخبر لفظا لا معنى وهو الجار والمجرور لا العامل المقدر فيهما وهو
الجار والمجرور واراد بالمتعلق المجرور فلم يقع الاشكال لعدم كون الخبر ظرفا لان الخبر متوكل ومنها ان يكون الخبر خبرا عن نحو
عندي انك قائم فان ان مع الاسم والخبر في محل الرفع بانه مبتدا عندي مقدم عليه خبره وتقديره عندي قيامك اي حاصل
عندي واما وانما وجب تقديم الخبر ههنا على المبتدا لئلا يلتبس المنع المفتوحة بالمكسورة في الكتابة لانه لو اخر عندي قيل
انك قائم عندي واحتمل انها المكسورة وعند ظرف قائم واحتمل انها المفتوحة وهي مع بعدها مبتدا وعندي خبرها قوله
وقد يتعدد الخبر مثل نحو زيد عالم عاقل اي وخبر المبتدا اي جاز ان يكون اكثر من واحد لان الخبر هو الحكم فلما جاز الحكم
على شيء واحد باحكام كثيرة جاز الاخبار عن شيء واحد باخبار كثيرة كقوله تعالى وهو المفعول الودود ذو العرش المجيد
فقال لما يريد فهو مبتدا والبواقي باجابة قوله وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر وذلك
الاسم الموصول بفعل وظرف او النكرة الموصوفة بهما مثل الذي يأتيني او في الدار فله درهم وكل رجل يأتيني او في الدار فله
درهم اعلم ان المبتدا اذا تضمن معنى الشرط صح دخول الفاء في خبره كما صح دخول الفاء في خبر جزاء الشرط لكونه مشابها
لا للشرط من حيث ان المراد كونه سببا للخبر من حيث الابهام ومن حيث انه ذكر منه ما يصح دخول حرف الشرط عليه وهو الفعل و
والظرف وذلك اذا كان المبتدا موصولا صلته فعلا وظرف نحو الذي يأتيني والذي في الدار فله درهم او النكرة صفتها فعلا وظرف
نحو كل رجل يأتيني او في الدار فله درهم وانما اشترط ان يكون صلته وصفتها فعلا ليتاكد مشابهتها بالشرط لان الشرط
لا يكون الا فعل وكذلك اذا كان صلته او صفتها ظرف لان ظرف مقدر بفعل والظرف معمول يحتاج الى عامل وذلك
العامل هو الفاعل دون الاسم الفاعل ليتحقق مشابهتها الشرط ويجيء ويجب الشرط ان يعلم انه لا بد لصحة دخول
الفاء في خبره من ان يقصد ان المبتدا سبب للخبر وانه غير معين وانه لم يدخل على ما لم يدخل على الشرط سواء ان
نحو ما الذي يأتيني فله درهم ولم يكن صلته وصفتها جملة شرطية نحو الذي ان تكرمني اكرمه له درهم لان شرط قد اخذ ما
يقتضي من الجواب فلم يحتج الى جوابه اخر قوله وليت ولعل مانعان باتفاق اي ليت ولعل يمنعان النجاة عن دخول الفاء على
خبرهما اذا كان اسمهما موصولا صلته فعل او ظرف او نكرة صفتها فعل او ظرف مثل لا يقال ليت او لعل الذي في الدار او
او يأتيني فله درهم لانه يبقى المشابهة بين ليت ولعل وبين الشرط والجزاء وذلك لان الشرط والجزاء يحتمل الصدق والكذب
لكونهما خبر والكلام الذي فيه ليت او لعل لم يحتمل شيئا من الصدق والكذب لكون هذا للانشاء واعلم انه لا وجه
التخصيص ليت ولعل بهذا الحكم فان جميع نواسخ الابتداء كان وعلمت واعلمت وما ولا مانع بالاتفاق لانها اذا دخلت
عليها لانه زالت المصدرية واذا زالت المصدرية زالت المشابهة للشرط لكونه مقتضيا لصدر الكلام قوله
والحق بعضهم ان بعض اي والحق ان بعض النحاة ان ليت ولعل الامتناع دخول الفاء على خبرهما ونقل الاكثرون على ان
سيبويه لم يجوزه ذلك وذكر الاخرون والاخفش جوزه وذكر قليل فمنهم ان سيبويه جوازه والاخفش منعه حجة المانع
انه كما لم يجز دخول ان على الشرط لم يجز دخوله على شبهه وحجة المجوز ان لم تعين معنى الجملة بل يؤكد ذلك فلما جاز
دخول الفاء قبل دخول ان فكذلك لا يجوز بعد دخول ان من كل واحد من التعليلين حسن الا ان الواقع هو الجواز

PERPUSTAKAAN NASIONAL

لقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم وكقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب
جهنم لا يقال المثال الاول لا يدل على المطلوب لانه ليس بموصول ولا موصوف مذكور لان نقول كما دل على جواز دخول الفاء
على خبر المبتدا الذي هو الاسم الموصوف بالموصول المذكور بعد دخول ان فدلالته على جواز دخوله على الموصول اولى انه
يلزم ان يكون المبتدا الذي يدخل الفاء على خبره ثلثة موصول صلته فعل او ظرف وانكرة صفتها فعل او ظرف او اسم موصوف
بالموصول الذي صلته فعل او ظرف واعلم ان بعضهم الحق ان المفتوحة ولكن بليت واهل ايضا والصحيح عند بعضهم جواز دخول
الفاء على خبرهما قوله وقد يحذف المبتدا لقيام قرينة جوازا كقول المستهل الهلال والله اي وقد يحذف المبتدا على
سبيل الجواز اذا وجد قرينة تدل عليه كقول المستهل الهلال والله اي هذا الهلال والله وكقوله تعالى فصبر جميل اي امري
صبر جميل اي ويحتمل ان يكون تقديره فصبر جميل اجمل وح يكون الخبر محذوفا والخبر جواز نحو خرجت فاذا السبع ووجوبا
فيما التزم في موضعه غيره مثل لولا زيد لهلك عمرو وضربي زيدا قائما ومثل كل رجل وضيعته ومثل لافعلن كذا اي وقد يحذف
خبر المبتدا وجوبا اما جوازا فلقرينة مثل قولك خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع والحق او مفاجئ نحو او فندل عليه اذا التي للمفاجاة
يجوز حذفه ويجوز اثباته اما حذف الخبر وجوبا فبشرطين احدهما وجود قرينة تدل عليه خصوصية الخبر والثاني التزم
غير الخبر موضعه لتوفيقه حق اللفظ والمعنى وانما يذكر الشرط الاول ههنا استغناء بذكره في جواز حذف المبتدا والخبر
ووجوب الحذف في مواضع نحو لو احدها بعد لولا امتناعية تحرزا عن لولا التحضيضية نحو لولا زيد لهلك عمرو اي لولا زيد
موجود فزيد مبتدا وخبره محذوف وهو موجود وانما وجب حذفه ههنا لحصول الشرطين المذكورين لان لولا يدل
على خصوصية الخبر لان لولا لامتناع الثاني لوجود الاول وان جواب لولا التزم في موضع الخبر وفيه نظر لان الخبر المبتدا بعد
لولا زيد حاضر او مسافر وح لم يدل لولا عليه كقول الشافعي رضي الله عنه شعر ولولا الشعر بالعلماء ما زيد لكنت المقوم شعر
من لبيد وهو مذهب الزمان والثاني بعد كل مبتدا وهو مصدر منصوب الى الفاعل او المفعول او اليهما مذكور بعده
الحال او افعل التفضيل مضافا الى المصدر المذكور بعده الحال مثل الاول اذا كان منصوبا الى الفاعل وذهابي راجلا مثال الثاني اذا كان
منصوبا اليهما ضربي زيدا قائما اذا كان مفعولا به ومثاله اذا كان منصوبا اليهما الى المفعول نحو ضرب زيد قائما اذا كان مفعولا به
ومثاله اذا كان منصوبا اليهما ضربي زيدا قائما وضربي زيد قائمين وانما لم يقل مضاف بدل منصوب ليدخل فيه مثل ضربي
زيدا قائما فانه ليس بمضاف اليهما بل منصوبا اليهما ضربي في تقدير الرفع بانه مبتدا محذوف تقديره ضربي زيد
حاصل اذا كان قائما وقائم منصوب بانه حال والعامل فيه كان ولم يجز ان يكون قائم منصوبا بان يكون خبر كان والا جاز تعريفه
ولم يكن فيه دلالة على الظرف بخلاف الحال فانها دلالة على الظرف وذو الحال الضمير الذي في كان وهو عائد الى زيد وحذف الخبر
المبتدا وهو حاصل كما يحذف متعلقات الظرف العاملة ثم حذف اذا كان دلالة الحال عليه وهو قائما لان الحال يدل على الوقت
والزمان وانما وجب حذف الخبر ههنا لحصول الشرطين لان قائما يدل على اللفظ اذا كان الدلالة الحال على الظرف واذا كان يدل
على الخبر لدلالة الظرف على متعلقه العام فقائما يدل على الخبر لان دال على الدلالة على الشيء دال على ذلك الشيء ولان غير الخبر التزم
موضعه وهو قائم ومثال الثاني اكثر شربي السويق مكتوب واخطب ما يكون الامير قائما اي اخطب كون الامير بمعنى
وجوده اذا كان قائما جعل وجوده خطيبا بالغة واخطب او كون الامير حاصل اذا كان قائما فيكون اخطب بمعنى الزمان
فعلى التقدير الاخير لا يكون افعل التفضيل مضافا الى المصدر من حيث المعنى بل الى الوقت المضاف الى المصدر من حيث
المعنى والثالث بعد كل مبتدا عطف عليه بالواو التي بمعنى مع وقصد المقارنة صفته لانها لو تركت فضاعت فكل مبتدا
ورجل مضاف اليه وصفته معطوف على كل رجل والواو بمعنى مع وخبره محذوف تقديره كل رجل وضيعته مقرونان او مقرون
مع صفته وانما وجب حذف الخبر لحصول الشرطين لان واو العطف بمعنى مع فيدل على خصوصية وهي المقارنة وان غير

PERPUSTAKAAN NASIONAL
REPUBLIK INDONESIA

الخبر وهو وصفة التزم مع الخبر لان حق الخبر ان يكون بعد المبتداء وههنا وقع بعده خبر وهو للمحطوط والرابع بعد كل
مبتداء مقسم به مثل لعمرك لافلن كذلك لعمرك مرفوع بانه مبتداء وخبره محذوف تقديره لعمرك قسمي او يميني وانما
وجب حذف الخبر لحصول الشرطين لان لما قيل للعمرك علم ان ثم قسما وان غير الخبر وهو جواب القسم التزم مقامه اعلم انه قد يحذف
المبتداء والخبر معا جوازا لقولك نعم لجواب من قال ازيد قائم قوله خبر انه واخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف
مثل ان زيدا قائم اعلم انه انما ذكر خبر ان مع ان خبر المبتداء بالحقيقة وذكر تعريفه من قبل ولان محالف لخبر المبتداء من بعض
الوجوه وهو جواز تقديم خبر المبتداء عليه وعدم جواز تقديم خبر ان عليها ان في خبر الظرف ومن حيث دخول ان ههنا
وعدم دخول ان معرفة وقال المسند بعد دخول هذه الحروف اي كل واحدة من هذه الحروف وقوله المسند شامل الخبر
كان وخبر المبتداء خبرا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا التي بمعنى ليس وغيرها فقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميع ذلك
الاشياء عن ان وانطلق التعريف عليه مثال ان زيدا قائم هو المسند بعد دخول ان فيه نظر لانه يشكل بمثل يقوم في مثل
قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم مسند بعد دخول ان مع ان ليس بخبر ان لان الخبر هو الجملة اعني يقوم مقام فاعل
وجواب ان المراد بالمسند الى اسم ان او ضميره او مشبهه فلام للعهد فاعلم ان هذه الاشكال وارد على خبر كان وخبر
ما ولا وجواب ما ذكرناه قوله وامرن كاسم ما خبر المبتداء الا في تقديم الا اذا كان ظرفا اي وامر خبر ان كامر الخبر المبتداء من
حيث ان يجوز ان يكون مفردا وجملة والجملة يكون اسمية وفعلية وشرطية وظرفيه ولابد في الجزء من ضمير يعود الى المبتداء
فكذلك خبر ان والحاصل ان حكم خبر ان حكم خبر المبتداء الا في شيء واحد وهو ان خبر المبتداء جاز ان يكون مقدما على
المبتداء وخبر ان لم يجز تقديم على اسم ان تضعيفا لما الا اذا كان الخبر ظرفا فانه يجوز تقديم الخبر على الاسم كقوله تعالى ان
الينا ايابهم وكقوله تعالى ان علينا حسابهم وغيرذلك وانما جاز تقديم الخبر على الاسم اذا كان ظرفا للاتساع في الظروف
بما لا يتسعون في غيرها لانه ما من اسم وفعل الا ويوجد زمان او مكان الا نادرا واذا كان كذلك جوزوا في الظرف ما لم يجوزوا في غيرها
قوله خبر لا التي لنفي الجنس هو المسند بعد دخولها مثل غلام رجل ظريف فيها اعلم ان لا التي لنفي الجنس تعمل عمل ان لما بينهما ان
اما لاجل ان للاثبات ولا لاجل النفي تحمل الاعلى ان حمل ما ينقض في النقض كما حمل النظير على النظير ولم لاجل ان وان
لتحقيق الاثبات ولا تحقيق النفي تحمل لاعلى ان من حيث انهما نظران من حيث التحقيق وتعريفه ان هو المسند بعد
دخول لا التي لنفي الجنس قوله المسند شامل لخبر المبتداء وخبر كان وخبر ان واخواتها وخبر ما ولا المشبهتين بليس وغيرها
وقوله بعد دخول لا خرج جميع هذه الاشياء وانطبق التعريف عليه مثل لا غلام رجل ظريف فظريف هو المسند بعد
دخول لا التي لنفي الجنس وانما اورد هذه المثال المشهور وهو لا رجل ظريف لئلا يتوهم ان الظريف صفة لرجل قوله وقد يحذف
كثيرا اي ويحذف خبر لا هذه كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل وغير ذلك لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله ولا
فارض الا على ولا سيف الا ذو الفقار لا اله موجود الا الله بتميم لا يثبتون خبرها لهذه ان لا يظهرون اذا كان الخبر عاما
لنحو حصول العلم به فاذا قال لا رجل افضل منك بنصب افضل على الصفة فيكون الخبر محذوفا وهو العام كالموجود وغير
ويعلم من قولنا اذا كان خبرها ظرفا لم يجز حذفه فكون الخبر محصوصا بالظرف ويمكن ان يقال المراد بني تميم بانهم
لا يجوزون اثبات خبر لا اصلا ولتوجيه ان قولنا لا رجل مثلا اذا دل على عدم الحصول دل على عدم الحصول في الدار
لا يستلزم نفي العلم نفي الحاصل والقائل ان اسم كان واخواتها من المرفوعات ولم يذكر ويمكن ان يجاب عنه بان كان مع الخبر
فعل تام مسند الى اسم ما ولا المشبهتين بليس هو المسند اليه بعد دخولها مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك
وهو في الاشارة اعلم ان ما ولا العملان عند بني تميم لانهما يدخلان الاسم والفعل وكل ما يدخل الى القبيلتين
لا يعمل وعند اهل الحجاز يعملان وبه ورد القرآن لقوله تعالى ما هذا بشرا وما هذه امهاتهم وانما عملتا لشبههما بليس

من حيث انهما للنفي والدخول اكثر على المبتداء والخبر لكن مشابهة ما بليس اكثر من حيث كونها لنفي الحال والدخول
على المعارف والنكرة وعلى المبتداء والخبر ودخول الباء على خبره كما ان ليس كذلك واذا كان مشابهة بليس بهذه الوجوه
عمل يعمل عمل ليس في رفع الاسم ونصب الخبر فقوله المسند اليه شامل للمبتداء واسمي كان وان اسم لنفي الجنس ويقول
بعد دخولهما خرج ما عداه مثاله ما زيد قائما فزيد مسند اليه بعد دخول ما ولا كان مشابهة لا لليس اقل من
من مشابهة ما ليس لان مشابهة لا بد ليس انما هو للنفي والدخول على المبتداء والخبر دون نفي الحال والدخول
الباء في خبرها كان عمل لا قليلا ولاجل هذا قال وهو في لا شاذ اي عمل لا بمعنى ليس شاذ وقد جاء في الشعر من صدفي
عن بترانها فان ابن قيس لا براح لي اي لا براح اي ليس لي براح قوله المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية اي ما اشتمل
على النصب وانما عدل عنه لئلا يتوهم تعريف الشيء بما هو اخفى منه او مثله وانما قال هو بلفظ التذكير لانه يعود الى المنصوبات
لان التعريف انما هو للماهية لا للافراد ولانه في المعنى عبارة عن ما وهو مذكور لفظا قوله فمنه المفعول المطلق انما
ابتداء بالمفعول المطلق دون ما عداه لانه فعل الفاعل بالحقيقة دون ما عداه الا ترى انك اذا قلت ضربت زيدا يوم
الجمعة امام الامير ضربا شديدا في الدار تأديبا له فان فعلك هو الضرب فقط وانما سمي مفعولا مطلقا لهذه المعنى
واما لانه غير مقيد بحرف من الحروف كالمفعول به وله ومعه فيه قوله وهو اسم ما قوله فاعل فعل مذكور بمعناه نحو ضربت
ضربا اي المفعول المفعول المطلق وهو اسم ما فعله فاعل الفعل المذكور بمعناه فقوله اسم احتراز به عما قوله فاعل فعل
مذكور بمعناه وليس باسم له نحو ضرب الثاني في قولنا ضرب ضرب زيد فان ضربا الثاني يصدق عليه انه فعله فاعل فعل مذكور
بمعناه لكنه ليس بمفعول مطلق لانه ليس باسم ولقائل ان يقول لا يخلو من ان يكون المراد بضرب الثاني لفظه ومدلوله
الذي هو الضرب واياما كان فلا حاجة اي لقصد الاسم اما اذا كان المراد لفظه فلانه لم يفعل فاعل الفعل المذكور لان فعل
الفاعل هو الضرب لا ضرب اما اذا كان المراد مدلوله الذي هو الضرب فلانه مفعول مطلق فلا يحترز عنه ويمكن ان يجاب
عنه بان المراد لفظه وهو فعل الفاعل باصطلاح القوم وان لم يكن صادرا عنه وفي الجواب نظر من وجهين احدهما ان زيدا
في المثال المذكور ليس بفعل لضرب الثاني بل لضرب الاول والثاني تاكيد للاول واما ثانيا فلانه لا يطلق بالاصطلاح على
لفظ ضرب انه فعله زيد في المثال المذكور فان اطلق بالاصطلاح انه فعله لانه انما فعله المتكلم بالتلفظ به وجوابه
الصحيح ان المراد بضرب الثاني مدلوله الذي هو الضرب وقوله فلا يحترز عنه لانه مفعول مطلق قلنا الاسم
انه مفعول مطلق وانما يكون كذلك انه لو كان معبرا عنه بلفظ الاسم اما اذا اعتبر عنه بالفعل فلا تقوله ما فعله
فاعل احتراز عما لم يفعله بقوله فاعل فانه ليس بمفعول المطلق نحو ضربت زيدا فانه زيدا لم يفعله فاعل قولك فعل المذكور
احتراز عن مثل اعجبني القيام فان القيام اسم ما فعله فاعل فعل لكنه ليس بمفعول مطلق لانه ما فعله فاعل فعل مذكور
لان فاعل الفعل المذكور هو القيام والقيام يمنع ان يكون فاعلا لنفسه قوله بمعناه احتراز عن اسم ما فعله فاعل فعل
مذكور ليس بمعناه نحو كرهت قيامي فان قيامي وان صدق عليه انه اسم ما فعله فاعل فعل مذكور ليس لان كل واحد
منهما فعل المتكلم لا يصدق عليه انه معناه لان معنى القيام غير معين لكراهة وليس العالم في قولنا خلق الله العالم
بمفعول مطلق بالتفسير المذكور لان العالم ليس بمعنى الخلق لان الخلق حدث والعالم ليس كذلك بل العالم محدث
والمراد بالفعل اعم من ان يكون مشتقا منه ليدخل فيه مثل ويحه وويله اي اهلك الله اهلاكا وانما مصدران
وليس بمشتقين والمراد بالمذكور اعم ان يكون لفظا او تقديرا ليدخل فيه مثل سقيا ورعيا ولا ينقض التعريف
المذكور نحو ضربته سوطا او ضربته ضرب الامير لان قولهم بانه مفعول مطلق قوله مجازي تسميه لانه الشيء في الاول
كتسمية السبب باسم المسبب وفي الثاني تسمية للشيء باسم سببه اعلم انه لو زاد عليه قيل ازد هو ذكر بيانا له لم ينقض

الحد مثل كرهت كراهي لانه كراهي مفعول قوله وقد يكون للتاكيد والنوع والعدد نحو جلست جلوسا و
جلسة اي المفعول المطلق على ثلثة انواع لان مدلوله ان لم يكون زائدا على مدلول الفعل فهو للتاكيد
نحو جلست جلوسا وان كان على مدلول الفعل فان كان دالا على هيئة صدور الفعل فهو للنوع والهيئة نحو
جلست جلسة وهو اما ان تدل عليه باسم خاص نحو رجع القهقرى واما ان تدل عليه بالصفة نحو ضربت ضربا
شديدا فان القهقرى دلت على نوع خاص من النوع فعل وهو الرجع خاص واي ضربه وضربت الضرب الذي
تعريفه واما بالمضاف اليه نحو ضربت ضربا الامير او بلام العهد نحو ضربت الضربا الا اذا كان معهودا بينك وبين
خاطبك ضرب وان كان دالا على مرات صدور الفعل فهو للعدد والمراد نحو جلست جلسة بفتح الجيم قوله
والاول لا يثنى ولا يجمع بخلاف اجوبة المفعول المطلق الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لامتناع التثنية والجمع
الكثرة وانقضاء الكثرة فيه ح لانه للحقيقة المشتركة ولا كثرة فيها بل في افرادها ويجوز تثنية المفعول المطلق وجمعه
اذا كان للعدد والنوع والهيئة لامكانهما فيهما لتكثير الافراد والانواع لانه اذا كان للعدد فاذا اجتمع المراتان امكن
التثنية واذا اجتمع المرات امكن جمعه واذا كان للنوع واذا اجتمع النوعان حصل الموجب التثنية واذا اجتمع الانواع
حصل الموجب للجمع فيقال ضربته ضربتين وضربات وقد يكون بغير لفظه مثل قعدت جلوسا اي يجوز كون المفعول
المطلق من غير لفظ الفعل لان شرطه ان يكون بمعنى المفعول لان لفظه كما ذكرنا في تعريفه نحو قعدت جلوسا قوله
وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قام خير مقدم ووجوبا قال كذا من ان ضرب في اربعة مواضع
الاول سماعي المراد ونصبه واستهوا خير لكم واهذلا وسكلا سماعا مثل سقيا ورعيا وخيبة وجدعا ما وحمدا
او يسكرا وعجبا الى اي وقد يحذف الفعل الناصب المفعول المطلق على سبيل الجواز فكقولك لمن قدم من السفر خير مقدم اي
قدمت خير مقدم ان شئت حذفت ان شئت اظهرت اما الثاني وهو الحذف على سبيل الوجوب فهو على بين احدهما
سماعي اي مقصوم على السماعي والثاني قياسي وانما سمي هذا قياسا لامكان ان تكثر تذكر ضابطة عند وجود تلك
الضابطة يجب حذف الفعل بخلاف الاول فانه لا يمكن ان يذكر ضابطة عند حصولها يجب حذف الفعل لكن
وجوب حذف الفعل في الصورتين معلل بكثرة الاستعمال ووجود القرينة الدالة عليه مثال الاول اعني الحذف
السماعي قولهم سقيا ورعيا وحمدا وشكرا الى اخره اي سقاك الله سقيا وحمدت حمدا فان قيل لم قلتم ان فعل
هذا القسم واجب الحذف وقد يستعمل فعله نحو استعمال مصدره نحو حمدت حمدا او سقاك الله سقيا فالجواب ان يقول
ان المراد به واجب الحذف عند استعمال مصدره مع اللام نحو حمدا له وشكرا له وانتم ما يتم التخلف فيه او نقول
انه وجب عند البعض وهو المختار عند صاحب الكتاب دون بعض قوله وقياسا في مواضع منها اذا وقع مثبتا
النفي او معنى نفي داخل على اسم لا يكون خبرا عنه او وقع مكررا مثل ما انت الا سيرا وما انت الا سيرا اليزيد وانما
انت سيرا وزيدا سيرا سيرا اي يجب حذف الفعل الناصب المفعول المطلق قياسا في مواضع منها مواضع وقع فيه المفعول
المطلق مثبتا تصديقا او معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم او وقع المفعول
المطلق مكررا في موضع الخبر عن اسم لم يصح ان يكون خبرا عن ذلك الاسم فقوله ما وقع مثبتا احترز عن ليدل
مثل انما انت فان سيرا ان يقع منفيا نحو ما زيد سيرا فانه ليس من هذا القبيل نحو ما زيدا سيرا قوله بعد نفي
احترز عن ان وقع يوقع مثبتا بعد غير نفي نحو زيد سيرا سيرا فانه ليس من هذا القبيل وقوله او معنى نفي ليدخل
فيه مثل انما انت سيرا فان سيرا مثبت بعد معنى نفي وان لم يكن بعد نفي لان تقديره ما انت الا سيرا وقوله
داخل على اسم احترز به عن ان يوقع مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على غير اسم نحو ما سرت الا سيرا وانما

PERPUSTAKAAN NASIONAL

سرت سيرا فان سيرا ثبت بعد نفي او معنى داخل على فعل فانه ليس من هذا القبيل لان فعله مذكور و
وقوله لا يكون خبرا عنه اي لا يكون المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم احترز عن ان يقع مثبتا بعد نفي
داخل على اسم ان يكون المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم نحو ما سيري الا سيرا شديدا فانه مثبت بعد
نفي داخل على اسم لكنه خبر ذلك الاسم فليس من هذا القبيل وقوله او وقع مكررا مثل ما انت الا سيرا او ما انت
الا سيرا بريد وانما انت سير وزيد اسيرا سيرا اي الموقع المفعول المطلق مكررا في موضع خبر عن اسم ولم
يصلح ان يكون خبرا عنه ليدخل فيه مثل قولنا في زيد سيرا سيرا تقديره زيد يسير سيرا وانما قلنا في موضع
خبر عن اسم ولم يصح ان يكون خبرا عنه لئلا ينتقض بمثل قوله تعالى اها اذا دكت الارض دكا دكا فانه لم يقع
ما فيه موضع خبر او قوله ما انت الا سيرا سيرا مثبت بعد نفي وهو ما داخل على اسم وهو انت وهو خبر عن انت
وكذلك قوله ما انت الا سيرا او ما انت الا سيرا البريد تقديره ما انت سير الا سيرا او ما انت تسير الا سيرا
البريد وانما اورد مثالين ليعلم ان الاسم الواقع موقع الخبر وان لم يكن الخبر للمبتدا فهو على ضربين احدهما انه فعل
للمبتدا كالمثال الاول والثاني ان فعله مشبهة به كالمثال الثاني وقوله وانما انت سيرا فسيرا مثبت بعد معنى نفي
داخل على اسم وهو انت وليس خبرا عن انت وقوله وزيد سيرا سيرا فسيرا سيرا وقع مكررا في موضع خبر عن زيد
وليس خبرا عنه وقوله ومنها ما وقع تفصيل لاثر مضمون جملة متقدمة مثل فشدوا الوثاق فاما منا بعد
واما فداء اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا قياسا ان يقع المفعول المطلق
تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة قوله تفصيلا احترز عن ان يقع اثر مضمون جملة متقدمة ولم يقع
تفصيلا نحو فشدوا الوثاق فتقتلون قتلا فانه ليس من هذا القبيل لان فعله مذكور وقوله لاثر مضمون
جملة احترز عن ان يقع تفصيلا لاثر مضمون جملة بل تفصيل مضمون جملة مفرد وتفصيل مضمون جملة
مثل الاول زيد يسافر سفرا قريبا او بعيدا ومثال الثاني زيد يسافر سفره البعيد وانما قيل جملة بالمتقدمة
لانها لا يكون الا كذلك امتناع تقديم تفصيل الشيء ومثاله قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء
تفصيل لاثر مضمون جملة متقدمة في قوله تعالى فشدوا الوثاق ومضمونها شدوا الوثاق واثره المن و
والفداء والاسترقاق او غير ذلك تقديره فاما تمنون منا واما تفدون فداء قوله ومنها ما وقع للتشبيه
علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وعلى صاحبه مثل مررت بزيد فاذا له صوت حمار وصراخ صراخ ال
التكين اي ومن المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا هو الذي يقع المفعول المطلق للتشبيه علاجا
بعد جملة مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق على صاحبه ذلك الاسم فقوله للتشبيه احترز به عن ان يوقع
لغير الى التشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه نحو لزيد صوت حسن وقوله علاجا احترز به
عما وقع للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه ولم يكن علاجا فلانه ليس من هذا القبيل كقولنا له علم
الفقهاء وله زهد الصحيح ولهذا يلزم النصب في مثل لزيد ضرب ضرب المنوك والفعل العلاج فعل يحتاج حد
حدوثه الى تحريك عضو كضرب وشتم وغير العلاج ما لا يحتاج اليه كالعلم والنظر وقوله بعد جملة احترز به عن
ان يقع بعد مفرد فانه ليس من هذا القبيل نحو الصوت صوت حمار وقوله مشتملة على اسم بمعناه نحو مررت برجل
فاذا له صوت صوت حمار وقوله وصاحبه احترز عن ان يقع للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه لكن
لا يشتمل على صاحبه ذلك الاسم نحو مررت به فاذا فيها صوت صوت حمار فانه ليس من هذا القبيل وانما وجب اسما
اشتمالها على صاحبه ذلك الاسم ليتحقق فاعل الفعل المقدر الناصب للمفعول المطلق ومثاله مررت بزيد

فاذا له صوت صوت حمار وتلك جملة مشتملة على اسم معناه وهو صوت مشتملة ايضا على صاحبه ذلك الاسم وهو زيد وهو
الهاء في له تقديره مررت بزيد فاذا هو بصوت صوت حمار وكذلك مررت بزيد فاذا له صراخ صراخ التكلي تقديره
مررت بزيد فاذا هو يصرخ صراخ التكلي قوله ومنها ما وقع مضمون جملة لا احتمل لها غيره مثل له علي الف درهم اعترافا
ويسمى التوكيد له لنفسه اي من المواضع التي تجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول
المطلق مضمون جملة لا احتمال لتلك جملة غير ذلك المفعول المطلق وقوله مضمون جملة احترز به عن ان
ان يقع مضمون مفرد كقولنا ضربت ضربا وقوله لا احتمال لها غير احترز به عن ان يكون لها احتمال غير ذلك
المفعول المطلق كالقسم الذي بعده مثاله علي الف درهم اعترافا وقع مضمون جملة وهي له علي الف درهم ولا احتمال
لتلك الجملة غير الاعتراف تقديره اعترفت اعترافا ويسمى هذا القسم توكيد النفس لانه يؤكد مضمون الجملة
التي هي عين الاعتراف فلم تاكيد لنفسه وقوله ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره مثل زيد قائم حقا
ويسمى توكيد الغير اي ومن المواضع التي تجب حذف الفاعل الناصب للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول
المطلق مضمون جملة لها احتمال غير ذلك المفعول المطلق فقوله مضمون جملة احترز به عن ان يقع مضمون
مفرد نحو ضربت ضربا فقوله لها محتمل غيره احترز به عن ان يكون لها احتمال غيره كالقسم الذي قبله ومثاله زيد
قائم حقا فحق وقع مضمون جملة زيد قائم ولزيد قائم احتمال غير الحقيقة لاحتمال ان يكون قولنا فزيد قائم حقا
وغير حق فقولنا حقا اكد احد احتماله اعلم ان في عبارة تساهلا لان مضمون الجملة اسناد القيام الى زيد والحق
ليس عبارة عنه فمعناه منها ما وقع توكيدا او تحقيقا لمضمون الجملة وهو غير والقائل ان يقول مسافرته في قولنا زيد
يسافر مسافرته مضمون الجملة ما ان يحتمل غيره او لا يحتمله فان احتمله ليشكل ضابطة القسم الثاني ولم يحتمل يشكل
ضابطة القسم الاول وجوابه ان المراد بالقسم الاول ما وقع تاكيدا لمضمون الجملة لا يحتمل لها غيره وبالقسم الثاني
ما وقع توكيدا لمضمون الجملة له محتمل غيره ويدل عليه قوله ويسمى الاول توكيد النفس والثاني تاكيد الغير ومسافر
لا تاكيد مضمون الجملة فلم يدخل في القسمين لا يقال مسافرته في المثال المذكور تاكيد لمضمون الجملة ح
لا يكون الجواب جوابا عن الاشكال المذكور لانا نقول لا نسلم انه للتاكيد بل للنوع كضرب الامير في قولنا زيد يسافر
مسافرة مضمون الجملة التي هي زيد يسافر وللتاكيد مضمون الجملة يدخل في القسمين الى لا يقال اذا كان
للنوع فيه معنى التاكيد وكان تاكيد وكان تاكيد مضمون الجملة لانا نقول المراد بالتاكيد في قولنا ما وقع تاكيد
مضمون الجملة هو الذي يدل على التاكيد فقط ومسافرته ليست كذلك والمراد بالتاكيد ما ذكر لغرض التاكيد
ومسافرته لم يذكر لغرض التاكيد بل لغرض النوع لكنه الزمه التاكيد فان قيل قلت هلا قال ومنها ما وقع تاكيد المضمون
الجملة ليستغني عن ذكر القسمين قلنا انما ذكر القسمين لاختصاص كل واحد منهما بخصوصية وهي احتمال غير مضمون
الجملة وعدمه وباسم وهو تاكيد لنفسه وتاكيد لغيره قوله ومنها ما وقع مثنى مثل لبيك وسعديك اي ومن المواضع
التي تجب حذف الفعل الناصب للفعل المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق مثنى للتكثير نحو لبيك وسعديك فان
تثنية المصدر اغنت عن ذكر الفعل تقديره اقمت اقامة بعد اقامة او اطعت طاعة بعد اطاعة فانما قلنا للتكثير احترز
عن ان يقع المفعول المطلق مثنى لا للتكثير اي من غير النظر الى كثرة بل النظر الى المثنى فانه لا يجب حذف الفعل نحو ضربت
ضربتين قوله المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل مثل ضربت زيدا واعطيت زيدا درهما والمراد بوقوع الفعل تعلقه
بشيء لا يعقل الا بعد تعقل ذلك الشيء ولا يرد عليه المفعول فيه لان تعقل الفعل ليس بعد تعقله بل الامر بالعكس
لان الفعل على الزمان بالتزام لان فعل بهيئته يدل على الزمان وفيتوقف تعقل الفعل على تعقل الزمان ويمكن ان

PERPUSTAKAAN NASIONAL

ان يجاب عنه بان المراد بالفعل في قولنا يتوقف تعقل الفعل هو المصدر وله شك ان المصدر لا يدل على الزمان والمكان الا بالالتزام والقائل ان يقول انه مقصور بالفاعل فان الفعل متعلق وتعقل الفعل موقوف على تعقله وجوابه ان المراد ان تعقل الفعل موقوف على تعقل شيء غير الفاعل وهذا معلوم من سياق الكلام والقائل ان يقول انه ان التعريف المذكور منصوص بزيد في قولنا زيد ضربته لانه يصدق عليه التعريف المذكور مع انه ليس بمفعول به لانه مبتدأ ويمكن ان يجاب عنه بان مفعول به من حيث المعنى الا انه لم ينصب وانما ينصب الفعل في ضميره ومتعلقه قوله وقد يتقدم على الفعل اي وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لان الفعل قوي في العمل نحو زيدا ضربت وانما قال قد يتقدم بلفظ قد المفيدة لجزئية الحكم ان المفعول به قد يقع تقديمه عليه في بعض الصور نحو هذا احب زيدا ولانه لا يتقدم عليه في اكثر المواضع التي يجوز تقديمه عليه فيها اعلم انه قد يتقدم المفعول به على عامله الاسم نحو هذا زيدا ضارب وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك زيدا لمن قال لك ما اضرب ووضعها في اربعة مواضع الاول سماعي مثل امرأ ونفسه وانت هوا خيرا لكم واهلا وسهلا وقد يحذف الناصب للمفعول به لقيام قرينة يدل عليه على سبيل جواز وعلى سبيل الوجوب واما الحذف على سبيل جواز فكقولك زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا ان شئت اظهرت وان شئت حذفت واما الحذف على سبيل الوجوب ففي اربعة ابواب الباب الاول سماعي اي موقوف على السماع لا يتجاوز عن السماع وهو مثل قولهم امرأ ونفسه اي ترك امرأ ونفسه وقوله تعالى وانتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم ولا يمكن ان يحمل على انتهوا عن خير لكم للاكتفاء بالانتهاء عن الخبر كالامر بالشر وقولهم اهلا وسهلا اي اتيت مكانا ما هولا اي مسهولا او وطئت مكانا سهلا دون حزن قوله والثاني المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا المنادى هو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا الباب الثاني من الابواب الاربعة التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول به المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا فقولنا المطلوب اقباله شامل بقيد المنادى نحو اطلب اقبال زيد وقوله لفظا او تقديرا مثل يا زيد فان يا قائم مقام ادعو لفظا لان اصل يا زيد ادعو زيدا وانما حذف الفعل وانيب يا مقام ليدل على الانشاء والتحقيق وقوله او تقديرا مثل يوسوا عرضنا اي يا يوسوا عرضنا نيابة مناب ادعو تقديرا وانما وجب حذف الفعل هنا لان حرف النداء قائم مقام الفعل ونائب مناب فلم يجز الجمع بين النائب والمنوب هذا اذا كان حرف النداء ملفوظا ولم يجز ايضا ذكر الفعل عند حذف حرف النداء لئلا يلبس بالاخبار ويبنى المنادى على ما يرفع به ان كان مفردا معرفة مثل يا زيد ويا احمد ويا رجل ويا زيدان ويا زيدون اي المنادى ويبنى المنادى اذا كان مفردا معرفة على ما يرفع به ان كان معربا قبل النداء سواء كان اعرابه لفظا او تقديرا نحو يا زيد ويا قاضي ويا فتى وعلى الف ان كان رفعه بالضم لفظا بالالف يا زيدان وعلى الواو ان كان رفعه بالواو نحو يا زيدون والمراد بالمفرد ما لم يكن مضافا ولا شابها له ولا جملة لا يقال لو قال بيبنى على ما يرفع به او ينصب على ما كان عليه من حركة او سكون لكان اوجب ليدخل فيه مثل يا هند او يا هؤلاء لان المراد من قوله ويبنى على بناء المنادى كسبب حرف النداء ويدل عليه قوله ويبنى على ما يرفع به وليس مثل يا هند او يا هؤلاء وكذلك انما اورد يا زيد ويا رجل وهما معرفة الان الاول معرفة قبل النداء ايضا والثاني نكرة قبل النداء ومعرفة حال النداء وانما يبنى اهذا القسم مع احد ان يكون معربا منصوبا لانه مفعول به لكونه مشابها للكاف الخطاب في قولنا ادعوك مثل كاف حيث الافراد والتعريف والخطاب ووقوعه وانما يبنى على الحركة فرقا بين ما كان بناؤه لازما وبين ما كان بناؤه عارضا وانما يبنى على الضم لان لو يبنى على الكسر لالتبس بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم المحذوف وقد اكتفاء بالكسر عن الياء نحو يا غلام ولو يبنى على الفتح لالتبس بالمنادى وياء المضاف المحذوف وقد اكتفاء بالفتحة في بعض اللغات نحو يا غلام قوله ويخفض بلام

الاستغاثة نحو يا لزيد انما يختص المنادى اذا دخل عليه لام الاستغاثة نحو يا لله للمسلمين لانه ح معرب لعدم كونها
مشابها لكان الخطاب من حيث الافراد لانه مركب لانضمامه مع حرفه الجر قوله ويفتح بالحاق الفها ولا الام مثل
يا زيد اي ويفتح المنادى المستغاثة عند الحاق ان الاستغاثة ولا يكون اللام ح معها لامتناع اجتماع لا الاستغاثة مع الالف
لان اللام يخفض المستغاثة والالف تصحبه فلو جمع بينهما لزم ان يكون محفوظا ومفتوحا معا وانه محال ولقائل ان
يقول لا نسلم ان كونه محفوظا ومفتوحا محال كذ كونه محفوظا ومنصوبا محال ونصا ليس كذلك لان الالف يقتضي ان يكون
مفتوحا محفوظا فاذا جمع بينهما فليفتح لاجل الالف ويخفض لاجل اللام تقديرا والاستحالة كما تقول جاءني غلامي ومرفوع
تقديرا لاجل انه فاعل ومكسور الا ضرورة دخلت ارتكب ولا استحالة ويجوز الحاق الهاء ح للوقوف فيقال زيد يا زيداه واي قولهم
وينصب ما سواهما مثل يا عبد الله ويا طالعا جبلا لغير معين اي وينصب ما سواي المنادى المفرد المعرفة وسواي المستغاثة
لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء وما سواي هما المضاف نحو يا عبد الله والمشابهة بالمضاف
نحو يا طالعا جبلا والنكرة الغير المعينة نحو يا رجلا لغير معين وانما نصب هذه الاشياء الثلثة لكونه مفعولا بها على الحقيقة
ولعدم عليه البناء واما الاول فلعدم مشابهة الافراد واما الثاني فلكونها مشابها للمنادى المضاف من حيث ان كل واحد
منهما عامل وما بعدهما تميم ومخصص لها فهانه مشابهة لكان الخطاب من حيث الافراد واما الثالث فلكونه
نكرة اعلم ان جميع الاسماء المضافة جاز ان يكون منادى الا المضاف الى المضمر المخاطب فليقال يا غلامك لاستلزم
اجتماع النقيضين لان الغلام مخاطب من حيث انه منادى وغير مخاطب من حيث انه مضاف اي المخاطب الوجوب تقديرهما
قوله وتوابع المنادى المبني المفردة من التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه
ترفع على لفظه وينصب على محله نحو يا زيد العاقل والعاقل اي توابع المنادى المبني اذا كان مفردة وفي حكمها نحو يا زيد
الحسن الوجه ترفع حملا على لفظه وينصب حملا على محله قوله المبني احتراز به عن المنادى المعرب نحو يا عبد الله الظريف
فان تابعه لا يحمل الا على لفظه قوله المفردة احتراز عن التوابع المضافة نحو يا زيد احب المال لا يجوز فيه الا النصب
لان المنادى اذا كان مضافا لم يجز فيه الا النصب فتابع المنادى اذا كان مضافا لم يجز الا النصب بالاولوية وتلك التوابع
التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه اي والحرف بلام التعريف وانما قال الممتنع دخول
يا عليه لانه لو جاز دخول يا عليه نحو يا زيد وعمرو ولم يكن حكمه كذلك مثال التاكيد يا قوم اجمعون واجمعين ومثال
الصفة يا زيد الفاضل والعاقل ومثال عطف البيان نحو يا زيد بطة وبطة ومثال المعطف فالممتنع دخول يا عليه
نحو يا زيد والحارث وقوله تعالى يا جبال اوبي معه الطير والطير ترفع هذه التوابع حملا على لفظه المنادى المبني
وتنصبهما حملا على محله فان قيل جاز الرفع حملا لمحله على لفظه وكان من حق الوجب ان لا يجوز انما توابع
المبني وتوابع المبني توابع محله على فلا يقال مضى امس الدابر يرفعه وكذلك لا يقال جاءني هؤلاء الكرام بكسر الكرام
بل يرفعها قلنا انما جاز لمشابهة حركة المنادى المبني حركة الاعراب من حيث العروض يعني ان حركة كل واحد
من المنادى المبني عارضة ولهذا لم يجز يا هؤلاء الكرام بكسر الكرام لان حركة غير عارضة ومن هذا يعلم ان المراد
بالمنادى المبني في قوله توابع المنادى المبني المفردة هو المنادى المبني بسبب حرف النداء اعلم انه لو قال ترفع حملا على
لفظه او تقديرا او محله وتنصب حملا على محله لكان اجوب ليشمل مثل يا فتى العاقل يا قاضي العالم وشر يا هذا الرجل و
ويا هؤلاء الكرام لكن المنادى في هذه الصور ليس بمضمون لفظا حتى يحمل على لفظه بل مضمون تقديرا في المثالين الاولين
ومضموم المثالين الافردين فان قيل المنادى في المثالين الاخرين ليس بمضموم المحل بل منصوب المحل لانه مفعول به
قلنا انه مضموم المحل لانه مضموم المراد من مضموم المحل انه لو وقع موقعه مفرد معرفة معرب في الاصل لفظا لكان

مضموما وجاز ان يكون مضموم المحل مع كونه منصوب المحل باعتبارين لهذا في قولنا عجبت من ضرب هذا الرجل زيدا فان محله الجر باعتبار كونه مضافا اليه والرفع باعتبار كونه فاعلا للمصدر المحل باعتبار وقوعه موقع المنادى من حيث المعنى ولهذا جاز في تابعه الرفع والجر كذلك المنادى ههنا مضموم المحل باعتبار وقوعه موقع المنادى المفرد المعرب لفظا في الاصل منصوب المحل باعتبار كونه مفعولا به فان قيل يقتضي ما ذكرتم ان لا يجوز الرفع التوابع في قولنا يا هذا الرجل ويا هؤلاء الكرام لان المنادى ليس بمرفوع حتى يحتمل على لفظه لكن يجوز قلنا بل يجوز بالنظر على قوله ترفع على لفظ ما يرفع المنادى به كان حركته لفظا نحو يا زيد او تقديرا نحو يا فتى ويا قاضي او محلا نحو يا هذا ويا هؤلاء فانه مضموم محلا بمعنى انه لوقوع موقعه مفرد معرفة معرب في الاصل كان او مضموم كما ان مثل يا هذا ويا هؤلاء في جملتي هؤلاء مرفوع منحلا بالهذا المعنى ويجوز ان يكون لشبه الواحد محللان باعتبارين كالظريف كهذا في قولنا عجبت من ضرب هذا الظريف هذا المحل الجر باعتبار هذا كونه فاعلا للمصدر من حيث المعنى فجاز في يا هؤلاء الكرام الرفع والنصب باعتبارين فان قيل ما ذكرتم يقتضي ان يقال يرفع على لفظه او محله وتنصب على محله قلنا لما كان الغالب في المنادى المعرفة المفرد المعرفة البناء على الضم او على ما يقوم مقامه وكان حق غير هذا البناء على الضم لضرورة وما يقوم مقام الضم للمنادى المفرد المعرفة الرفع للفاعل كان الضم او ما يقوم مقامه الملفوظ مع ان له علامة اخر غير هذا المحل فلو اطلق المحل على الضم المقدر ايضا كما يطلق على النصب حصل الالتباس تولد والخليل ابن احمد يختار في المعطوف والمجرد المتنع دخول يا عليه الرفع تنبيها على ان صاحبي ثان وبا عمرو والحرمي يختار النصب لان تابع المبني وتابع المبني اولى ان يكون تابعا لمحله وابو العباس ان كان الحسن ذكا فالخليل والا فكابي عمرو اي وان كان للمعطوف المتنع دخول يا عليه مثل الحسن الياس من الاسماء العلام بلام التعريف التي يجوز انتزاع الالف واللام عنها يختار ابو العباس الرفع كالخليل لانه حينئذ يمكن انتزاع الالف واللام عنها يختار منه وتقدير حرف النداء فيه فيكون وجود اللام فيه كعدمه فيعرب باعراب يدل على انه منادى ثان وان كان للمعطوف المتنع دخول يا عليه مالم يجز انتزاع الالف واللام عنه نحو الفجم والصعق فانه يختار النصب كابي عمرو لانه لما لم يمكن انتزاع الالف واللام منه لم يمكن تقدير حرف النداء فيه فكان تابعا لمبني فالاولى ان يكون تابعا لمحله والقابلي ان بعكس هذا الحكم يقول اذا لم يمكن التعريف وان كان كذلك جاز تقدير حرف النداء فيها فالرفع اولى تنبيها على انه منادى ثان واذا كان امكن انتزاع منها كان للتعريف فلم يجز تقدير حرف النداء فيباح فالنصب اولى ويمكن ان ينصب مذهب ابو العباس بان الاشارة في اللام عند صورة اللام التعريف ولهذا لا يقال بالنجم وبالصعق الذي هو في جواب يا هذه ومن اجل ياء التي يجمعت قلبوا وانت جميلة بالوصل عن جميل لها عليه جواز يا زيد ويا هذا او امتنع بالرجل مع كونه التعريف باللام اقل من تعريف العلم والاشارة وان كان كذلك كان الرفع اولى فيما يمتنع منه النزول عما يمنع دخول حرف النداء عليه في بعض الاول والنصب اولى فيما لم يمتنع من اللام للزوم مانع دخول حرف النداء عليه اعلم انك ذكرت في شرح الكتاب قال ابو العباس ان كان المعطوف على معرفا باللام نحو يا زيد والنصب كان الرفع اولى وان لم يكن عالم نحو يا زيد والرجل كان النصب اولى وفرق بينهما لان النحو يعرف بالالف واللام بمعنى في النحو بخلاف الرجل فان اللام فيه معاقب للاضافة ولما كان الواجب في المضاف والنصب كان الاختيار والوجه فيما هو بمنزلة المضاف والنصب هذا عبارته وهذا نص صحيح لما ذكرنا اولى بعض المخالفة قوله والمضاف منتصب اي اذا كان معنويا عطف على قوله المفردة اي وتوابع المبني اذا كانت مضافة حقيقة لم يجز الا النصب لان المنادى اذا وقع مضافا لم يجز فيه الا النصب فتوابع المنادى اذا كان وقع مضافا فيطريق الاولى ان لا يجوز فيها الا النصب فيعدها عن حرف النداء الذي هو موجب للبناء وانما قيدنا الاضافة بالحقيقة ليخرج منه مثل يا زيد الحسن الوجه لانه يجوز فيه الرفع والنصب لانه بمنزلة يا زيد الحسن وجهه لكونه في تقدير الانفصال فان وقع مثل هذا المضاف منادى لم يجز فيه الا النصب لكونه مشابها مضافا وزيادة لكن وقوعه منادى يمتنع

للاستغاثة دخول حرف النداء على ما فيه لام التعريف والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكم حكم المستغاث مطلقا اي حكم المبدل والمعطوف وغير ما ذكر وهو الذي لا يقع دخول عليه حكم المنادى المستغاث اي سواء كان بدلا من المنادى المبني او المعرب يبنى معطوفا على المنادى المبني او المعرب وسواء كان مفردا او مضافا فان حكمه مثل حكم المنادى المستغاث فان المعطوف والبدل اذا كانا معرفتين لم يجز فيهما الا البناء وان كانا مضافين لم يجز فيهما الا النصب يقول في المنادى مفردا يا زيد يا عمرو ويا زيد بشر وتقول في المنادى مضافا يا عبد الله الحكم ويا عبد الله زيد وتقول في المعطوف والمنادى مفردا يا زيد وعمرو ويا زيد فاعمر او تقول في المعطوف والمنادى مضافا يا عبد الله وزيد ويا عبد الله الحكم وان كان حكمهما في الاعراب والبناء حكم المنادى المستغاث واما البدل فان في تقدير تكرير العامل كما تجيء في بابه فيكون حرف النداء مقدرا قبله واما في المعطوف فظاهر لان حرف العطف قائم مقام حرف النداء تقوله والعلم الموصوف بابن مضافا الى علم اعلم ان المنادى المبني العلم اذا وصف بابن والابن مضافا الى علم زيد ابن عمرو يجوز في المنادى الضم والفتح لكن الفتح هو المختار اما جواز الاول فظاهر لانه مفرد معرفة فيكون مبنيا على الضم وابن صفة له مضافة فيكون منصوبا ويعلم جوازه من قوله ويختار واما الثاني فلانه مع استحقاق الموصوف والصفة مع كثرة الاستعمال قصارا بمنزلة اسم مركب من اسمين نحو حضرموت وبعلبك واذا كان كذلك اخرج للنداء كما يفتح اخر الاسم الاول المركب مع غيره اعلم ان الاقسام الممكنة اربعة لان المنادى والمضاف اليه للابن اما ان يكونا علمين او يكونا غير علمين والاول اما ان يكون الاول علما والثاني غير علم او بالعكس فان كان الاول يختار بناؤه على الفتح موجودا حتم كما ذكرنا واما كان احد الباقيين لم يجز فيه الا الضم على الاصل والفرق بينا الاول والاقسام الباقية ما ذكرنا من شدة الامتزاج وكثرة الاستعمال في الاول دونها واما نصب مضافا في نحو يا ابن ابن ابن معرفة لان المراد به اللفظ قوله واذا نودي المعرف باللام قبل ابها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايها الرجل اي اذا نودي اسم المعرفة بلام التعريف نحو الرجل مثلا توصل في نداءه الى اسم المبهم فيقال في ندائه يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايها الرجل ثم تعلم ان هذا في يا ايها الرجل هو اسم وفي ايها الرجل لا في هذا الرجل بدليل انك لم تسمع يا اي ذا الرجل ثم تقابل ان ايا اسم اها ايضا في اتيان اسم الاشارة بعد اي الاحتياج الى اسم الجنس الذي فيه اللام لانه اي مبهم ولا يحصل التوصل الى نداء مثل الرجل بواحد منهما فلاحاجة الى الاخر وانما احتيج الى التوصل بالمبهمات في نداء النكرات لتعذر اجتماع اللام وحرف النداء في كلمة واحدة لكون اللام للتعريف وحرف النداء مع القصد للتعريف فلو اجتمعا لزم اجتماع حرفي التعريف وهو غير جائز فتوصل بالمبهم وادخلوا حرف النداء عليه وجعلوا ذكر الاسم المفرد تابعا لها صلاحا للنقط والتزموا رفع الرجل لان المقصود بالنداء لانه توابع معرب فقال ايا الرجل ما التزموا رفع الرجل حال كونه صفة للمنادى المبهم مع انه صفة للمنادى المبني وانه جاز ان يكون الصفة المفرد تابعة اللفظ المبني ومحله وانما التزم والرجل كون تنبيها على ان المقصود بالنداء هو والتزموا ايضا رفع توابع الرجل مفردة كانت او مضافة لانها توابع للمعرب و[illegible] كون توابع المعرب تابعة اللفظ المعرب تقول يا ايها الرجل ذو المال ويا ايها الرجل الظريف وغير ظريف ولا يكون توابع المعرب تابعة لمحله اذا غير اعراب ما محله اعراب لفظه نحو ما زيد بذاهب وقاعدا بالنصب والجر فالاول لان يقال لوجوب رفع معموله ثم يجوز نصب ذو المال على ان يجعل بدلا من اي كانك قلت يا ايها الرجل باذي المال ويعلم من قوله تعالى اي توابع الرجل ولكن اللام في يا ايها الرجل ذو المال فان جعلت ذو المال تابعا للعامل مرفوع لم يجز فيه الا الرفع وان جعلت تابعا لزيد بل لما وصفة تغير النصب وان جعلت الظريف تابعا للرجل في يا ايها الرجل الظريف لم يجز فيه الا الرفع وان جعلت تابعا لاي جاز الرفع والنصب ويعلم ذلك من قوله وتوابعه اي وتوابع الرجل واعلم انه لو قيل ان قصد في نحو يا ابله الرجل نداء الرجل كان هذا بمنزلة اي وان قصد نداء هذا كان هذا بمنزلة زيد فعلى هذا يجوز في الرجل النصب على ابي هذا الرجل

وقال ويا الحاضرة اشارة الى ما هو موسوم معهود وهو ان يقال انما قلتم اذا نويت العرف باللام قيل يا ايها الرجل والمعرف باللام
وتوجب ان يقال يا ايها الرجل لا يقال كذلك بل يقال يا الله وجوابه ان نقول يا احاديقال يا الله ولم يقل يا ايها الله لما ان اللام اللام التي في
المعاليس للتعريف بل هو حرف نحو وحرور والاصل وهو الصحيح في الواو الهمزة الادن الشرعي في اطلاق الاسماء المبهمة كما في على الله تعالى
قوله وثالث في مثل يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يسكن في سودة تمر الضم والنصب في الاول مع النصب وفي الثاني اوجه الاول فظاهر لانه
منادى مفرد معرفة بني على الضم وكذلك الثاني فظهر لان الثاني ان يكون منادى مضافا وحرف ندا هو محذوف واما الكيد للاول
وهو نصب الاول فاما على تقدير ان يكون مضافا الى المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي للاول كجاءني زيد واما على تقدير ان يكون
مضافا الى عدي لهن وقد تقدير يا تيم عدي حذف والاول لدلالة الثاني عليه وانما قال الضم والنصب ولم يقل الضم والفتح لان
مقدر لكونه مضافا وعليه ما ذكرناه قوله والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه يا غلامي ويا غلامي ويا غلام وبا غلاما الى المنادى الى ياء
المتكلم نحو ياء غلامي يجوز فيه غلامي بفتح الياء وهو الاصل لان الياء فيه عند سيبويه كما في الخطاب في غلامك يا غلامي باثبات الياء وسكونها
تخفيفا وغلام بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا غلاما فقلب الياء الفا تخفيفا قوله بالهاء وقفا الى ويجوز الحاق الهاء بالكل فتقول
يا غلامية ويا غلاميه ويا غلاما بالفرق بين الوصل والوقف قوله ايا ابي ويا اي ويا اب ويا امت فتحا وكسرا بالنقد من الياء يعني اذا كان
المضاف الى المختار الى ياء المتكلم ايا او ام ويجوز فيه ما جاز في سائر الاسماء المضافة الى ياء المتكلم ويجوز فيه زايد وهي يا ابت ويا امت بكسر
التاء وبقلب الياء وياء وهذا سببه الكسرة قبل الياء ويا ابت ويا امت بفتح التاء لكون التاء بدلا عن حرف متحرك ويا ابت بعوض عن الالف
والتاء عن الياء ولم يقل لان التاء وبدل عن الياء فلو اجتمعا لزم اجتماع البدل والمبدل منه وهو غير جايز قوله ويا ابن ام ويا ابن عم
خاصة في باب يا غلامي وحاله ويا ابن ام ويا ابن عم اي اذا كان المنادى مضافا الى ياء المتكلم نحو يا غلامي فتقول يا ابن عمي وامي بفتح الياء
وسكونها يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن ام ويا ابن عم بقلب الياء الفا ويجوز فيه وجه اخر هو يا ابن ام
ويا ابن عم بحذف الالف والتاء والاكتفاء بالفتحة وانما جاز فيه هو الوجه مع انه لم يجز في المضاف الى ياء المتكلم على اللغة المشهورة لما ان الكل من
المنادى المضاف الى ياء المتكلم زيادة التركيب وانما الاول خاصة لعدم جواز ما جاز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم في غيرها سواء كانت
المضافة غير الابن نحو يا غلام امي او عمي او كان [illegible] والمضاف اليه غير الام والعم نحو يا ابن اخي او كان المضاف والمضاف اليه غيرهما نحو يا غلام اني ويا
ويا غلامي وانما اختصا بالحكم دون غيرهما لكثرة الاستعمال هما عند العرب دون غيرهما قوله وترخيم المنادي جايز وفي غيره ضرورة
اي ترخيم المنادي جايز في سعة الكلام والاختيار والترخيم في غيره المنادي جايز للضرورة لقوله شعر يا رب اني ساعتفا ولا يريني مثلها
عجم ولا ترخيم الا في جيد قوله وهو حذف في اخر تحقيقا الى الترخيم المنادي حذف في اخر تحقيقا للعلة غير التخفيف قوله وشرطان لا يكون
مضافا ولا مستغاثا ولا مندوبا ولا جملة ويكون اما على الايد على ثلثة احرف واما بتاء التانيث اي وشرط الترخيم ان لا يكون منادى
لاما المضاف ونو ترخيم لترخيم لغيره واحد المضاف اليه فلو رخم اخر المضاف ولم يكن الترخيم اخره لان المضاف اليه تمته الاول ولو رخم اخر المضاف ولم يكن
الترخيم في اخر المنادي لان المضاف اليه ليس في لفظا وان يكون مستغاثا ولا مندوبا لان المطلوب من المستغاث والمنادي مد الصوت
والتطويل والترخيم مناف له لا يكون صوته [illegible] ان المراد في المندوب عدم منافيه بعنة الكمال وعند الترخيم يعود الترخيم فلا يجوز وا
ان لا يكون جزء الان الجزء محكية بحالها فلا تغير وان لا يكون احد الامرين اما على ازايد على ثلثة احرف واما بتاء التانيث لانه اذا
كان على الكمال معلوما واذا احد وعشرين واذا كان زايدا على ثلثة احرف لم يلزم الاجحاف في نفس الكلمة المجرد التحقيق واما اذا كان
بتاء التانيث فلا يشترط فيه ان يكون على ازايد على ثلثة احرف لان لو رخم لم يحذف منها والتانيث وهو ليس من نفس الكلمة
فالزام يلزم من حذفه وثانيا ان التانيث لحق الكلمة فلم يلزم الاجحاف في نفس الكلمة بسببه حذف قولها الام ان سيبويه شرط في ترخيم
على لغة من يجعل الياء اسما بدليله ان يكون اسما ليلا يلتبس بالاضافة الى المتكلم فيه فلا يقال في ترخيم حبيبي اذا كان صفة يا حبيبي اقبل لحصول
الالتباس جواز التاء تانيث المذكور غير المذكر اذا رخيم النفس واما ان كان علما فلا يحصل الالتباس لان لو يؤنث كرو يا العكس

والاين كرامونت في العلم في الاعلام جملا على المعنى قوله فان كان في اخره زيادتان في حكم الواحدة كاشياء ومروان او حرف صحيح قبله
مدة وهو اكثر من اربعة احرف فقد اعلم ان هذه اشارة الى ما يحذف من المنادى للترخيم فان الذي يحذف قوله حرفان وقد يحذف
لاسم برأسه وقد يكون يحذف قوله حرف واحد اما الاول وهو ان يحذف قوله حرفان فان كان اخر الاسم حرفان زيادتان زيدتا
في حكم الزيادة الواحدة وذلك كما في الالف الممدودة نحو اسماء وحمراء والالف والنون المزيدتان نحو سكران ومروان او ياء التانيث
نحو كوفي وبصري علامة التثنية والجمع نحو زيدين وزيدين فان يحذف حرفان لكونهما بمنزلة حرف واحد لكن بشرط ان يبقى
بعد حذفهما ثلثة احرف اكثر من مثل يدين وكذلك يحذف قوله حرفان فان كان في الاخر الاسم حرف صحيح قبله مدة في
ذلك الاسم اكثر من اربعة احرف نحو منصور وعمار وسكين فانه يحذف قوله حرفان اما الراء فلانه في اخر الاسم وجوز الترخيم
في الاخر الاسم واما الواو فلان حرف علة زائدة وحرف العلة الزيدة اولى بالحذف وانما قال وهو اكثر من اربعة احرف احترازا
من ان يكون على اربعة احرف نحو حبن وثمود فانه لا يجوز فيهما ان لم يحذف حرفان لئلا يلزم الاجحاف في الكلمة الترخيم الذي هو المطلوب
التخفيف وعليه ثبت الكتابة تذكرة مثالا بعد معرفة المسمى اي اليس فحذف واسمي وبقي باء فصيرت الراء بالمدة حرفا زائدا من جنس
المد واللين ساكن في الاصل والمد احذف فحرفان للترخيم من منصورة وعمار ومسكين ولم يحذف من مختار بل يقال في ترخيمه
بالمختار يا ثبات الالف لانها لبست بمدة بالتفسير المذكور لكون الالف غير زائدة بل بدلا عن ياء مبنية كما في الاصل اي الاصل والكتب
مشتمل واعلم انه لو قال او في اخره مدة وهو اكثر من اربعة احرف لكان اولى ليدخل فيه مثل موسى فانه يحذف منه حرفان
ايضا للعلة المذكورة اعلم ان اسماء على وزن فعلا عند بعضهم من الوسم قلبت الواو همزة وعلى عند على سيبويه من العلو
وجمعها سماء قلبت الواو همزة قعلى الاول وهو اختيار المصنف مما ذكرنا في اخره زائدتان وعلى الثاني مما في اخره حرف صحيح قبله
مدة قوله وان كان مركبا خرج الاسم الاخير اي ان كان المنادي مركبا نحو بعلبك وحضرموت فانه يحذف الاسم الاخير لان الاسم
الاخير عندنا في المثالين في نحو قائمة كما يحذف تاء التانيث للترخيم وكذلك يحذف الاسم الاخير هنا قوله وان كان في الاسم
فحرف واحد اي وان كان المنادي غير ما ذكر اي غير صالح قوله حرفان او الاسم الاخير حذف قوله وان حرف واحد حملا بالاسم الاول ان يحذف
حذف واحد والزيدة بسبب عارض والعارض مستقبل قوله وهو في حكم الثابت على اكثر [illegible] يا حارثة ويا ثمود ويا كروان الا ان
المعرفة يكون في حكم التانيث على بعض هذه الاكثرين وهو الاصح لان المراد يكون القائل بانه [illegible] وهو يا حارث لفظا ومعنى اما معنى فلان المراد
هو ذلك الاسم واذا كان المحذوف في حكم الثابت ترك الباقي من المحذوف فوق على ما كان [illegible] من الحركة والسكون فيقال يا حار ويا ثمو
يا كرو قوله وقد يجعل اسما برأسه فيقال يا حار ويا ثمي ويا كروا وقد يجعل الباقي من المنادى المرخم اسما برأسه فيقال يا حار ويا ثمو
لانه نوع منادى مفرد ومعرفة ووجوب بنا المنادى المفرد المعرفة على الضم فيقال يا ثمي ان اضمار ثمود ولما حذف منه الدال جعل الباقي اسما برأسه
كان في اخره واو قبلها ضم فقلبت الواو ياء والضم كسرة اذا تقرر في نظائرهم انه ان كان في اخر الاسم واو قبلها ضم قلبت الواو ياء والضم
كسرة اذا تقرر كما في ادلو جمع دلو يقال في ترخيم بعد جعل الباقي اسما برأسه يا كرا لانه لما حذف الواو والنون بقي يا كرو وقعت الواو بعد ضم
بحركة بقيا ما مفتوح فوجب قلبها الفا ما ثبت في كلامهم هذه القاعدة قوله وقد استعملوا حيث النداء في المندوب وهو المتفجع عليه
بيا او وا واختص بوا اي اعلم ان العرب استعملوا حيث النداء اي حرف النداء وهو يا فقط في المندوب مع تحقيق الفرق بين المنادى
والمندوب لان المنادي هو المطلوب اقبال بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا والمندوب هو المتفجع عليه بيا وفيا حيث النداء
يستعمل في المندوب ايضا لمشابهة المندوب للمنادى من حيث التخصيص لان كل واحد منهما مخصوص من بين قومه ولكن النداء
اختص بوا ليكون نصا على الشبهة وقوله في وحكم في الاعراب والبناء وحكم المنادي اي حكم المندوب في الاعراب والبناء وحكم
المنادي فكما ان المنادي اما مفرد ومعرفة مبني على الضم فكذلك المندوب وان كان مضافا فهو منصوب كما قال المندوب الا ان هذا
المندوب لا يبنى لكونه مشابها للمضاف وكذلك حكم توابع المندوب مفردا ومضافا كحكم توابع المنادي مفردا او مضافا

PERPUSTAKAAN NASIONAL

اذا كان حكم المنادى حكم المندوب في الاعراب والبناء لانه لما اجري مجراه في صيغة اجري مجراه في احكامه من الاعراب والبناء قوله زيادة الالف في اخره اي وكذا زيادة الالف وما يقوم مقامها في اخر المندوب لان المطلوب فيه من الصوت والتطويل الا اذا كان المندوب اذا كان المندوب اذا كان مضافا او موصولا الحق باخر المضاف اليه والصلة قوله فان خفت اللبس قلت واغلاماكيه واغلاماكوه اي وان خفت اللبس بزيادة الالف لم يزد الا الفرق بتزيد حرفا مجانسا لحركت او مجانسا لما قبل نحو غلام محاطبة فتقول في مخاطبته يا غلاماكيه بزيادة الياء لانه لو زيد في اخره الفرق ويا غلام التبس بغلام رجل مخاطب فالحق به الياء المناسب لحركة الكاف وهي الكسرة ونحو يا غلام جمعه الذاكرين فالحق به الياء المناسب لحركة الكاف باخر الفاعل واغلاماكوه لا التبس بغلام مخاطب فالحقت باخره الواو التي هي مناسبة للجمع قلت واغلاماكموه قوله ولك الوقف اي ولك الوقف على المندوب مع زيادة الالف والياء والواو فتقول زيده او اغلاماكيه واغلاماكوه لان المطلوب فيه مد الصوت والتطويل والاتيان في الوقف بزيد بيان هذه حروف قوله ولا يندب الا المعروف فلا يقال وارخلاه اي انما يندب المكبر لان المراد بالندبة تفجيع المخاطب او تفجيع السامع والاعلام يقوم مصيبة عظيمة وهذا ان المطلوب لا يحصل الا بعد ان يكون المندوب معروفا يقال واولداه قوله ومن حذف بنى امركاة فانما جاز لانه في قوة قولنا واحد المطلبات لان من العلوم ان من جعفر بيل زعازع هو المطلوب وكونه مندوبا وكونه على ليس بشرط حتى لو كان علما غير معروف لم يجز ندبته فلو كان معروفا غير علم ندبته ولهذا قال ولا يندب الا المعروف ولم يقل ولا يندب الا العلم قوله وامتنع مثل واربيه الطويلاه وخلافا لبونس اعلم ان الخليل ذهب الى امتناع لحاق علامة الندبة بصفة المندوب وذهب يونس الى جواز ذلك واستدل الخليل على مذهبه بانه لو جاز وازيد الطويلا لجاز جاءني زيد الطويلا لان كلا واحد منهما غير المندوب وفي منع يونس بان الاول اخبار عن المندوب لكنه متعلق المندوب والثاني ليس المندوب ولا متعلق المندوب فلم يلزم من امتناع الثاني امتناع الاول ويمكن ان يستدل على مذهب الخليل بان المندوب والعلة ليت من جلبه وانما هي اسم اخرج به لمعنى اخر للتخصيص والتوضيح ثم يلحق به علامة الندبة ولهذا اتفق على جواز الحاق علامة الندبة والمضاف اليه والصلة لان المضاف مع المضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة وكذا الصلة مع الموصول ولهذا لم يجز السكون عن المضاف اليه وعن الصلة بخلاف ادلوصول قوله ويجوز حذف حرف النداء من الاسم المبهم والاشارة والمندوب مثل يوسوا عرض عن هذا او يا ايها الرجل اعلم انه يجوز حذف حرف النداء من اسم الجنس اي الاشياء وهو العام نحو يوسوا عرض عن هذا اي يا سوا والمضاف نحو عبد الله افعل كذا اي يا عبد الله واي نحو ايها الرجل افعل كذا اي يا ايها الرجل افعل كذا واما جواز حذف حرف النداء عن العلم فلان العلم اشهور والكثر استعمالا فحذف حرف النداء لم يلتبس بغير النداء ولهذا جواز حذف حرف النداء عن المضاف واي فلكونهما مشابهتين للعلم في عدم تغير في وقوعهما صفة لاي فان كل واحد من العلم والمضاف واي لا يقع صفة لاي وحينئذ لم يجز حذف حرف النداء من الجنس والمراد بالجنس اسم يصح ان يدخل اللام عليه وجعل صفة لاي نحو يا رجل لجواز وقوعه صفة لاي نحو يا ايها الرجل وكذلك على اسمى والاشارة نحو يا هذا لجواز وقوعه صفة لاي نحو يا ايها الرجل ولم يجز حذف حرف النداء عن المستغاث والمندوب لان المطلوب بالنداء فيهما التطويل مد الصوت وحذف حرف النداء منافيها قوله وهذا الصبح ليل وافتد مخنوق وطرق كرا هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ليل في قولهم الصبح ليل جنس مع انهم حذفوا عنه حرف النداء وكذلك مخنوق في افتد مخنوق انهم حذفوا عنه حرف النداء مع انه من اسماء الجنس وكذلك كرا في اطرق كرا مع انهم حذفوا حرف النداء عنه وانتم علمتم لا يجوز حذف حرف النداء عن الجنس وجوابه ان هذا لا يرد لانا لا نقول ان كل اسم جنس يجوز حذف حرف النداء عنه بل نقول ان في اطرق كرا شرطين احدهما حذف حرف النداء والثاني الترخيم لان اهل كروان الكروان الذين علم قولهم وبحمد فالمنداء للقيام قرينة جواز مثل الا يا اسجدوا اي ويجوز حذف حرف النداء اذا دل عليه قرينة لانه مفعول به فكما جاز حذفه في المفعول جاز حذفه في المفعول به ومثال قوله تعالى الا يسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا قوله الثالث ما اضمر

عامله ما علم على شريطة التفسير اي الثالث من المواضع التي اربعة التي وجب حذف عامل المفعول به فيها ان يكون العامل مفسرا بشيء
فيجب حذفه لئلا يلزم اجتماع المفسر له والمفسر عليه قوله وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلط عليه
هو ومناسبه لنصبه مثل زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه وزيدا حبست عليه تنصب بفعل مضمر يفسره ما بعده
اي ضربت وجاوزت واهنت ولابست فقوله كل اسم لانه لا بد ان يكون اسما فانه ليس من هذا القبيل قول او شبهه ليدخل فيه
مثل قولنا زيدا محبوس انت عليه فان زيدا ههنا اسم ليس بعده فعل لكن بعده شبهه وهو محبوس لاسم المفعول شبه
الفعل كما يجيء في موضعه قوله مشتغل عنه بضميره احتراز عن مثل زيد ضربت فان زيدا اسم بعده فعل غير مشتغل عنه بضمير بل
به فانه ليس مما نحن فيه لانه منصوب بالفعل الذي بعده قوله او متعلقه ليدخل فيه مثل قولنا زيدا ضربت غلامه فان زيدا
اسم هذا الفعل غير مشتغل عنه بضميره لكنه مشتغل عنه بمتعلق ذلك الاسم وهو الغلام فلو لم يقل او لتعلقه ليخرج عنه وهو منه
قوله لو سلط عليه احتراز عن الاسم الذي لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبة عليه من حيث اللفظ كالاسم الذي يتوسط بينه
وبين الفعل حرف له صدر الكلام نحو حرف الاستفهام وما النافية مثل قولنا زيد هل ضربته فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه
بضميره لكنه لا يصح تسليط الفعل عنه لفظا لانه ليس بحيث لو سلط لنصبه زيد لان ما بعد الاستفهام لم يعمل فيما قبله واحتراز
عن الاسم الذي لا يصح تسليط الفعل او مناسبة عليه من حيث المعنى كقوله تعالى وكل شيء فعلوا في النصب اعلم ان العبارة
عن الاحتراز قاصرة وظاهر لكنه لا بد من قيل يدل على هذين الاحترازين ويعلم منه انه لا يجوز نصب زيد في زيد ضاربه ابوه
لان اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل الا بعد الاعتماد على صاحبه او الهمزة او حرف النفي وههنا يعمل الى قوله او مناسبة اي ما في
معناه او لازم معناه ليدخل فيه مثل زيدا مررت به او حبست عليه فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره وليس
اذا سلط عليه لنصبه لكن مناسبته به وهو جاوزت ولازمت لو سلط عليه لنصبه ومثاله ما ذكر من الصور والاربع وهو قولنا
زيدا ضربته وزيد مررت به وزيدا حبست عليه تقدير الاول ضربت زيدا وتقدير الثاني جاوزت زيدا وتقدير الثالث اهنت زيدا
لان ضرب غلام زيد مستلزم للاهانة وتقدير الرابع لابست او لازمت زيدا لاستلزام كونه محبوسا ملازمته كونه محبوسا عليه
ملازمته وملابسته له والاصل انه ان يكون امكن تقدير نفس الفعل المفسر قدر وان لم يكن لكن فان لكن تقدير الفعل بمعنى الفعل المفسر
قدر فان لم يمكن قدر لازم معنى الفعل المفسر ولقائل ان يقول يدخل في التعريف المذكور لما ضمر عامله خبر كان لان زيدا في قولنا زيد كنت
اياه يصدق عليه الحد المذكور فيلزم ان يكون مفعولا به لانه ما ضمر عامله قسم من اقسام المفعول به مع ان خبر كان ليس بمفعول به
ويمكن ان يجاب عنه بان الاسلم انه يلزم ان يكون مفعولا به لان ما ضمر عامله عم من ان يكون المفعول به مع انه ضم من اقسام يجوز ان
يكون مفعولا به الشيء اعم من الاخر من وجه دون ولان المراد بالاسم باللام في قول الكلام اسم بعده فعل الى اخره ولم يذكره اعتمادا
على فهم المتعلم لانه لما قسم المفعول به الذي يجب حذفا ناصبه الى الاقسام الاربعة علم ان كل اسم قسم منها مفعول به فلم يحتج الى ذكره
قوله ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه او عند وجود اقوى منها كاما مع غير الطلب واذا للفاء للمفاجاة اي ويختار
الرفع الاسم الذي بعده فعل مشتغل عنه بضميره او متعلقه بالابتداء عند عدم قرينة خلافه الرفع اي عند عدم قرينة خلاف
النصب التي يكون النصب والرفع جائزان منه لوجود قرينتهما لكن الرفع اولى من النصب لان النصب مقتضى الحذف والرفع ليس
كذلك وكذلك يختار الرفع ايضا عند وجود قرينة النصب المختار اذا كان قرينة الرفع اقوى من قرينة النصب المختار نحو
اما غير الطلب نحو جاءني زيد اما عمرو فضربته فانه لولا اما لكان النصب هو المختار لانه على تقدير النصب كان عطف الجملة الفعلية
على الجملة الفعلية والاولى في المناسب لكن مع وجود اما كان الرفع هو المختار لان اما لا يقع الفعل بعدها الا نادرا فالرفع اولى من
من النصب واذا كان كذلك يتعارض الدليلان المرجح احدهما للرفع مرجح للرفع والاخر فترجح الرفع لاستلزام النصب الحذف
دون الرفع وانما قال مع غير الطلب لانا اما لو كان مع الطلب كان النصب هو المختار نحو ضربت زيدا واما عمرو فاكرمه لانه على

42

تقدير الرفع كان الطلب خبر عن المبتداء وهو بعيد لان الخبر يحتمل الصدق والكذب وعلى تقدير النصب لا يلزم الا حذف الفعل النصب
له وتقدير الفعل بعد اما وكلاهما اكثر من وقوع الطلب خبر للمبتداء وكذلك يكون الرفع مختار بعد اذا للمفاجات نحو جاءني زيد
واذا عمرو اكرمت لان البرية عطف الجملة الفعلية تعارضها ندرة فوقوع الفعل بعد اذا للمفاجات فيرجح الرفع على النصب لعدم
استلزام حذف الفعل قوله ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب اي ويجوز الرفع ويختار النصب بعد الجملة فعلية
معطوفة عليها جملة اخرى نحو جاءني زيد وعمرو اكرمته لانه على تقدير النصب يلزم عطف جملة فعلية على جملة فعلية وعلى تقدير
الرفع يلزم عطف جملة اسمية على جملة فعلية والاول اولى احفظا للتناسب دون الثاني لعدم التناسب قوله وبعد حرف
الاستفهام وحرف النفي اي ويختار النصب بعد حرف النفي والاستفهام مع جواز الرفع نحو زيدا ضربته وما زيدا ضربته فانه على
تقدير الرفع كالنفي والاستفهام دخلين على الفعل ولا شك دخولهما على الفعل اولى من دخولهما على الاسم لكن الرفع هل الاستفهام
اضعف من الرفع بعد الهمزة لما يذكر في باب الاستفهام وانما خالي حرف الاستفهام احترازا عن اسم الاستفهام نحو من لعدم
ترتب هذا الحكم على الاستفهام قوله واذا للشرطية وحيث اي ويجوز الرفع ويختار النصب بعد اذا الشرطية نحو اذا زيدا ضربته فاكرمه
وبعد حيث نحو اجلس حيث زيدا ضربته وانما قال كان النصب هو المختار دون الرفع لانه على تقدير النصب كاذا او حيث
مضافين الى الجملة الفعلية وعلى تقدير الرفع كانا مضافين الى الجملة الاسمية واضافتهما الى الجملة الفعلية اولى من اضافتهما
الى الجملة الاسمية لكون اذا في معنى الشرط وحملت عليها المشابهتها اياها ولانه ايضا يستعمل للشرط وانما قيد اذا بالشرطية احترازا
عن اذا للمفاجات فان الرفع هو المختار بعدها قوله وفي الامر والنهي اذا هي مواقع الفعل اي ويجوز الرفع ويختار النصب اذا كان
بعد الامر نحو زيدا ضربه والنهي نحو زيدا لا تضربه لانه على تقدير الرفع وح يلزم وقوع الامر والنهي خبر للمبتداء وهو بعيد لان
الخبر يحتمل الصدق والكذب والامر والنهي لا يحتملان الصدق والكذب وانما جاز على تاويل بعيد وهو ان يقال ان تقديره زيد
مقتول فيه اضربه او لا تضربه وعلى تقدير النصب لا يلزم الا حذف الفعل وحذف الفعل كثير غير بعيد قوله وعند حوف ليس المفسر
المفسر بالصفة لانه على تقدير الرفع احتمل ان يكون المفسر صفة فلا يفيد معنى هو المقصود وعلى تقدير النصب لا يفيد الا معنى
مقصود كقوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فان معنى الاية خلقنا كل شيء بقدر فاذا نصب كل شيء كان تقديره انا خلقنا
كل شيء بقدر فلم يفد الا معنى مقصودا من الاية واذا رفع كل شيء احتمل ان يكون كل شيء مبتداء وخلقناه بقدر جملة مركبة
من الفعل او الفاعل او المفعول والجار والمجرور في حال الرفع بانها كل شيء وح يفيد معنى مقصود من الاية واحتمل ان يكون
كل شيء مبتداء وخلقناه في محل الجر بانه صفة للشيء وبقدر اعني الجار والمجرور في محل الرفع بانه خبر كل شيء وح لم يفد معنى مقصودا
من الاية لانها معناها ح كل ما هو مخلوقنا هو بقدر ولا يلزم منه ان يكون جميع الاشياء مخلوقة بقدر والمقصود من الاية هو
الثاني دون الاول كما ذكرنا واردنا بليس المفسر بالصفة هذه الاحتمال واذا كان النصب منصوبا فيما هو المنصوب من الاية
والرفع غير منصوص قيل بل محتملا ولغيره كان النصب اولى بالضرورة ويستوي الامران مثل زيد قام وعمرو اكرمته ويستوي
الرفع والنصب في المعطوف على جملة ذات الوجهين اسمية وفعلية مثل زيد قام وعمرو اكرمته لان الجملة الاولى ذات وجهين احدهما
كونها جملة اسمية وهي الكبرى اعني المبتداء والخبر والثاني جملة الفعلية اعني الصغرى اعني الفعل والفاعل وهي قام مع فاعله
فرفع عمرو وعلى تقدير عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية وهي الجملة الصغرى فان رفع النصب القرب المعطوف عليه الرفع لعدم حذف
العامل فيتعارضا لكن هذا المثال غير مستقيم الا مع تقدير في داره وعنده او غير ذلك لوجوب ان يتحقق للمعطوف ما يجب ويمتنع
للمعطوف عليه قوله ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض مثل ان زيدا ضربته وضربك وهلا زيدا ضربته اي ويجب النصب
لعدم حرف الشرط نحو ان زيدا ضربته ضربك ولعدم حرف التحضيض الا زيدا ضربته وهلا زيدا ضربته لانه حروف الشرط والتحضيض
واجبة الدخول على الفعل لفظا وتقديرا كما يجيء وههنا لما لم يكن داخلة على الفعل لفظا وجب ان تقدير الفعل بعدها الا من جنس

المفسر وهو الذي بعد الاسم وذلك الفعل ناصب فوجب واعلم ان المراد بحرف الشرط ان ولو دون اما قوله ليس مثل زيد ذهب به منه
فالرفع لانه لا يجب له دخول الفعل لازم اي ليس قولنا ازيد ذهب به باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير لان شرط انه لو سلط الفعل
او مناسبة عليه لنصبه وههنا ليس كذلك لان ذهب لو سلط على زيد لم ينصب زيدا ولا مناسبة ذهب به وهو لم يقتض النصب
فالرفع لازم ح على الابتداء والجملة الى بعده خبره قوله وكذلك كل شيء فعلوه في الزبر اي وكذلك قوله تعالى كل شيء فعلوه فما
لزبر ليس من اضمر عامله على شريطة التفسير وان كان منه ظاهرا لانه لا يصح تسليط الفعل عليه لانه لو صح لكان تقديره فعلوه
كل شيء في الزبر وهو باطل وذلك لان الجار والمجرور وهو في الزبر اما صفة لشيء او متعلق بفعلوه وكل واحد منهما باطل اما الاول
فلانهم ما فعلوا كل شيء مسطورا في الزبر من الاوامر والنواهي واما الثاني كذلك لانهم ما فعلوا في الزبر شيئا فالرفع لازم وكل شيء
مبتدا فعلوه في الزبر اعني الفعل والفاعل والمفعول في محل الجر بانه صفة لشيء والجار والمجرور اعني في الزبر في محل الرفع بانه خبر
المبتدا وتقديره كل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر قوله الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد مائة جلدة الفاء بمعنى الشرط عند
المبرد وجملتان عند سيبويه اعلم ان ظاهر هذه الاية يدل على انها من هذا الباب لانه اسم ما فعل مذكر مع الطلب لكن القراءة السبعة
اتفقوا على الرفع فالمراد منهما على الظاهر فذهب المبرد الى الزانية عطف مبتدا والزاني عطف
عليه قوله تعالى فاجلدوا خبر مبتدا وانما ادخل الفاء على خبر المبتدا لان المبتدا يتضمن معنى الشرط
لان الالف واللام في الزانية والزاني بمعنى الذي والتي فتقديره التي زنت فالذي زنى ثبت من قبل
ان المبتدا اذا كان موصولا صلته فعل او ظرف جاز دخول الفاء في خبره فجاز دخول الفاء على الخبر هنا
وهناك كذلك ووقع الامر خبر المبتدا على تاويل مقول فيه اجلدوا كل واحد منهما وح لم يكن من هذا
الباب لان ما بعد هذه الفاء لا تعمل فيما قبله وذهب سيبويه الى انه الزانية مبتدا على تقدير حذف
المضاف وخبره محذوف وهو فيما يتلى عليك وتقديره حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليك فهذه
جملة وقوله فاجلدوا كل واحد منهما جملة ثانية تبيان للجملة الجملة الاول ح لم يكن من هذا الباب
لان قوله فاجلدوا لا تعلق به بالزانية من حيث العمل فيه لكونه من جملة اخرى قوله والا فالمختار النصب اي وان لم
يكن المراد غير الظاهر كما ذكره المبرد وسيبويه كان المختار النصب كما في القراءة الشاذة لانه من باب ما اضمر عامله
على شريطة التفسير ومعه اقوى قرينة النصب المختار وهو الطلب اعني الامر ما مر قوله الرابع التحذير وهو
بتقدير الف هذا تحذيرا مما بعده وذكر المحذر منه مكررا نحو اياك والاسد وان تحذف والطريق وتقول
من الاسد ومن ان تحذف واياك اتحذف بتقدير من ولا تقول اياك لامتناع تقدير من اعلم ان الباب الرابع من جملة
الابواب الاربعة التي تجب حذف عامل المفعول به فيها التحذير معمول تقدير الف تحذيرا مما بعده او معمول بتقدير
الف والمحذر منه مكررا فقوله معمول متناولا الفعل التحذير نحو زيد في جوابه من يقول من اضرب فقوله بتقدير ايق يخرج عنه مثل
فان زيدا في المثال المذكور وان كان معمولا لانه ليس بمعمول بتقدير ايق بل هو معمول بتقدير اضرب وقوله تحذير مما بعده احتراز
عن مثل زيدا في جواب من يقول من الف فانه معمول بتقدير اتق لكن لا تحذيرا مما بعده فانه ليس من هذا الباب لجواز ذكر فعله
وقوله او ذكر المحذر منه مكررا ليدخل فيه مثل قولنا الطريق فانه وان لم يكن معمولا بتقدير اتق تحذيرا مما بعده لكنه معمول
بتقدير الف والمحذر منه مكررا قوله او ذكر معطوف على فعل ناصب التحذير تقديره وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده
او ذكر تحذيرا مما بعده فتحذيرا على التقدير الاول مفعول مطلق وعلى التقدير الثاني مفعول له وانما وجب حذف الفعل
العامل له لعدم القرينة يتلفظ بتلفظ الفعل وجود القرينة الدال عليه ومثاله اياك والاسد اي اتق لنفسك ان تتعرض
للاسد والاسد ان يتعرض لنفسك فحذف اتق كما ذكرنا فاستغنى لعدم من جعل الاتيان به وهو كراهة الجمع بين الضمير الفاعل

PERPUSTAKAAN NASIONAL

والمفعول لشيء ولعدل ثم عدل عن الضمير المتصل الى الضمير المنفصل للضرورة فقيل اياك والاسد كذلك قوله واياك وان
تحذف اي اتق نفسك ان يتعرض للحذف ويحذف وان يتعرض لنفسك الحذف في ضرب الارنب بالعصا ولك فيه عبارة اخرى وهو اياك
من الاسد واياك من ان تحذف ولك فيه عبارة اخرى وهو اياك ان تحذف اي من ان تحذف لجواز حذف من وسائر حروف الجر
عن ان وان لطلب الحقيقة لطولهما بالصلة ولا يجوز ان يقال اياك الاسد لانه لو جاز لكان اما بتقدير اياك والاسد وبتقدير اياك
من الاسد والاول غير جائز لامتناع حذف حرف العطف والثاني كذلك غير جائز لامتناع حذف حرف الجر من الاسد اللغوية
الا في المواضع التي حذفها العرب فيها الا ترى انك تقول احذر من زيد درهما فلا تقول احذر زيد درهما وتقول احترت من الرجال
زيدا احترت الرجل زيدا وقوله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا واستغفر الله دينا وما نحن فيه لما حذف العرب
حرف الجر من الا اذا اتسعوا فحذفوا حرف الجر المعلم بتقدير الفعل الى الاسم بواسطة ذلك الحرف كقوله تعالى واختار موسى قومه
سبعين رجلا واستغفر الله دينا وما نحن يجب فيه ليس كذلك المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل مذكور من زمان او مكان اي
المفعول فيه اسم فعل فيه الفعل المذكور لفظا او تقديرا فقوله ما فعل فيه فعل متناول بمثل قولنا يوم جمعة طيب فان اسم يوم
الجمعة ما فعل فيه فعل وبقوله مذكور خرج عنه مثاله لانه وان فعل فيه فعل لكنه ما فعل فيه مذكور لعدم ذكر الفعل ههنا لفظا
او تقديرا لا يقال انه منقوض ليوم الجمعة في قولنا يوم الجمعة صمت لصدق الحد عليه مع انه ليس بمفعول فيه لكونه مبتدأ
لما ذكرنا في تعريف المفعول به قوله من زمان او مكان اشارة الى اقسام المفعول فيه فالزمان هو اليوم والليلة واجزاؤهما وما
يتركب منهما والمكان ما يشغله الجسم من الحيز قوله وشرط نصبه تقديرا في اي وشرط نصب المفعول فيه ان لا يكون ملفوظة
امتناع نصبه والا لزم كونه مع بابا غريب فمختلفين لفظا في حاله وشاذة وان يكون في مقدرة لانها لو لم تكن في مقدرة لكان
اسما صريحا ولم يكن مفعولا فيه قوله وظرف الزمان كلها تقبل ذلك اي وظرف الزمان معنا او مبهما فانه يقبل النصب بتقدير في
لدلالة الفعل عليها كدلالته على المصدر فكما ينصب المصدر معرفة كان او نكرة ينصب ظرف الزمان مبهما كان او معينا قوله
وظرف المكان ان كان مبهما قيل والا فلا اي ظرف المكان وان كان ظرف المكان مبهما قبل النصب بتقدير في نحو جلست خلف المسجد و
ان لم يكن مبهما بل كان معينا لم يقبل النصب بتقدير في لعدم دلالة الفعل عليه وبيان ذلك ان الفعل كضرب مثلا يدل على الزمان
المعين وغير المعين كيضرب لدلالته على الحال والاستقبال ولم يدل على مكان المعين نحو المسجد والدار والسوق ويدل على المكان
المبهم لان الضرب مستلزم لمكان من الامكنة ولما كان كذلك قبل كل ظرف الزمان النصب بتقدير في لم يقبل ظروف المكان النصب بتقدير
في الا مكان مبهما قوله وفسر المبهم بالجهات الست الى كان ظرف المكان المبهم قابلا للنصب بتقدير في المعنى عن قابل له بتقدير
في وجب تفسير المكان المبهم فسره وقال المكان المبهم هو الجهات الست وهي الخلف والقدام والفوق والتحت واليمين والشمال
وما في معناها كاليسار والطوق السفل وقيل وبعد قوله وحمل عليه عند ولدى وسبهما لانها مبهما اي وحمل على المكان المبهم المفسر
بالجهات الست عند ولدى وسبهما نحو دون مع لكونها مشابهة للجهات الست من حيث الابهام الا ترى انك اذا قلت جلست
خلف المسجد فانه مبهم يتناول ما كان خلف المسجد الى انقطاع الارض كذلك اذا قلت جلست عندك يتناول جميع الامكنة التي
الى حولك قوله ولفظا مكان للكثرة اي وحمل على المكان المبهم لفظ مكان في قولك جلست مكانك مع كونه معينا لكثرة استعمل له او لانه
مبهم كالجهات الست لكثرة الامكنة اعلم ان الامكنة المبهم غير الجهات الست كثيرة فالاولى ان يقال في تعريف المبهم انه مكان له
اسم تسمية به بسبب امر غير داخل في مسماه كالخلف فانه تسمية ذلك المكان بالخلف انما هو بسبب كون الخلف في مقابلة المواجهة وهو
غير داخل في مسماه والمكان المكان له اسم تسمية به بسبب امر داخل في مسماه كالدار فان تسميتها بها بسبب الحائط والسقف وغيرها
كلها داخلة في مسماها قوله وما بعد دخلت مثل دخلت الدار على الاصح اي وحمل على المكان المبهم من الامكنة المعينة ما بعد
دخلت في قولك دخلت الدار على المذهب الاصح لكثرة الاستعمال وانما قال على الاصح لان في دخلت خلافا فقال بعضهم انه متعد فيما

بعده في مفعول به فلا يكون من هذه القبيل والاصح وهو المختار المصنف انه غير متعد ولان مصدره فعلول فهو من المصدر
المصدر اللازمة عاليا وان تطيره وهو غرت ونقيضه وهو خرجت لازمان فيكون دخلت كذلك قياسا له عليهما قوله وينصب
المفعول فيه بعامل مضمر نحو يوم الجمعة لمن قال متى اصوم صم يوم الجمعة قوله وعلى شريطة التفسير اي وينصب على المفعول
فيه على شريطة التفسير كما في المفعول به بتفاصيله يعني يجوز النصب ويختار الرفع في يوم الجمعة صمته ويجوز الرفع ويختار النصب
في مثل ما يوم الجمعة صمته ويوم الجمعة صمته او لا تصمه وصمت يوم الجمعة ويوم السبت سافرت فيه فاذا يوم الجمعة سافرت فيه
فصمه وحيث لزم الجمعة سافرت فيه فصمه ويتأدى الامران في نحو يوم الجمعة صمت فيه ويوم السبت سافرت فيه ويجب النصب
في نحو ان يوم الجمعة صامه زيد صمته وهلا يوم الجمعة صمته قوله المفعول له لاجله وهو ما فعل فعل مذكور مثل ضربته تأديبا وقوله
عن الحرب جبنا قوله ما فعل لاجله فعل متناول لغيره اجبني التأديب وكرهت التأديب لانه فعل لاجله فعل من الضرب والسلم
وغيرهما ولما قال مذكور خرج عنه مثله لانه لم يفعل لاجله فعل مذكور وامثاله ضربته تأديب فعل لاجله فعل مذكور فهو
الضرب وكذلك قوله قعدت عن الحرب جبنا فالجبن فعل لاجله فعل مذكور وهو القعود والمراد بالفعل المذكور ههنا المصدر
لا الفعل للامر طلاح فان المصدر مذكور ضمنا فالمفعول له هو العلة الغائية للفعل اي سبب عامل للفاعل على الفعل والفعل قد يكون
سببا للمفعول به في الخارج نحو ضربته تأديبا له وقد لا يكون نحو قعدت عن الحرب جبنا فان القعود ليس سببا للجبن في الخارج وبهذا
اوح ومثالين قوله خلافا للزجاج فان عنده مصدر اي التأديب للجبن في المثالين المذكورين مفعول به خلافا للزجاج فان التأديب
عند الزجاج في قولنا ضربته تأديبا مصدر غير لفظ الفعل وكان قال ضربته ضربا واديته تأديبا وهو ضعيف لان المفهوم منه عند
العرب العلية وعلى ما ذكره الزجاج لم يفهم منه العلية التي هي شرط المفعول له قوله وشرط نصبه تقدير اللام اي شرط نصب المفعول
له ان يكون اللام مد مقدرة غير ملفوظة لان اللام لو كانت ملفوظة لكان مجرورا فلم يكن نصبه مع الجار ولم ولو لم يكن مقدرة لم يفهم
منه العلية التي هي شرط المفعول له وانما يجوز حذفها اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له في الوجود اي وانما يجوز حذف اللام
عن المفعول له عند حصول الشرطين احدهما ان يكون مفعول له فعلا لفاعل الفعل المعلل اي يكون فعلا لفاعل علل هذا الفعل به فكما
كان الضرب في المثال المذكور فعلا للمتكلم كذلك التأديب فعلا للمتكلم لا يقال انه منقوض بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا مفعول
له مع انه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل لان تعالى منزه عن الخوف والطمع لانا نقول لا نسلم انه مفعول به بل انه حال عن مفعول يريكم سلمنا
انه مفعول له لكن على تقدير حذف المضاف اي اوادي خوفكم وطمعكم ولكون الخوف بمعنى الاخافة ووطمع بمعنى الطمع والثاني ان يكون
المفعول له مقارنا للفعل في الوجود وذلك بان يكون التأديب مقارنا للضرب فلو انتفى احدهما او كلاهما لم يجز حذف اللام مثلا لو لم يكن
فعلا لفاعل الفعل المعلل لم يجز حذف اللام سواء لم يكن فعلا نحو جئتك للمسلمين او كان فعلا لكن لغيره نحو جئتك لاكرامك اياي
او لم يكن مقارنا للفعل في الوجود نحو جئتك اليوم لاكرامي لك امسي او لم يكن فعلا لفاعل الفعل المعلل ولا مقارنا للفعل في الوجود نحو
جئتك اليوم لاكرمك امسي يجز حذف اللام وانما اشترط في جواز حذف اللام حصول الشرطين المذكورين لمشابهة المصدر الذي هو
لفظ الفعل من حيث كون كل واحد منهما متصفا بهذين الشرطين فعلا لفاعل مقارنا له في الوجود فلا شابه المصدر تقدير الفعل
اليه من غير اللام كما يتعدى المصدر لانه اذا علم حصول هذين الشرطين علم انه علة عامة للفاعل على الفعل فلم يحتج الى اللام ويعلم
من قوله انما انه اذا لم يحصل الشرطان لم يجز حذف اللام ويعلم من قوله ويجوز اثبات اللام مع حصول الشرطين لكنه ينبغي ان يعلم ان
اثبات اللام مع التنكير ضعيف وقيل غير جائز لانه يشبه الحال والتمييز لما فيه من البيان وكونه نكرة كالحال والتمييز ولقائل ان يقول
ان الامر الاول ليس بشرط فان الخبر في المثال المذكور منصوب مع انه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل لانه لا اختيار له فيه وجوابه ان لا نسلم
ذلك لان الخبر فعل واثر لنفسه ومزاجه ولا يلزم من عدم اختيار فاعله فيه ان لا يكون فعلا له لان الفعل قسمان اختياري وطبعي
فان الثاني متحقق ههنا قوله المفعول معه مذكور بعد الواو صاحبه معمول فعل لفظا او معنا قوله مذكور بعد الواو احترازا به

PERPUSTAKAAN NASIONAL

عن المذكور بعد الفاء وغيره نحو جاءني زيد وعمرو وقوله للمصاحبة معمول فعل احترازا به عما لا يكون لا معمول فعل نحو زيد وعمرو قلبه او بعده
ولا يشكل الحد المذكور بقولنا جاءني زيد وعمرو معه مع ان عمرو ليس بمفعول معه لانه ليس بعد الواو التي للمصاحبة لان المراد بالمصاحبة
هي المصاحبة الحاصلة اهله من الواو ويدل عليه تقييده الواو بالمصاحبة وههنا ليس الواو للمصاحبة والا لكان ذكر مع تكرر قوله
لفظا ومعنى التفصيل للفعل الناصب للمفعول له قوله فان زيدن الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان مثل جئت انا وزيد والا تعين
النصب نحو جئت وزيدا واذا كان معنى او جاز العطف تعين العطف ما لزيد وعمرو وعمرو والا تعين النصب نحو ما لك وزيدا وما
شانك وعمروا ولا تكن المعنى تضع اعلم ان العامل المفعول معه لا يخلو من ان يكون فعلا لفظا تقديرا والمراد بالفعل لفظا الفعل واسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر ونحوها والمراد بالفعل تقديرا غير ما ذكرنا وهو ما يستنبط منه معنى الفعل فان كان الفعل
لفظا فلا يخلو من ان يجوز العطف او لا يجوز فان العطف جاز او جاز الوجهان العطف والنصب على ان يكون مفعولا معه نحو جئت انا
وزيد وزيدا بالرفع والنصب وانما جاز العطف ههنا للتاكيد الضمير المتصل بالمنفصل فيه وفيه نظر لانه يشكل بمثل ضربت زيدا او
عمروا معه فان جاز العطف مع انه لم يجز غيره الا العطف لا يقال يزيد بالجواز العطف وعدمه وههنا يجب العطف لانا نقول الجواز اعم
من ذلك والذي يعدل عليه قوله عقيب ذلك ان كان فعلا معنى جاز العطف لغير العطف فانه اطلق الجواز على العطف مع انه واجب وفيه نظر من
من وجه اخر وهو الا يلزم من جواز العطف جاز الوجهين وانما جاز النصب ان لو اريد المصاحبة وح لا شك انه يجوز فيه الوجهان فان قيل
انما حل المفعول معه لينصب اذا علم فكيف جاز فيه غير النصب والجواب الذي ذكره في المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه لا يمكن ههنا
لانه حل كل واحد منهما بعد ان علم ان قسمان يرفع وهو الذي يقام مقام الفاعل قلنا انما جاز فيه غير النصب لبيانه ههنا كما بين في غيره
قبل ذلك الحد فلو لا بيان ههنا جزمنا ان جميع اقسامه منصوب لكن مما ذكرنا ومن تريد في الكتاب ان عمروا في قولنا قام زيد وعمرو
وما لزيد وعمروا مفعول به ولكن في جواز اطلاق هذا الاسم نظر قوله وان لم يجز العطف تعين النصب بان يكون مفعولا معه نحو جئت و
وزيدا وانما لم يجز بالعطف ههنا لامتناع العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تاكيد كما يجيء في بابه وان كان الفاعل فعلا تقديرا
فلو فلا يخلو من ان يجوز العطف او لا يجوز فان جاز العطف تعين العطف لعطف العامل نحو ما لزيد وعمرو وان لم يجز العطف تعين
النصب نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرو وانما امتنع العطف لانه يمتنع العطف على ضمير المجرور الا باعادة الجار ولم يعد الجار ولم يعد
الجار ههنا واذا امتنع العطف مع الضمير تعين النصب فانه مفعول معه بالفعل معنى لان التقدير وما تصنع وعمروا وانما اورد مثالين
ليعلم ان معنى الفعل من وجود حرف الاستفهام والجار والمجرور مع حرف الاستفهام قوله الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول
به لفظا او معنى او معنى ضربت زيدا قائما زيد في الدار قائما وهذا زيد قائما اي الحال ما يبين هيئة الفاعل نحو جاءني زيد راكبا
او هيئة المفعول به نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه او هيئة الفاعل والمفعول معا نحو لقيت زيدا راكبين لخرج بالهيئة غير مبني
الهيئة سواء كان صبيا لكن ان كالتمييز او لم يكن وخرج باضافة الهيئة الى الفاعل والمفعول به النعت نحو جاءني زيد راكبا
مبين هيئة زيد لا بالنظر الى كونه فاعلا او مفعولا به نحو القهقرى فرجع القهقرى لانه لا تبين هيئة الفاعل ولا هيئة المفعول به وانما قيد
المفعول بقوله به لان الحال لا يقع بيانا لسائر المفاعيل لكونها فضلا بالنسبة الى المفعول به ولا يشكل الحد بمثل جئت انا وزيد راكبين مع ان
زيدا ذو الحال وهو المفعول معه لانه يجيء الحال عنه من حيث انه فاعل معنى لانه مفعول معه وانما قال ما يبين او لم يقل اسم يبين لان الحال
قد يكون حالا عنه جملة لا تكون اسما معرفة قوله لفظا او معنى اي الفاعل الذي يكون حالا عنه فاعل لفظا او فاعل معنى او كذا
المفعول الذي يكون الحال عنه مفعول لفظا او مفعول معنى مثال الفاعل لفظا والمفعول به لفظا نحو ضربت زيدا قائما فان قائما حالا
من زيد وزيد مفعول لفظا ومثال الفاعل معنى ازيد في الدار قائما فان قائما حال من زيد وهو ليس بفاعل لفظا لانه مبتدا لكنه فاعل
معنى لانه فاعل حصل او حاصل الذي هو محذوف من حيث المعنى ومثال المفعول معنى اقوله هذا زيد قائما فقائما حال عن زيد وهو
مفعول معنى تقديره انبه ولو اشير اليه قائما ومنه قوله تعالى هذا بعلي شيخ الحال من بعلي وهو مفعول معنى التقدير انبه على بعلي

او اشير الى بعلي شيخا والقايل ان يقال المثالان الاخيران غير مطابقين للمقصود لان زيدا ليس بذي الحال والا لزم اختلاف
العامل في الحال وصاحبها لان العامل في زيد هو الابتداء وفي الحال معنى الفعل الذي هو الدار في المثال الاول ومعنى التشبيه او
الاشارة في المثال الثاني الضمير المستكن في الظرف وفي المثال الثاني الضمير الذي في اشير اليه وانبه عليه ويمكن ان يجاب عنه فان اطلاق
ذو الحال على زيد بطريق المجاز بتسمية الشيء باسم ما يؤل اليه وانما اطلق ذو الحال عليه لكون الضمير العائد غير المفعول فان اطلق عليه لكونه
اياه في معنى قوله وصاحبها الفعل او شبهه او معناه او عامل الحال اما الفعل نحو ضربت زيدا قائما واما شبه الفعل والمراد به
اسماء الافعال نحو زيد ضارب عمرا وقائما واما معنى فعل وهو الذي اشتمل على معنى الفعل كحرف التنبيه واسماء الاشارة والظروف
والتمنيين وليت ولعل وغير ذلك نحو الدار لزيد قائما وهو ازيد قائما قوله وشرطها ان يكون نكرة اي وشرط الحال ان يكون نكرة لعدم
الاحتياج الى تعريفها وصاحبها معرفة غالبا وصاحبها الحال ان يكون معرفة غالبا لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة
وانما قال غالبا لجواز وقوع صاحب الحال نكرة كما يجيء اعلم ان قوله صاحبها مرفوع وليس بمجرور بالعطف على الضمير لان شرطه الا تكون
صاحب الحال معرفة ليس بشرط وقولهم ارسلها العراك ومررت به وحده ونحوه متاول هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقول
انتم قلتم شرط الحال ان يكون الحال نكرة والعراك في قولهم وارسلها العراك الحال مع كونه معرفة وجوابه ان يقول الحاذق الدليل على عدم
جواز وقوع الحال معرفة احتاج هذا الى التاويل وتاويله ان العراك معدود عن حال محذوف وتقدير مارسلها الجمال تعتركها العراك
وحده حال على اسبيل المجاز بتسمية المحمول للمفعول باسم العامل او تقول انه مصدر واقع موقع الحال النكرة اي ارسلها معتركة
ومررت به مفردا قوله فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها اي وان كان صاحب الحال نكرة ووجب تقديم الحال على صاحبها نحو
جاءني راكبا رجل وانما وجب تقديم الحال على صاحبها اذا كان نكرة لانه لو اخر لالتبس بالصفة فمثل قولنا ضربت رجلا مجردا عن
لاشياء فقد وفي سائر المواضع وان تلتبس بالظرف قوله فلا تقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف اي ولا يتقدم الحال على العامل
المعنوي فلا يقال زيدا قائما في الدار لضعف العامل بخلاف الظرف فانه يجوز تقديمه على العامل المعنوي قولهم ولك كل يوم لك ثوب ثوبا
مبتدا وخبرا ولك الجار والمجرور في محل الرفع بانه خبره وكل يوم منصوب على الظرفية والعامل فيه معنى الفعل وهو لك واذا جاز تقديم
الظرف على العامل المعنوي يجوز الاتيان في الظروف والمجرور بما يتبع بهما في غيرهما واذا احتاج الى ذكر جواز تقديم الظرف على العامل المعنوي لوجود
مناسبة بين الحال والظرف لان الحال على الزمان كالظرف كما فصلناه في الكلام مع احتلافهما في صدر الحكم وعدم منع جواز تقدم احدهما على
اما الفعل الحال على العامل الفعل او شبهه لكن اذا لم يكن مانع واما اذا كان فلا يتقدم عليها اما الفعل فبان دخل عليه ان وما المصدريتان
واما ما يتبعهما فبان كان مصدرا او يسبك الفاعل اسم المفعول المقرونين بلام التعريف او الصفة المشبهة لانهما بمنزلة الموصولات في
لا يتقدم ما في خبرها عليها ولضعف الصفة المشبهة في العمل هذا اذا كان الحال بغير الواو واما اذا كان بالواو فلا يتقدم على العامل
فعلا كان او غيره مراعاة لكيانه الاول وهو الظرفية كما روعي في المفعول معه قولهم والاعرف الجر وعلى الاصح اي ولا يتقدم الحال المجرور على
المذهب الاصح فلا يقال معه زيد راكبا بهند لان الحال التابع لصاحب الحال والتابع لا يتبع الا حيث يصح وقوع المجرور لا يتقدم عليها
الجار لكن تلك حال والا يتقدم عليه واذا قال على الاصح لان الكوفيين جوازوا تقديم الحال على ذي الحال المجرور وقولهم الثناء والمراد
غير المرأة ما شاكلها لطلبها الكفاءة عليه شديد قوله وكل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا مثل هذا بشر اطيب منه رطبا اي وكل ما دل على الهيئة
وصفة جاز وقوعه حالا سواء كان مشتقا او لم يكن نحو هذا بشر اطيب منه رطبا اذا كان بشر اطيب من حاله رطبا والبسر
والرطب حالان مع ان هذا البسر متحدين لكونه دالا على الهيئة والصفة والعامل في رطبا هو الطيب بالاتفاق في بشر اطيب فقال
ابو علي الفارسي هو هذا اي اسم الاشارة وحرف التنبيه الذي في اسم الاشارة او اسم التفضيل وامتنع تقدم معمول اسم
التفضيل عليه لضعفه في العمل وقال سعد هو الكتاب هو اجيب وجوز العمل فعل التفضيل فيما قبله لجواز قولهم مررت بخل ابشر الطيب
منه رطبا مع ان العامل في بشر هو اسم التفضيل بالاتفاق وقولهم تكون جملة خبرية اي وتكون الحال جملة خبرية كما تكون مفردا

48

لان الحال خبر عن ذي والحال بالحقيقة فكما ان الاخبار عن الشيء بالمفرد يجوز فكذلك بالجملة يجوز وانما قال جملة خبرية اي محتملة
للصدق والكذب لان الحال خبر فيجب ان يكون محتملة للصدق والكذب ولا بد ان يكون في هذه الجملة رابطة يربطها الى صاحبها
وهي الضمير او الواو قوله فالاسمية بالواو والضمير او بالواو وحده او بالضمير على ضعف والمضارع المثبت بالضمير وحده وما سواهما
بالواو والضمير او باحدهما اي الجملة التي تقع حالا اما ان يكون اسمية وفعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا
منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالاولى اعني الجملة الاسمية بالواو والضمير نحو جاءني زيد وغلامه راكبا وغلامه
راكبا جملة اسمية حال مع الواو والضمير او بالواو وحده نحو جئتك والشمس طالعة او بالضمير وحده على ضعف لعدم العلم في
الاول الامر يكونها بخلاف الاولين لوجود الواو او لهما نحو كلمته قوة الى في قوله قوة الى في حال مع الضمير وحده لمشابهته اسم الفاعل
وامتناع الواو في اسم الفاعل نحو جاءني زيد يركب فيركب مع الفاعل جملة حال مع الضمير وحده وهو مستتر في يركب واما الباقية
وهي التي فعلها مضارع منفي او ماض مثبت او منفي فبالواو والضمير نحو جاءني زيد وما يركب وجاءني زيد وقد ركب وما ركب او بالواو
واحده نحو جاءني زيد وما تطلع الشمس وما طلع وقد طلعت الشمس وما طلعت الشمس او بالضمير وحده نحو جاءني زيد قد ركب وجاءني
زيد ما ركب قوله ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة اي لا بد من قد اما ظاهرة او مقدرة اذا وقع الفعل الماضي
حالا جاءني ذلك لان الماضي من الحال ومثال قد الظاهرة نحو جاءني زيد قد ركب ومثال قد المقدرة نحو قوله تعالى اذا جاؤكم
حصرت وصدور اي قد حصرت وانما قيل الماضي بالمثبت لانه لو كان منفيا لم يجب قد ظاهرة ولا مقدرة لعدم الاحتياج اليها لانه
اذا نفي الفعل الماضي استمر ذلك النفي الى الحال بحكم الاستصحاب فلم يحتج الى قد بخلاف الثبوت فانه يحتاج الى استمراره الى الفاعل وسبق
بل امتنع دخول قد عليه للاقتضاء حرف النفي صدر الكلام ولان قد للتحقيق فلا يليق بباب النفي قوله ويجوز حذف العامل كقولك
للمسافر راشدا مهديا ويجوز حذف عامل الحال اذا دلت عليه قرينة كما يجوز حذف عامل سائر الاشياء ومثاله قولك للمسافر
راشدا مهديا اي اذهب راشدا مهديا قوله ويجب في المؤكد مثل زيد ابوك عطوفا اي احق اي ويجب حذف العامل في الحال
المؤكد والحال المؤكدة هي التي لا ينتقل ذو الحال عليها ما دام موجودا غالبا والمنتقلة بخلاف ذلك فمثال الاول زيد ابوك عطوفا فان الاب
لا ينتقل عن العطف ما دام موجودا غالبا وانما وجب حذف عامله لان الابوة لشيء بالعطف وباثبات العطف له فاستغني به عن التصريح
بالعامل الذي هو اثبت واحق او ثبتا وحق فحذف عاملها ولم يستعمل فهذه الحال عن المفعول او عن الفاعل وهو الضمير
المستكن في ثبت قوله وشرطها مقررة لمضمون جملة اسمية اي وشرط هذه الحال ان تكون تاكيدا او مقررة وتابعة لمضمون
جملة اسمية لانها لو كانت تاكيدا ومقررة لمضمون جملة اسمية لم يكن فعلها واجب الحذف ولكنه يجوز حذفه التمييز ما يرفع
الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة اعلم ان التمييز هو الاسم النكرة الذي يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او
مقدرة فقوله ما يرفع الابهام احتراز به عما لم يرفع الابهام فانه لا يكون تمييزا قوله المستقر احتراز به عما يرفع الابهام الغير
المستقر كالصفة نحو رايت غنيا جاريا فان الجارية لرفع الابهام عن الغني لكن ذلك الابهام غير مستقر في العين لان الغني في الاصل لم توضع
مبهمة بل حصل الابهام عند الاستعمال بالنسبة الى المخاطب قوله عن ذات احتراز به عما يرفع الابهام المستقر عن الصفة الحال كقولنا جاءني
زيد راكبا يرفع الابهام المستقر عن الصفة والهيئة لا عن الذات لان زيد الابهام فيه بل في صفة المجيء وقوله مذكورة او مقدرة تفصيل
لتلك الذات ولا يرد عليه النقض بصفات الاسماء المبهمة نحو مررت بهذا الرجل لوجوب كونها معرفة ووجوب التمييز نكرة قوله
فالاول عن مفرد مقدر غالبا اما في عدد نحو عشرون درهما وسيأتي واما في غيره نحو رطل زيتا قفيزان برا ومنوان سمنا وعلى التمرة مثلها
زبدا اي التمييز الذي يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة هو التمييز عن المفرد والمفرد ههنا ما يرفع التمييز الابهام عن نفسه
سواء بالتنوين او بالنون او بالاضافة وهو هنا مقابل النسبة وذلك المفرد اما مقدر او غير مقدر والمقدر هو الغالب اما في عدد
نحو عشرون درهما وخمسة عشر درهما وسيأتي تمييز الاعداد في باب العدد وغير العدد واما مسموع نحو ما في السماء قدر راحة

PERPUSTAKAAN NASIONAL
REPUBLIK INDONESIA

سحابا واما موزون نحو رطل زيتا ومنوان سمنا واما محتمل لها على التمييز مثلها زيد او ما مكيل نحو قفيزان برا قوله فينفرد ان كان
جنسا الان يقصد الانواع ويجمع في غيره اي فيفرد التمييز حال التثنية والجمع ان كان التمييز جنسا والمراد من الجنس ههنا ما يطلق

اسم على القليل والكثير نحو الزيت الماء والخيل وغير ذلك تقول عندي رطل زيتا اي رطلان زيتا
يفرد لعدم احتياج الى التثنية والجمع لوقوع الجنس على القليل والكثير الا ان يقصد الانواع المختلفة فيطابق التمييز ما يقصد لعدم
دلالة عليها ح فتقول عندي رطل زيتا ورطلان زيتين وارطل زيوتا وان لم يكن جنسا يجمع ان كان المراد بالتمييز جميعا فيقال عندي
قنطارا ثوابا وعندي بيتا كتبا وكذلك اذا قصد التثنية ثني ثم ان كان بتنوين ظاهرا او نون التثنية جازت الاضافة والا فلا اي وان كان
الاسم المفرد الذي يميز ثم بالتنوين او بنون التثنية جازت اضافة ذلك الاسم الى ذلك التمييز وجازت ترك اضافة اليه تقول
رطل زيتا ورطل زيتا وقفيزان برا بالاضافة وترك الاضافة وان لم يتم بالتنوين وبنون التثنية بل يتم بتنوين اخر لم يجز الاضافة
وذلك الشيء اما شبه وكذا اذا انتم بنون الجمع عن اكرمي افعلا بنون الجمع نحو عشرون درهما واما بالاضافة نحو مثلها زيدا وانما
لم يجز الاضافة نحو عشرون درهما لو اضيف مع حذف النون لم يجوز لان هذه النون من نفس الكلمة لا يحذف بالاضافة ولو اضيف وجود
النون لم يجز لان هذه النون مشبهة بنون الجمع والجمع لا يثبت الاضافة ولا يضاف مع ثبوت النون فكذلك لا يثبت الاضافة ما هو
شبهه فان لم يضف مثل عشرين واخواته الى التمييز وفي التعليل المذكور وفيه نظر لانه كان صحيحا لم يجز اضافة الى غير المميز لكنه
جائز بالاجماع نحو عشريك وعشرين رمضان والصواب ان يقال في تعليله انه يضاف الى غير المميز كما رايته فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس
ولم يعكس الامر رفعا لتوهم اضافة الشيء الى نفسه لان العمدة هو المميز في المعنى فلو اضيف اليه ليتوهم انه اضيف الى نفسه فانما لم يجز
اضافة مثلها الى زيد لانه مضاف مرة فامتنع اضافة مرة اخرى قوله وعن غير مقدر في نحو خاتم حديد او الخفض اكثر عطف
مفرد اي التمييز الذي يرفع الابهام عن ذات مذكورة وانما غير عن مفرد مقدر اما تمييز عنه مفرد غير مقدر ومثال المفرد المقدر
ما مر ومثال المفرد الغير المقدر نحو خاتم حديد ووضة يجوز الاضافة وتركها لكن الاضافة اكثر على الاصل اليه اشارة المصنف
بقوله والخفض اكثر قوله والثاني عن نسبة في الجملة او ما ضاهاها نحو طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا وابوة ودارا وعلما او في الاضافة
مثل تعجبني طيبه ابا ابوة وعلما ودارا ولله دره فارسا اي التمييز عن ذات مقدرة هو التمييز عن ذات مقدرة عن نفسه اما في جملة
نحو طاب زيد نفسا او في ما شابه الجملة نحو طيب ابا وابوة ودارا وعلما وفي نسبة في اضافة نحو اعجبني طيب زيد ابا ابوة ودارا وعلما
ونفسا ولله دره فارسا فالنفس في قولنا طاب زيد نفسا ترفع الابهام المستقر عن ذات مقدرة لا عن ذات مذكورة لانه ليس في زيد ابهام
بل في ذات اسند اليه الطيب يجوز ان يسند الى زيد ظاهرا وان كان مسندا الى ذات اخرى حقيقة او في ذات هي بسبب نسبة الطيب
اليه فيذكر تلك الذات لرفع الابهام المستقر قوله او ما ضاهاها اي ما شابه الجملة ما وضعها فعل ماض من المضاهاة وهي المشابهة
والمشابه الجملة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة مع فاعلها ومثال زيد طيب ابا فان طيب مع فاعله مشابه للجملة وقوله او في
اضافة عطف على قوله في جملة اي والثاني عن ذات مقدرة في نسبة في اضافة نحو اعجبني طيب زيد ابا وابوة ودارا وعلما فالمثال
الاول عبارة عنه او عن متعلقه احد المثلثين الى الاخر والثاني اضافة بينه وبين غيره والثالث متعلقه به المملوك بالمالك والرابع متعلق
به تعلق الوصف بالموصوف قوله ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه جاز ان يكون له ولمتعلقه والا فهو لمتعلقه اي ان كان للتمييز اسما
يصح ان يجعل لمن انتصب عنه والى متعلقه جاز ان يكون له وجاز ان يكون لمتعلقه اي واحتمل ذلك نحو طاب زيد ان يكون نفس زيد
وجاز ان يكون نفس زيد وجاز ان يكون لمتعلقه اي واحتمل ذلك من ولد زيد نحو طاب ابوة فلابوة جاز ان يكون المراد بها ابوة
زيد وابوة من ولده وان لم يكون اسما يصح كذلك تعين ان يكون لمتعلق ما انتصب عنه والا امتنع ان يكون تمييزا عنه نحو طاب
زيد علما ودارا فان العلم والدار لا يصلح ان يكون غنيا لما انتصب عنه اعني زيد الا لجهة واحدة وهي انه لمتعلق ما انتصب عنه

PERPUSTAKAAN NASIONAL

هذا ما فطنت في هذا الموضع متعلق وفيه نظر لانه يلزم ان يكون الشرط والجزاء واحدا وهو غير مقيد ولانه لا يلزم انتفاء صحة المجموع المذكور ان يكون المتعلق من النصب عنه لجواز ان يكون لما انتصب عنه كقولنا طاب زيد نفسا ولان اللفظ غير ساعد لهذا الشرح يصح جعله لما انتصب عنه مع امتناع جعل المتعلقة وبالجملة لا يخلو الكلام ههنا من تعسف قوله فمطابق التمييز فهما ما فصل به ايما يطابق التمييز في الصورتين اعني تبين ما انتصب عنه متعلقه ما انتصب عنه ما قصد مفردا فرد للتمييز وان قصد مثنى يثنى التمييز وان قصد جمع جمع التمييز في الصورتين تقول ان كان التمييز عين ما انتصب عنه طاب زيدا ابا والزيدين ابوين والزيدون اباة وكذلك تقول اذا كان التمييز متعلقا ما انتصب عنه طاب زيدا ابا اذا اردت ابا لم فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا وابا واما وطاب زيد اباة اذا اردت ابا واحدا ولم قوله ان يكون جنسا الا ان يقصد الانواع اي فمطابق التمييز في الصورتين ما قصد الا اذا كان التمييز جنسا فان لم يطابق التمييز كالعلم والابوة فانك اذا اردت العلم من حيث هو علم لا يطابق ولكنك اذا اردت الابوة من حيث هي ابوة لا يثنى ولا يجمع الا ان يقصد الانواع المختلفة فحينئذ يثنى ان كان المراد مثنى وجمع ان كان جمعا فيقال طاب زيد علما ان كان المراد انه طاب بسبب علمين مختلفين وطاب زيد علوما ان كان المراد انه طاب زيد بسبب العلوم الكثيرة والقائل ان يقول في عبارة الكتاب وفيه نظر لان قوله الا ان يكون جنسا مستثنى من قوله فمطابق فيما ما قصد به والاستثناء الثاني عن استثناء الاول فيكون معناه فمطابق التمييز في الصورتين ما قصد الا ان يكون التمييز جنسا فانه لا يطابق ما قصد الا ان يقصد الانواع فانه يطابق ما قصد وقصده ظاهر لان الاستثناء الاول يقتضي عدم مطابقة التمييز لما قصد التثنية في الجنس والاستثناء الثاني يقتضي مطابقة التمييز لما قصد في الجنس وجوابه ان الاسم استحالة فان الاول يقتضي عدم التمييز لما قصد من التثنية والجمع في الجنس اذا لم يقصد الا نوع المختلفة والثاني يقتضي مطابقة لما قصد من التثنية والجمع اذا قصد انواع المختلفة فان قيل لا يمكن قصد التثنية والجمع في الجنس الا مع قصد الانواع المختلفة فيلزم التحد وقد قلنا الاسم دلالة لتكثير احاد نوع من جنس واحد فيجوز ان يقصد اثنان او ثلثة من احد وذلك النوع مع انه لا يثنى ولا يجمع ولم لم يطابق التمييز ما قصد فان قيل هلا لم يطابق التمييز ما قصد من افراد نوع واحد من جنس واحد كما يطابق ما قصد من انواع جنس واحد قلنا لاتحاد افراد النوع الواحد في الحقيقة والماهية واختلافها والعوارض والمشخصات واحدا فانواع جنس الواحد يخالفها في الحقيقة والماهية فجاز اطلاق الجنس مفردا على افراد نوع واحد اذا قصد اتحادها في الحقيقة ولم يجز اطلاقه مفردا على انواع جنس واحد اذا قصد الاختلاف بالحقائق قوله وان كان صفة كانت له وطبقة واحتملت الحال ان كان التمييز صفة كان التمييز عين ما انتصب عنه ومطابقا له كقولك طاب زيد فارسا اياه في المعنى فيقال طاب زيد فارسا طاب الزيدان فارسيين وطاب الزيدون فوارس وكذلك تقول له فارسا ورهبانا فارسيين ورهبانا فوارس واذا كان التمييز صفة احتملت تلك الصفة ان يكون حالا كما في المثال المذكور لكن التمييز اولى من الحال لان المراد منه رفع الابهام مطلقا سواء كان من حال كونه او غيره وهذا يفهم منه اذا كان تمييزا دون ان يكون حالا والفرق بين التمييز من قولهم للمدوح فارسا وبين قولهم مثلا زيد ان الفارس يرفع الابهام من نسبة الدار الى الضمير لا عن نفس الضمير وان الزيدين يرفع الابهام عن نفس المثال اذ الابهام في اضافة المثال الى الضمير بل في نفس المثال قوله ولا يتقدم التمييز الى ولا يتقدم التمييز على العامل مطلقا سواء كان العامل فعلا او غير فعل الا ان كان غير فعل كان ضعيف العمل فلا يكون له قوة يعمل معمولا مؤخرا وان كان فعلا فعلان التمييز في المعنى فاعل فيكما لا يتقدم هو ايضا عليه انما قلنا انه فاعل في المعنى لان اصل قولنا طاب زيد نفسا اي طاب نفس زيد واصل تصبب زيد عرقا عرق زيد الا ان عمل عن الى قولنا طاب زيد نفسا وتصبب زيد عرقا للتاكيد والمبالغة لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا يوجب التاكيد والمبالغة واما مثل تموت بقالب وتحيرنا الارض بيونا فحمل عليه لاطراد الباب قوله والاصح ان لا يتقدم على الفعل خلافا للكسائي والمبرد اي التمييز على العامل اذا لم يكن فعلا بارع للاتفاق اما اذا كان فعلا فالاصح ان لا يتقدم عليه لما ذكرنا من قبل خلافا للمازني والمبرد فانهما اجازا تقديم التمييز على العامل الفعل متمكن يقول الشارح اي الجمهور ليل بالفرق وجيبها وما كان نفسا بالفرق طيب والجواب عن الرواية ممنوعة بل الرواية هكذا وما كان نفسي بالفرق طيب قوله المستثنى متصل ومنقطع فالمتصل الخ عن متعدد لفظا او تقديرا بالواحد والمراد بالمستثنى على قريبين

احدهما مستثنى متصل والاخر مستثنى منقطع فالمستثنى المتصل هو الذي اخرج بالا واحدى اخواتها عما فيه تعدد كثيرة لفظا نحو جاءني
الرجال الا زيدا فزيد مخرج عن متعدد لفظا لان الرجال جمع رجل او تقديرا نحو جاءني القوم الا زيدا فزيد مخرج عن القوم وهو متعدد
تقديرا لانه موضوع الافراد كثيرين لا لفظا لانه ليس بجمع لفظا بل مفرد للفظ ان يقال المستثنى منه لا تعدد فيه لفظا بل معنى وفيه نظر
لان المستثنى منه لا تعدد فيه لفظا بل معنى والحق ان يجعل للفظ او تقدير متعلق بالاخراج ليكون معناه ان المستثنى هو المخرج عن متعدد
لفظا نحو جاءني القوم الا زيدا او عن متعدد مقدرا ما ضربت الا زيدا او يكون معناه ان المستثنى هو المخرج لفظا عن التعدد نحو جاءني
القوم الا زيدا او المخرج عن تقديرا نحو جاءني زيد ليس الا وانما قال بالا واخواتها ليخرج عنه المخرج عن متعدد بالصفة نحو اكرام بني تميم
بالعلماء فان الجهل مخرجة عنهم بالصفة والمخرج عن متعدد بالبدل كقوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا والمخرج
عن متعدد بالشرط نحو اكرم القوم ان دخلوا الدار في الجملة لئلا يدخل في الحد المخرج بغير الا واخواتها فانه لا يسمى مستثنى واخواته الا هو
غير وخلا وعدا وما عدا وما خلا وليس ولا يكون وبه سوى وسوى وسواء قوله والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج اي المستثنى المنقطع
هو الذي ذكر بعد الا واحدى اخواتها ولم يكن مخرجا نحو جاءني القوم الا حمارا فالحمار هو المذكور بعدها غير مخرج عن القوم لعدم تناول
القوم اياه قوله وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب او مقدما على المستثنى منه او منقطعا في اكثر او كان بعد خلا
وعدا في الاكثر او ما خلا وما عدا وليس ولا يكون في الاكثر الى المستثنى منصوب اعلم ان هذا الكلام شروع في بيان ان المستثنى في اي
موضع صورة واجب النصب وفي اي موضع جائز النصب وفي اي موضع مخفوض فابتداء بالصورة الاولى اغير واجب النصب وهي
خمسة مواضع احدها ان يكون المستثنى بعد الا التي لغير الصفة في الكلام موجب والمراد بالموجب ان يكون منفيا ولا نهيا والاستفهام
نحو جاءني القوم الا زيدا وانما قيد الا بغير الصفة لان الا لو كانت للصفة لم يجب النصب بل يكون المستثنى بعدها تابعا لما قبلها كما في قوله
تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا فالله بعد الا التي هي الصفة اي الهة غير الله فالرفع بالتبعية على الصفة لم يجب النصب وانما قال في
الكلام الموجب لانه لو كانت في كلام غير موجب لم يجب النصب نحو ما جاءني القوم الا زيد فزيد يجوز فيه على البدل من القوم ونصبه على الاستثناء
وانما يجب النصب ههنا لامتناع البدل وامتناع حمل الا على الصفة اما الاول فلانقضاء البدل فساد المعنى لان المبدل منه في حكم الساقط
فيكون تقديرا قولنا جاءني القوم الا زيدا هو جاءني الا زيد ويلزم منه ان يجيء في جميع العالم الا زيدا وهو ظاهر الفساد والثاني فلانه انما يحمل
الا على الصفة اذا امتنع الاستثناء وههنا لا يمتنع ذلك والثاني موضع التي يجب نصب المستثنى فيها ان يكون المستثنى مقدما على المستثنى
منه نحو قوله وما لي الا آل احمد شيعة وما لي الا شعب الحق مشعب قال آل احمد مستثنى مقدما على المستثنى منه وهو مشيعة وكذلك
مشعب الحق مستثنى مقدم على المستثنى منه وهو مشعب وانما وجب النصب اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه لانه لم يصح
ان يكون بدلا ولا صفة لان البدل امتنع ح لامتناع تقدم البدل على المبدل منه وتقدم الصفة على الموصوف واشار اليه هذا
القسم بقوله مقدما على المستثنى منه والثالث من المواضع التي يجب نصب المستثنى فيها ان يكون المستثنى منقطعا عند الاكثرين نحو ما
جاءني القوم الا حمارا وانما وجب نصبه ولانه امتنع البدل لامتناع كونه احدا من الابدال الاربعة ام امتناع الثلثة الاولى فظاهر واما
امتناع بدل الغلط فلصدوره عن قصد ارادة وعدم كونه بدل الغلط كذلك ولامتناع كونه صفة لعدم الفائدة في الصفة ههنا
فانه لا يجوز الصفة الا اذا تعذر الاستثناء ولم يتعذر ههنا وانما قال في اكثر لجواز البدل عند بعضهم كقوله وبلدة ليس بها انيس
الا اليعافير والا العيس والبعافير والعيس مستثنى منقطع بعد الا مع ان رفعه بالبدل والجواب عنه عند الاولين ان المراد بالانيس ما يونس
به وبلازم المكان فهو اعم من الانسان فاليعافير والعيس بدل عن الانيس بدل البعض من الكل والرابع من المواضع التي وجب
نصب المستثنى فيها ان يكون المستثنى بعد خلا وعدا عند الاكثرين تقول جاءني القوم عدا زيد وخلا زيد اي عدى بعضهم زيد وخلا
بعضهم زيد وانما وجب النصب لانه مفعول به ويجب نصب المفعول به وانما قال في الاكثرين لان عند بعضهم عدا وخلا حرفا جر فيكون
ما بعدهما محفوظا والخامس من المواضع التي وجوب نصب المستثنى ان يكون المستثنى بعد ما خلا وما عدا وليس ولا يكون انما

وجب نصبه بعد ما خلا وما عدا الا ان ما مصدرية وهي لا تدخل الا على الفعل فوجب ان يكون خلا وعدا بعد ما فعلين
وما عليهما ما المصدرية فالمستثنى بعدهما مفعول به فوجب نصبه تقول جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا زيدا اي ما خلا بعضهم
زيدا اي جاءني القوم خلوا بعضهم زيد فهو مصدرية في موضع الحال اي خاليا بعضهم زيدا وانما وجب نصب المستثنى بعد ليس
ولا يكون لانهما فعلان ناقصان اسمهما مضمر فيهما والمستثنى بعدهما خبرهما ويجب النصب تقول جاءني القوم ليس زيدا ولا يكون
زيدا اي ليس بعضهم زيد ولا يكون بعضهم زيدا قوله ويجوز فيه النصب ويختار البدل فيما بعد الا في كلام غير موجب وذكر
المستثنى منه نحو ما فعلوه الا قليل والا قليلا اي ويجوز نصب المستثنى ويختار بدله من المستثنى منه فيما بعد الا في كلام غير موجب
بشرط ان يكون المستثنى منه مذكورا نحو ما جاءني القوم الا زيد ولا زيدا برفعه ونصبه فالرفع على البدل والنصب على الاستثناء
ولكن البدل اولى من النصب لان البدل لا تكلف فيه والنصب تكلف فيه وهو تشبيهه بالمفعول به وانما قال في كلام غير موجب لانه
لو كان في كلام موجب لم يجز البدل كما مر في مواضع وجواب النصب وانما قال وذكر المستثنى منه لانه لو كان لم يكن المستثنى منه
مذكورا لم يكن من هذا الباب بل اعرابه على حسب العوامل كما يجيء مثال ما يجوز النصب ويختار البدل قوله تعالى ما فعلوه الا قليل
برفع القليل على البدل من واو فعلوه ونصبه على الاستثناء قوله ويعرب على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور وهو في غير
الموجب ليفيد نحو ما ضربني الا زيد اي ويعرب المستثنى على حسب مقتضى العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور وانما يجوز عدم
ذكر المستثنى منه في كلام غير موجب صحة المعنى مثال ما ضربني الا زيد فان اقتضى العامل المتقدم الفاعل يرفع ما بعد الا بان يكون
فاعلا له نحو ما جاءني الا زيد وان اقتضى العامل المفعول به ينصب لكونه مفعولا به نحو ما ضربت الا زيدا وان اقتضى العامل المفعول به
المصدر ينصب لكونه مصدرا له نحو ما ضربت الا ضربة وكذلك في سائر الاشياء ويسمى مفرغا قوله الا ان يستقيم المعنى نحو قرأت
اليوم كذلك استثناء من قوله وهو في غير الموجب اي عدم ذكر المستثنى منه انما هو غير الموجب الا ان يستقيم المعنى فانه يجوز عدم ذكر
المستثنى منه في الاثبات ايضا نحو قولك قرأت الا يوم الجمعة لجواز ان تقرأ كل يوم الا يوم الجمعة ومن ثم لم يجز ما زال زيد الا عالما
اي ومن اجل انه لا يجوز عدم ذكر المستثنى منه في الموجب لم يجوز ان يقال ما زيد زال اللنفي ما النفي فيكون وما زال للاثبات لان النفي اذا
دخل على النفي فالاثبات فمعناه ثبت زيد الا عالما وهو غير جائز كما مر واذا تعذر البدل على اللفظ فعلى المواضع نحو ما جاءني من
احد الا زيد ولا احد فيها الا عمرو وما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به لان من لا تزاد بعد الاثبات وما لا لا يعذران عاملين بعدها
لانهما عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا اي تعذر ابدال المستثنى من الا لفظ المستثنى منه حيث جاز الابدال تعين البدل موضع
المستثنى منه نحو ما جاءني من احد الا زيد فانه يجوز نصب زيد على الاستثناء ويجوز رفعه على البدل من مواضع واحد لكن لا من لفظ
احد لانه لو ابدل من لفظ احد لكان من مقدرا بعد الا فيه لان البدل يتكرر العامل فيكون تقديره جاءني من زيد فيلزم زيادة
من في الاثبات وهو عند سيبويه واشار اليه في الذي بقوله لان من لا تزاد بعد الاثبات فاذا بطل ابداله عن لفظ احد تعين ابداله
عن محل احد لانه محله رفعه لانه فاعل ما جاءني ومن زائدة لتاكيد النفي وكذلك لا احد فيها الا عمرو لان عمرو لا يجوز ابداله من لفظ
احد لانه لو ابدل من لفظه لزم تقدير لا عاملة بعد الا وهو غير جائز وكذلك الثاني ما زيد شيئا الا شيء فالشيء الثاني لا يجوز ابداله
من لفظ الشيء الاول لانه لو ابدل من لفظه لزم تقدير ما عاملة بعد الا وهو غير جائز لان ما ولا تعذران عاملين بعد الا لان نفيهما
قد انتقض بالا فاذا بطل عملهما لانهما يعملان لاجل النفي ولانهما تعملان لاجل مشابهتهما ليس وان من حيث النفي فاذا انتقض النفي بطل
المشابهة بليس فاذا بطل المشابهة لليس بطل عملهما قوله بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا لانها عملت للفعلية ولا اثر لنقض معنى النفي
لبقاء الامر العاملة هي لاجله اي لا يجوز ان يقال ما زيد شيئا الا شيئا بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا فانه جائز ههنا لان ليس انما تعمل
لاجله الفعلية لا لاجل النفي واذا لم يكن كذلك لم يكن اثر لنقض معنى النفي مع بقاء الامر الذي يعمل ليس بسببه وهو الفعلية فهي في قولنا
العاملة هي عائد الى ليس والضمير في قوله لاجله يعود الى الامر والالف واللام التي في العاملة بمعنى التي وهو الصحيح قوله ومن ثم جاز

له ليس زيد الا قائما وامتنع الفعلية لا لاجل النفي جاز ان يقال ليس زيد الا قائما لبقاء الفعلية التي تعمل ليس لاجلها مع
بطلان النفي وامتنع ان يقال ما زيد الا قائما النفي الذي لاجله يعمل ما ولا قوله ومخفوض بعد غير وسواء وبعد حاشا في الاكثر اي
والمستثنى مجرور بعد غير وسواي وسواء وبعد حاشا بكسر السين وضمها وسواء بفتح السين وكسرها وحاشا تقول جاءني القوم غير
زيد وسواي زيد وسواء زيد وحاشا زيد لان المستثنى بعد غير وسواي وسواء مضاف اليه والمضاف اليه مجرور فوجب جره بعدها
وان المستثنى بعد حاشا مجرور بحاشا مجرور لانه حرف جر وانما قال في الاكثر ان حاشا حرف جر عند اكثر النحاة فيكون ما بعدها بانه
مفعول به مجرور عند الاكثرين وفعل عند بعضهم واذا كان فعلا لم يكن ما بعدها محفوظا بل منصوبا بانه مفعول به فاعل مضمر كما ذكرنا في خلا
وعدا قوله واعراب غير فيه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل اي اعراب غير اذا استعمل للاستثناء مثل اعراب الاسم المستثنى بالا على التفصيل
اي كما ان المستثنى بالا غير الصفة اذا كان في كلام موجب لم يجز الا النصب فكذلك ههنا لم يجب الا النصب تقول جاءني القوم غير زيد بالنصب
فقط وكما انه اذا تقدم المستثنى به بلا على المستثنى منه وجب النصب وكذلك ههنا تقول ما جاءني غير زيد القوم بنصب غير فقط وكما
انه اذا كان المستثنى بالا منقطعا وجب النصب وكذلك ههنا تقول ما جاءني القوم غير حمار وكما ان المستثنى بالا اذا كان في كلام غير موجب
والمستثنى منه مذكور جاز النصب والبدل فكذلك ههنا تقول ما جاءني القوم غير زيد بالنصب على الاستثناء والرفع على البدل واذا لم يكن
المستثنى منه مذكورا لم يجز الا الاعراب الذي يقتضيه العامل فتقول ما جاءني غير زيد وما ضربت غير زيد وما ضربت زيدا غير ضربة وما
ضربت زيدا غير يوم الجمعة قوله وغير صفة في الاصل حملت على الا في الاستثناء كما حملت الا عليها في الصفة اذا كانت تابعة لجمع منكور غير
محصور لتعذر الاستثناء نحو لو كان فيهما الهة الله لفسدتا وضعف في غيره اعلم ان اصل غير ان يكون صفة لجواز وقوعه صفة في جميع
مواضع كونه للاستثناء وعدم جواز الاستثناء في بعض مواضع نحو جاءني رجل غير عاقل لا انها تحمل على الاستثناء كما ذكرناه واصل
الا ان يكون للاستثناء لا للصفة لكونها حرفا واصل الحرف ان لا يكون صفة الا انها تحمل على غير في الصفة وذلك اذا كانت تابعة لجمع منكور
غير محصور لتعذر الاستثناء وانما قال تابعة لجمع لانها لو كانت تابعة لمفرد منفي لم يتعذر الاستثناء ولان النكرة في موضع النفي
يعم فتناول المستثنى فيصح الاستثناء نحو جاءني احد الا زيدا وقال منكور لانها لو كانت تابعة لجمع مع معرفة بلام التعريف لم يتعذر
الاستثناء نحو ما جاءني الرجال الا زيدا لانه للاستغراق والعموم وانما قال غير محصور لانها لو كانت تابعة لجمع منكور محصور لم يتعذر
الاستثناء نحو لفلان عشرة الا واحدا ولقائل ان يقول لا حاجة الى قوله غير محصور لانه لا يطلق الجمع على الاعداد كما نص المصنف عليه
في باب العدد وانما قلنا انها اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور يتعذر الاستثناء لان الاستثناء اخراج الشيء من شيء لولا
الاخراج لوجب دخوله فيه واذا كان المستثنى منه جمعا منكورا غير المحصور كرجال مثلا يحتمل ان يتناول ثلثة فقط ولم يكن المستثنى
من جملة الثلاثة ومثاله قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اي لو كان فيهما الهة غير الله لفسدتا فالا تابعة لالهة وهي جمع منكور
غير محصور ولانه لو نصب الا لم يلزم منه التوحيد الذي هو المطلوب من الاية لانه يصير معناه ح لو كان فيهما الهة مستثنى منهم الله
لزم فساد السموات والارضين ولم يلزم منه انه لو كان فيهما الهة غير مستثنى منهم الله لزم فسادهما وفيه نظر لانه ينقض بقول القائل
لفلان علي درهم الا درهما فانه يصح الاستثناء مع كونه تابعا لجمع منكور غير محصور ويقولنا جاءني رجال عشرة الا زيدا بر بالرفع فانه
يتعذر الاستثناء لا صفة مع كونه تابعة لجمع منكور غير محصور ويقولنا جاءني رجل الا زيد بالرفع فانه يصح الصفة ويتعذر الاستثناء
مع كونه تابعا لمفرد حالا صواب ان يقول الا ان كانت تابعا لجمع منكور غير متناول لما بعده حتى يخرج عن جواز الاستثناء رجال عشرة الا
زيد ويدخل فيه دراهم الا درهما وعشرة الا واحدا ويمكن ان يجاب عن الاول بمنع عدم الحصر في دراهم في المثال المذكور فانها بان
الدراهم محصورة في ثلثة شرعا لانها اقل مراتب الجمع فكان قال ثلثة الا واحدا وعن الثاني بان الجمع المذكور غير محصور بسبب الصفة
ولهذا لا يجوز تناوله لزيد والمراد بالمحصور لذاته كالعدد وبان لا ندعي ان كل جمع محصور رجلا والاستثناء منه بل نقول انما احذف
فيه غير المحصور لانه لو كان محصورا جاز الاستثناء عنه في بعض الصور وهو الاعداد ولهذا لا يجوز الاستثناء من الرجال الذي

هو المعدود حتى لا يقال جاءني رجال عشرة الا زيد لوجوب تناوله زيدا ويجوز الاستثناء العدم حتى يجوز ان يقال
جاءني رجال عشرة الا واحدا تناوله المستثنى وعن الثالث بانا لا ندعي ان كل مفرد جاز الاستثناء عنه بل نقول انما اخذ في
قيد الجمع لانه كان مفردا جاز الاستثناء عنه في بعض الصورة وهو المنفي وفي جواب الاخير نظر لانه في بيان ضابطة يتعذر
الاستثناء عند وجودها مطلقا ولم يتعذر عند عدمها مطلقا وبل لا عليه تقييد حملها على غير في الصفة بقوله اذا كانت
تابعة لجمع منكور غير محصور وقوله الا وضعف في غيره واعلم انه لو قالت اذا كانت تابعة لشيء لم يجب تناوله لما بعدها لم
يتوجه عليه شيء من هذه الايرادات وقوله وضعف في غير اي ضعف يجعل الا صفة في غير الجمع المنكور غير بالمحصور لامكان
الاستثناء كقول الشاعر وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان اي غير الفرقدين والفرقدان مرفوع بانه صفة لكل اخ وكل اخ
ليس جمعا منكورا غير محصور قوله واعراب سوى وسواء النصب على الظرف على الاصح اعلم ان مذهب سيبويه ان اعراب
سوى وسواء النصب على الظرف مثلا اذا قلت جاءني القوم سوى زيد فكانما قلت جاءني القوم مكان زيد ولم يسمع فيها الا
النصب وانما قال على الاصح لانه قد جاءني قوم اجراءهما يجري على غير في جواز وقوعها غير ظرف كقول الشاعر ولم يبق سوى
العدة وان دراهم كما دانوا فسوى فاعل لم يبق وكقوله تجانف عن اهل اليمامة يا فتى او ما قصدت من اهلها لسوائك
وهو عند الاولين شاذ لا يقاس عليه قوله خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخولها نحو كان زيد قائما اي خبر كان
واخواتها هو المسند بعد دخول كان او احدى اخواتها وخبر ما ولا فلما قال بعد دخول كان واحدى اخواتها خرج المبتدا
وخبر ان واخواتها وخبر ما ولا مثاله كان زيد قائما فقائما هو المسند بعد دخول كان وقوله امره كامر خبر المبتدا اي
خبر كان واخواتها الحكم خبر المبتدا في جواز وقوعه مفردا وجملة سواء كانت تلك الجملة اسمية وفي جواب استعمال
الجملة الواقعة خبر كان على عائد الى اسمها وفي جواز خبر كان تقديم الخبر على الاسم فقوله كان زيد قائما وكان زيد ابوه قائم كان
زيد قام ابوه وكان قائما زيد قوله ويتقدم معرفة اي وحكم خبر كان حكم خبر المبتدا الا في جواز تقديم الخبر على الاسم اذا كان
معرفة فان خبر كان معرفة جاز تقديمه على الاسم لعدم استثناء بالاسم لاختلافهما في الاعراب تقول كان اخاك زيد بخلاف خبر
المبتدا فانه اذا كان معرفة لم يجب تقديمه على المبتدا لئلا يلتبس الخبر المبتدا اعلم انه لو قال ويتقدم معرفة او مساويين لكان
اولى لانه ليتناول مثل كان افضل منك افضل مني فانه يجوز تقدم الخبر هنا على الاسم لحصول التمسك بالاعراب ولا يجوز في
المبتدا والخبر لوجود الالتباس اعلم ان الخبر المعرفة يجب ان يظهر فيه الاعراب حتى يجوز ان يتقدم على الاسم لانه لا يتقدم في مثل
كانت الحبلى الشكرى لحصول الاستئناس قوله وقد يحذف عامله في نحو الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها
اربعة اوجه اي وقد يحذف عامل خبر كان في مثل قولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير او قد نص سيبويه على جواز اربعة اوجه
في مثله احدها نصب الاول ورفع الثاني وهو اقوى الوجوه لقلة الحذف وتقديره ان كان عمله خيرا فخير فجزؤه خير او الثاني رفع الاول
ونصب الثاني وهو اضعف الوجوه لكثرة الحذف وتقديره ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا والثالث رفعهما معا نحو ان خير فخير و
تقديره ان كان في عمله خير فجزؤه خير والرابع نصبهما معا نحو ان خيرا فخيرا وتقديره ان كان عمله خير فجزؤه خير وهذان الوجهان
متوسطان في القوة والضعف لتوسط الحذف بين الاول والثاني والحال ان نصب الاول ورفع الثاني او في العلة الحذف وبيانه ان في نصب
الاول يكون المحذوف كان مع الاسم وان في رفعه يكون حذف كان مع الجار والمجرور وان رفع الثاني يكون محذوف المبتدا فقط وفي
نصبه كان مع اسمه واذا ثبت ذلك ثبت الوجه الاول اقوى وان الوجه الثاني اضعف لكونه مخالفا للاول في جزائه والاخيران المتوسطان
لمخالفتهما الاول في احد جزئين فقط قوله ويجب الحذف في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لا ان كنت اي ويجب حذف كان في مثل
اما انت منطلقا انطلقت وتقديره لان كنت منطلقا انطلقت فحذفت الجار كما يحذف حرف الجر من ان وان في كلامهم ثم حذف كان
لجواز حذف كان في كلامهم فوجب العدول من الضمير المتصل الى الضمير المنفصل لتعذر المتصل ح فصار ان انت منطلقا فزيد ما

ما علم ان للتاكيد وليكون كالبدل من كان فحالهم في امت منطلقا ثم قلت النون ميما وادغمت الميم في الميم فصار انما انت منطلقا
ثم قلت انطلقت وانما وجب حذف كان ههنا لان ما عوضت منه الحلواني كما لزم اجتماع العوض والمعوض عنه وانه جائز
قوله واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها مثل ان زيدا قائم اي اسم ان واخواتها هو المسند له بعد دخول ان واحدي اخواتها
فقوله المسند اليه شامل للمبتداء والاسم كان واخواتها واسم ما ولا وغيرها وما قال بعد دخول ان واحدي اخواتها خرج المبتداء واسم كان واخواتها واسم ما ولا وغيرها وان صفة التعريف عليه ومثل ان زيدا قائم فزيد هو المسند والمسند اليه بعد دخول
ان وحكم كحكم المبتدا ووقد يجئ اسبقاء البحث عنه في الحروف بتوفيق الله تعالى قوله المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند
اليه بعد دخولها بليها نكرة مضافا او مشبها به نحو لا غلام رجل طريفا وعشرين درهما لك والقرينة لا التي لنفي جنس وبين
لا التي للنفي بعد ليس ان الاول لنفي الجنس والماهية والثاني لنفي واحد من الجنس والماهية مثلا اذا قيل لا رجل في الدار كان معناه
انه ليس في الدار كل الجنس فانه لا يجوز ان يكون فيها واحد واثنان او ثلثة او غيرها واذا قيل لا رجل في الدار وكان معناه نفي واحد
من جنس الرجل ويجوز كون واحد او اثنين او ثلثة واكثر فيها قوله المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند اليه بعد دخولها
بليها نكرة فقوله هو المسند اليه شامل للمبتداء واسم كان وان واسمي ما ولا المشبهتين بليس فانه اذا دخولها خرج عنه هذه الاشياء قوله بليها نكرة مضافة او مشبهة به هذه شرائط نصب اسم لا الذي يليها المسند اليه الا فاعل بلي الضمير العائد الى المسند اليه
وما في بلتها حاجة لا لانكرة منصوبة بان حال من ضمير الفاعل في بليها وانما اشرط في نصبه ان يكون والباء لئلا يفصل بين الاسم
وبين لا المنصوبة كما يجوز وانما ان يكون الاسم نكرة لانه لو كان الاسم معرفة لم ينصب كما يجوز وانما اشرط ان يكون مضافا او
مشبها به لانه لو كان نكرة مفردة يكون مبنيا كما يجوز ومثال المضاف لا غلام رجل في الدار ومثال المشبهة بالمضاف لا عشرين
درهما لك ومثاله بالمضاف من حيث ان واحدا منهما عامل فيما بعده ومن حيث ان ما بعده هما متمم ومحصل لهما
قوله وان كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به اي وان كان الاسم الذي يدخل عليه لا التي لنفي الجنس مفردا اي غير مضاف وغير مشبهة
به يبني على ما ينصب به اي وان كان نصبه بالفتح نحو لا غلام في الدار وان كان بالياء يبنى على الياء نحو لا غلامين لك ولا مسلمين
لك وان كان نصبه بالكسر يبنى على الكسر نحو لا مسلمات في الدار وان الفتح في الاخير اولى من الكسر وانما يبنى لتضمنه حرف الجر لان
قولنا لا رجل في الدار سئل على جواب سؤال مقدر يسأل فتقول هل من رجل في الدار فكان من الجواب
ان يقال لا من رجل في الدار ليكون الجواب مطابقا للسؤال الا انه لما جرى ذكر من في السؤال استغني عنه في الجواب فحذف ومن تفيد
للرجل والدار تتضمن تتضمن من فبني لتضمنه لذلك وبني على الحركة فرقا بين ما كان بناؤه لازما بين ما كان بناؤه عارضا وبين
ما كان بناؤه على الفتح للخفة قوله وان كان معربا او مضافا لا يبنيه وبين لا وجب الرفع والتكرير اي وان كان الاسم الذي
يدخل عليه لا معربا وجب الرفع والتكرير نحو لا زيد في الدار ولا عمرو واما الرفع فلكون لا لا تعمل في المعارف لان وضعها لنفي
النكرة فلا تعمل الا فيها واما التكرير فلانه مبني على جواب سؤال سائل سئل فقال ازيد في الدار او عمرو فوجب التكرير في الجواب
ليكون مطابقا للسؤال ولذلك اذا كان مفعولا بين لا وبين الاسم بشيء فواجب الرفع والتكرير فتقول لا في الدار رجل
ولا امرأة اما الرفع فليطابق عمل لا بالفصل لعفو عمله واما التكرير فلانه مبني على جواب سؤال سائل سأل فقال ارجل في الدار
وامرأة فواجب التكرير في الجواب للمطابقة قوله ومثل تخيير ولا باحسن لها متأول هذا جواب عن سؤال مقدر وهو
ان يقال ان باحسن معربة من غير الرفع والتكرير وانتم قلتم ان كان معربة وجوب الرفع والتكرير وجوابه ان متأول اي قضية ولا مثل
ابي حسن لها فحذف المضاف واقيم مقامه ولا شك ان مثل ابي حسن نكرة لان المثل لا تعريف من المضاف اليه التعريف
كما يجئ في باب المضاف ويمكن ان يكون هذا جوابا عن ايراد السؤال المذكور على حد المنصوب بلا كون باحسن معربة مع انه ذكر
في حد ان المنصوبات بلا نكرة قوله ولك في مثل لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه فتحهما ونصب الثاني ورفعهما مع فتح الاول على

ورفعها ورفع الاول على ضعف وفتح الثاني اعلم انه اذا عطف على اسم لا مع تكرار لا جاز فيه خمسة اوجه الاول فتحهما نحو لا حول ولا قوة
الا بالله اي لا حول بالله ولا قوة الا بالله فلا حول في محل الرفع والثاني فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله فلا حول
في محل الرفع لانه مبتداء ولا في لا قوة في التاكيد النفي وقوة عطف على محل لا حول وبالله خبره ح فعلى هذا لا حول ولا قوة الا بالله
جملة واحدة ولا في لا قوة زائدة عطف على اللفظ لا حول وخبره بالله فعلى هذا لا حول ولا قوة الا بالله جهة واحدة والثاني
فتح الاول والثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله فلا حول في محل الرفع بانه مبتداء ولا في لا قوة لتاكيد النفي قوة عطف على محل
لا حول وبالله خبره فعلى هذا الوجه لا حول ولا قوة الا بالله جملة واحدة بانه مبتداء وبالله خبره وكذلك لا قوة في محل الرفع
بانه مبتداء وبالله خبر فلا حول ولا قوة على هذا الوجه جملتان والثالث رفع الاول والثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله فحول
مبتداء وقوة عطف عليه وبالله خبره ولا يكون للاعمال وجه عدم عمل لا ههنا سببان احدهما ان يكون مطابقا للسؤال
وهو هل حول وهل قوة وهو ارجل في الدار ام مرأة فقيل لا رجل في الدار ولا امرأة والثاني لانه لو فتحا لتوهم التركيب مع وجود
حرف العطف وهو غير جائز ولو فتح احدهما دون الاخر لكان ترجيحا من غير مرجح والخامس رفع الاول وفتح الثاني نحو
لا حول ولا قوة الا بالله فحول مرفوع بانه اسم لا وخبره محذوف وهو بالله ولا بمعنى ليس وعمل لا بمعنى ليس شاذ ولاجل هذا
قال ورفع الاول على ضعف لا قوة مبني على الفتح ويكون في محل الرفع بانه مبتداء وبالله خبره قوله واذا دخلت الهمزة لم يبق
العمل ومعناها الاستفهام والعرض والتمني اي اذا دخلت الهمزة على لا التي الهمزة لنفي الجنس لم يبطل عمل العامل بدخول
الهمزة الاستفهام عليه سواء كان بمعنى الهمزة مع الاستفهام الا رجل في الدار والعرض نحو الا نزول عندنا والتمني نحو
الا ماء اشرب فيبني رجل ونزول وماء في هذه المواضع مع لا على الفتح كما كان قبل الهمزة دخول الهمزة كذلك وليس الاخير
ان الاستفهام ان القائل لا يقصد بقوله الا نزول الاستفهام وعن ترك النزول ولا بقوله الا ماء اشرب الاستفهام عن وجود
الماء لانه عالم بعدم الماء ونعت المبني الاول مفردا يليه مبني ومعرب رفعا ونصبا نحو لا رجل ظريف وظريفا وظريفا اي نعت
المبني مع لا على الفتح اذا كان نعتا ولا شرط ولا مفردا تاليا له جاز الوجهين البناء والاعراب اما البناء فجعل الموصوف والصفة
شيئا واحدة نحو لا رجل ظريف واما الاعراب فظاهر ح يجوز رفعه حملا على محل المبني مع لا نحو لا رجل ظريف لان مع المبني في محل
الرفع بالابتداء كما مر ويجوز نصبه حملا على لفظ المبني نحو لا رجل ظريفا وان لم يجز حمل توابع سائر المبنيات على لفظها لمشا
المشابهة عن حركته هذا المبني حركة الاعراب من حيث العروض لانها حركة كل واحد من حركة المعرب والمبني عارضة كما
مر في باب النداء قوله والا فالاعراب اي وان لم يكن النعت كما ذكرنا تعين الاعراب وهو الرفع والنصب وذلك بانه اما ان لا يكون
النعت نعت المبني نحو لا غلام رجل ظريفا لانه نعت ولم فيه الاعراب لوجوب كونه نعت المعرب معربا واما لا يكون النعت
نعتا او لا نحو لا رجل ظريف عاقلا او عاقلا وانما تعين الاعراب لكراهتهم ان يجعلوا ثلثة اشياء شيئا واحدا واما ان لا يكون النعت
مفردا نحو لا رجل حسن الوجه واما تعين الاعراب لان اسم لا اذا كان مضافا لا يكون له الا الاعراب فتابعه اذا كان مضافا
اولى بان لا يكون له الا الاعراب واما ان كان يكون تاليا له نحو لا رجل في الدار ظريفا او ظريفا وانما تعين الاعراب لانه اذا حصل
الفصل بين الموصوف والصفة امتنع جعل الموصوف والصفة شيئا واحدا مع وجود الفصل ولهذا اخذ هذه القيود
في قوله نعت المبني الاول مفردا ثلثة اشياء قوله والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز مثل لا اب وابنا وابن اي والعطف عن
غير تكرير لا على المبني مع لا على الفتح جائز على لفظ المبني وعلى محله نحو لا غلام وجارية برفع جارية عطف على محل لا غلام و
نصبها عطفا على لفظ لا غلام ويحمل على اللفظ قوله من قال فلا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد وفارتدي
وتازري قوله ومثل لا اب له ولا غلامي له جائز تشبيها بالمضاف لمشاركته له في اصل معناه ومن ثم لم يجز لا ابا فيها اعلم انه
يجوز ان يقال فيه مثل لا اب له ولا غلامي له ولا اباله ولا غلامي له اي يجوز ان يعطى له حكم الاضافة تشبيها له بالمضاف لمشاركته

للمضاف من حيث اصل المعنى لان المضاف وهو ابوه وغلامه بمعنى اي له وغلامات له ومن اجل انه جواز لا اباله ولا غلام له من
اجل التشبيه باضافة من حيث مشاركته له في اصل معناه لم يجز ان يقال فيها لعدم مشاركته للمضاف في اصل معناه وذلك
لان الاضافة ههنا لا يكون بمعنى في قوله وليس بمضاف لفساد المعنى خلافا لسيبويه اي قولنا لا اباله ولا غلامي له ليس بمضاف الى
الضمير كما ذهب اليه سيبويه فاسيبويه ذهب الى ان ابا في قولنا لا اباله مضاف الى الهاء واللام زيدة لتاكيد الاضافة وكذلك
غلامي في قولنا لا غلامي له مضاف الى الهاء واللام زيدة لتاكيد الاضافة والمصنف اشار اليه بطلا من مذهب سيبويه
فقال انه ليس بمضاف لانه لو كان مضافا لفسد معناه لا اباه ح فبقي لا بلا اخو وهو غير جائز ويلزم عمل لا في المعارف وهو ايضا
غير جائز ويحذف كثيرا في مثل لا عليك ويحذف اسم لا في مثل لا باس عليك قوله خبر ما ولا المشبهتين بليس فذكرنا مشابهة
ما ولا بليس فلا نعيدهما لئلا يطول الكلام قوله هو المسند بعد دخولهما اي خبر ما ولا هو المسند بعد دخول ما ولا فقوله
هو المسند شامل لخبر المبتدا وخبر كان وخبر ان وغيرها فلما قال بعد دخولها خرج عنه هذه الاشياء قوله وهي لغة
اهل الحجاز اي ولغة اعمال ما ولا عمل ليس على لغة اهل الحجاز لان ما ولا بمعنى تميم لا تعمل لها اعمل ليس لدخولهما على القبيلتين
على اسم والفعل وقد مر هذا البحث قوله واذا زيدت ان مع ما او انتقض النفي بالا وتقدم عليه بطل العمل وهذا اشارة الى
اشياء تبطل عمل ما ولا احدها ان اذا زيدت بعد ما فانه يبطل عمل ما لضعف عملها بالفصل بينها وبين معمولها نحو ما ان زيد
قائم كقول الشاعر وما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة اخرينا واشار اليه المصنف بقوله فاذا زيدت ان مع ما وثانيها انه
اذا انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم وانما يبطل عملها ح لانها انما تعمل بسبب المشابهة ليس لاجل النفي وقد
بطلت في ما لا فيبطل عملها واشار اليه بقوله او انتقض النفي بالا وثالثها انه اذا تقدم خبرها على اسمها بطل عملها
نحو ما قائما زيد لضعفها في العمل فلم تقف في التعريف قوله اذا عطف عليه بموجب فالرفع اي اذا عطف على خبر ما ولا بحرف
عطف موجب وهو بل ولكن بطل عملها لبطلان ما هو سبب عليهما وهو النفي فالرفع حملا على محل خبر ما ولا من حيث انه
هو خبر المبتدا في الاصل نحو ما زيد قائما بل قد ولكن قاعد قوله المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف اليه والمضاف اليه
كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا اي المجرورات ما اشتمل على علم المضاف اليه وهو الجر والمضاف
اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا فقوله اسم فيه قيد به لان المضاف اليه لا يكون الا اسماء
لكن يشكل بالجمل المضاف اليها كالمضاف اليه في اذا واذا وحيث ويجاب عليه بان تلك الجمل في تاويل المفرد فاذا قلت اجلس
ازيد لكان تقديره اجلس في مكان جلوس زيد فيكون اضافتها الى المفرد تحقيقا قوله نسب اليه شيء احترازا عما لم ينسب
اليه شيء كحبي المبتدا مثلا قوله بواسطة حرف الجر احترازا عن مثل الفاعل والمفعول به نحو ضربت زيدا وعمرا قوله لفظا
او تقديرا تفصيل مثال حرف الجر لفظا مررت بزيد وان مال بزيد ومثال حرف الجر تقديرا نحو غلام زيد وخاتم فضة قوله
مرادا احترازا عن الظرف نحو صمت يوم الجمعة لانه يوم الجمعة نسب اليه شيء وهو صمت بواسطة حرف الجر وهو في وليس وذلك
الحرف مرادا والا لكان يوم الجمعة مجرورا ويعلم منه ان المقصود من قوله مرادا اي المراد في العمل قوله فالتقدير شرطها ان يكون
المضاف اسما مجردا تنوينه لاجلها اي وشرط المضاف اليه الذي هو مجرور بواسطة حرف الجر تقديرا ان يكون المضاف اسما حذف
تنوينه او ما يقوم مقام التنوين لاجل الاضافة وان لم يكن تنوين كاحمد لفظا قدر انه لو كان فيه تنوين احذف لاجل الاضافة
نحو احمدكم وغلام زيد ومسلمي زيد وانما حذف التنوين لاجل الاضافة لان التنوين يؤذن بتمام المضاف بدون المضاف اليه
والاضافة يؤذن بعد تمام المضاف لا بالمضاف اليه ولاجل هذه العلة يحذف ما يقوم مقام التنوين كنون التثنية والجمع
قوله وهو معنوي ولفظي فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها اي الاضافة بتقدير حرف الجر على ضربين
معنوية ولفظية والمراد بالمضافة المعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها فالمضاف اما ان يكون صفة نحو غلام زيد

واما ان يكون صفة صفة لكن غير مضافة الي معمولها نحو مضارع مصر اي فان مضارع صفة غير مضافة الي معمولها لان مصر
ليس بمعمول المضارع ولاجل هذا لم يقتصر علي قوله غير صفة وقال غير مضافة الي معمولها ويعلم منه ان اضافة المصدر الي
الفعل المفعول اضافة معنوية لان المضافة ليس بصفة وان مثل قولنا هذا مضروب زيد اضافة معنوية لان المضاف اليه
ليس بمعمول للمضافة وكذلك الاضافة مثل قولنا هذا ضارب زيد امس اضافة معنوية لان ليس بمعمول ضارب لانه لا يعمل
اذا كان بمعني الماضي وكذا في مثل زيد افضل القوم لان المراد بالعمل ههنا ان المضاف ان يرفع المضاف والمضاف اليه وينصبه
او يسلط عليه وان المراد به ان المضاف كان رفعا او ناصب للمضاف اليه قبل الاضافة قوله وهي اما بمعني اللام فيما عدا جنس المضاف
وظرفه او بمعني من في جنس المضاف او بمعني في ظرفه اي الاضافة المعنوية علي ثلثة اقسام لان المضاف اليه ان لم يكن جنس المضاف
ولا ظرف المضاف كانت الاضافة بمعني اللام نحو غلام زيد اي غلام لزيد فان زيدا ليس جنس الغلام ولا ظرف الغلام وان كان المضاف
اليه جنس المضاف بمعني انه يصدر عليه والمضاف ماخوذ منه كانت الاضافة بمعني من نحو خاتم من فضة وان كان المضاف اليه ظرف
المضاف نحو ضربت اليوم كانت الاضافة بمعني في اي ضرب في اليوم قوله وهو قليل مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم اي
وجود الاضافة بمعني في قليل فلقول غلام زيد مثال الاضافة بمعني اللام وقوله خاتم فضة بمعني من وقوله ضرب اليوم
مثال الاضافة بمعني في قوله وتفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة اي الاضافة المعنوية ان كانت مضافة
نحو غلام زيد افادة الاضافة تعريفا للمضاف لانها عينه وصحة غاية الايضاح الاسماء توغلت في الابهام نحو مثل
وغير وشبه وغيرها اللهم الا اذا اشتهر المضاف بما ثلثة المضاف اليه او بمغايرة المضاف اليه نحو عليك بالحركة غير السكون
وان كانت الي النكرة افادة تخصيصا للمضاف نحو غلام رجل او غلام امرأة قوله وشرطها تجريد المضاف من حرف التعريف اي وشرط
الاضافة المنسوبة ان يكون المضاف خاليا عن حرف التعريف لانه كان فيه حرف التعريف لكان معرفة فلم يحتج الاضافة ولانه اذا
اضيف الي المعرفة لزم اجتماع التعريفين واذا اضيف الا النكرة لم يفد لان التعريف سبقا من التخصيص ويعلم منه انه لا يضاف
العلم الا بعد نقل الاشتراك فيه نحو زيد تاخير من زيد كم ولا المعرف باللام الا بعد حذف اللام منه وان المضمر والمبهم
لا يضافان اصلا لامتناع سبب التعريف عنهما علي العرفان اعلم ان تجرده عن حروف النداء ليس بشرط في هذه الاضافة
وان كان حرف النداء للتعريف علي اطلاقه بل هو مع القصد للتعريف لان الغرض الاكثري منه التثنية او الاسماء
لا التعريف قوله وما اجازه الكوفيون من الثلثة الاثوب وشبهه من العدد ضعيف هذا جواب عن سؤال مقدر وارد
علي ما ذكره من قبل وهو ان شرط الاضافة تجريد المضاف من حروف التعريف والكوفيون يقولون الثلثة الاثواب الاربعة
الدراهم والخمسة الكتب واجاب عنه فانه ضعيف لمخالفة القياس واستعمال الفصحاء لان استعمال الفصحاء ثلثة الاثواب
قال ذو الرمة ثلث الاثافي والديار لئلا تقع قال الفرزدق قسما فادرك خمسة الاشياء قوله واللفظية ان يكون صفة مضافة
الي معمولها مثل ضارب زيد وحسن الوجه اي الاضافة اللفظية ان تكون المضاف صفة مضافا الي معمولها قوله صفة احترازا
عن مثل غلام زيد وقوله مضافة الي معمولها احترازا به عن مثل مضارع مصر فان اضافة مثلها اضافة معنوية لانها مضافة الي
غير معمولها ومثال الاضافة اللفظية ضارب زيد وحسن الوجه قوله وتقديره الانفصال او مجرد في اللفظية ومنصوب في
المعني كما في المثال الاول او مرفوع كما في الثاني قوله ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ اي الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ
وهو حذف التنوين او شيء قائم مقام التنوين ولا تفيد تعريفا ولا تخصيصا لانها في تقدير الانفصال قوله ومن ثم جاز مررت
برجل حسن الوجه وامتنع بزيد حسن الوجه اي من اجل ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا جاز ان يقال مررت برجل
حسن الوجه فلو افادت هذه الاضافة تعريفا لكان الحسن الوجه معرفة فلم يجز جعله صفة الرجل لامتناع وقوع المعرفة
صفة للنكرة كما يجيء في التوابع ولاجل ان هذه الاضافة لا تفيد الا تخفيفا في اللفظية يمتنع ان يقال مررت بزيد حسن

الوجه لان زيد امعرفة وحسن الوجه نكرة واستبع وقوع النكرة صفة للمعرفة قوله وجاز الضارب اوزيد وامتنع الضارب زيد حلافا للفراء اي واما جاز الضارب اوزيد الضارب اوزيد للافادة التخفيف وهمزة احد فذ النون وامتنع ان يقال الضارب زيد لعدم وجود التحقيق بهذه الاضافة والفراء جوز بناء عمل ان الاضافة سابقة على الالف واللام او حملا على الغاية المرو الضاربات وجواب الاول ان اللام سابق على الاضافة لان تخفيف الاسم والاضافة التخفيف عارضي عوارضه وهو التخفيف وتخفيف ذات سابقة على تخفيف الصفات وجواب حمله على الضارب الرجل والضارب بكيرعقب قوله وضفيف الواهب الماية الجياد وجدها اعلم ان الاولى ان يكون مثله ممتنعا لان عبدها معطوف على الماية وحكم المعطوف عليه فكانه قال الواهب عبدها وهو بمنزلة الضارب زيد فكما امتنع الضارب زيد وجب ان يمتنع هذا الا انه جاز على ضعف لان المعطوف وان حكم حكم المعطوف عليه ليس حكم مثل حكم موجب الوجه ولهذا جاز ان يقال ازيد والحارث ولم يجز بالحسن وكذلك جاز ريشاة وسخلتها بدرهم وان لم يجز سخلتها فجوابه من حيث ان حكم ليس كحكم المعطوف عليه من جميع الوجوه وصفة من حيث ان حكم كحكم من بعض الوجوه قوله واما جاز الضارب الرجل حملا في المختار في الحسن الوجه هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان من الوجه ان يمتنع الضارب الرجل بناء على ذكر ثم بعده افادة التخفيف فاجاب عن ذلك بان قال انما جاز حملا على الحسن الوجه لمشابهة له من حيث ان المضاف فيهما الصورتين صفة معرفة بلام التعريف فيه المضاف اليه معرفة بلام التعريف فالقائل ان يقول التخفيف في الحسن والوجه حتى لا يجوز الاضافة فيه فيحمل الضارب الرجل عليه وجوابه ان تقول التخفيف في اضافة الحسن الوجه حذف الضمير وجعل الجار والمجرور لان اصله الحسن الوجه منه او الحسن وجهه فاذا اضيف حذف الضمير من وجهه والجار والمجرور وهو منه فانما قال على المختار في الحسن الوجه لانه فيه سبعة عشر لغة ومن يجيء الحسن الوجه ومنه يعلم الجواب عن حمل القراء الضارب زيد على ضاربك لان المضاف اليه في الضارب زيد ليس ضميرا متصلا فلم يكن حمله على الضاربك واما فيمن قال انه مضاف لانه مسلم من ذهب الى ان الضارب في الضاربك ليس بمضاف والكاف ضمير منصوب متصل به على انه مفعول الضارب وح لم يحتج الى العذر وهو الحمل على ضاربك قوله ولا يضاف موصوف الى صفة انما لا يضاف موصوف الى صفة لان الصفة يجب متابعتها للموصوف في الاعراب فلو كانت الصفة مضافا اليها كانت مجرورة فلم يجب متابعتها للموصوف في الاعراب قوله وللصفة الى موصوفها ايضا ولا يضاف الصفة الى موصوفها لان الصفة يجب ان يكون متاخرة عن الموصوف فلو اضيف الى الموصوف كانت متقدمة عليه وهذا خلف قوله ومثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء متاول هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال انكم لا يضاف الموصوف الى صفته منقوض بقولكم الغربي مسجد الجامع وجانب الغربي صفة للجانب والاولى صفة للصلوة والحمقاء صفة للبقلة لانه يقال لم لم يجز الجامع والجانب الغربي والصلوة الاولى والبقلة الحمقاء وجوابه انه متاول لان الدليل الدليل على انه لا يجوز اضافة الموصوف الى صفته وجب تاويل هذه الاشياء لئلا يلزم تركيا الدليل وتاويله التقدير هذه الاشياء مسجد الوقت الجامع وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى وبقلة الجهة الحمقاء فانه كما يوصف المسجد بالجامع كذلك يوصف الوقت بالجامع وهذه القوانين متاولة في البواقي في قوله ومثل جرد قطيفة

واخلاق ثياب متاول هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان قولكم لا يضاف صفة الي موصوفها مستوض
بقولهم جرد قطيفة واخلاق ثياب وذلك لان جرد صفة قطيفة واخلاقا صفة ثياب وذلك ان جردا صفة قطيفة لانه يقال
قطيفة واجرد وثياب اخلاقا فاجاب عنه بانه متاول لانه لما دل الدليل علي امتناع اضافة الصفة الي الموصوف فوجب تاويل
هذه الاشياء لئلا يلزم ترك الدليل بالدليل وتاويلها ان هذه الاضافة بمعني من ليس الجرد صفة للقطيفة ولا الاخلاق
صفة للثياب وان كان صفة في قولنا قطيفة جرد وثياب اخلاق لانه لما حذف الموصوف واستعملت الصفة مقام الموصوف
استغني عن ايراد الموصوف ثم حصل الالتباس في بعض الاستعمال وهو ان الجرد من اي جنس هو والاخلاق من اي جنس هو
اثواب والتوابع لموصوفاتها واضافها فاتوا الموصوفاتها فوقها الي الموصوفاتها بيانا لها لا تطمي الي انها اضافة الصفات
الي موصوفاتها فقالوا جرد قطيفة واخلاق ثياب فهذه الاضافة بمعني من قوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في
العموم والخصوص كليث واسد وجسر ومنع لعدم الفائدة اي ولا يضاف الاسمين المماثلين في العموم وخصوص
الي الاخر لعدم الفائدة في هذه الاضافة نحو ليس في الاعيان وجسر ومنع في المعني وانما قال اسم مماثل للمضاف اليه ولم
يقل من اوفي للمضاف اليه ليدخل فيه المتي ادفان نحو الليث والاسد والمتساويان نحو الانسان والناطق قوله بخلاف
كل الدراهم وعين الشيء فانه يختص به اي ليس المضاف والمضاف اليه في كل الدراهم الشيء من جملة الاسماء المتماثلة في
العموم والخصوص وذلك الدراهم اخص من الكل والشيء اخص من العين فيكون اضافة العام الي الخاص فلم يكن مما
تحت فيه فيختص المضاف بالمضاف اليه فيفيده قوله سعيد وقولهم سعيد كرز ونحوه متاول هذا جواب عن سؤال مقدر
وهو ان يقال سعيد وكرز اسمان متماثلان في العموم والخصوص لكونهما علمين لرجل وحد واضيف احدهما الي الاخر
وانتم قلتم انه لا يجوز اضيف احد المتماثلين الا الاخر واجاب عنه بانه متاول لانه لما دل الدليل علي انه لا يجوز وجب
تاويله لئلا يلزم اضافة بالدليل وتاويله ان المراد بالمضاف هو المسمي والمدلول بالمضاف اليه الاسم واللفظ فاذا قلت
جاءني سعيد كرز فكانك قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ومسماه ولم يكن التاويل بالعكس لامتناع اسناد المجيء
وتشبيهه الي اللفظ ولم يضف اللقب الي الاسم ولم يقل كرز كاللقب او صح الاسم فاضافة الاسم الي اللقب اولي من العكس
من اضافة اللقب الي الاسم قوله واذا اضيف الاسم الصحيح والملحق به الي ياء المتكلم كسر اخره والياء مفتوحة او ساكنة والمراد
بالاسم الصحيح عند النحاة اسم لم يكن في اخره حرف علة والمراد بالملحق به اسم في اخره واو او ياء فتقلبها ساكن نحو ظبي و
دلو فاذا اضيف كسر ما قبل الياء لاجل الياء او وياء الاضافة اما مفتوحة علي الاصل افصح او ساكنة لاجل التخفيف فتقول
غلامي وظبيي ودلوي بفتح الياء بحركة الياء وسكونها فان كان في اخره الف تثبت وهذا بل تقلبها لغير التثنية ياء وان كان
ياء وادغمت وان كان واو قلبت ياء وادغمت وفتحت الياء لالتقاء الساكنين اعلم ان الاسم اما ان يكون صحيحا او ملحقا به او لا يكون
صحيحا به او يكون فلا يخلو من ان يكون في اخره الف او ياء او واو فان كان في اخره الف ثبت الالف حالة الاضافة الي الياء نحو عصاي
وعلاماي لكن هذين تقلب الالف ياء اذا كان لغير التثنية فتقول في عمين ورحي لان الاصل هذا الواو اما الواو واما الياء فان كان
الواو ترد الالف الي الواو ثم تقلب الواو ياء ثم تدغمت الياء وان كان الياء فيدغم الياء في الياء وان كانت الالف التثنية لم تقلبها
هذا بل ياء لانه لا اصل لهذا الالف من الياء والواو فترد اليه ولئلا يلتبس الرفع بالنصب والجر وان كان اخره ياء ادغمت الياء
في الياء فيقال في الغازي والرامي الرامي والغازي وان كانت الياء محذوفة للتنوين ردت الياء وادغمت في ياء الاضافة وهذا
لك التثنية والجمع حالتي النصب والجر فيقال في غاز وقاض قاضي وغازي وكذلك في المثني والجمع حالتي النصب والجر وان كان
اخره واو قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وحركة الياء لالتقاء الساكنين وفتحت للخفة فيقال في هؤلاء مسلي لانه لما حذفت
النون لاجل الاضافة اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون علي الاخر قلبت الواو ياء لما ثبت من قاعدتهم

وادغمت الياء في الياء وفتحت الياء وكسرها قبل الياء وللقاسبي فصار مسلمي وهذا لم يكن الا في جمع السلامة المذكر حال الرفع واما
الاسماء الستة فابي اخي وحمي وفمي هذا اشارة الى كيفية لحق ياء الاضافة لهذه الاسماء فيقال ابي اخي وابي
كما يقال في يد ودم يدي ودمي من غير رد لام الفعل ومعناه ان لام الفعل محذوف من الفعل من اخ واب كما هو محذوف من يد ودم
يدي ودمي من غير رد لام الفعل فكذلك يقال في اخ واب اخي وابي من غير رد اللام الفعل لكن المبرد جاز رد لام الفعل في اخ واب فيقول
فيهما اخي وابي مع رد لام الفعل وادغامه في الياء مستدلا بقوله وابين مالك ذو المجاز بيد اوجب لانا الاسم ان المضاف الى ياء المتكلم
هو الاب يجوز ان يكون ابين جمعا والذي يدل على ان الاب جمع على بني وان كان شاذا قول الشاعر بين امراتا يكبن وقد بيتنا
بالابيات وتقول حمي وهذا يقال في حم وهذا كما يقال في يد ودم يدي وهي من غير رد لام الفعل ويقال في اكثر وفمي ايضا اضافة
فمه الى ياء المتكلم ففيه وجهان احدهما في وهو الاكثر الثاني فمي والوجه ظاهر من حيث انه لحق به للمتكلم من غير تغيير للفرد والوجه
الاول اكثر وافصح لاقلبت الواو ياء لاجل الاضافة للضرورة وهي مفقودة حالة الاضافة ذلك لان اصل فم فوه
ليسكون الواو وحذفت الهاء لخفاية فصار فوه فلو لم تقلب الواو ياء لتحلب الواو والفاء حرفا علة لكونهما حرفا اعراب وانفتاح ما قبلها
فوجب حذف الالف لالتقاء الساكنين وهما الالف والتنوين فبقي الاسم للمعرب على حرف واحد فهذه العلة غير موجودة حال الاضافة
لانه اذا حذف الهاء واضيف الى ياء المتكلم كان مبنيا على حرفين ومعربا تقديرا على الاخير ومنهم المضيف لكنه لم يبق على حرف واحد
انه لم يحذف الواو عند الاضافة لعدم موجب حذفها وهو التقاء الساكنين لانه اذا حذف الهاء عند الاضافة الى ياء المتكلم صار
فوي فوجب قلب الواو ياء وادغامها فيها وكسر الفاء لاجل الياء واذا قطعت فيداخ واب وحم وهن وفم وفتح الفاء افصح منها
اي اذا قطعت هذه الاسماء عن الاضافة كان اعرابها بالحركات فتقول هذا اخ واب وحم وهن وفم ورايت اخا وابا وحما وهنا
وفما ومررت باخ واب وحم وهن وفم بفتح الفاء وضمها وكسرها في فم لكن الفتح افصح اما كون فتح الفاء افصح في فم فلكون الفاء مفتوحا
في الاصل واما ضم الفاء فلبدل على الواو المبدل عنها الميم للعدوف واما كسر الفاء فلانه لما عوض الواو بما العلة ذكرناها فكانها عوضت
الواو ياء لكن انه اذا عوض ياء كسرها قبلها فكذلك اذا عوض الو وقولهم وجاء حمير ويحيا وذلو ودلو وعصا مطلقا اي وقد جاء في فم
لغات غير ما ذكرنا احداها انه مثل يد مطلقا اي حال الافراد والاضافة فتقول في الافراد هذا فم ورايت فما ومررت بفم وتقول في الاضافة
فلان فمك ومررت بفمك فهذه اللغة الاولى حال الافراد وليت مثلها حال الاضافة واللغة الثانية انه مثل دم مطلقا اي حكمه حكم
المهموز حال الافراد والاضافة هن احمء ورايت حماء ومررت بحميات واللغة الثالثة ان حكمه مثل حكم دلو مطلقا فتقول هذا احمو
ورايت بحمو مضمومة وبحموه هذا احموك ورايت حموا ومررت بحمو وهذا احموك ورايت حموك ومررت بحموك واللغة الرابعة
ان حكمه مثل حكم عصا مطلقا فتقول هذا عصا ورايت عصا ومررت بعصا وتقول هذا احماك ورايت حماك ومررت بحماك فهذه اللغة
الثالثة مخالفة للغة الاولى حال الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا اي وجاء في هن لغة اخرى غير اللغة الاولى وهو ان يكون
حكم هن حكم يد مطلقا اي حال الافراد والاضافة فتقول هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وتقول هذا هنك ورايت هنك و
مررت بهنك فهذه اللغة مثل الاولى حال الافراد وغيرها حال الاضافة ودو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع اي ذو لا يضاف الى مضمر
ولا يقطع اي ذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع عن الاضافة لان ذو وضع لاجل ان يتوصل به الى جعل الاسماء الاجناس صفات
للنكرات نحو جعل المال صفة لرجل فتقول جاءني رجل ذو مال فوجب مراعاته وصفة وان جاء خلافه فهو شاذ نحو صلى على محمل
ودونه وكقوله انما يعرف الفضل من الناس ذوو فاعلم ان الدليل المذكور يقتضي ان لا يضاف ذو الا الى غير ما فيه معنى الجنس فلا يقال
جاءني الحسن ذو الوجه بانه لا يضاف الى مضمر والتوابع كلها باعراب سابقة من جهة واحدة اي التوابع كل ثان للاول والاعراب الثاني مثل
اعراب سابقة من جهة واحدة فقولهم الثاني شامل لخبر المبتدا وخبر المبتدا كان وخبرها ولا والمفعول الثاني من باب
علمت فلما قال باعراب متبوعه سابقة خرج عنه خبر كان وان وما ولا لان اعراب اخبارها ليس مثل اعراب اسمائها وتالو من جهة

واحدة خرج نحو خبر المبتدأ والمفعول الثاني لباب علمت والمفعول الثالث لباب اعلمت لكون اعراب التوابع مثل اعراب متبوعهن من
جهة واحدة واعراب الثاني فيما عداه ليس كذلك اما الاول فلانا جاءني في قولنا جاءني زيد الطويل عمل فيما لا فتضاي الفاعل واما
الثاني فلان عمل المبتدأ في المبتدأ والخبر من جهتين اقتضاي المسند والمسند اليه وان عمل علمت في المفعولين من جهتين
اقتضاي المنسوب اليه وان عمل اعلمت في ثلثة مفاعيل من جهة اقتضاء تعبير الشيء حالا وانتباه المنسوب والمنسوب اليهم
ولا يشكل بمشوبك انت معوان انت تابع ليس باعراب سابقه لان المراد باعراب سابقه ان اعراب لفظا ومحلا مثل اعراب
متبوعه لفظا ومحلا فان انت وان كان ضميرا مرفوعا فهو في محل الجر بانه تاكيد له والمنسوب له النعت تابع يدل على معنى في متبوعه
مطلقا ومحلا فان انت وان كان ضميرا مرفوعا فهو في محل الجر بانه تاكيد له النعت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا فقولهم
تابع شامل لجميع التوابع من البدل والتاكيد وعطف البيان والعطف بالحروف والنعت فلما قال يدل على معنى في متبوعه
خرج عنه جميع التوابع سوى النعت لان جمعها لا يدل على في متبوعها لكن قد يتوهم ان يدخل فيه مثل ضربت زيدا و
قائما فان قائما يتوهم يدل على معنى في متبوعه وهو ذو الحال فلما قال مطلقا خرج عنه مثل ذلك قائم وان يتوهم متوهم انه
تابع دل على معنى في متبوعه لكن لا يدل عليه مطلقا بل حال صدور الفعل عنه واعلم انه لو قال تابع يدل على معنى في متبوعه او متعلقه
لكان اصوب ليشمل التوعين كقولنا رجل عالم ابوه وليتأتى ان يقول انه منقوض بالنعت الواقع بعد الا للصفة كقولك ما جاءني
فيهما الرجل الا الشجاع فان الشجاع نعت مع انه لا يدل على معنى في متبوعه واجوابه ان المراد بالنعت ههنا هو النعت
الحقيقة وليس الاسم الواقع بعد الا صفة نعتا حقيقة لانه معنا والنعت من حيث المعنى نقدير في الآية لو كان فيها الا غير لكنه
لما دل على اعراب الا واضافت الى ما بعده اعراب المنعوت جرى مجرى الحلي احال اللفظ واطلق اسم النعت عليه مجازا او تشبيها وفائدته بعد
تخصيص او توضيح وقد يكون مجرد الثناء والذم او تاكيدا لشائبة الى ان النعت منها انه يعيد التخصيص وذلك اذا كان نعتا
للمعرفة نحو جاءني زيد العاقل ومنها ان يكون المجرد الثناء نحو بسم الله الرحمن الرحيم ومنها ان يكون مجرد الذم نحو فعل زيد الا
الفاسق الذميم لجاهل العين اذا كان زيد معلوما قبل هذه هنات وان كان غير معلوم الا يكون مجرد الذم بل الذم والتوضيح
ومنها ان يكون للتاكيد وذلك اذا لم يدل النعت على ما يدل عليه المتبوع كقولك تعال نحو واحدة فان الواحدة لم يدل عليه
تفخيم لان التاء في نحو للواحدة فيدل على الواحدة وانما قال في الثلثة الاخيرة وقد يكون للمدح استعارة او كسرة استعمال الاولين
ولا فصل بين ان يكون مستقا او غيره اذا كان وضع تعرض المعنى عموما مثل تميمين وذي مال او خصوصا نحو مررت برجل اي رجل
يكون مشتقا والمضف اشارة الى ليس بواجب ان يكون مشتقا وذلك لان المراد بالنعت تابع يدل على معنى في متبوعه عموما
او جميع استعمال انه مثل المنسوب نحو تميمي وعلوي وذي مال وذا مال كما يقال جاءني رجل علوي او تميمي وجاءني رجل ذو مال وامرأة
ذات مال فان كل واحد منهما يدل على معنى في متبوعه دائما او تابع يدل على معنى في متبوعه خصوصا اي في بعض استعمالاته نحو
اي رجل في قولنا مررت برجل اي كامل في الرجولية فان اي رجل يدل على معنى في متبوعه في هذا الموضع وانما لم يدل على معنى
في متبوعه في غير هذا الموضع نحو اي رجل عندك ويا ايها الرجل ونحو الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل فانه يدل على معنى في
متبوعه وهو تعيين الاشارة في هذا الموضع دون موضع اخر نحو جاءني الرجل وجواز الاشارة في قولنا مررت بزيد هذا ايد
وهو الاشارة في متبوعه في هذه الصورة دون صورة اخر نحو هذا زيد وتوصيف النكرة بالجملة الخبرية اي توصيفها وصوفا ان الكرة
بالجملة الخبرية وهي التي تحتمل الصدق والكذب وهي اربعة نحو مررت برجل ابوه عالم ومررت برجل قام ابوه ومررت برجل ان قام
ابوه قمت ومررت برجل في الدار وانما جاز وصف النكرة بالجملة الخبرية لان الوصف في المعنى خبر عن الموصوف وقد مر انه يخبر بالجملة
كما يخبر بالمفرد وانما خص النكرة لامتناع وصف المعرفة بالجملة لكون الجملة نكرة وجوب مطابقة الموصوف الصفة في التعريف
والتنكير ويلزم الضمير في الجملة الذي تقع صفة للنكرة ليربط الجملة بتلك النكرة كما في المثال المذكور الا ترى انك لو قلت مررت

برجل زيد قائم لم يبهم ارتباط زيد قائم برجل حتى يقال عنده او معه او غير ذلك ويوصف بحال الموصوف وحال متعلقه نحو مررت
برجل حسن غلامه اي وصف الموصوف باعتبار رجلا نحو مررت برجل عالم ويوصف باعتبار حال متعلقه نحو مررت برجل حسن
غلامه فحسن وان كان صفة لرجل من حيث اللفظ والمجاز فانه صفة لمتعلقه هو الغلام من حيث المعنى والحقيقة فالاول يتبعه
في الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والتذكير والتانيث اي النعت الذي هو حال الموصوف يتبع الموصوف في عشرة
اشياء وهي الرفع والنصب والجر وعين عن هذه الثلثة ويقوله في الاعراب والتنوين والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
اي يجب موافقة الصفة الموصوف في هذه الاشياء لانها هي الموصوف بالحقيقة والمعنى فلزم بالضرورة موافقتها والثاني يتبعه في
الخمسة الاول في الباقي كافعل اي الصفة التي هي حال متعلق الموصوف يتبع الموصوف في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف
والتنكير لانها لا حصلت صفة كذلك الموصوف من حيث المجاز واللفظ جعلت تابعة له في هذه الاشياء مراعاة للفظ وان لم يكن
تابعة للموصوف في الخمسة الباقية وهي الافراد والتثنية والجمع ولا التذكير والتانيث بل كان حكمه حكم الفعل لانها مسند الى الظاهر
الذي بعده كالفعل اذا كان مسندا الى الظاهر الذي بعده يجب افراد ولم يجب تثنية ولا جمعه الا على ضعف فكذلك الصفة لانها
واقعة موقع الفعل وعاملة عمله فلما كان الفعل اذا كان مسندا الى الظاهر يجب تذكيره عند كون الفاعل مذكرا ويجب تانيثه
اذا كان مؤنثا حقيقيا ويجوز اذا كان مؤنثا غير حقيقي كما يجيء في موضعه فكذلك الصفة فتقول مررت برجل عاقل غلامه
وبرجل عاقد غلمانهم وبرجلين عاقد غلامهما ومررت بامراة قائم ابوها وسيجيء هذا البحث وافيا ومن ثم حسن قام رجل
قاعد غلمانه وضعف قاعدون ويجوز قعوده غلمانه اي ومن اجل ان حكم الصفة التي هي حال متعلق الموصوف حكم الفعل في الباب
اي في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث حسن ان يقال قام رجل قاعد غلمانه بافراد قاعد مع كون فاعله جمعا وضعف ان
يقال قام رجل قاعدون غلمانه لان قاعدون يقول لفظا او معنى فكما ضعف ان يقال قام رجل يقعدون غلمانه ضعف ان يقال قام
رجل قاعدون غلمانه ولكن يجوز من غير ضعف ان يقال قام رجل قعود غلمانه بلفظ التكسير لان قعودا ليس مثل يقعدون
لفظا والضمير لا يوصف ولا يوصف به اي المضمر لا يوصف ولا يوصف به اما الاول فلان بعض المضمرات وهو انا في غاية الوضوح فحمل
الباقي عليه لاطراد الباب لا يقال لا يلزم من عدم وصف المضمر للايضاح والتخصيص عدم وصفه لغيره لانا نقول الاصل في الوصف
الايضاح والتخصيص فلما لم يوصف المضمر الاصل لم يوصف لغيره لئلا يلزم ترجيح غير الاصل على الاصل واما الثاني فلانه لا بد
على معنى في متبوعه والموصوف اخص او مساو له اي لئلا يكون للنوع مزية على الاصل في الدلالة على الذات المفردة او يجب ان يكون
اخص من الصفة او مساويا لها من حيث المفهوم من حيث الخارج الا ترى ان الضاحك في قولنا مررت بالحيوان الضاحك اخص
من الحيوان من حيث الخارج لكنه اعم منه من حيث المفهوم لان مفهوم شيء له ضحك وشيء له الضحك اعم من ان يكون حيوانا
او غيره ومن ثم لم يوصف وو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله اي ومن اجل ان الموصوف اخص من الصفة او مساويا لها لم يوصف
الاسم المعرف باللام التعريف الا بالاسم باللام التعريف نحو قام الرجل العالم او بالاسم المضاف الى الاسم المعرف بلام التعريف نحو قام الرجل
ذو المال لانهما متساويان ولم يجز وصفه بالاسم المضاف الى المضمر او العلم او المبهم لانه اخص من المعرف بلام التعريف فلا يقال جاءني
الرجل صاحب زيد او صاحبه او صاحب هذا حملا على الصفة وانما التزم وصف باب هذا بالاسم الابهام هذا جواب عن سؤال
مقدر وهو ان يقال يلزم مما ذكر ثم ان يجوز وصف اسماء الاشارة بالاسم المضاف الى الاسم المعرف بلام التعريف نحو مررت
بهذا صاحب الرجل او المضاف الى مثل لان الاسم الاشارة اخص من الاسم المضاف الى المعرف باللام ومساو للمضاف الى المبهم
لكنه لم يجز بالاتفاق واجاب عن ذلك بانه التزم وصف باب هذا الاسم المعرف بلام التعريف للابهام تقديره ان المبهم يطلب
صفة تعالى ذاته ويدل على ذاته والاسماء الدالة على ذات هي اسماء الاجناس وتعريفها باعتبار معناها انما هو باللام على انه
اراد بيان هذا اسماء الاشارة التي لغير المكان لا المبهمات الشاملة للموصولات ولا اي لان هنا وههنا وثمة لا يوصف وكذلك

الموصولات لكن يوصف ببعض الموصولات واي لا يلزم بذي اللام لجواز وصف اي بهذا نحو يا ايهذا الرجل وانما جاز وصف اي هذا
مع ويجوز العلة المذكورة في هذا لانه لما وصف بهذا الموصوف بذي اللام فكان وصف اي بذي اللام لان الموصوف بالموصوف بذي
اللام موصوف بذي اللام ومن حيث ثم ضعف مررت بهذا الابيض وحسن مررت بهذا العالم اي ومن اجل ان صفة اسماء الاشارة
يجب ان تدل على الذات والجنس وتعين ذات المبهم ضعف ان يقال مررت بهذا الابيض لان الابيض لا تدل على الذات والجنس والفرع
لاحتمال ان يكون رجلا او امرأة او كان غدا او ثلجا او غير ذلك ولدلالته على الجنس جاز على ضعف وحسن ان يقال مررت بهذا العالم
لانه يعلم منه شيء انه انسان او رجل العطف تابع مقصود بالنية مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه احد من الحروف العشرة
وسيأتي مثل قام زيد وعمرو فقوله تابع بينا والتوابع كلها وقوله مقصود بالنية يخرج كلها سوى البدل لان النعت والتأكيد
وعطف البيان ليست مقصودة بالنية بلا تي بهما لا غير وهو المتبوع وقوله مع متبوعه يخرج البدل لان البدل وان كان مقصودا بالنية
لكن متبوعه ليس بمقصود بالنية كما يجيء في البدل وقوله يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة خاصة اخرى للعطف
بعد تمام الحد ومثاله قام زيد وعمرو فعمرو تابع مقصود بنية القيام اليه مع زيد واذا عطف على المرفوع المتصل كذا بمنفصل مثل
ضربت انا وزيد الا ان يقع فصل فيجوز تركه مثل ضربت القوم وزيد اي اذا عطف على الضمير المرفوع المتصل اسم كذا ولا بمضمر منفصل
ثم عطف عليه ذلك الاسم نحو ضربت الا وزيد لان الضمير اذا كان مرفوعا متصلا اشد اتصاله بالفعل حتى كانه جزء من الفعل فكره
عطف الاسم عليه الا بعد ان اكل بمنفصل حتى كان العطف على المنفصل وانما قال للمرفوع لانه لو كان منصوبا او مجرورا جاز العطف عليه
بلا تأكيد بالمنفصل نحو ضربتك وزيدا او مررت بك وبزيد لا يقال انما جاز العطف في قولنا بك وبزيد لوجود الفصل وهو باء
الجر فانه لا يجوز عطف الظاهر على الضمير المرفوع مع الفعل لانا نقول المراد بالفعل المجوز لعطف الظاهر على المضمر المرفوع هو الفاصل
في اللفظ وبالجر ليس كذلك وانما قال المتصل لانه لو كان منفصلا جاز العطف بلا تأكيد بمنفصل نحو انا وزيد واما اذا وقع الفصل
بين الضمير المرفوع وبين المعطوف فجاز العطف عليه بلا تأكيد بمنفصل سواء وقع الفاصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم
وزيدا او بعده كقوله تعالى ما شركنا ولا اباؤنا واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض مثل مررت بك وبزيد اذا عطف اسم على الضمير
المجرور اعيد الجار نحو مررت بك وبزيد للكراهة عطف الاسم على الضمير المجرور الذي هو كالجزء من الجار واما قوله تعالى
تساءلون به والارحام في بعض القراءة السبعة فغير متعين لوقوعه للعطف لاحتمال كون الواو للقسم واما قوله اذهب فما بك
والايام من عجب فشاق لا يقاس عليه ولا يمكن وان يقال ان البيت غير معين لاحتمال ان يكون الواو للقسم لانا نقول لا يحتمل ذلك
لان المراد الشاعر ان هذا ليس بعجب منك ومن الايام وانما ذكر الايام ههنا للذم فلا يقسم بها ويدل عليه اول البيت وهو قوله فاليوم
قريب تهجرنا وتشتمنا فاذهب والمعطوف في حكم المعطوف عليه اي حكم المعطوف مثل حكم المعطوف عليه في كل ما جاز وامتنع ووجب
للمعطوف عليه مثلا اذا وجب ان يكون في المعطوف عليه ضمير كخبر المبتدأ اذا كان جملة او صلة الذي يجب ان يكون المعطوف كذلك
واعلم انه ليس المعطوف في حكم المعطوف عليه في جميع الاشياء فانه لا يجوز ان يقال يا زيد والحارث ورب شاة وسخلتها مع
امتناع دخول حرف النداء على ما فيه الالف واللام او امتنع دخول رب على المعارف ومن ثم لم يجز ما زيد بقائم او قائما ولا ذهب عمرو
الا لرفع اي وسن اجل ان حكم المعطوف عليه في الجواز والامتناع والوجوب لم يجز ان يقال ما زيد بقائم ولا ذهب عمرو الا الرفع في
ذاهب وكذلك لم يجز ان يقال ما زيد قائما ولا ذاهبا عمرو الا الرفع في ذاهب لوجوب وجود الضمير في المعطوف عليه وهو قائم
وامتناع وجوده في المعطوف وهو ذاهب لكون عمرو فاعلا له فرفع عمرو واذا رفع ذاهب بان يكون عمرو مبتدأ وذهب خبره
مقدم عليه والجملة معطوفة على الجملة المقدمة ولم يجز عطف ذاهب على اللفظ قائم وعمرو وعلى لفظ زيد عطف المفرد على
المفرد لانه لو عطف عليه ذاهب كخبر ما لكنه لم يجز ان يقع كخبر ما لعدم الضمير ولانه يلزم تقديم الخبر على الاسم وهو ممتنع كما
يمتنع في المعطوف عليه وانما جاز الذي يطير فيغضب الذباب لانهما فاء السببية هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال يلزم

مما ذكرتموه ان يمتنع ان يقال الذي يطير فيغضب زيد الذباب لان قولنا فيغضب زيد معطوف على يطير الذي هو صلة الذي مع عدم
الضمير في فيغضب زيد ووجوب الضمير في يطير لكونه صلة الذي واجوابه انا لا نسلم انه يمتنع ان يقال الذي يطير فيغضب زيد الذباب
وانما يمتنع ان لو كان الفاء للعطف فالمحض لكن ليس كذلك لكونها للعلية ايضا لانه في تقدير الذي ان كل فغضب زيد الذباب
والذي وكل ما قلناه امتناع الذي يطير ويغضب زيد الذباب لامتناع وجود الضمير في المعطوف فتبين انه جيئ به للعلية للعطف
المحض واذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز خلافا للفراء الا في الدار زيد والحجرة عمرو وخلافا لسيبويه اي اذا عطف شيئان
على معمول عاملين مختلفين على تقدير حذف المضاف لم يجز مطلقا عند سيبويه وجاء مطلقا عند الفراء وجاز عند الاعلم
ومصنف الكتاب اذا كان المجرور مقدما على المرفوع والمنصوب في العطف عليه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو عطف على الدار
والعامل في الدار هو في عمرو ومعطوف عليه زيد وحجة سيبويه انه حرف العطف اضعف من ان يقال وان يقوم عاملين وحجة
الفراء الاستعمال وهو قولهم ما كل بيضاء شحمة ولا سواء تمرة فسواء معطوفة على بيضاء والعامل فيهما ما وقول الشاعر كل
امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا فالنار الاولى عطف على امرأ الاول والعامل فيه كل والنار الثانية عطف على امرأ الثاني
والعامل فيه تحسبين وحجة المصنف في جواز العطف عليه عاملين فيما اذا كان المجرور مقدما على المرفوع او المنصوب في المعطوف
المعطوف عليه الاستعمال وفي امتناع العطف عاملين فيما اذا لم يكن المجرور مقدما على المرفوع او المنصوب فيهما ما ذكره سيبويه مع عدم
استعمال الفصحاء وانما قال على عاملين لجواز العطف على معمول عامل واحد نحو ضرب زيد عمرو وابكر خالد لعدم المانع وهو قيام حرف
العطف مقام العاملين المختلفين لرفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب زيد عمرو وابكر خالد من هذا الباب قد يجوز العطف على زيد
وعمرو فانه ليس من هذا الباب لكون الفعل الثاني تاكيدا للفعل الاول فيجوز العطف عليهما لانهما ليسا بمعمول عاملين مختلفين
والمراد بالاختلاف ههنا هو ان لا يكون الثاني تاكيدا للاول وكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول فقوله تابع يشمل جميع
التوابع فلما قال يقرر امر المتبوع العطف بالحرف والبدل لانهما لا يقرران امر المتبوع ولما قال في النسبة خرج عنه النعت وعطف البيان
لانهما وان كان يقرران امر المتبوع لكنهما لا يقرران امر المتبوع لنية في تعيين ذاتهما الا ترى انك اذا قلت جاءني زيد الطويل
فلا شك في نسبة المجيء الى زيد بل شك في انه اي زيد من الزيدين فلما قال الطويل علم انه اي زيد هو ولما قال او الشمول دخل فيه مثل كل و
واجمع واتبعهما نحو جاءني القوم كلهم فان كلهم وان كان لم يقرر امر المتبوع في النسبة لكنه يقرر امر المتبوع في الشمول فانطبق
التعريف على التاكيد واعلم ان الحل المذكور لا يتناول اجمع واخواته لانهما لا تقرر امر المتبوع في الشمول او يتبع ما تقرر امره النسبة
في الشمول لكان اصوب ويشكل ايضا بجمع التوكيد التي لم ينسب الى متبوعها شيء نحو ضرب زيد قائم وان ان زيدا قائم فان
ضرب الثاني تاكيد للاول مع انه لا يقرر امر المتبوع في النسبة ولا في الشمول وكذا ضرب الثانية وان الثانية في ان زيدا قائم فعلى المراد
بالتاكيد الذي عرفه ههنا هو التاكيد المعنوي وح لم يتوجه الاشكال قلنا لا نسلم ذلك اولا لم يجز تقسيمه الى لفظي ومعنوي بقوله
وهو لفظي ومعنوي ولا مختص عنه الا ان يقال المراد بالتاكيد المعنوي في قوله وهو لفظي ومعنوي لمطلق التاكيد المعرفة ويمكن
ان يجاب عنه بان المراد بالتاكيد المعرف اعم من المعنوي واللفظي والمراد بالنسبة اعم من نسبة المتبوع الى شيء او نسبة شيء غير
المتبوع وهو لفظي ومعنوي فاللفظي تكرير اللفظ الاول مثل جاءني زيد ويجري في الالفاظ كلها اي التاكيد على ضربين لفظي و
معنوي والتاكيد اللفظ الاول وهو يجري في الالفاظ كلها اي في الاسم نحو جاءني زيد زيد وفي الفعل نحو ضرب ضرب زيد وفي الحرف
نحو ان ان زيدا قائم وفي المفرد كما ذكرنا وفي المركب نحو جاءني زيد جاء زيد واعلم ان يشكل بمثل ضربت انت فان انت تاكيد لفظي
مع انه لم يكن اللفظ الاول فان قلت فليس بلفظي قلنا فيلزم الواسطة بين اللفظي وبين المعنوي وهي منفية بالاتفاق فالاولى
ان يقال اللفظي تكرير اللفظ الاول وايقان بمفرد فيه كما في التاكيد الضمير المتصل والمعنوي بالفاظ محفوظة وهي نفسه وعينه وكلها
وكلهم واجمع واكتع وابتع وابصع

اي والتاكيد المعنوي بالفاظ معدودة وهي النفس والعين وطاهما والكل واجمع واكتع وابتع وابصع فالاولان يعملان باختلاف
صيغتهما وضميرهما تقول نفسه نفسها وانفسهم وانفسهن اي النفس والعين تعمان المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث
باختلاف صيغتهما وضميرهما او باختلاف احدهما الاتي المثنى المذكر والمؤنث فانه لا اختلاف بينهما الا بالصفة ولا بالضمير تقول
زيد نفسه والزيدان انفسهما وهو الاكثر والزيدون انفسهم وهند نفسها والهندان انفسهما او انفسهما وهو الاكثر والهندان
انفسهن والثاني للمثنى كلا وكلتا هما اي التاكيد الثاني وهو كلاهما للمثنى تقول جاءني الرجلان كلاهما المذكر و
جاءتني المرأتان كلتاهما للمؤنث قال الاخفش ان كل حكم لا يستقيم الواحد به يجد تاكيد التثنية فيه بكلا نحو الاختصام فانه لا يجوز
اختصم الرجلان كلاهما لعدم الاحتياج الى التاكيد لعدم الفائدة لامتناع صدور الاختصام من واحد فقط بخلاف المجيء
فانه يجوز جاءني الرجلان كلاهما لجواز صدور المجيء من واحد فقط فان قيل لا حاجة ايضا الى تاكيد المثنى بكلا في مثل جاءني
الرجلان كلاهما لانه يعلم من لفظ المثنى ان المراد منه الاثنان فلا يحتاج الى تاكيد كما لا يحتاج في مثل الاختصام قلنا لا نسلم
انه يعلم ان المراد من المثنى الاثنان لجواز صلاة المثنى على الواحد مجازا بان كان الواحد مباشرا للفعل والاخر معينا له فان
لفظ المثنى ظاهر في ان المراد فيه اثنان في صورتين الاختصام والمجيء وان احتمل غير ذلك الا انه لم يوجد ذلك الظاهر هو في نحو
الاختصام لامتناع صدوره عن الواحد ولم يتوكل في نحو المجيء لامكان صدوره عن الواحد فلم تحتج الاول الى التاكيد
دون الثاني والقائل ان يقول كما ان المثنى يحتمل الواحد تحمل الجمع لان المجاز كما اختل جانب القلة اجتمع في جانب الكثرة فاذا
اكد بكلا حصلت الفائدة وهي العلم بان الجمع ليس بمراد منه ويمكن ان يجاب عنه بان لم يطلق المثنى على الجمع عندهم اصلا واطلق
الجمع على المثنى كثيرا فاذا كان كذلك لم تحتج الى تاكيد المثنى كلا في نحو الاختصام لئلا يتوهم منه الجمع لانه لم يطلق لفظ المثنى على
الجمع في كلامهم والباقي لغير المثنى باختلاف الضمير في كله وكلها وكلهم وكلهن والسبع في ابواقي نحو اجمع جمعاء الجمعون جمع
اي البواقي بعد الثلثة وهو كله واجمع الى اخره يتبع تاكيد الغير المثنى سواء كان مفردا او مجموعا مذكرا او مؤنثا باختلاف
الضمير في الكل تقول اشتريت العبد كله وجاءني القوم كلهم واشتريت الجارية كلها وجاءتني النساء كلهن وباختلاف الصيغ
في البواقي وهو اجمع وتوابعه تقول اشتريت العبد كله اجمع واكتع ابتع ابصع وجاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون
واشتريت الجارية كلها جمعاء كتعاء بصعاء وجاءتني النسوة كلهن جمع كتع تبع تبصع ولا يؤكد بكلا واجمع الا ذو اجزاء يصح
افتراقها حسا او حكما مثل اكلت القوم كلهم واشتريت العبد كله بخلاف جاءني زيد كله اي لا يصح التاكيد بكل واجمع
الا الشيء ذو اجزاء يصح افتراق تلك الاجزاء حسا نحو جاءني القوم كلهم فان القوم ذو اجزاء افتراقها حسا
وهو زيد وعمرو وخالد وغيرهم او حكما نحو اشتريت العبد كله فان العبد وان لم يكن له اجزاء يصح افتراقها
حسا لكنه له اجزاء يصح افتراقها حكما لان العبد يجوز ان يكون نصفه مستحقا دون النصف الاخر او اكثر فلما لم يكن
شيء اجزاء حسا او لان له اجزاء لكن لا يصح افتراقها حسا ولا حكما لم يجز تاكيد الكل واجمع لانه للشمول وفائدة التاكيد بهما
فيه شمول الاجزاء له ولما فيه له اجزاء لا يصح افتراقها حسا ولا حكما فان دوبقا جاءني زيد كله لان لا اجزاء له ولا يصح
افتراقها حسا وهو ظاهر ولا حكما لانه لا يمكن بحسب نصفه او ثلثه او ربعه واذا اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس والعين
اكد بمنفصل مثل ضربت انت نفسك بخلاف اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس والعين لانه لو اكد المضمر المرفوع المنفصل كما في
التاكيد بالنفس في بعض المواضع نحو زيد اكرمه هو نفسه فان اصله المرفوع المنفصل اولا في التاكيد بالفاعد فحصل عليه ما لم يلتبس التاكيد
فيه بالفاعل نحو ضربت انت نفسك لاطراد الباب وانما قيل المضمر بالمرفوع لجواز تاكيد المضمر المنصوب والمجرور بالنفس والعين
بلا تاكيد هما بالمنفصل نحو مررت بك نفسك ومررت نفسك وانما قيد بالمتصل لجواز تاكيد الضمير المرفوع المنفصل بالنفس
والعين بلا تاكيده بمنفصل اخر نحو انت نفسك فاعل وانما قال بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل و

واجمعين بلا تاكيده بالمنفصل نحو جاءني القوم كلهم اجمعون التباس بالفاعل ههنا لان لكل واجمعين يليان قليلا بخلاف
النفس والعين فانهما يليا العوامل كثيرا واكتع واخواته اتباع لاجمع الى اخره اعلم ان هذه الالفاظ المؤكدة بها لها ترتيب في اللسان
العربي والاختلال لحسن وذلك الترتيب ان يذكر اولا كل ثم اجمع ثم اكتع ثم ابتع ثم ابصع والثلثة الاخير اعني اكتع وابتع وابصع
توابع لاجمع لكون لبس وليطان وتابع اتباعا لحسن وشيطان وجمايع فلا يتقدم عليه اي ولا يتقدم اكتع واخواته على اجمع لكونها
توابع له خلافا لابي كتيان فانه جواز الابتداء بكل واحد منها اي وذكرهما دونه ضعيف اي وذكر اكتع واخواته بدون ذكر جمع ضعيف
لعدم دلالتها على معنى الجمعية دلالة ظاهرة ولانهما اتباع له اعلم انه نحو لبس وليطان من التوكيد مع انه ليس تاكيدا لفظيا
لعدم تكرار الاول ولا تاكيدا معنويا لانه من الالفاظ المخصوصة واجاب عنه بعضهم بانه كرر الاول لانه غير حرف واحد في الاول
جنبون عن التكرار في اكثر كلامهم البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه نحو سلب زيد ثوبه فان المسلوب هو الثوب دون
زيد فقوله شامل لجميع التوابع وقوله مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج عنه النعت والتوكيد وعطف البيان لانهما ليسا مقصودة
بما نسب الى المتبوع وقوله دونه يخرج عنه العطف بالحرف لان العطف بالحرف وان كان تابعا مقصودا بما نسب الى المتبوع لكن المتبوع
كذلك مقصود بالنسبة وهو بدل الكل والبعض وبدل الاستعمال وبدل الغلط فالاول مدلوله مدلول الاول والثاني جزؤه
والثالث بينه وبين الاول ملابسة بغيرهما والرابع ان تقصد اليه بعد ان غلطت بغيره هذا قسمة للبدل الى اقسام وهي بدل
الكل من الكل وبدل البعض من الكل وبدل الاستعمال وبدل الغلط وذلك لان البدل اما ان يكون مدلوله البدل منه او لا يكون
والاول بدل الكل من الكل نحو جاءني زيد اخوك والثاني اما ان يكون مدلوله بعض مدلول المبدل منه او لا يكون والاول بدل
البعض من الكل نحو ضربت زيدا رأسه والثاني اما ان يكون بينهما اي بين بدل البدل والمبدل منه ملابسة اي تعلق غير الكلية
والجزئية او لا يكون والاول بدل الاستعمال نحو سلب زيد قوله واثناني بدل الغلط نحو مررت برجل حمار له اردت ان تقول بجمال
فسبق لسانك الى ان قلت برجل ثم استدركته وقلت لحمار والمراد بالغلط هو المبدل منه لان البدل ليس بغلط بل الغلط هو
المبدل منه فيكون معناه بدل الشيء من الغلط ويكون معرفتين ونكرتين ومختلفين اي البدل والمبدل منه يكونان
معرفتين ويكونان نكرتين ويكون البدل معرفة والمبدل منه نكرة ويكونان بالعكس فهذه اربعة والبدل ايضا على ما
ذكرناه اربعة فيصير المجموع ستة عشر وهو الحاصل من ضرب اربعة في اربعة مثال الابدال الاربعة اذا كان معرفتين
زيد اخوك زيد رأسه زيد علمه زيد الحمار ومثاله الاربعة اذا كان نكرتين رجل غلامه لزيد رجل بدله رجل علمه رجل حمار
له ومثالها اذا كان من النكرة والبدل معرفة نحو رجل غلام زيد رجل رأسه رجل علمه رجل حماره ومثالها اذا كان المبدل
منه معرفة والبدل نكرة زيد غلامه له زيد بدله علمه له زيد حماره واذا كان نكرة من معرفة فالنعت مثل بالناصية
كاذبة اي اذا ابدل النكرة معرفة يجب نعت النكرة لان البدل هو المقصود بالنسبة دون مبدل منه وكره محطا عنه من كل
الوجوه فاتي بالصفة لتلك النكرة ليكون كالجابر النقصان الذي فيه كقوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة ويكونان
ظاهري ومضمرين ومختلفين اي البدل والمبدل منه يكونان ظاهري ويكونان مضمري ويكون المبدل منه ظاهر والبدل
مضمر ويكونان بالعكس فهذه اربعة اقسام والبدل ايضا اربعة فيكون المجموع ستة عشر وهو الحاصل من ضرب اربعة
في مثال الابدال الاربعة في ابدال الظاهري من الظاهري زيد اخوك زيد رأسه زيد علمه زيد الحمار ومثالها في ابدال المضمر
من المضمر زيد ضربت اياه وبدال زيد قطعته اياه وجمل الزيدين كرهتها اياه ومثالها في ابدال المضمر من المظهر ضربت
زيدا اياه يا زيد قطعت زيدا اياها وجهل زيد كرهت حمارا زيدا اياه ومثالها في ابدال المظهر من المضمر عكس هذه الامثلة زيد
ضربته زيدا وزيد قطعته يده وزيد كرهته حماره ولا يبدل هو ظاهر من ضمير بدل الكل من الكل الا من الغائب مثل ضربته
زيدا اعلم ان المضمر الذي يبدل عنه المظهر اما متكلم او مخاطب او غائب والبدل ايضا اما بدل الكل من الكل وغيرها فان كان البدل

بدل لكل من الكل ثم جيز ابدال الظاهر من المضمر المتكلم والمخاطب فلا يقال للمسكين كان الامير كذا والاعلبك الكريم المقول
لئلا يلزم ان يكون المقصد بالنسبة اقل دلالة من غير المقصود مع كون مدلولها واحدا واما اذا كان البدل الكل غير بدل
الكل من الكل فجاز ابدال الظاهر من المضمر المتكلم والمخاطب لعدم كونه مدلول الثاني غير مدلول الاول فلهذا جاز ان يقال
اشربت لبنك نصفه واشربين نصفي والجبيت علمك وجهي بتلك الحمار وضربني الحمار فال الشاعر زرني
ان لمركز ان يطاعا وما القيتني حلي مضافا فحلي بدل من الضمير المفعول في القيتني وهو من بدل الاستعمال واذا جاز في الكلام
فهو في المخاطب اجوز واما بدل الظاهر من الغائب فجاز سواء كان بدل الكل من الكل او غيره لوجوه الاشتباه والابهام
في الغائب كما في الظاهر هند زيد اورأسه وعلم وحمار وعطف البيان تابع غير صفة بوضح متبوعه فقوله تابع شامل لجميع التوابع
وبقوله غير صفة خرج عنه الصفة وبقوله يوضح متبوعه خرج عنه جميع التوابع الباقية لكونها لمتبوعها مثل اقسم بالله ابو حفص
عمر فعمر تابع غير يوضح متبوعه وفصل من البدل لفظي في مثل انا ابي التارك البكري بشر عليه الطي ترقيم وقوعا فان بشرا وجعل بدلا من البكري
ومعنوي اما للفظي فهي مثل قولك المراد انا ابي التارك البكري بشر عليه الطي ترقيم وقوعا فان بشرا وجعل بدلا من البكري لم
يجب لوجوب كون البدل بتكرار العامل فيكون تقدير انا ابن التارك بشرا وهو غير جايز كما مر في باب الاضافة في الضارب
زيد واذا جعل عطف بيان جاز لعدم كونه بتكرار العامل ولو نصب بشرا على محل البكري لم يحصل هذا الفرق منع لجواز ان
يكون بدلا لانتفاء المانع وانما قال في مثل ولم يقل في قولنا ان ابن التارك لان هذا الفرق منع جاز باب اسم الفاعل المعرف باللام اذا
اضيف الاسم فيه اللام واجريت على المضاف اليه اسما عطف او فاعليه عطف بيان فان يظهر الفرق بين وبين البدل في اللفظي
نحو الضارب الرجل زيد وكذلك هذا الفرق حاصل في النداء تقول يا هذا زيد ابالرفع حملا على اللفظي وبالنصب حملا على
المحل والتنوين هذا التقدير ان جعل عطف بيان وبالضم على تقدير ان تجعله بدلا منه واما الفرق المعنوي فلان البدل هو
الذي يعتمد في الحديث وذكر البدل من المتوطيه بخلاف عطف البيان فان المقصد هو الاول وذكر عطف البيان انما هو لتوضيح
المتبوع ولهذا كان زيد في قولك مررت باخيك زيد بدل ان كان للمخاطب اخ واحد فقط وعطف البيان ان كان اخ
المبني ما تاسب مبني الاصل او قع غير مركب اي المبني ما تاسب مبني الاصل من مشابهة وغيرها او قع غير مركب مع غيره
على سبيل مع الحذف دون جمع والمراد بمبني الاصل الفعل الماضي والحرف واسم الخاطب وانما حذف في تعريف احد الامرين لان الاسم
لما كان معربا بشرطين التركيب مشابهته مبني الاصل فالمبني الذي لا يوجد فيه احد الشرطين على سبيل منع الخلو فقط وحكم
ان لا يختلف اخره لاختلاف العوامل اي وحكم المبني ان لا يختلف اخره باختلاف العوامل في اول اللفظ او لا تقدير الكونه مقابل
المقابل المعرب فجعل حكم مثل مقابل حكم المعرب والقابل ضم وفتح وكسر وقفي اي والقابل المبني جعل نحو منذ وفتح نحو اي وكسر نحو
جير ووقفي نحو من اعلم ان جاز عود الضمير في قوله والقابل الى البناء وان لم يجز ذكر لفظ البناء من كونه معنى له لانه المبني طيه
وانما قال في البيان والقابه وفي الاعراب انواعه الان انواع الاعراب مختلفة بالحقيقة لدلالة كل واحد منها على معنى بخلاف
البناء فانه ليس لمراد منها الا الالفاظ اعلم ان اضافة القاب الى الضمير العايد الى المبني لادنى ملابسة وتقدير والقاب
البناء في المبني وهي المضمرات واسماء الاشارة للموصولات واسماء الافعال والاصوات والمركبات والكنايات وبعض الظروف
اي المبنيات هي المضمرات واسماء الاشارة الى اخرها لكن يجب رفع الاصوات لكونها معطوفة على الاسماء في سماء ان افعال
الافعال الالهالية باسماء هلك اما قالوه وفيه نظر لان لقب هذا النوع من الاشياء الاصوات وانما قيل الظروف بالبعض لان
بعضها معرب المضمر ما وضع المتكلم او مخاطب او غايب تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما اي المضمر اسم وضع لمتكلم كانا او لمخاطب
نحو انت او الغايب تقدم ذكره لفظا نحو هو ضرب زيد انا عبد اما تحقيق نحو زيد ضربت غلامه واما تقدير انحو ضرب غلام
زيد ومعنى بان يذكر مشتقه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل اقرب للتقوى لدلالة اعدلوا عليه او حكما

اي ثابت في الذهن في ضمير الثاني نحو هو زيد قام وفي تنازع الفعلين نحو ضربانا واكرمت الزيدين وفي نحو زيد رجلا ونعم رجلا زيد وفي قوله تعالى حتى توارت بالحجاب كقوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما السدس وانما بنيت المضمرات لعدم احتياجها الى الاعراب لانتفاء المعاني في الواجب للاعراب فيها كما كان في الاسماء لوضعهم المرفوع لفظا والمنصوب لفظا والمجرور لفظا وهو متصل ومنفصل اي المضمر اما متصل واما منفصل لانه يستقل بنفسه في التلفظ به او لا يستقل فالاول يسمى المنفصل والثاني المتصل فالمنفصل هو المتصل بنفسه والمتصل غير المتصل بنفسه اي المنفصل هو الضمير المستقل بنفسه في التلفظ به والمتصل هو غير المستقل بنفسه في التلفظ وهو مرفوع ومنصوب ومجرور اي الضمير ما مرفوع واما منصوب واما مجرور لوقوع الضمير مقام الظاهر احد هذه الامور الثلثة فالاولان متصل ومنفصل والثالث متصل اي الضمير المرفوع والضمير المنصوب اما متصل واما منفصل والضمير المجرور متصل فقط اي لا منفصل لهم لامتناع الفصل بين المضاف والمضاف اليه وهو الجار والمجرور فلذلك خمسة انواع لازم كما ذكره اي فالمضمر خمسة انواع لانه مرفوع ومنصوب ومجرور والاثنان يقسمان الى قسمين فيكون المجموع خمسة ال اول ضربت وضربت الى ضربن اي مثال النوع الاول من هذه الخمسة وهو الضمير المرفوع المتصل ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا قياس المجهول واورد مثالين احدهما للمعلوم للمفعول وهو ضربت والثاني للمجهول وهو ضربت والثاني انا الى هن اي مثال النوع الثاني من انواع الخمسة وهو الضمير المرفوع المنفصل الاخ انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن والثالث ضربني واتى الى ضربك ضربكما ضربكم ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن اي مثال النوع الثالث من الخمسة وهو الضمير المنصوب المتصل نحو ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن وانا الى الهن وانا اورد مثالين ليعلم اتصال الضمير المنصوب بالفعل والحرف والرابع اياي اياي الى اياهن اي مثال النوع الرابع من الخمسة وهو الضمير المنصوب المنفصل اياي واياي وانا وايانا وايانا اياك اياكما اياكم اياكما اياكن واياه اياها اياهما اياهم اياهما اياهن والخامس غلامي وغلامي الى غلامهن وغلامه الى غلامهن اي مثال النوع الخامس وهو الضمير المجرور المنفصل غلامي غلامنا غلامك غلامكما غلامكم غلامكما غلامكن وغلامه الى غلامهن وغلامها الى غلامهن وانا اورد مثالين ليعلم ايضا الضمير المجرور بالاسم والحرف لجميع المعنى الذي وضع له الفاظ الضمائر لها تسعون والالفاظ الدالة عليها ستون لان الاول حصل من ضرب الخمسة في ثمانية عشر لان الضمير اما للتكلم او للمخاطب او الغائب وعلى التقادير الثلثة المفرد والمثنى والمجموع فيصير تسعة ليكون حاصل من ضرب الثلثة في نفسها وكل واحد من هذه التسعة اما المذكر واما المؤنث فيصير حاصل الضرب ثمانية عشر واذا ضربنا الخمسة في ثمانية عشر معنى بلغ تسعين من ضرب الخمسة في اثنا عشر لان لفظا كل واحد من ثمانية عشر معنى لا يزيد على اثنى عشر لفظا للواحد للمذكر والمؤنث والمثنى للمذكر والمؤنث والجمع المذكر والمؤنث في المتكلم اثنان فتسقط اربعة المثنى للمذكر والمؤنث وكون المثنى للمذكر والمؤنث في المخاطب والغائب واحد فتسقط لفظان اخران فيصير المجموع ستة واذا اسقط ستة من ثمانية عشر بقي اثنا عشر واذا ضربنا الخمسة في اثنا عشر بلغ ستين وهو مطلوب فالمرفوع المتصل خاصة يستتر في الماضي للغائب والغائبة اي الضمير المرفوع المتصل خاصة يستتر في الفعل الماضي للواحد الغائب نحو زيد ضرب والواحدة الغائبة نحو هند ضربت دون لحوقها احين هناها او مجموع المذكر والمؤنث لان الاصل لحاصة الالتباس نحو زيد ضرب والزيدان ضربا والزيدون ضربوا بالمفرد وانما قال خاصة لان المنصوب والمجرور المتصلين نحو ضربه وانه لا يستتران بخلاف المرفوع المتصل لشدة اتصاله بالعامل وانما قبل الضمير المرفوع بالمتصل لامتناع استتار المنفصل في العامل لانفصاله عنه وفي المضارع للمتكلم مطلقا اي ويستتر الضمير المرفوع المتصل في المضارع للمتكلم سواء كان للمفرد او للمثنى او للمجموع او للمذكر او للمؤنث لوجود قرينة التكلم من هو له واشار بقوله مطلقا الى ما ذكرناه من الاقسام والمخاطب اي ويستتر الضمير المرفوع المتصل في المضارع للمخاطب نحو تضرب انت دون المخاطبة والمخاطبين والمخاطبات للرفع الالتباس والغائب والغائبة اي ويستتر المرفوع المتصل في المضارع الغائب نحو زيد يضرب وفي الغائبة هند تضرب ولا

ولا يستتر في الغائبين ولا الغائبين ولا في الغائبين ولا في الغائبات لدفع الالتباس وفي الصفة مطلقا اي ويستتر الضمير المرفوع المتصل
في الصفة مطلقا اي مفردا كان او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا مخاطبا كان او غائبا او متكلما لوجود قرينة دالة على
الضمير وهو علامات التثنية والجمع او عدمها او قرينة الخطب او قرينة المتكلم ولانه لو ابرز اجتماع الالفين في المثنى والواوين
في المجموع فحمل المفرد عليها اطرادا للباب تقول زيد ضارب والزيدان ضاربان وهند ضاربة والهندان ضاربتان والزيدون
هم ضارب والهندات ضاربات وليست الحروف فيهما ضمائر يريد حروف اعراب لتغييرها بالعوامل الداخلة على الصفة والمراد
بالصفة اسماء الافعال والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل اي لا يجوز اتيان
بالضمير المنفصل الا عند تعذر اتيان بالضمير المتصل لكون المتصل اخصر من المنفصل وذلك في التقدم على عامله او بالفصل
لغرض او باحذف او بالعامل معنوية احرف فاو الضمير مرفوع او يكون مسندا اليه صفة جرت غير من هي له مثل
اياك ضربنا وما ضربك الا انا واياك والشر انا زيد وما انت قائما وهند زيد ضاربة هي اي والتعذر المذكور اما بتقديم
الضمير على عامله نحو اياك ضربت واما بالفصل بين الضمير وبين عامله لاجل غرض نحو ما ضربك الا انا والتعذر ظاهر
في الموضعين وانما قال تعرض لعدم جواز الفصل بينه وبين عامله لا لغرض لئلا يلزم العدول عن الاصل بلا فائدة
واما بحذف عامل الضمير نحو اياك والشر لامتناع اتصال الملفوظ بغير الملفوظ بالحذف واما يكون عامل الضمير معنويا
وهو لا بدل نحو انا زيد لما ذكرناه واما يكون عامل الضمير حرفا والضمير مرفوع نحو ما انت قائما الوجوب استكفاء الضمير
المرفوع المتصل اذا كان مفردا غائبا نحو ضرب وامتناع استكفاء الضمير المرفوع المتصل في الحرف لضعف عمل الحرف فحمل المتكلم
والمخاطب والمثنى والمجموع على المفرد الغائب وان لم يجب استكفائها اطرادا للباب وانما قيل الضمير يكون مرفوعا لانه لو كان
منصوبا او مجرورا لجاز المتصل نحو انه وله لعدم وجوب استكفاء الضمير المنصوب والمجرور في العامل واما يكون الضمير
اسند اليه صفة جارية على غير من هي له نحو هند زيد ضاربة هي فهند مبتدأ وزيد مبتدأ ثان وضاربة خبر مبتدأ
ثان وهي على ضاربة مسند اليه وهي صفة جارية على غير من هي له لان ضاربة خبر زيد وفاعلها بالحقيقة هند والجملة
في محل الرفع بان خبر المبتدأ الاول وانما وجب ابراز الضمير لكون الصفة اضعف من الفعل في العمل ودفع الالتباس في
نحو زيد عمرو ضاربه هو فاذا ابرز الضمير علم ان الضارب زيد واذا لم يبرز علم ان الضارب عمرو ولتزموا ايضا ابراز فيما
لا يلتبس نحو هند زيد ضاربته هي اطرادا للباب ولم يلزم من ذلك وجوب الابراز في نحو زيد عمرو يضربه ونحو هند زيد
تضربها لانه وان حصل الالتباس في الصورة الاولى لكن العامل ههنا قوي لانه فعل وعلة وجوب الابراز ثم المجموع الامرين
وهما ضعف العامل وحصول الالتباس في بعض الصورة الاولى منتف ههنا قلنا فرع عن عدد الاسباب الموجبة لتعذر
اتصال الضمير اورد امثلتها على الترتيب المذكور وهو قوله مثل اياك الى قوله وهند زيد ضاربته هي واذا اجتمع ضميران و
ليس احدهما مرفوعا فان كان احدهما اعرف وقدمته فلك الخيار في الثاني مثل اعطيتكه وضربتكه اي واذا اجتمع ضميران لا
يكون منهما مرفوعا فان كان احدهما اعرف وقدمت الاعراب وفلك الخيار في اتصال الضمير الثاني وانفصاله تقول
اعطيتكه وضربتكه واعطيتك اياه وضربني اياك وانما اورد مثالين ليعلم ان الضميري يجوز ان يكونا منصوبين وان
يكون احدهما منصوبا والاخر مجرورا وانما قال وليس احدهما مرفوعا لانه لو كان الضميري مرفوعا لم يجز الامران لانه مع عدم
الفصل يتعين الاتصال نحو ضربتك ومع الفصل يتعين الانفصال نحو ضربت الا اياك اعلم انه لو قال فان كان احدهما اعرف
وقدمته من غير فصل بينهما فلك الخيار لكان اصوب لئلا يستشكل مثل قولنا ما اعطيتك الا اياه وجوابه يعلم من قوله او
فصل ومن قوله اذا اجتمع لامتناع الاجتماع من الفصل نحو ضربتك والا فهو منفصل مثل اعطيته اياك واياه اي وان لم يكن
مجموع ما ذكرنا وذلك بان لا يكون الاعرف نحو اعطيته اياه واعطيتك اياك واعطيتني اياي بان يكون احدهما اعرف لكن

لا يكون الاعراب مقدما نحو اعطيته اياك فالضمير متصل قطع لكراهة تقديم الحد المتساويين وغير مرجح على الاخر
وتقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة والمختار في خبر باب كان واخواتهما الانفصال اي جاز الانفصال
خبر كان واتصال شبههما بالمفعول اذا كان ضمير نحو كنته اياه لكن المختار هو الانفصال لانه في الاصل خبر المبتداء الانفصال
والاكثر لولا انت الى اخرها وعسيت الى اخرها اي الضمير اذا وقع بعد لولا وبعد عسى فالاكثر بعد لولا ضمير مرفوع منفصل
نحو لولا انت الى اخره لكون مبتداء وبعد عسى ضمير مرفوع متصل نحو عسيت الى اخره لكونه فاعله وقد جاء لولاك وعساك
الى اخرهما اي جاز بعد لو ضمير مجرور وبعد عسى ضمير منصوب متصل نحو لولاك الى لغوه وعساك الى اخره فقال الاخفش
ان الضمير الواقع بعد لولا ضمير المرفوع لجواز وقوع بعض الضمائر ما كانت وبك انت فهو في محل الرفع بالابتداء
وبعده عسى ضمير منصوب واقع موقوع الضمير المرفوع وقال سيبويه الضمير بعد لولا في محل الجر باولا وهو حرف
جر ههنا وبعد عسى في محل النصب بعسى وهو بمعنى لعل ههنا ونون الوقاية مع اي نون الوقاية مع ياء الضمير لازمة
في الماضي والمضارع عريا عن نون الاعراب اي نون الوقاية مع ياء الضمير لازمة في الماضي مطلقا نحو ضربني وضرباني
وضربوني وفي المضارع العري عن نون الاعراب نحو يضربني للحفظ عن دخول الكسرة ولهذا المسمى هذا النون النون
الوقاية وانما قال العري عن نون الاعراب لان معه جاز الاثبات والحذف مثل يضربانني ويضرباني ويضربوني ويضربني
وتضربني وتضربيني وتضربيني وانت مع النون في لدن وان اخواتهما مخير اي وانت مع نون الاعراب في المضارع نحو يضربانني
ويضربونني وتضربينني مخير في اثباته وحذفه اما اثباته فلاجرائه على القياس المتقدم واما حذفه فلاستغنائه عنه
بنون الاعراب ولكراهة اجتماع النونين وكذلك انت مع لدن مخير في اثبات نون الوقاية لخفة بنائه على السكون وحذفه
لكونه اسما على ثلثة احرف وكذلك انت مع ان واخواتهما مخير في اثبات نون الوقاية لشبههما بالفعل وعدم اجتماع النونات
في الفعل في حذفها لكراهتهم اجتماع النونات في الاربعة الاولى وحمل الاخيرين على الاربعة الاولى ويختار في ليت ومن وعن وقد فقط
اي ويختار اثبات النون في ليت لشبههما بالفعل وعدم اجتماع النونات وفي من وعن لحفظ سكونها مع جواز حذفها عنها لكونها
حرفا وجواز اتصال الياء بالحروف من غير نون الوقاية نحو لي ولي ويختار ايضا في قد فقط اثبات النون لحفظ سكونهما مع جواز
حذفهما عنها لكونهما اسما وجواز اتصال الياء بالاسم من غير نون الوقاية نحو غلامي وعكسها لعل اي وعكسي ليت لعل فان
يختار في لعل حذف نون الوقاية لكونها حرفا وجواز اتصال الياء بالحرف من غير النون على ان بعض لغاتها لعن فيلزم اجتماع النونات
فحذف النون اولى في احسن فحمل لعل لكونهما من لغاتها واما جواز اثبات النون فلتشبيه لعل بالفعل ويتوسط بين المبتداء والخبر
قبل العوامل وبعدها صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتداء اي ويتوسط بين المبتداء والخبر قبل دخول العوامل اللفظية
عليها نحو زيد هو المطلق وبعد دخول العوامل اللفظية عليها نحو كان زيد هو المنطلق صفة ضمير مرفوع منفصل مطابق
للمبتداء في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والخطاب والمتكلم والغيبة تقول زيد هو القائم الزيدان هما المتطالبان
والزيدون هم القائمون هند هي القائمة وكنت الرقيب واترن انا اقل منك وانما قال صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لعدم
تحقيق كونه ضميرا ويسمى فصلا لتفصل بين كونه خبرا ونعتا اي هذه الصيغة فصلا لانها تفصل بين كونه ما بعدها نعتا لما قبلها
او خبرا عنها فانه اذا وجدت هذه الصفة علم ان ما بعدها خبر لا نعتا لفصل بين النعت والمنعوت وشرطه ان يكون الخبر معرفة او افعل
من كان امثل كان زيد هو افضل من عمرو اي وشرط اثبات هذه الصيغة ان يكون الخبر معرفة نحو زيد هو القائم او يكون الخبر افعل
من كان اي يكون الخبر مشابها للمعرفة لفظا من حيث انه مضاف لاسماء داخلة في الابهام نحو مثل وغير اذا اضيفت وكالاسم المضاف
الى المعرفة اضافة لفظية نحو ضارب زيد الان او غدا وكان المضاف الى النكرة نحو غلام رجل او مشابها لها في امتناع دخول لام التعريف
عليه نحو كان زيد هو افضل من عمرو وزيد هو يقوم لانه اذا لم يكن معرفة ولا مشابها لها لم يحتج الى الفصل ولم يحمل على المعرفة

لعدم المشابهة ويعلم مما ذكرنا انه قال وشرطه ان يكون الخبر معرفة او مشابها لها لكان اصوب اعلم ان كون المبتداء ومعرفة
شرطه له ايضا الا انه لم يذكره للعلم به كذلك كره ان شرطه كون الخبر معرفة لانه لا يكون الخبر معرفة الا ويكون المبتداء معرفة
لا موضع له عند الخليل اي ولا موضع لهذا الضمير من الاعراب عند الخليل مع قوله بانه اسم لانه انما دخل للفصل كالكاف في اولئك
والتاء في انت فكان هذه لا محل لها من الاعراب لا يكون لهذا الضمير محل من الاعراب وبعض العرب يجعله مبتداء وما بعده خبره
اي وبعض العرب يجعل هذا الضمير مبتداء ويجعل ما بعده خبره وهو على الوجه اسم بلا خلاف وعليه قراءة بعضهم في غير السبعة وما
ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون وان ترن انا اقل يرافع الظالمين واقل ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب ويتقدم قبل الجملة ضمير
غائب يسمى ضمير الشان ويفسر بالجملة بعده ويكون منفصلا امتصلا مستترا او بارزا على حسب العوامل مثل هو زيد قائم وكان
زيد قائم اي ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب للتعظيم والاجلال لان ذكر الشيء مبهم اثم ذكر مفسرا يوضع في النفس تعظيما واجلالا
لئلا يفوت الكلام عن السامع عند غفلته ويسمى هذا الضمير ضمير الشان ان لم يكن في الجملة المؤنث وضمير القصة ان كان فيها مؤنث
كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار وانما يجب ان يفسر هذا الضمير الجملة لانها هي المراة من ذلك الضمير وانما كانت بعد الضمير
لوجوب كون المفسر الشيء بعده ويكون منفصلا ومتصلا اي ويكون هذا الضمير منفصلا ان كان مبتداء نحو هو زيد قائم
لكونه عامله معنويا ومتصلا مستترا ان كان عامله فعلا وهو مرفوع نحو كان زيد قائم لوجوب استكنان الضمير الغائب
المرفوع المفرد في الفعل بلا فصل ومتصلا بارزا ان كان منصوبا سواء كان عامله حرفا نحو انه زيد قائم لامتناع استكنان
الضمير في الحرف او فعلا نحو ظننت زيد قائم لعدم استتار المضمر المنصوب في فتفصل واليه اشار بقوله على حسب العوامل
اي انفصاله واتصاله مستترا واتصاله او بارزا انما هو على حسب عوامل وحذفه منصوبا ضعيف وحذف هذا الضمير والحال انه
منصوب ضعيف لانه مراد ليس عليه دلالة قوية مثال ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها حادلا وطباء ولم يحترز بقوله
منصوبا عن شيء لان هذا الضمير اذا كان مرفوعا لم يجز حذفه اما اذا كان مبتداء فلانه يلزم نقض الغرض واما اذا كان اسم كان
فلانه لا يجوز حذف الفاعل بعد ذكره لبيان ان حذفه منصوبا جائز على ضعف لانه مقصود ولا دلالة ظاهرة عليه والا مع
ان اذا خففت فلفظه لازم اي حذف هذا الضمير منصوبا ضعيف الا مع ان المفتوحة المخففة من الثقيلة فانه لازم حذفه معها
مع عدم الضعف لئلا يلزم من اية الاضعف على الاقوى وبيانه ان ان المفتوحة اكثر مشابهة للفعل لفظا لكونها مثل شذ ومد
على لفظه ان بان انيت ومعنى لدلالتها على معنى زيدت على التاكيد كالفعل والمكسورة المخففة وجد عملها كقوله تعالى
وان كلا لما ليوفينهم فوجب ان تعمل المفتوحة المخففة لئلا يلزم من اية الاضعف على الاقوى لكن لم يجد واعمالها في الظاهر فقد
فقدوه في المضمر كقوله في فتية كسيوف الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل كقوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى اعلم
انه سيكون اعلم ان كل من يحفى مبتداء وهنالك خبره مقدما عليه والجملة خبر ان وليس كل فاعلا لهالك لئلا يلزم تفسير ضمير
الشان بالمفرد اسماء الاشارة سما وضع للمشار اليه اي اسماء الاشارة اسماء وضعت لمشار اليه ولم يلزم تعريف الشيء تعريفا
دوريا او بما هو اخفى او بما هو مثله لانه عرف اسماء الاصطلاحية بالمشار اليه اللغوي المعلوم وانما بنيت لكونها مشابهة للحرف من حيث
احتياجها الى ما يبين ذات اليه وهي خمسة ذا للمذكر ولمثناه ذات وذوي وللمؤنث تا وتي وذي وته وذه ولمثناه تان وتين
وجمعهما اولاء مدا وقصرا اشارة الى تعديدها فذا اشارة به الى الواحد المذكر عاقلا او غيره وذان الى مثنى المذكر حال الرفع
وذي الى مثناه حال النصب والجر وتا وتي وته وذه وتهي يشار بها الى المؤنث الواحدة العاقلة او غيرها وتان الى مثنى المؤنث
حال الرفع وتين اليه حال النصب والجر واولاء المد والقصر يشار به الى جمع المذكر والى جمع المؤنث عاقلا وغيره ويلحقها
احرف التنبيه ويتصل بها حرف الخطاب اي ويلحق اوائل الاسماء الاشارة المذكور حرف التنبيه وهو الهاء لعدل على تنبيه الخطاب
فيقال هذا هذان هاتا هاتان هؤلاء ويتصل باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب ليدل على حال من تخاطبه من الافراد

والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وهي خمسة في خمسة ويكون خمسة وعشرين وهي ذلك الى ذاك وذانك الى ذانكن وكذا
وكذلك اليواقي اي اسماء الاشارة خمسة لان المشار اليه اما مذكر واما مؤنث وعلى التقديرين اما مفرد واما مثنى واما مجموع
وهو مشترك بين المذكر والمؤنث فيكون خمسة الفاظ والالفاظ الدالة على الخطاب خمسة ايضا والخمسة الاخير تستعمل مع كل واحد
من الخمسة الاولى فيكون المجموع خمسة وعشرين لفظا من ضرب خمسة في خمسة واما بحسب المعنى فتكون ستة وعشرين حاصلا
من ضرب ستة للاشارة في ستة للخطاب تقول ذاك ذاكما ذاكم ذاتي ذاكما ذاكن وهذا تقول في الاربعة الباقية اعني ذي وتا وتين
واولاء ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد واذك للمتوسط اشارة الى القرينين ذوا ذاك وذلك فذا للمشار اليه القريب وذاك للمشار اليه
البعيد وقيل اللام ليدل المخاطب وتلك وذاتك وذانك للمشددتين واولالك مثل ذلك قوله تلك وما عطف عليه مبتدأ
وقوله مثل ذلك خبره يعني كما ان ذلك للبعيد كان لك وتلك وتانك وذانك مشددتي واولالك للبعيد وما للقريب
فهو ذا وتا وذانا وتان واولاء وللمتوسط فهو تاك وذاتك وتانك غير مشددتي واولاتك واولاك ثم وهنا وهنا
فللمكان خاصة اي هذه الاسماء الثلثة للاشارة الى المكان خاصة اي لا يشار بها الى غير المكان فهنا يشار بها الى المكان القريب
وبهنا وهناك الى المتوسط وبثم وهنا مشددة وهنالك الى البعيد وفي هنا ثلث لغات احدها ضم الهاء تخفيف النون
والاخيران فتحها وكسرها مع تشديد النون لكن الفتح اكثر قوله الموصول ما لا يتم جزء الا بصلة وعائد انما بين الموصولات
لمشابهتها الحروف من حيث احتياجها الى غيره وهو صلة وحد الموصول اسم لا يصير جزءا تاما من الكلام من مسند او مسند
اليه الا بصلة وعائد فقولنا اسم كان كالجنس وقولنا لا يصير جزءا تاما الا مع صلة يخرج الاسماء التي تصير جزءا تاما من الكلام
كزيد ورجل وقولنا وعائد يخرج منه مثل اذا واذا لانه وان لم يتم جزء من الكلام الا مع الصلة فانه يتم بلا عائد وانما قال
لا يتم جزء ولم يقل لا تصير جزءا ولانه لا يصير جزءا لكن لا يصير جزءا تاما وصلته جملة خبرية انما احتاج الى تعريفها لانها لم
تكن مبنية وكانت ماخوذة في تعريف الموصول فعرفها بان قال صلة جملة خبرية لئلا يلزم تعريف الشيء بما هو مثله في المعرفة
والجهالة او بما هو اخفى وانما وجب ان تكون صلته لان الذي والتي ومثناهما ومجموعهما وضعت لجعل الجملة صفة للمعرفة بواسطتها
بواسطتها فحمل احوالها عليها لمن وما عليها وانما وجب ان يكون خبرية لازما عداها كالامر والنهي وغيرها غير موضح للموصولات
والصلة يجب ان يكون موضحة لها والعائد ضمير له وصلة الالف واللام اسم فاعل ومفعول هذا تعريف للعائد وانما قال عرفه
لانه غير بين وماخوذ في تعريف الموصول اي العائد ضمير في الصلة يعود الى الموصول وانما يجب ذكره لترتبط الصلة بالموصول قوله
وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول او صلة الالف واللام الذي بمعنى الذي او التي لا يكون الا اسم فاعل ومفعول لكراهتهم ان يدخل
صفته مثل صفة لام التعريف فيكون من الجملة المفرد ليدخلا عليه ويلزم ان يكون تلك الجملة فعلية ليمكن سبك المفرد منها
وذلك المفرد هو الفاعل والمفعول وهي الذي والتي واللذان واللتان بالالف والياء والاولى والذين والذاتي واللاتي واللاتي واللواتي
وما ومن واي واية وذو الطائية وذا بعدها ما الاستفهامية والالف واللام اي شروع في عدتها اي والموصول الذي للمفرد المذكر والتي
للمفرد المؤنث واللذان بالالف للمثنى المذكر حال الرفع واللذي بالياء حال النصب والجر الاولى والذي للمذكرين وفي جمع المؤنث لغات
اللائي واللاتي واللواتي واللاء بالمد والهمزة والياء بالياء المكسورة او الساكنة من غير الهمزة وكل هذه الاشياء مشترك بين اولي
العلم وغيره الاولى والذي فانه مخصوص باولي العلم قيل ومن العجب ان المفرد والمثنى وهو الذي واللذان لمن لا يعلم والجمع مخصوص
باولي العلم ومن فيمن يعلم غالبا وما فيما لا يعلم غالبا وهما اعني من وما يستعمل ان للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث
واي للمذكر بمعنى الذي وانه للمؤنث بمعنى التي وذو الطائية اي ذو بمعنى في لغة طي كقوله اوله فان الماء ماء اي وجدي
وبيني ذو حفرت وذو طويت وذا بعد ما الاستفهامية خاصة بمعنى الذي عند البصريين وعند الكوفيين فيقع ذا بمعناه
مطلقا والالف واللام في اسمي الفاعل والمفعول بمعنى الذي والتي والعائد للمفعول يجوز حذفه اي الضمير العائد من الصلة

الى الموصول يجوز حذفه اذا كان معمولا كقوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر لحصول العلم به مع كونه فضلة وانما
قيل العائد والمفعول لان غيره وهو ما المرفوع والمجرور كثيرة حذف اعين الجار وفيه نظر لجواز كون المرفوع مبتدأ او خبر
او يجوز حذفهما ويجوز حذف الجار والمجرور معا لقول الشاعر عسى الايام ان يرجعن قوما كالذي كانوا اي كالذي كانوا عليه
قال الصواب ان يقال فالعائد المفعول كثر حذفه لانه قل حذف غيره واذا اخبرت بالذي صدرتها وجعلت موضع المخبر عنه
ضمير الهاء واخوته خبر فاذا اخبرت عن زيد من ضربت زيدا قلت الذي ضربته زيد وكذلك الالف واللام في الجملة الفعلية
خاصة يصح بناء اسم الفاعل والمفعول اي واذا اخبرت باستغناء الذي عن شيء ما معلوم من وجه وغير معلوم من وجه
الاخر صدرت الذي اي جعلت الذي في صدر الجملة لكونه مخبرا عنه وجعلت موضع المخبر عنه ضميرا يعود الى الذي المربط
واخبرت المخبر عنه لكونه مخبرا به فاذا اخبرت عن زيد من قولنا ضربت فعلت ما قلنا وقلت الذي ضربته زيد وكذلك
تقول في الاخبار عنه بالالف واللام الضارب انا زيد لكن الاخبار بالالف واللام مخصوص بالجملة الفعلية ليصح بناء اسمي
الفاعل والمفعول منها يصح دخول منها الالف واللام واذا كان كذلك الذي اكثر محالا من الالف واللام اعلم ان المراد بالذي
في قوله واذا اخبرت بالذي هو الذي والذي الذي والتي واللتان اعلم انه يجب تقديم المبتدأ او تاخير الخبر ههنا مع انه يذكرهما في
موضع تاخير الخبر واذا تعذر امر الاخبار اي اذا تعذر امر من اصول المذكور وهي تصدير الذي واقامة الضمير مقام المخبر عنه
ليعود الى الموصول وتاخير المخبر عنه خبر لتعذر الاخبار عنه بالذي كانتفاء لازمه وشرطه ومن ثم امتنع في ضمير الشان والموصوف
والصفة والمصدر العامل والحال والتمييز والضمير المستحق لغيرها والاسم المشتمل عليه اي ومن اجل انه اذا امتنع امر من اصول الثلثة
امتنع الاخبار عن الضمير الشان في قولك هو زيد قائم لتعذر تصدير الجملة بالذي وتعذر تاخيره وامتنع الاخبار ايضا عن الموصوف
في نحو جاءني زيد الظريف لامتناع جعل الضمير مكان لامتناع وصف الضمير وانما يمتنع الاخبار ايضا عن الصفة ان لو لا يؤخر الموصوف
مع الصفة اما اذا اخر مع الصفة نحو الذي جاءني الزيد الظريف فلم يمنع لعدم المانع ولان المخبر عنه هو الموصوف مع الصفة وامتنع
الى الاخبار ايضا عن الصفة لامتناع جعل الضمير صفة وامتنع الاخبار ايضا عن المصدر العامل في نحو ضربي زيد لامتناع جعل
الضمير مكانه ان اعملنا الضمير في معمول لان الضمير لا يعمل ولامتناع تاخيره ان اعملنا في معمول لان المصدر لا يعمل مؤخرا وانما
قيل المصدر بالعامل لجواز الاخبار عن المصدر الغير العامل نحو ان يقال في رايت ضرب الذي ضربته ضربك اعلم انه يمتنع الاخبار
عن الحال في نحو ضربت زيدا قائما لامتناع جعل الضمير مكانه لامتناع وقوع الضمير حالا ولذلك يمتنع عن التمييز في نحو طاب زيد نفسا
وامتنع الاخبار عن الضمير المستحق لان يعود الى غير الموصول في نحو زيد ضربته لامتناع جعل الضمير مكانه ليعود الى الموصول
لاستحقاق ان يعود الى غير الموصول ولو عاد الى الموصول لبقي ذلك الغير بلا عائد وامتنع الاخبار عن الاسم الذي يشتمل على
الضمير المستحق لان يعود الى غيره الموصول في نحو زيد ضربت غلام لعين ما ذكرناه قوله وما الاسمية موصولة واستفهامية
وشرطية وموصوفة وتامة بمعنى شيء وصفة اي وما الاسمية انواع احدها موصولة وهي لغير اولي العلم غالبا نحو اعجبني
ما صنعته وقد يكون للعالمين كقوله تعالى والسماء وما بناها والثاني شرطية كقوله ما يفتح الله من رحمة فلا ممسك لها
والثالث استفهامية في غير العالمين كقوله تعالى وما تلك بيمينك يا موسى والرابع موصوفة بمعنى شيء اما بالمفرد نحو
مررت بما معجب اي بشيء معجب واما بالجملة كقوله بما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال والخامس تامة
بمعنى شيء نحو وفتية دوقا نقما اي نعم الشيء شيئا الكرق والسادس صفة نحو ضربته ضربا ما اي ضربة ومن كذلك
الا في التام والصفة واية كمن اي انواع من كانواعها الا في التام والصفة فان من لا يكون تامة ولا صفة مثال الموصولة نحو جاءني
من ابوه طيب ومثال الاستفهام عندك من مثال الموصوفة بالمفرد وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا ومثال
الموصوفة بالجملة رب من انضجت غيظا صدره قد يمين لي موتا لم يطع فانها بمعنى شخص وانسان ومثال الشرطية نحو من

من يكرمني اكرمه وهي وهما تختص باولي العلم ويطلق على الواحد وغيره والمذكر المؤنث انما بني من وما شرطي
واستفهامي لتضمنها معنى الحرف وهو حرف الاستفهام والشرط وبنيا موصوفتين وموصولتين لاحتياجهما الى الصفة
والصلة قوله واي واية كمن وما الا في التام اي عدد انواع اي واية كعدد انواع الا في التام لا يقعان تامتين مثال الاستفهامية
ايهم وايتهم عندك والشرطية ايهم يكرمني اكرمه والموصوفة يا ايها الرجل ويا ايتها المرأة والموصولة ايهم واشد على
الرحمن عتيا والصفة مررت برجل اي رجل وهي معربة وحدها الا اذا حذف صدر صلتها اي اي واية معربة وحدها من بين
اخواتها في جميع الاقسام المذكورة الا اذا كانت موصولة او حذف صدر صلتها فانها تبنى ح اما اعرابها مع قيام الموجب للبناء
وهو مشابهتهما الحرف والتنبيه على ان الاصل في اخواتها هو الاعراب وما اختصاصها بالاعراب دون اخواتها فلوجود الاضافة
المنافية لا بيان فيها وعدمها في اخواتها واما بناؤها اذا حذفت صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم
اشد على الرحمن عتيا اي ايهم هو قلنا كيد بمشابهتهما الحرف افتقارها الى ذلك المحذوف وفي ماذا صنعت وجهان احدهما
ما الذي فعلت واجوابه رفع والاخر اي شيء وجوابه نصب اي وفي ماذا صنعت وجهان عند سيبويه احدهما ان اذا بمعنى
الذي وما للاستفهام اي ما الذي صنعت فما مبتداء والموصول مع الصلة خبره والعائد محذوف تقديره ما الذي صنعت
منه واجوابه مرفوع ليطابق السؤال وقد يجوز النصب نصب جوابه تقدير الفعل المذكور في السؤال قال الله تعالى ماذا انزل
ربكم قالوا اساطير الاولين اي ما الذي انزل ربكم وقال الله تعالى ماذا كم انزل ربكم قالوا خير العين اي شيء انزل ربكم وقالوا خير لكن
الاول اولى وثانيهما ان ما بمنزلة اسم واحد وهي اي شيء ويحكم على موضعه بحسب ما يقتضيه العامل وههنا في محل النصب
بانه مفعول صنعت وانما قدم ليتضمنه معنى الاشياء فعلى هذا لا يكون اسما موصولا واجوابه ح منصوب ليطابق السؤال و
يجوز الرفع ايضا على تقدير خبر مبتداء محذوف لكن الاول اولى اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر والماضي مثل رويد زيدا اي
امهله وهيهات ذلك اي بعد اي اسماء الافعال اسماء بمعنى الامر المخاطب او بمعنى الماضي مثال الاول رويد زيدا امهله
ومثال الثاني هيهات اي بعد وانما بنيت لوقوعها موقع المبني وكونها بمعناه وفعال بمعنى الامر من الثلاثي قياس كنزال بمعنى
انزل وفعال مصدرا معرفة كفجار او صفة نحو يا فساق مبني لمشابهته له لا وزنه وعلما للاعيان مؤنثا كقطام وغلاب
مبني في الحجاز وفي بني تميم معرب الا ما في اخره راء نحو حضار اي فعال على انواع احدها ان يكون بمعنى الامر كنزال بمعنى انزل
وهو قياس من الثلاثي اي مجيء فعال بمعنى الامر من كل فعل ثلاثي قياس وهو مذهب سيبويه لكثرة مجيء فعال بمعنى الامر في الثلاثي
دون الرباعي فقوله فعال مبتداء وقوله قياس خبره والثاني ان يكون مصدرا معرفة اي علما للمعاني نحو فجار علما للفجرة والفجور
والثالث ان يكون صفة معدولة نحو يا فساق بمعنى يا فاسقة مبني وانما بني القسمان لمشابهتهما فعال الذي بمعنى الامر من حيث
وجود العدل في كل واحد منهما ومن حيث الزنة فقوله مصدر معرفة مبتداء ومصدرا منصوبا على الحال وصفة عطف على مصدرا
وفعال مبني خبر فعال والرابع ان يكون علما للاعيان مؤنثا كقطام وغلاب وهو مبني عند اهل الحجاز ومعرب عند بني تميم الافعال
التي في اخره راء نحو حضار فان اكثر بني تميم يوافقون الحجازيين في بنائه اما بناؤه عند اهل الحجاز فلمشابهته فعال الذي بمعنى الامر في
العدل والزنة واما اعرابه ومنع صرفه عند بني تميم فلعدم علة البناء فيه وكونه علما مؤنثا معدولا فواجب ان يعرب ويمنع
الصرف قياسا على اخواته نحو عمر وزفر واما بناؤه ما في اخره راء عند اكثر بني تميم فلتحقق موجب جواز الامالة فيه اذا بني على الكسر في
الاحوال الثلث وتقدير كلامه في الرابع وفعال علما للاعيان مؤنثا مبني خبر فعال المقدر وعلما منصوبا بانه حال ومؤنثا صفة
علما ويحترز بقوله مؤنثا عن شيء بل الغرض ذكره ههنا ان يعلم افعال علما للاعيان لا يكون الا مؤنثا ولقائل ان يقول ويمنع ذلك
لان يقار اسم ماء وحضار اسم كوكب والماء والكوكب مذكران وجوابه ان سيبويه قال سقار وحضار مؤنثا لان العرب تؤنث بعض
الماء فتقول ماء فلان وتؤنث بعض الكوكب فتقول الشعرى والزهرة فسقر اسم الماء وحضار اسم الكوكب في التقدير الاصوات كل

لفظ حكي به صوت او صوت به للبهائم فالاول كغاق والثاني كنخ اي الاصوات الفاظ حكي بها عن اصوات نحو نخاق حكاية
عن صوت الفرات او صوت بها للبهائم نحو نخ لانه خة البعين وفاغ لرجو الغنم وانما بنيت لعدم موجب الاعراب وهو
التركيب الذي يقصد فيه باجزاء المركب اللفظ والمعنى فان الثاني منتف ههنا لانه يقال قلت غاق او كتبت غاق ولا يقال
غاق او قام غاق او غير غاق مما يراد بمعنى غاق المركبات كل اسم مركب من كلمتين ليس بينهما نسبة اي المركب كل اسم مركب
من كلمتين ليس بينهما نسبة والمراد بالمركب ههنا المركب المبني الذي سبب بناء اجزائه او بناء احد اجزائه التركيب
فقوله كل اسم كالجنس وبقوله مركب من كلمتين خرج الاسماء المفردة وبقوله ليس بينهما نسبة خرج عنه مثل تابط شرا
وغلام زيد لوجود النسبة بين كلمتيهما وانما وجب اخراج الاول لان سبب بنائه ليس التركيب والثاني لكونه معربا وكلامنا
في مبني وانما قال كلمتين ولم يقل من اسمين ليدخل فيه مثل سيبويه ونفطويه فان تضمن الثاني حرفا كخمسة عشر وحادي
عشر واخواتهما الا اثني عشر اي فان تضمن الجزء الثاني من المركب الذي سبب بنائه التركيب حرفا بني الجزءان كخمسة عشر وحادي
عشر الى تسعة وتاسع عشر اما بناء الجزء الاول فلكونه بمنزلة الجزء الاول من الاسم المفرد واما بناء الثاني فلتضمنه الحرف فان اصل
خمسة وعشر وانما اورده مثالين وهما خمسة عشر وحادي عشر ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان المراد العدد او الواحد
من المتعدد وفي بناء المركب الذي يراد به واحد من المتعدد نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف اذا لم يرد به حادي وعشر لان
معناه حادي وعاشر كما ان معنى احد عشر واحد وعشرة لانه مركب من المفردي من المتعدد احدهما الحادي والثاني العاشر
فكما يقال احد عشر كان ينبغي ان يقال حادي عاشر الا انه بعد حذف الواو غير لفظ العاشر الى لفظ العشر للتخفيف وانما استثنى اثني عشر
من هذا الحكم لان اعراب الجزء الاول منه وبني الثاني وانما بني مع وجود علة البناء كتشبيههم اياه بالمضاف من حيث حذف
النون منه لئلا يؤذن بالانفصال فشبه به ايضا في الاعراب لكونه حكما لفظيا مثل حذف النون والاعراب الثاني لبعلبك وبني الاول
في الافصح اي وان لم يتضمن الجزء الثاني مركب الذي سبب بنائه التركيب الجزء الثاني منا ولعدم لعلة بقائه وبني الاول لكونه
بمنزلة الجزء الاول من الاسم المفرد على الافصح نحو بعلبك وانما قال في الافصح لانه فيه ثلث لغات احدها المذكورة وهي الفصيحة
الكثيرة ولهذا قال في الافصح والثانية اعراب الجزء بين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه والثالثة اعراب
الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني اعلم انه لو قال والاعراب الثاني ان لم يكن الثاني قبل التركيب مبنيا نحو عمرويه
ونفطويه لكان اصوب وجوابه ان كلامه في المركب الذي هو سبب بنائه التركيب وههنا ليس كذلك الكنايات والمراد بالكنايات
ههنا الكنايات المبنية وهي عبارة عن الفاظ مبهم يعبر بها عن شيء وقع مفسرا في كلام متكسرا ما جعله مبهما على المخاطب
او لنسيانه فعلى هذا لا يكفي كم كناية لانه غير مفسر به عن شيء واقع ذلك الشيء صريحا قبل ان يكنى به المتكسر مفسرا في كلام متكلم
او انما ذكر ههنا لكونه موافقا لكذا في كونه عددا قوله كم وكذلك العدد اي كم وكذا كنايتان عن العدد وانما بني كم الاستفهامية
لتضمنها همزة الاستفهام والخبر لكونه مثل الاستفهامية في الصيغة وانما بني كذا لكونه منقولا عن مبني لان اصله ذا فدخل
عليها كاف التشبيه فبقي على ما كان عليه من البناء وممن كذا منصوب غالبا لكون ذا بمنزلة المضاف اليه في مثل ملؤه عسلا لكنه قد يكون
مجرورا باضافة كذا اليه لكونه بمنزلة ثلثة ومائة وقد يكون المبني مرفوعا بانه مبتدأ ما قبله خبره نحو له عندي كذا درهم
فدرهم مبتدأ له مقدم عليه خبره وكذا حال هكذا قالوه وفيه نظر لان المعنى لا يساعد والاولى عندي ان يكون كذا مبتدأ و
درهم بدلا او عطف بيان وله خبره وعندي حرف الله وكيت وذيت الحديث اي كيت وذيت كنايتان عن الحديث وانما بنيا
لكونهما واقعين موقع المبني وهو الجملة لكم الاستفهامية ممني ها منصوب مفردا اي ممني كم الاستفهامية منصوب مفرد لانه للعدد
فيجعل ممني كممني الاعداد المتوسطة لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح والخبرية مجرور مفرد ومجموع اي وممني كم الخبرية مجرور مفرد
ومجموع اما كونه مضافا اليه واما جواز كونه مفردا ومجموعا فلكونه للعدد وجواز كون ممني الاعداد مفردا ومجموعا وتدخل من

من فيها اي وتدخل من في بيان كم الاستفهامية وكم الخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها ولها صدر اي فكم
الاستفهامية وكم الخبرية صدر الكلام لكونهما لانشاء الاستفهام والانشاء التكثير وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
اي حكم كل واحد من كم الاستفهامية وكم الخبرية مرفوعا اي مبتدأ او مجرورا ولم يكن فلما كلا لاقتضائهما صدر الكلام
وتوغل العامل صدر الكلام وكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه بضمير كان منصوبا بالاتفاق حسب الاشارة اي موضع كونهما منصوبين
اي وكل موضع يكون ما بعد كم فعل غير مشتغل عنه بضمير او متعلق ضمير كان في محل النصب بذلك الفعل على حسب
ما يقتضيه العامل بعين ان اقتضى مفعولا به كان مفعولا به نحو كم رجل ضربت وكم غلام رجل ملكت وان اقتضى مفعولا
مطلقا كان مفعولا مطلقا نحو كم ضربة ضربت وكم ضربة ضربت وان اقتضى ظرفا نحو كم يوما صمت وكم يوم صمت وكل
ما قبل حرف جر ومضاف للمجرور اشارة الى مواضع كونهما مجرورين وهي كل موضع قبله حرف جر او اسم مضاف اليه فيه نحو
بكم رجل مررت وبكم رجل مرربة وغلام كم رجل ضربت والا فمرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا وخبر ان كان ظرفا اشارة
الى مواضع كونهما مرفوعين ومعناه انه اذا لم يكن بعد فعل غير مشتغل عنه بشيء اخر ولا قبله حرف جر ولا اسم مضاف اليه
فكم مرفوع في ذلك المواضع بانه مبتدأ ان لم يكن كم ظرفا نحو كم رجلا اخوك وكم رجل قام وخبر مبتدأ ان
كان ظرفا نحو كم يوم سفرك ويعلم كونه ظرفا بالمعين فان كان للمعين ظرفا والا فلا وكذلك اسماء الاستفهام
والشرط اي واعراب اسمي الاستفهام والشرط نحو متى ما استخرجا معين وشرطين مثل اعراب كم فان كان ما بعدهما فعل غير
مشتغل عنهما بشيء اخر كان محلهما النصب لانهما مفعولان لنحو متى من ضربت ومن ضرب اضرب وان كان قبلهما حرف جر
او اسم مضاف فمحلهما الجر نحو عن متى سرت وبمن تمر امرر وغلام من ضربت وغلام من تضرب وان لم يكن بعدهما فعل
شائع مذكور او لا قبلهما حرف جر ولا اسم مضاف ففي محل الرفع بالابتداء نحو متى ضربة اضرب ومن تضربه اضرب ومتى قام وفي مثل
كم عمة لك يا جرير حالة ثلثة اوجه اي وجاء في تمييز كم الذي احتمل نصبه بالفعل الذي بعده مع احتمال رفعه بالابتداء
ثلثة اوجه النصب بان يكون كم الاستفهام فكانه عن كمية اعداد جمال الاناث وعمات والجر بان يكون للخبرية وكم مبتدأ في الصورتين
لانه ليس بعده فعل غير مشتغل عنه بضمير وليس قبله حرف جر ولا اسم مضاف وهو ليس بظرف قد حليته على عشاري
خبر والرفع بان يكون عمة مبتدأ ولك صفة لها وقد حليت على الخبر هاو كم يحتمل الاستفهامية والخبرية وعلى التقديرين
في محل النصب على الظرفية ان كان التمييز المقدر مرة وعلى المصدرية ان كان المميز للمقدر لانه بعده فعل غير مشتغل عنه بضمير ظرف
او مصدر وهذا بيت للفرزدق يهجو جريرا وهو كم عمة لك يا جرير وخالة قد عاد حليت على عشاري فان نصبت عمة نصبت
خالة وقد عاد وان رفعهما رفعتهما وان جررتهما جررتهما وقد حذف في مثل كم مالك وكم ضربت اي وقد يجر في
مميزها اذا دل عليه قرينة نحو كم مالك في الاستفهامية اي كم درهما مالك لانه اذا سئل عن كمية ماله علم ان سئل عن كمية دينارة
ودرهم ونحو كم ضربت في الخبرية اي كم ضربة ضربت وكم مرة ضربت فكم في المثال الثاني في محل النصب في المصدر او على الظرف
وفي المثال الاول مبتدأ وما بعده خبره والظرف ومنهما ما قطع عن الاضافة كقبل وبعد والمراد بالظرف في قولهما الساعة فيهما
العرف اذ رأيت ميامين فيما بين ظرفي مكان وما زيد في مكان والعمر مبتدأ خبره محذوف وهو موجود وهو العامل في بين والزمان
ايضا في هذه الجملة تقديره فيما بين اذا زمان العمر موجود والعامل في اذا رأيت لانه ليس بمضاف الى اذا رأيت فيمنع عمله فيما قبله
والجواز ان يعمل رأيت في بين لكون واذا ظرفي المكان وامتناع عمل عامل واحد في ظرفي مكان الا على سبيل البدل ومنهما اين
واني لكان استفهاما وشرطا اي ومن الظروف المبنية اي وهما لمكان سواء كان للاستفهام او للشرط نحو اي زيد وابن تكن اكن وابن
زيد واني تقعد اقعد وبينا لتضمنهما معنى حروف الاستفهام او حروف الشرط متى للزمان استفهاما وشرطا فيهما اي ومتى اظرف
الزمان في الاستفهام نحو متى القتال وفي الشرط نحو متى تاتني اكرمك والفرق بين متى الشرطية ان متى للزمان المبهم ولما لا

لا يتحقق وقوعه واذا لزما المعنى ولما يتحقق وقوعه فلهذا لا يقال اتيك متى احمر البسر ويقال اتيك اذا احمر البسر
وبين متى لتضمنه همزة الاستفهام او حرف الشرط وايان للزمان استفهاما اي ومن الظروف المبنية ايان وهو ظرف الزمان
في الاستفهام كقوله تعالى ايان يوم الدين وبين ايان لتضمن همزة الاستفهام وكيف للحال استفهاما اي ومن الظروف المبنية كيف
لزمان الحال تقول كيف زيد وبين لتضمنه همزة الاستفهام وهو من ظروف الزمان عنده لانه سؤال عن حال المسؤل عنده
في الحال منها مذ ومنذ بمعنى اول المدة فيليها المعرفة وبمعنى الجمع فيليها المقصود بالعدد اي ومن الظروف المبنية مذ ومنذ
وهما لمعنى احدهما بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة وهو الزمان الذي يصح ان يكون جوابا لمتى ليدل على اول المدة الذي
هو المطلوب تقول ما رايته مذ يوم الجمعة والثاني بمعنى الجميع المدة فيليها المقصود بالعدد لبيان جميع المدة التي هي المقصود
وهي الزمان الذي يصح ان يكون جوابا لكم نحو ما رايته منذ يومان وانما بنيا لكونهما اسمين مثل كونهما حرفين في اللفظ وقد يقع
بعدهما المصدر والفعل وان اي وقد يقع المصدر والفعل بعدهما نحو ما رايته مذ سفره والفعل نحو ما رايته سافرا وان
مخففة نحو ما رايته مذ ان سافرا وان الثقيلة المفتوحة نحو مذ انه سافر فيقدر زمان مضاف ولازما لما ذكر اي اذا وقع
بعدهما احد الاشياء المذكورة وجب ان يقدر بعدهما زمان مضاف اليه لكون المعنى مبنيا عليه اي ما رايته مذ زمان سفره
وزمان ان سافر وزمان انه سافر وانما حذف للعلم به وح يكون ان بمعنى اول المدة وهو مبتدا وما بعده خبره خلافا للزجاج
اي مذ ومنذ مبتداء في مواضع اسميتها وما بعدهما خبرهما معرفتان لكونهما في تاويل الاضافة لانها بمعنى اول المدة او بمعنى
جميع المدة خلافا للزجاج فانها عنده خبر المبتداء والمبتداء ما بعدهما اي يوم الجمعة اول المدة ويومان جميع تلك
المدة وهو ضعيف لان المعنى لا يساعده الا اذا جعل مذ ومنذ مبتداء ولا مانع عنه ولانه يمتنع وقوعه مثل يومين مبتداء
في مثل قولنا ما رايته مذ يومان لانه نكرة غير مخصصة بوجه واعلم انه لا موضع للجملة التي هما صدرها الا عند السيرافي
فانه يجعل موضعها نصبا على الحال وهو ضعيف لان المعنى لا يساعده ذلك ومنها الذي ولدن وقد جاء لدن ولد ولدى
ومنه الظروف المبنية الذي ولدن وفيهما لغات غيرهما وقد اشار اليها بقوله وقد جاء لدن بفتح اللام والدال وسكون النون
بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون والمن بفتح اللام واسكون الدال والد بضم
اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وانما بنيت الذي والدن لا من لغاتها لدى الذي وضعه وضع الحروف ثم حمل
عليه اخواتها وحكمها ان تجريها على الاضافة نحو المال لدى زيد ولكن نصبت العرب عدوة بلدن خاصة تشبيها لنونها
بالتنوين من حيث ان تثبت وتنزع والفرق بين عند ولدى انه اذا قيل المال الذي زيد لم يصدق الا اذا كان المال حاضرا عنده
واذا قيل المال عند زيد صدق ذلك سواء كان المال حاضرا او غائبا وقط للماضي المنفي وعوض للمستقبل المنفي اي ومن الظروف
المبنية قط وعوض للزمان المستقبل المنفي على تشديد الطاء للزمان الماضي المنفي على سبيل الاستغراق نحو ما رايته قط وعوض
للزمان المستقبل المنفي على سبيل الاستغراق نحو لا افعله عوض اي لا افعله ابدا وبنيا لتضمنهما معنى واختصا بالبناء من بين سائر
الظروف العدم في فيها فتضمنها لام التعريف والظروف المضافة الى الجملة واذا يجوز بناؤها على الفتح اي وقد يجيء يجوز بناء
الظروف المضافة الى الجملة على الفتح نحو هذا يوم ينفع الصادقين والى اذ نحو قوله تعالى ومن خزي يومئذ لاكتسابها البناء
من المضاف اليه قيل والمراد بالجملة هي الجملة الفعلية لعدم جواز بنائها عند اضافتها الى الجملة الاسمية وهو ممنوع عند الاو
الاولين الا ان الجملة سواء كانت فعلية او اسمية فيجوز اكتساب المضاف من المضاف اليها البناء منها ويعلم من قوله يجوز انه
يجوز اعرابها ايضا لكونها اسما مستحقا للاعراب ولا يجب اكتساب ولا يجب المضاف الى المبني البناء منه وكذلك مثل وغير
مع ما وان وان اي وكذلك يجوز بناء غير ومثل على الفتح اذا اضيفا الى ما المصدرية نحو قيامي مثل ما تقوم اولى ان نحو
قيامي مثل ان تقوم اولى ان نحو قيامي مثل انك تقوم لمشابهتها الظروف المضافة الى الجملة نحو اذا وحيث ويجوز اعرابها

لكونها اسمين مستحقين للاعراب وانما ذكرهما وان يكونا من الظروف لكونهما مشابهتين للظرف من حيث احتياجها الى المضاف
اليه المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع لشيء بعينه وهي المضمرات والاعلامية والمبهمات وما عرف بالالف واللام وبالنداء والمضاف
الى احدها معنى فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج النكرات لانها لم توضع لشيء بعينه وانواعها
المضمرات والاعلام والمبهمات اعني الموصولات واسماء الاشارة والمعرف بلام التعريف والمعرف بالنداء والمضاف الى
احدها معنى فقدم المضمرات والمبهمات والمعرف بالنداء والمضاف الى احدهما معنى وانما قال معنى لانه لو لا اضيف الى احدها
لفظا لم يتعرف المضاف اليه واما المعرف بلام التعريف فلا لام فيه اما التعريف الجنس نحو اهلك الناس الدنيا والدرهم واما التعريف
استغراق الجنس كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا واما للعهد بان يذكر منكور ثم تعا المنكور معرفا كقوله تعالى كما
ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او بان يكون معهودا في الذهن كقولك ادخل السوق ان كان السوق معهود
بينك وبين مخاطبك واما بمعنى الذي نحو الضارب المضروب وقدم والعلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد
قوله ما وضع لشيء بعينه شامل لجميع المعارف وبقوله غير متناول غيره يخرج عنه سائر المعارض لكونه متناولا لغيره فان انت
وضع للمخاطب مع كونه متناولا لغيره وهو زيد وعمرو واذا خوطب به وقوله بوضع واحد ليدخل فيه العلم الذي وقع فيه
الاشتراك نحو زيد اذا سمي به رجل ثم سمي به اخر فانه وان كان متناولا لغيره لكنه ليس بوضع واحد بل باوضاع علم
انه فيه نظر لانه انت مثلا اما موضوع للمخاطب معنى او المخاطب غير معنى لا سبيل الى الاول لعدم فهم المخاطب المعنى منه
ولا الى الثاني والا لم يكن معرفة لكونه موضوعا لشيء غير معنى والمقدر خلافه لا يقال نختار انه موضوع لمخاطب غير معنى و
نمنع كونه موضوعا لشيء غير معنى لان ذلك الشيء معنى من حيث انه مخاطب لتمييزه عن المتكلم والغائب لا يكفي ذلك
في كونه موضوعا لشيء معنى والا لكان مثل رجل معرفة لانه موضوع لواحد من الرجال فيتميز عن واحد من غير الرجال
فان مثل انت ورجلا يشتركان في انهما موضوعان لواحد لكنه احدهما لواحد من المخاطبين والاخر لواحد من الرجال
لكن مثل رجلا نكرة بلا خلاف فلا يكفي تمييزه عن الغائب والمتكلم في كونه موضوعا لمعنى واعلم ان جوابه مبني على حرف واحد
وهو ان مثل انت كلمني باعتبار ان معهود لمن تخاطبه زيدا كان او عمرو جزئي باعتبار عروض الجزئية والتشخيص اياه بسبب
قصدك به شخصا معينا واذا عرفت ذلك فالمراد بقولهم انه موضوع لشيء معنى بما هو باعتبار عروض جزئيته والتشخيص
اياه والمراد بقولهم انه غير متناول لغيره انه يجوز استعماله في شخص اخر غير الذي استعملته فيه او لا يكون مفهومه كليا او نقول في
الجواب المراد بالوضع الاستعمال فيكون معنى الحد في العلم ما استعمل لشيء بعينه غير جائز استعماله في شيء اخر وح لا يتوجه
الاسكار واعلم ايضا انه يجوز على الحال فيكون معناه العلم ما استعمل في شيء بعينه غير جائز استعماله في غيره ويجوز رفعه
بان يكون خبرا بعد خبر ولا يجوز خبره لان ذلك الشيء الذي هو المعنى لا يتناول غير نفسه حتى يحترز عنه قوله والى اعرفها المضمر
المتكلم ثم المخاطب اي واعرف المعارف المضمر المتكلم لعدم امكان الشركة فيه ثم المخاطب لجواز وقوع شركة ما ثم مضمر الغائب ثم الاعلام
ثم المبهمات ثم الداخل عليه حرف التعريف والمنادى والمضاف الى احدها معنى بحسب المضاف اليه هذا اسم وهو المشهور من مذهب
سيبويه وفيه اختلافات كثيرة فائدة الخلاف وتظهر في الوضوء فقط لان الموصوف يجب ان يكون اخص من الصفات لي فاي منها يقع
موصوفا لاخر ولا يكون اعرف بالنسبة اليه والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وبقوله
لا بعينه خرجت المعرفة عنه نحو رجل فانه وضع لواحد من هذه الحقيقة هذه الصفة وهي غير متعينة او وضع لواحد منها تبينا
تناول سبيل البدل اسماء العدد ما وضع لكمية احد الاشياء واصولها اثنا عشر كلمة واحد الى عشرة ومائة والفاظ الاسماء الاعداد
وضعت لتدل على كمية احد الاشياء اي العدد وذات فالواحد والاثنان عدد لوقوعها جوابا عن قول القائل كم عندك ولا ينقص
الحد بمثل الذراع مع كونه موضوعا لكمية احد الاشياء لانه غير موضوع لكمية احد جميع الاشياء لانه لا يمكن تقدير جميع الاشياء

بالذي راع وفيه نظر لانه لا يقدر جميع الاشياء بجميع الاعداد والحق ان يقال المراد ما وضع لكمية احد الاشياء بالذات
فلا يشكل ح بالذراع لان الكمية عارضة له لانه عرض والحد واوصول الاعداد اثنا عشر وكلمة وهي واحد الي عشرة ومائة
والف ويتولد منها اعداد غير متناهية الي حد تقف عنه والتولد اما بتثنية نحو مائتين والفين وامر الجمع نحو عشرون ولوف
ومائة واما بعطف نحو احد وعشرون اما بتركيب نحو احد عشر علي سبيل منع الخلو تقول واحد اثنان واحدي اثنان واثنان
ثلثة الي عشرة واثنان ثلث الي عشر هذا بيان استعمال هذه الاعداد اي تقول واحد واثنان للمذكر وواحدة و
اثنتان للمؤنث وهو جار علي القياس وتقول ثلثة للمذكر وثلث للمؤنث تقول ثلثة رجال وثلث نسوة الي عشرة رجال
وعشر نسوة وهو غير جار علي القياس المشهور وانما لم يجب عليه لان المعدود المذكر جميع ههنا فيكون مؤنثا ايلزم الحرف
التاء لعدد وانما فاذا الحق للمذكر عم يلحق للمؤنث فرقا بينهما ولم يتبعا الامر بالعكس لكون المذكر اسبق فاحتيج الي
تانيثه اولا واما قوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها فلان الامثل هو الحسنات ولانها اكتسبت التانيث من المضاف
اليه واعلم انه يجوز ان يقال ثلث من واب وثلثة واب واذا اريد المذكر فمن قال ثلثة دواب جري علي الاصل وهو ان
الدابة في الاصل صفة علي وزن فاعلة من دب يدب وليت باسم لكنها تستعمل استعمل الاسماء من حيث انه لا يذكر
الموصوف فيكون التقدير ثلثة اشياء دوب وح يكون المعدود مذكرا ومن قال ثلثة ثلثة دواب حمل علي الظاهر واجري
الدواب مجري عرفة والمختار ثلثة بنات عرس واربعة بنات اوي لان الواحد ابن اوي وابن عرس وقال المحققون
من علماء البصرة ثلثة طلحات سواء اريد بها نساء وقيل ثلثة طلحات ان اريد بها الرجال وثلث طلحات ان اريد
بها النساء فرقا بينهما احد عشر اثنا عشر احدي عشرة واثنا عشرة ثلثة عشر الي تسعة عشر وثلث عشرة الي تسع عشرة
امرأة تكسر الشيء اي اذا جاوزت العشرة قلت احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا المذكر واحدي عشرة واثنا عشرة امرأة لمو
للمؤنث اما الجزء الاول وقد جاء حال التركيب كمجيئه حال الافراد الا انه غير الواحد الي الاحد والواحدة الي الاحدي تخفيفا
واما تانيث الجزء الثاني في المؤنث وتذكيره في المذكر فقد يرجع الي القياس المشهور لحمله علي اخواته لعلة تذكرها في اخواتها
وتقول ثلثة عشر الي تسعة عشر للمذكر وثلث عشرة الي تسعة عشرة اي فتقول ثلثة عشر للمذكر وثلث عشرة للمؤنث سكون
الشيء عند اهل الحجاز وكسرها عند بني تميم فالجزء الاول جاء في التذكر ولتانيث حال التركيب كمجيئه حال الافراد في تذكير
المؤنث وتانيث المذكر والجزء الثاني قد رجع الي الاصل لانه لما وجب تذكيره للمذكر لئلا يلزم اجتماع التانيثين فيما هو
لكلمة الواحدة وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث وكسر الشيء في عشرة او سكونها
وجب لئلا يجتمع توالي اربعة فتحات في كلمة واحدة مع تركيبها مع ما في اخرها فتحة وعشرون واخواتها فيهما اي تقول
عشرون واخواتها اي ثلثون واربعون الي تسعين في المذكر والمؤنث نحو عشرون رجلا وامرأة الي تسعين رجلا وامرأة احد
وعشرون احدي وعشرون ثم بالعطف بلفظ ما تقدم الي تسعين اي اذا عطف العشرات اعني العشرين الي تسعين علي
ما دون عشرة وهو من واحد الي تسعة تستعمل ما دون عشرة علي ما عرفت وتعطف عليه عشرين وانما اورد مثالين
للتعليم وهو احد وعشرون للمذكر واحدي وعشرون للمؤنث ثم العطف بلفظ ما تقدم اي تاخذ احد من واحد الي
عشرة علي ما عرفت من غير تفسير وتعطف عليه عقود العشرات فتقول اثنان وعشرون رجلا واثنتان وعشرون وامرأة
الي تسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امرأة وانما لم تركب الاحاد مع العشرات واخواتها كما ركب الاحاد مع العشرة
لان الواو والياء في العشرين واخواتها علامة الاعراب والركب للبناء فالجميع بينهما متعذر ومائة والف ومائتان والفان
فيهما اي تقول في المذكر والمؤنث مائة ومائتان والف والفان والاف من غير تعيين نحو مائة رجل ومائة امرأة والف
رجل والف امرأة ثم بالعطف علي ما تقدم اي اذا جاوزت مائة ما زاد عليها علي ما عرفت من واحد الي تسعة وتسعين وتعطف

على مائة فتقول مائة وخمسة رجال ومائة وخمس نسوة وهكذا تستعمل ما دون المائة على ما عرفت الى ان تصل الى مائتين
ثم تستعمل ما دون المائة وتعطفه على المائتين وهكذا الى الالف واذا وصلت الى الالف تستعمل ما دون المائة على ما عرفت
ودون المائتان على ما عرفت وتعطفه المائة على الالف وما دون المائة على فتقول الف ومائة واحد وعشرون رجلا والف ومائة
واحدى وعشرون امراة ولم يجز هذه الفاء عقدة في التوزيع لان الغرض فيها معرفة لا قل لكون الاكثر معلوما وفي ثماني عشرة
فتح الياء وجاء اسكانها وسد حذفها بفتح النون اشارة الى مخالفته لاخواته لان اخر الاسم الاول من المركبات من احد
عشر الى تسعة عشر مبني على الفتح للخفة الا اثنا عشر واثنتي عشرة فانه معرب وثمانيا عشر مع كونه مركبا مبنيا جاء مخالفا لا
لاخواته من المبنيات لجواز فتح يائه قياما على سائر المركبات واسكانها للتخفيف واحذفها مع كسرة النون لدلالة الكسرة
على الياء وحذفها مع فتح النون وهو شاذ ومميز الثلثة الى العشرة محفوظ مجموع لفظا او معنا لما فرغ من كيفية الاستعمال
العدد شرع في حال المميزات اعني المعدودات فقال مميز الثلثة الى العشرة محفوظ لاضافة الاعداد اليه ومجموع لفظا نحو
ثلثة رجلا ومعنا اليها نحو ثلثة نفر ونحو ثلثة اشياء عند الخليل وسيبويه فانه وان كان على وزن فعلاء عندهما لكنه في المعنى
جمع شيء ليوافق العدد المعدود لكونه اياه في المعنى انما لقد اء بمميز الثلثة لعدم مجيء المميز لما دون الثلثة على ما صرح
به الا في ثلثمائة وان كان قياسها ما سائتان او مئتين استثناء من قولهم ومميز الثلثة الى العشرة محفوظ ومجموع لفظا او
معنا وانما استثني منه لعدم اضافة الثلثة الى العشرة الى الجمع في ثلثمائة الى تسعمائة لا لفظا ولا معنى لكون المائة موضوعة
لعقد معنى ولا شيء مع الجمع كذلك كان القياس ان يضاف الى مئتين ان اريد المذكر العاقل والى مئات ان اريد غير المذكر
العاقل فايقال ثلث مئات مع ان قياسها لك وانما جواز اضافتها الى لفظ المائة لوجود الكثرة فيها فاشبهت جمع ومميز احد
عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد اما نصبه فلتمام الاسم قبله بتقدير التنوين من احد عشر الى تسعة عشر فلكون الاعداد
في تقدير التنوين لان كل تنوين حذف لغير اللام والاضافة فهو في تقدير الثبوت وتمامه بنون تثنية وبنون الجمع في عشرين
واخواتها واما افراده فلحصول الغرض به مع كونه اخف من الجمع ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه محفوظ مفرد اي مميز المائة
والالف ومميز المائة تثنية المائة والالف ومميز جمع الالف محفوظ لاضافتها اليه ومفرد لحصول الغرض به وانما لم يقال وجمعها كما
قال وتثنيتها لعدم استعمال جمع المائة فلا يقال ثلث مايات بخلاف التثنية فان يقال مائتا رجل واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ
الدال عليه مذكرا وبالعكس فوجهان اي اذا كان المعدود مؤنثا واللفظ الدال عليه مذكر ذلك وجهان الى جاء ذلك تذكير العدد
وتانيثه كالشخص المضاف على المراة فانه جاز ان يقال ثلثة اشخص مراعاة للفظ وثلث اشخص مراعاة للمعنى وبالعكس اي
اذا كان المعدود مذكرا واللفظ الدال عليه مؤنثا فلك وجهان تذكير العدد مراعاة للمعنى وتانيثه مراعاة للفظ
كالمطلقة على رفع فتقول ثلثة انفس وثلث انفس واعلم ان مراعاة اللفظ في الصورتين اولى عندهم مراعاة المعنى ولا
ولا يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ تمييزهما عنهما مثل رجل ورجلان لافادته النص المقصود بالعدد اي لا تستعمل الو
الواحد والاثنان مع معدودهما للاستغناء بلفظ معدودهما عنهما فان رجلان يدل على الواحد ورجلين على الاثنان بخلاف
الجمع فانه لا يدل على العدد المعنى فلم يجز الاكتفاء بالجمع الذي هو المعدود لعدم دلالته على التعيين ولا بالعدد في الجمع
لعدم تعين المعدود فاحتيج الى ذكر العدد والمعدود اي المميز واما قولهم رجل واحد ورجلان اثنان فللتاكيد وتقول
للمفرد من المتعدد باعتبار تمييز والثاني والثانية الى العاشر والعاشرة الا غير اي للواحد من الشيء الذي تعدد وكثرة
باعتبار تغيير ذلك الواحد عددا اقل من الذي اشتق منه ذلك الواحد مثل ما اشتق ذلك الواحد منه الثاني
للمذكر والثانية للمؤنث الى العاشر والعاشرة وانما ابتداء بالثاني لانه لا عداد لقد من الواحد حتى يجعله الواحد
واحد كقوله تعالى ما يكون من نجوى ثلثة الا هو رابعهم اي الا هو مميز الثلثة اربعة واه وانما لم يتجاوز العشر بهذا المعنى لعدم

فعل فوق العشرة بمعنى انه مصير عددا مثل عدد بخلاف العشرة فما دونها فانه يوجد لها فعل مشتق من العدد بهذا
المعنى نحو ثلث لاثنين وربعة الثلثة وعشرة التسعة وباعتبار حاله الاول والثاني الى العاشر والعاشرة عطف على قوله
باعتبار تصييره اي وتقول للمفرد من العدد باعتبار حاله اي باعتبار حاله واحد من التعدد ومنصوبا له اثنان او ثالث
او غير ذلك الاول والثاني للمذكر والاولى والثانية للمؤنث الى العاشر والعاشرة تقول اول ثلثة خامس خمسة عاشر
عشرة وانما قال الاول ولم يقل الواحد لكون الواحد للعدد وليس المراد لعدد بل الصفة فغير لفظ الواحد الى الاول
كما غير لفظ الاثنين الى الثاني ولم يجب نصب ما بعد الثاني الى العاشر بهذا المعنى لكونه بمنزلة الواحد من العدد بخلاف
اعتبار الاول فانه يجوز نصب ما بعده لكونه اسم فاعل بمعنى مصير والحادي عشرة والثاني عشر والثانية عشرة الى
التاسع عشر والتاسعة عشرة اي اذا جاوزت العشرة اي اذا تقول باعتبار حاله الحادي عشر للمذكر بتذكير الجزئين لانه
اسم المذكر الخلاف ثلثة عشر رجلا والحادية عشرة للمؤنث بتانيث الجزئين ليكون مخالفا للمذكر من كل الوجوه و
وهكذا تقول الى التاسع عشر للمذكر والى تسعة عشرة للمؤنث ومن ثم قيل في الاول ثالث اثنين اي مصيرهما من ثلثتهما
وفي الثاني ثلاث ثلثة اي احدهما اي ومن اجل انه يقال الثاني والثالث باعتباري اقبل باعتبار الاول الى باعتبار تصيره
ثالث اثنين ايضيف الى ما هو اقل من العدد الذي اشتق منه بواحد ليمكن ان يصير مثل المشتق منه ومعنى ثالث
اثنين مصير الاثنين ثلثة وهي اسم فاعل من ثلثتهما وقيل باعتبار الثاني اي باعتبار حاله ثالث ثلثة اي اضيف الى عدد
ما وللعدد الذي اشتق منه ليكون له معنى وقيل يجوز اضافته الى ما هو اكثر منه ثالث عشرة لجواز ان يكون واحد من
عشرة وله معنى وهو اتصافه بالثالثة وتقول حادي عشر احد عشر على الثاني خاصة اي تقول حادي عشر احد عشر
الى تاسع عشر تسعة عشر باعتبار الثاني لصحة المعنى ولم تقل باعتبار الاول لعدم فعل يشتق منه اسم فاعل فوق العشرة
بهذا المعنى ولهذا قال على الثاني خاصة فان شئت قلت حادي احد عشر الى تاسع تسعة عشر فتعرب الاول اي وان شئت
قلت بهذا المعنى بعبارة اخرى حادي احد عشر بحذف عشر الاول استغناء عنه بذكره مع ثانيا وهكذا تقول الى تاسع تسعة
عشر فتعرب الجزء الاول لعدم موجب البناء وهو التركيب وبني الجزءان الباقيان لوجود موجب البناء فيهما المذكر والمؤنث
ما فيه علامة التانيث لفظا او تقديرا والمذكر بخلاف انما عرف المؤنث اولا لان المؤنث وجودي والتذكير عدمي ومعرفة
المكان سابقة على معرفة الاعدام فالمؤنث اسم فيه علامة التانيث لفظا نحو ضاربة وخبير وحمراء وتقديرا وهو التاء في
نحو ارض يردها في التصغير نحو اريضة فالمذكر بخلاف المؤنث اي المذكر اسم ليس فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا
وعلامة التانيث التاء والالف مقصورة او ممدودة اي وعلامة التانيث لفظا التي تلحق الاسم المؤنث ثلثة وهي التاء
والالف المقصورة والالف الممدودة وقدم امثلتها وانما احتاج الى عد علامة التانيث لانها مطلوب معرفتها ولانها كانت
ماخوذة في تعريف المؤنث والابنية التي تلحقها الالف المقصورة فعل كحبلى وفعلى كاحبلى وفعلى كشي وفعلى كسلى
وفعلى كذكرى والثلثة الاولى مختصة بالتانيث بخلاف الاخرى وابنية الممدودة صحراء ونفساء وكبرياء وحنفساء وعاشراع
ذلك وهو حقيقي ولفظي فالحقيقي ما بازائه ذكر في الحيوان كالمراة والناقة واللفظي بخلافه كظلمة وعين اي المؤنث
اما حقيقي واما لفظي فالحقيقي ما بازائه ذكر من الحيوان كالمراة بان ايها الرجل والناقة بازالتها انعجل والمؤنث اللفظي
بخلاف المؤنث الحقيقي والمؤنث الذي لا يكون بازائه ذكر من الحيوان سواء كان فيه علامة التانيث لطلحة وظلمة او لم يكن نحو
غير وكل عضو زوج الا نادرا ومن المؤنث اللفظي المضاف الى المؤنث والمضاف جزء منه كقوله تعالى يلتقطه بعض السيارة
ونحو اعجبني شعر هند او فعله نحو اعجبني شيء هند او صفة نحو اعجبني خد هند ولا يجوز ان يقال جاء غلام هند لان الغلام
ليس جزءا منها ولا فعلا ولا صفة لها والذي يعرف به تانيث النوع الاخير الصفة او الاشارة كقوله تعالى هذه النار التي كنتم

بها تكذيبون وعود الضمير اليه كقوله تعالى والشمس وضحيها ولحوق علامة التانيث فعله كقوله تعالى
والتفت الساق بالساق او غير ذلك ووجود علامة التانيث فيه لفظا او تقديرا واعلم ان المراد باللفظي
ههنا غير ما اراد به في باب لا ينصرف لان اللفظي جعله مقابلا للحقيقي ههنا سواء وجد فيه علامة التانيث
لفظا او لم يتناول المؤنث الحقيقي جعله في باب ما لا ينصرف مقابلا للمؤنث المعنوي سواء كان حقيقيا او لم يكن
فاذا اسند اليه الفعل فبالتاء اي اذا اسند الى المؤنث الحقيقي او الى الضمير المؤنث اللفظي الفعل يجب الحاق التاء
بالفعل كقولك الشمس طلعت ولا يجوز الشمس طلع اللهم الا اذا فصل بين الفعل وبين المؤنث الحقيقي جاز
التذكير اذا لم يلتبس كما اذا سموا المؤنث بزيد كقولهم حضر القاضي اليه امرأة وكقوله لقد ولد الاخطل ام سواء
اما اذا التبس كما سموا بزيد فانه يجب تانيث فعله مع وجود الفعل نحو حضرت القاضي اليوم زيد والذي يدل
على ان المراد من الضمير في قوله واذا اسند اليه المؤنث الذي ذكرناه فانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار اي انت
مخير في تانيث الفعل المسند الى ظاهر المؤنث غير الحقيقي وفي تذكيره تقول طلع الشمس وطلعت الشمس والفرق
بين ما اسند الفعل الى ظاهره وبين ما اسند الى مضمره ان الاول نحو جاءني موعظة علم ان الفعل لما بعده وان
الثاني نحو موعظة جاء من غير تانيث جاز ان يظن ان الفاعل غير ضمير المتقدم فانه شيء اخر منتظر لان اصل الاصل
اسند والا لظاهر الذي بعده واعلم انه يلزم من قوله ان يجب ان يقال طلحة جاءتني ويجوز ان يقال جاءتني طلحة
مع كونه اسم رجل لكونه مؤنثا لفظيا وهو خلاف المشهور وحكم ظاهر جمع مطلقا غير المذكر السالم اي وحكم الجمع لغير
المذكر السالم اذا كان فعله مسندا الى ظاهره كحكم المؤنث الغير الحقيقي اذا كان الفعل مسندا الى ظاهره في جواز تذكير
الفعل وتانيثه تقول قال الرجل وقامت الرجال قوله مطلقا اشارة الى انه لا فرق بين ان تكون هذا الجمع جمع المذكر
وبين ان تكون جمع المؤنث حقيقيا كان او غير حقيقي تقول جاء الرجال والزينات جاءت الرجال والزينات فالتانيث
لكون جمع في معنى الجماعة والتذكير لكون تانيث الجماعة من باب تاء اللفظي في لزوم تانيث الفعل اجراء لباب
الجمع مجرى واحد او لم يفعل بالعكس لترجيح اعتبار التانيث بحسب اللفظي على اعتبار التانيث بحسب المعنى المعلوم لان
المذكر اصل والمؤنث فرع وانما قيل الجمع بغير المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لجاز تانيثه لا يقال جاءت
الزيدون ولا الزيدون جاءن لمشابهته للزيد فيه وضمير العاقلين غير المذكر السالم فعلت وفعلوا وتقول اذا كان
الفعل مسندا الى الضمير العائد الى الجمع الفاعل غير المذكر السالم فعلت نظرا الى كونه مسندا الى ضمير مؤنث وفعلوا
نظرا الى كونه مسندا الى ضمير جمع مذكر عاقل وانما قيل تا الجمع العاقلين بغير المذكر السالم احترازا عن نحو الزيدون
فعلوا فانه لم يجز ان يقال الزيدون فعلت لما مر والنساء الايام فعلت او فعلن اي اذا كان الفعل مسندا الى
ضمير جمع مؤنث عاقل اكان كالنساء او غيره كالعيون او الى ضمير جمع مؤنث مذكر عاقل تقول النساء والعيون
والايام فعلت او فعلوا المثنى ما للهمزة اخره او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليدل على ان معه من جنسه
اي الشيء اسم الحق باخره الواو ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة وقد ذكر الكلام فيه وقوله ليدل على ان معه
مثله من جنسه اشارة الى علة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم المفرد المشترك باعتبار
ومعنيه المختلفين فلا يقال قران ويراد به الضمير واو حيضتان والمراد بالمثل في قوله ليدل على ان معه مثله
المثلية في اللفظ والمعنى لكنه يشكل بمثل القمرين العمرين وجوابه انا لا نسلم انه يشكل القمرين والعمرين فانه لولا
اطلاق عمر على ابي بكر والقمر لما ثلثة بينهما لم يقل القمران والعمران الا ان يكون الشيء مثل غيره في اللفظ فقد يكون
الاستعارة ذلك اللفظ له عند التسمية وقد لا يكون لذلك والمقصورة ان كانت الفه عن الواو وهو ثلاثي

قلبت واوا الا في الياء اعلم ان الاسم الصحيح نحو زيد وما الحق به نحو ظبي والمتعل بالياء نحو القاضي الحق
باخره الواو ياء ونون من غير تغيير تقول جاءني الزيدان والظبيان والقاضيان ورايت الزيدين وظبيين والقا
والقاضين او هكذا تقول في الجره ويرد المحذوف من المنقوص فيقال قاضيان وعميان في قاض وعم العدم موجب
حذفه ولم يذكر المصنف هذه الانواع لعلم بحكمها من الحد المذكور والاسم المقصور ان كان الف بدلا عن واو وهو ثلاثي
قلبت الفه واوا لامتناع اجتماع الالفين وكون اصل هذه الالف الواو نحو عصيرين في عصا وان يكون كذلك
قلبت الالف ياء اما لكون الالف بدلا عن الياء واما لكون الياء اخف من الواو وذلك اما بان لا يكون ثلاثيا لا يكون
الفه بدلا عن واو والاول على ثلثة اقسام احدهما ان يكون الفه بدلا عن الواو تقول ملهيان في ملهين لكثرة حروف
الكلمة وكون الياء اخف من الواو والثاني ان يكون الفه بدلا عن ياء تقول عطيان في عطشي وثالثهما ان لا يكون الفه بدلا
عن ياء ولا واو تقول حباريان في حباري والثاني قسمان احدهما ان يكون الفه بدلا عن ياء كقولنا فتيان في فتي والثاني
ان يكون غير بدل عن حرف كقولنا متيان في مسمي بمتي والممدود ان لانت همزته اصلية تثبت ان كانت للتانيث قلبت واوا
والى فالوجهان اعلم ان همزة الممدود اما اصلية واما للتانيث واما غير الاصلية والا للتانيث محالها لكونها اصلية في تقول
في قراء وان كانت للتانيث قلبت واوا بيان الزيادتها وفرقا بينهما وبين الاصلية تقول في صحراوان سبب اختصاص القلب
بالواو لان مناسبتها الواو اكثر في الثقل وان كانت غير اصلية والا للتانيث جاز الوجهان ردها الى اصلها وهو ظاهر واثباتها
على حالها لمشابهتها الاصلية من حيث كونها غير زايد تقول في كساء ورداء كسوان وريان وكساان وردان واعلم ان المراد
بالاصلية ما يكون اصليا او في حكمه يشتمل ما فيه همزة زايدة للالحاق نحو حرباء تقول حربا ان التي لكونها في حكم الهمزة الا
الاصلية والمحذوف نحو اخ واب يرد الى اصل وفي نحو دم ويد وجهان وتحذف نونه للاضافة اي ويحذف نون المثنى لاضافته
الى اسم لئلا يؤذن بالانفصال حذفت تاء التانيث في حصيان واليان اي وحذفت تاء التانيث في حصية والية عند تثنيتهما
نحو حصيين واليين مع عدم سقوطها في غيرهما السدة اتصالها بالكلمة وانما حذفت فيهما لانها لما لم يفترقا كان المثنى
ههنا بمنزلة المفرد فكما لا يقع في وسط المفرد تاء التانيث لا يقع في وسط المجموع ما دل على احاد مقصودة بحروف مفردة
بتغيير ما فقوله ما دل على احاد شامل الغير المجموع نحو رهط وخمسة وبقوله مقصودة بحروف مفردة يخرج عنه امثال ذلك
لعدم دلالتها على احاد بحروف مفردة لعدم مفردها وبقوله بتغيير تنبيه على ان تغيير التقديري كان ليدخل فيه مثل هجان
فان لفظه حالة الافراد كلفظه حالة الجمع تقول هجن ونوق هجان لكن حركته في الافراد مخالفة لحركته في الجمع تقديرا فان الهجان
حال كونه مفردا كحمار كونه جمعا كرجال ومعنى الحد المذكور ان اسم دال على احاد يقصد تلك الاحاد بحروف مفردة كرجال فانه
دال على احاد اذا لم يقصد تلك الاحاد حال الجمع بالراء والجيم واللام وانما قال بحروف مفردة ولم يقل بمفرده لان صفة المفرد لا تبقى
حال الجمع في اكثر الامر فلم يقصد تلك الاحاد حال الجمع بمفرد وبل يقصد بحروف مفرده ولقائل ان يقول ان قوله مقصودة
زايد فلو قال ما دل على احاد بحروف لكفى اللهم الا اذا وجدت الدلالة من غير قصد والارادة واعلم ان الاولى ان يتعلق
بحروف مفرده بدال لا بمقصودة فنحو تمر وركب ليس بجمع على الاصح لازم الحد المذكور اي ويلزم من الحد المذكور
ان لا يكون تمر ولا ركب جمعا لعدم دلالتها على احاد مقصودة بحروف مفردهما لان التمر ليس بجمع لتمرة لجواز اطلا
وعلى القليل والكثير وعدم جواز اطلاق والجمع على القليل ولجواز ان يقال عندي خمسة ارطال تمرا ولان الركب
ليس جمع ركيب لانه لو كان جمعا له لكان جمع كثرة لانتفاء كونه لقلة ولو كان جمع كثرة لم يكن تصغير على لفظه
لكن وتصغيره على لفظه نحو ركيب فلم يكن جمعا وانما قال ليس جمعا على الاصح لان فيه خلافا فقال بعضهم ان التمر
جمع تمرة والركيب جمع ركب ونحو ذلك جميع اي ويلزم من تعريف الجمع المذكور ان يكون ذلك جمعا لانه تغير ما لان

الفلك المفرد على وزن فعل والجمع على وزن اسم بلق وهو صحيح ومكسر اي الجمع صحيح او مكسر لانه اما ان يكون بناء وحده
سالما او لا يكون فان كان الاول فهو صحيح وان كان الثاني فهو مكسر ونحو ذلك من الثاني لا نكسا وبناء تقدير فاصحيح
المذكر والمؤنث اي جمع الصحيح اما جمع المذكر نحو زيدين جمع لزيد وانما المؤنث نحو زينبات جمع زينب المذكر ما فتح
اخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان معه اكثر منه اي جمع المذكر اسم
الحق اخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسورة ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان معه اكثر منه غالبا من جنسه وانما
قلنا من جنسه ليعلم انه لا يقال ضاربون بان يكون بعض افراده مثنيا وبعضها دالا وبعضها مبنيا وانما قلنا غالبا لجواز
اطلاق الجمع على الاثنين مجازا كقوله تعالى فقد صغت قلوبكما وانما لم يقل ههنا من جنسه استغناء عنه بذكره في المثنى
من جنسه غالبا وقد عرفت في المثنى فائدة هذا القيد فلا نعيدها والاسم ان كان صحيحا او ملحقا به تلحق باخر هذا
الحروف من غير تفسير وان كان في اخره ياء ما قبلها كسرة لحذفت مثل قاضون اي فان كان اخر الاسم الذي يراد ان
يجمع هذا الجمع ياء قبلها كسرة نحو قاض حذفت الياء نحو جاءني القاضون فان اصله جاءني القاضيون فقلبت
حركة الياء اي الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وكذلك في النصب
والجر اعلم انه لو قال مثل القاضون لكان اولى لان في اخر مفرده ياء ملفوظة وهو القاضيون فانه ليس في اخر مفرده
ياء ملفوظة وهو قاض لانه محذوف الياء لالتقاء الساكنين قبل ان يجمع غاية ما في الباب انه ترد المحذوفة لوجود علة
حذفها نعم في اخره ياء مقدرة ولهذا لم يجز الاعراب على المضاد في قاض فان مقصورا حذفت الالف وبقي ما قبلها مفتوحا
مثل مصطفون اي وان كان الاسم الذي يجمع هذا الجمع اسما مقصورا نحو مصطفى حذفت الفه وبقي ما قبلها مفتوحا
تقول في مصطفى جاءني مصطفون اصله جاءني مصطفيون قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فحذفت الالف
الالف لالتقاء الساكنين وبقي ما قبلها الالف مفتوحا لعدم موجب تغيير اعلم انه لو قال مثل المصطفون لكان اولى لما
ذكرناه وشرطه ان كان اسما فمذكر علم يعقل وان كان صفة فمذكر يعقل وان لا يكون افعل فعلاء مثل احمر حمراء
ولا فعلان فعلى مثل سكران وسكرى ولا مستويا فيه مع المؤنث مثل جريح وصبور ولا بناء تانيث مثل علامة اعلم
ان الاسم الذي يراد جمعه هذا الجمع اما صفة فان كان اسما فشرط صحة هذا الجمع منه امور ثلثة وهي كونه مذكرا
علما وعاقلا لكون هذا الجمع اشرف من المجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف فان فقد
فيه مجموع هذه الثلثة كالعين او ثنان منها كالمراق وواحد منها نحو اعوج علما للفرس لم يجمع هذا الجمع وان كان
صفة فشرط صحة هذا الجمع فيه امور احدها ان يكون مذكرا عاقلا لما سر والثاني ان يكون افعل الذي مؤنثه فعلاء نحو
احمر حمراء فرقا بين افعل هذا وبين افعل التفضيل بهذا الجمع نحو الافضلين ولا يشكل باجمع جمعاء فانه ليس بصفة واشار اليه
بقوله وان يكون افعل فعلاء فهو عطف على قوله فمذكر والثالث ان يكون فعلان الذي مؤنثه فعلى نحو سكران وسكرى للفرق
بين فعلان هذا وبين فعلان الذي ليس مؤنثه فعلى والثاني يجوز جمعه هذا الجمع نحو ندمان واليه اشار بقوله ولا فعلان
فعلى وهو عطف على افعل فعلاء والرابع ان لا يستوي فيه المذكر والمؤنث نحو جريح وصبور ان كان بمعنى مفعول وصبور بمعنى فاعل
لانهم لو جمعوا هذا الجمع لقيل جريحون في المذكر وجريحات في المؤنث فلزم الاختلاف بين صفتين الجمعين مع عدم الاختلاف
بين صفتين الواحدين في المذكر والمؤنث فيلزم مزية الفرع على الاصل وانما قلنا في فعيل بمعنى مفعول وفي فعول بمعنى فاعل
لانه لو كان الاول بمعنى فاعل مثل كريم والثاني بمعنى مفعول جاز جمعهما هذا الجمع لعدم المانع لاستواء المذكر والمؤنث
فيهما لدخول تاء التانيث عليهما للمؤنث نحو امراة قتيلة بمعنى قاتلة وناقة حلوبة وبمعنى محلوبة لعدم المانع وكذلك
القول من مفعال ومفعيل وفي كل ما يراد فيه المبالغة بادخال تاء التانيث عليه نحو علامة ورواية لمن يرى الشعر كثيرا

وفروقة وضحكة لانه لا يستوي فيه المذكر والمؤنث واشار اليه بقوله ولا مستويا فيه مع المؤنث وهو عطف
على فعلان فعلى اي وان لا يكون المذكر مستويا في اللفظ مع المؤنث والخامس ان لا يكون بتاء التانيث نحو علامة ونسابة
لكونه مؤنثا اعلم انه لا يحتاج الى ذكر هذا الشرط لاستغنائه منه بقوله فمذكر يعقل فعسر ان يذكره ههنا لدفع وهم
يتوهم ان المراد لتذكير من جهة المعنى فقط او للتذكير والمبالغة ويحذف نونه بالاضافة اي ويحذف سبب الاضافة لما
ذكرنا في المثنى وقد شذ نحو ارضين وسنين جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان الارض والسنة والارز والجرة
واللغة والثبة وما شابههما جمعت هذا الجمع والارضون والسنون والجرون والارزون اللغون والثبون مع انتفاء الشرط
المذكور وهو كونه مذكرا علما عاقلا فلا يكون الشرط المذكور شرطا واجاب عنه المصنف بقوله وقد شذ نحو سنين وقد تخلف
قوم في توجيهها ومحله ان الواو والياء والنون فيها ليست للاعراب بل عوض عن تاء التانيث المقدرة كما في ارض او على الاتلال
والادغام كما في سنة وجرة وهو في غاية السماجة والمؤنث ما لحق اخره الف وتاء اي جمع المؤنث الصحيح على تقدير
حذف المضاف اسم لحق اخره الف وتاء نحو قائمات ولا يتوجه عليه الاشكال وشرطه ان كان صفة وله مذكر ان يكون مذكره
جمع بالواو والنون فان لم يكن له مذكر فان يكون مجردا من حروف التانيث كحائض والا جمع مطلقا اي الاسم المؤنث الذي
يراد جمعه لا هذا الجمع اما صفة واما غير صفة وان كان صفة فاما ان يكون له مذكر او لا يكون له مذكر فان كان مذكرا
فشرطه ان يكون مذكره جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزاية للفرع على الاصل وح لم يجز جمع مثل حمراء وسكرى وفعلى
وفعيل بمعنى مفعول ومفعال ومفعيل هذا الجمع لامتناع جمع مذكره بالواو والنون وان لم يكن له مذكر فشرطه
ان لا يكون مجردا عن حروف التانيث نحو حائض وطامس اذا لم يعتبر الحدوث بل اعتبر انه اسم لحصول ذلك الشيء
للفرق بين الصفة باعتبار الحدوث وبينهما باعتبار الثبوت فاذا اعتبر الثبوت قيل حائض وطامث وجمع على حوائض
وطوامث واذا اعتبر الحدوث قيل حائضة وطامثة وجمع على حائضات وطامثات وان كان اسما غير صفة يجمع بالالف
والتاء مطلقا اي من اعتبار شرط لعدم الاحتياج الى الشرط نحو بيضات وطلحات وزينبات في جمع بيضة وطلحة وزينب
وقد يجمع بالالف والتاء مذكر غير عاقل نحو حمامات وسرادقات جمع التكسير ما تغير بناء واحده كرجال وافراس اي جمع
التكسير جمع ما تغير بناء واحده تحقيقا نحو رجال وافراس وفي جمع رجل وفرس او تقديرا نحو ذلك وهجان فان الفلك مفرد
كقتل وجمعا كاسد كحمور وان الهجان مفردا كحمار وجمعا كاشد كرجال وجمع القلة افعل وافعال وافعلة والصحيح ما هو
ذكر جمع كثيرة هذه اقسام الجمع باعتبار اخر الى الجمع القلة وجمع الكثرة وجمع القلة هو الذي يطلق على العشرة فما دونها من غير
قرينة وعلى ما فوقها بقرينة وجمع الكثرة عكس جمع القلة ويستعار كل واحد منها للاخر كقوله تعالى ثلثة قروء في موضع اقراء
واقسام اوزان جمع القلة اصل كاكلب وافعال كاحمال او افعلة كارعفة وفعلة كقلمة والصحيح اي الجمع المذكر السالم كزيدين
وجمع المؤنث السالم كسلمات وما عدا ذلك جمع القلة الذي ذكرها جمع الكثرة المصدر اسم حدث الجاري على الفعل انما يحتاج الى تعريفه
ههنا مع تقدم تعريف المفعول المطلق لان المراد بالمصدر ههنا هو المصدر العامل والفرق بينهما ظاهر لان كل مصدر لا بد له
من فعل من لفظه وليس كل مفعول مطلق كذلك نحو ويله وويحه فالمفعول المطلق اعم من المصدر في قوله اسم الحدث مثل لغيره
نحو ويحه وبقوله الجاري على الفعل يخرج عنه مثله لانه لا هذا فعل له ليجري عليه والمراد بالجاري عليه ان يكون له فعل يصح ان يذكر
المصدر بيانا له لمدلول ذلك الفعل وهو من الثالث سماعي وفي غير قياس نحو اخرج اخراجا واستخرج استخراجا اي المصدر من
الفعل الثلاثي سماعي يرتقي الى اثنين وثلثين بناء وفي غير الثلاثي قياس وهو افعل افعال ومن فعل تفعيلا وتفعلة وتفعال
وفعال نحو كلم تكليما وبصر تبصرة وكرر تكرارا وكذب كذابا لقوله تعالى وكذبوا باياتنا كذلك ابا ومن افتعل
افتعال نحو اكتسب كتسابا ومن انفعل انفعال نحو انطلق انطلاقا ومن استفعل استفعال نحو استخرج استخراجا ومن

ومن تفعل تفعل وتفعال نحو تمالق تملقا وتملقلا وتملاقا ومن فاعل مفاعلة وفعال نحو قاتل مقاتلة وقتالا والواهب
اليمين يقولون وقيتا لا ومن فعلل فعلة وفعلالا ومن افعل افعلا لا نحو احمر احمرارا ومن افعال نعيلا الى ومن افعوعل
فعيلال نحو اعدودن اعديدانا وتعمل عمل فعله ماضيا او غيره اذا لم يكن مفعول مطلقا اي المصدر يعمل
عمل فعله سواء كان بمعنى الماضي او بمعنى غير الماضي اعني الحال والاستقبال لان عمله لكونه في تقدير ان مع الفعل
والفعل المقدر اما ماض او حال او مستقبل فاذا كان يعمل بمعنى كل واحد منها وانما قيل عمله بقولنا اذا لم يكن مفعولا مطلقا
لانه اذا كان مفعولا مطلقا لحكم غير ما ذكر هنا ولا يتقدم معموله عليه اي ولا يتقدم معمول المصدر عليه فلا يقال اليجندرية
حربٍ عمرٌ ولكون في تقدير ان للوصول مع الفعل فكما لا يتقدم ما في خبر صلته ان عليها كذلك لا يتقدم ما في خبر صلته
يضمر فيه اي ولا يضمر الفاعل في المصدر لانه لو ضمر فيه لاضمر في التثنية والجموع قياسا على الواو ولكن لا يجوز اضماره في المثنى وهما تثنية
المصدر وتثنية الفاعل واجتماع الجمعين في المجموع وهو جمع المصدر وجمع الفاعل ولا يلزم ذكر الفاعل اي ولا يلزم ذكر الفاعل المضمر
نحو اعجبني ضربٌ زيدا ولا يلزم اضماره فيه اذا كان مسندا الى مضمر وقد تبين انه لا يجوز اضافته الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول اي
ويجوز اضافة المصدر العامل الى فاعله كقوله تعالى ولولا دفع الله الناس بعضهم ويضاف قليلا الى المفعول نحو في قاف
كان الفاعل كقوله تعالى لا يسأم الانسان من دعاء الخير اي من دعائه الناس الخير او لم يكن كقوله تعالى امن وسد ارضرع
ومحيق اضافة الى المفعول لاحتياج الفعل وسببه الى الفاعل اكثر ولهذا قال وقد يضاف بقدر الحاجة الى الفعل ويعلم من قوله
ويجوز اضافة الى الفاعل ان عمله منوبا الى مفعوله اكثر مشابهة للفعل لكونه نكرة كالفعل واعماله بلام قليلا اي واعمال
المصدر المعرف بلام التعريف قليلا وفيه تقديم وتقديره مع الفعل المجرد لانه كما لا يدخل اللام على الفعل كذلك لا يدخل على
المصدر المقدر بها وقد جاء في الشعر نحو قوله النكاية اعداءه وخال الفرار يراخي الاجل واذا كان مطلقا فالعمل للفعل واذا كان بدلا
نحو جهان اي فان كان المصدر مفعولا مطلقا فهو اما غير بدل او بدل فان كان غير بدل فالعمل للفعل سواء كان منكورا نحو ضربا
ضربا زيدا المذنب رفع فيه السوط فالعمل في زيدا مثلا للفعل وهو ضربت وهو ظاهر وان كان بدلا من الفعل وذلك بان يكون
لازما نحو قعدا سقيا زيدا في جواب ايجاز ان يكون الفعل عاملا وجاز ان يكون المصدر عاملا من حيث انه نائب من الفعل
ويمكن ان يقال ان معناها جاز ان يكون المصدر من حيث هو مصدر عاملا وجاز ان يكون المصدر من حيث انه بدل من الفعل
عاملا للفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث اي اسم الفاعل اسم اشتق من فعل لمن قام الفعل به فقوله ما اشتق من
فعل احترز به عن غير المشتق فانه لا يسمى اسم الفاعل ويشمل لغيره من المشتقات من الفعل كاسم المفعول والصفة المشبهة
واسمي الزمان والمكان والآلة واسم التفضيل وبقوله لمن قام به خرج عنه اسماء الزمان والمكان والآلة واسم المفعول لكون الفعل
غير قائم بها وبقوله بمعنى الحدوث خرج عنه الصفة واسم التفضيل لكونهما بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث وصيغ من الثلاثي
المجرد على فاعل ومن غيره على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الاخر مثل محرج ومتخرج اي وصيغ اسم الفاعل من الفعل
الثلاثي على وزن فاعل ولهذا سمي به لكثرة الثلاثي ومن غيره على صيغة مضارعه بميم مضمومة في اوله ويكسر ما قبل اخره الحاقا
نحو مكرم او تقديرا نحو مختار مخرج سواء كان ما قبل اخره مكسورا لذاته نحو مدخل من ادخل يدخل ومتكاكر من تكاكر
الاماشة نحو اشهب فهو مسهب واخص فهو مخص والفتح فهو ملفح واغبر المكان فهو غاسب واورثس الموج وارثس وابقع
فهو بائع داورق الشجر اي صفر ورقه الفتح الرجل اذا افلس ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال والاستقبال والاعتماد على ما حبه
او الهمزة او ما اي ويعمل اسم الفاعل عمل فعله لازما كان او متعديا لكونه مشابها له من حيث الزنة والدلالة على الحدث
واحتمال الحدث زمانين كالفعل ودخول لام التاكيد عليه فان ضربا مثل يضرب من حيث الزنة ودال على الضرب احد الزمانين ويمكن
دخول لام التاكيد عليه لكن هذا العمل اي عمل فعله بشرط كونه للحال او الاستقبال فيحقق مشابهته له من حيث الزنة كان الفعل الذي

يعمل اسم الفاعل عنه وهو للضارع ليس بمعنى الماضي وانما يعمل الفعل الماضي لانتفاء المشابهة بينهما من حيث الزنة فان ضارب مثل يضرب لا مثل ضرب ويشترط الاعتماد على صاحبه اعني الاعتماد على المبتدأ او على ذي الحال او على الموصوف ويشترط الاعتماد على النفي او الاستفهام او على ما يتقوى بهذه الامور التي اتى العمل اما في الصورة الثالث الاول فانه يستعمل في اصل وصفة لانه صفة في المعنى فلا بد من شيء محكوم به عليه وهو من كرم واما في صورتين الاخيرين فلوقوعه هو نفس الفعل اولا واعلم انه قد قال ويشترط عدم وصفه بصفة وبعد تصغيره لكان اولى لحرف جر بالوصف والتصغير عن مشابهة الفعل اما حرف جر بالوصف فظاهر واما حرف جر بالتصغير فلانه وصوفي المعنى وامثله عمل بهذه الشروط زيد قائم ابوه وما قائم زيد وافائم زيد والمراد بقوله يعمل عمل فعله ان فعله ان كان لازما يكون لازما وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا من متعديا الى مفعول واحد وان كان الفعل اثنين كان متعديا الى اثنين كان اسم الفاعل كذلك وكما ان فعله يتعدى الى ظرفين والحال والمصدر والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك يتعدى هو الهاء والمراد بالحال والاستقبال تحقيقا او حكاية بشكل مثل قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصل فان باسط هنا وان كان ماضيا لكن المراد به حكاية عن الحال فان كان الماضي وجب الاضافة معنى خلافا للكسائي اي وان كان الاسم الفاعل بمعنى الماضي اضافته معنوية لانه غير عامل حتى لانتفاء شرط عمله مع ذكر مفعوله وانما قال معنى لان الاضافة ليست في تقدير الانفصال والذي يصحح به جواز مررت بزيد ضاربك امس قوله خلافا للكسائي اي وجب اضافته خلافا للكسائي فانه قال لا يجب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او بمعنى الحال او بمعنى المستقبل وقد حرفت ضعفه ودليل جواز قولهم زيد معطي عمرو درهما امس وعمل المعرف باللام بمعنى الماضي نحو جاءني الضارب زيدا امس وانت تعرف الجواب عنهما عقيبه فان كان معمول اخر فيعمل مقدرا اي فان كان الاسم الفاعل الذي بمعنى مفعول غير الذي اضيف اليه نصب بفعل مقدر دل عليه اسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس وعمل المعرف باللام بمعنى الماضي نحو جاءني الضارب زيدا امس وانت تعرف الجواب عنهما عقيبه فان كان معمول اخر فيعمل مقدرا اي فان كان الاسم الفاعل الذي بمعنى مفعول غير الذي اضيف اليه نصب بفعل مقدر دل عليه اسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس وكذلك اذا كان له سائر الفضلات فان دخلت اللام استوى الجمع اي وان دخلت اللام على اسم الفاعل استوى الجمع اي للماضي والحال والاستقبال في عمله لانه فعل بالحقيقة فحمل عن صفة الفعل الى صفة الاسم لكراهتهم ادخل اللام عليه تقول مررت بالضارب ابوه زيد الان او غدا او امس وما وضع منه لاسماء الفاعلين كضرب وضروب ومضرب وعليه وجد ومثله اي اسم الفاعل الموضوع للمبالغة مثل اسم الفعل الذي ليس للمبالغة في العمل وشرط المذكور وانما عمل مع زوال المشابهة اللفظية لقيام المبالغة مقام المشابهة اللفظية تقول زيد ضراب ابوه عمرا وغدا او زيد الضارب ابوه عمرا وان الان او غدا امس وامثله ما وضع للمبالغة مذكورة في الكتاب فقوله ما وضع مبتدأ وقوله مثل خبره والمثنى والمجموع مثله اي ومثنى اسم الفاعل ومجموعه مثل مفرد اسم الفاعل ومجموعه مثل مفرد اسم الفاعل في العمل تقول الزيدان ضاربان عمرا والان الزيدون ضاربون عمرا والان او غدا وتقول الزيدان هما الضاربان عمرا او تقول والزيدون هم الضاربون الان او غدا او امس وانما احتاج الى ذكر المثنى والمجموع لانهما قد لا يكونان على وزن الفعل نحو ضاربتي وضاربي وضاربو وضارب زيد وانما عملا وان لم يكونا على وزن الفعل لاطراد الباب المثنى والمجموع ويجوز حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفا اي ويجوز حذف نوني تثنية اسم الفاعل وجمع السلامة المعرفين بلام التعريف مع العمل اي مع نصب ما بعدهما تخفيفا واسطة بالصلة لكون اللام بمعنى الموصول كتب الكتاب الحافظو عورة العشيرة لا بالمهم مذمومة سرائرهم تطفو وانما يتعرض لحذف النون عند الاضافة لانه معلوم في باب المثنى والمجموع ويعلم منه انه لا يجوز حذف النون مع العمل من غير التعريف تخفيفا لان ليس بصلة حتى اسم المفعول

اسم مشتق من فعل لمن وقع عليه الفعل اي اسم المفعول اسم مشتق من فعل لمن وقع عليه ذلك الفعل فقوله ما اشتق من فعل احترز به عن غير المشتق من فعل فانه لا يسمى اسم المفعول وشامل لغيره من المشتقات المذكور عن تعريف اسم الفاعل ويقوله لمن وقع عليه خرج عنه غيره وصفته من الثلاثي المجرد على وزن الفاعل بفتح ما قبل الاخر به مستخرج

اي وصفة اسم المفعول من الفعل الثلاثي المجرد على وزن المفعول غالبا وهو سمعي لكثرة الثلاثي المجرد على صفة اسم الفاعل بفتح
ماقبل الاخر اي تميم مضموما وفتح ماقبل الاخر لفظا نحو مدخل او تقديرا نحو مختار ومجرورا من في العمل والاشتراط كاسم
اسم الفاعل في عمله واشتراط عمله في كونه بمعنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه والطلب اوما ومن عدم اشتراط كونه
بمعنى الحال والاستقبال اذا كان بمعنى الالف واللام وغيره كما مر في مضروب يعمل عمل يضرب ومعطي يعمل عمل يعطي
تقول زيد مضروب غلامه ومعطي ابوه درهما الان او غدا او امس ومن عدم اشتراط
عمله ان لا يكون موصوفا ولا مصغرا كما ذكرناه في اسم الفاعل الصفة المشبهة ماشتق من فعل لازم لمن قام به على الثبوت
اي الصفة المشبهة اسم مشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت قوله ما اشتق من فعل احتراز عن غير المشتق من
الفعل فانه لا يسمى صفة مشبهة وبقوله لازم يخرج منه اسم الفاعل المتعدي واسم المفعول وافعل التفضيل المشتق من المتعدي
وبقوله لمن قام به يخرج اسماء الزمان والمكان والالة وبقوله على معنى الثبوت يخرج عنه اسم الفاعل اللازم واسم التفضيل
المشتق من اللازم كقائم وافضل وقائل ان يقول لا نسلم انه يخرج عن هذه القيد التفضيل من الفعل اللازم لانه يدل على زيادة المزية
فيدل على نفس الثبوت فلو زاد على الحد قيدا لاخر وهو قولنا فقط يخرج عنه اسم التفضيل وصيغها مخالفة لصفة اسم الفاعل
على حسب السماع كحسن وصعب وشديد اي وصفة صيغة المشبهة مخالفة لصفة اسم الفاعل ومختلفة ايضا على حسب
السماع تقول في حسن وفي صعب صعب وفي طريف وتعمل عمل فعلها اي وتعمل الصفة المشبهة عمل فعلها مطلقا من غير اشتراط
الزمان في مدلولها الان المراد من قولنا زيد حسن استمرار الحسن لاحد وقد لكن يشترط اعتمادها على صاحبها او الطلب منها او
كما ذكرنا في اسم الفاعل وتقسم مسائلها ان يكون الصفة باللام او مجردا ومعمولها مضافا باللام او مجردا عنها فهذه ستة والمعمول
في كل واحد منها مرفوع ومنصوب ومجرور وصارت ثمانية عشر فالرفع على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول
في المعرفة وعلى التمييز في النكرة والجر على الاضافة اي وتقسم مسائل الصفة المشبهة ان يكون الصفة المشبهة بلام
التعريف او غير اللام وعلى التقديرين التعريف فعولها اما مضاف او اما معرف بلام التعريف او مجردا عنها فهذه ستة اقسام
حاصلة من ضرب اثنين في مثله وعلى كل واحد من التقدير الستة معمولها اما مرفوع واما منصوب واما مجرور فيصير المجموع ثماني
عشر مسئلة حاصلة من ضرب ستة في ثلثة فالمرفوع منها ستة والمجرور منها ستة فالرفع في المرفوعات
الستة على الفاعلية والنصب في المعارف من المنصوبات الستة على الستة بالمفعول وفي النكرات منها على التمييز والجر في المجرورات
الستة على الاضافة وتفصيلها احسن وجهه ثلثة وكذلك حسن الوجه وحسن وجه وحسن وجه الحسن الوجه الحسن وجه
اي وتفصيل مسائل الصفة المشبهة الثاني عشر حسن وجهه برفع وجهه ونصب وجر وحسن الوجه برفع الوجه ونصبه
وجر الحسن وجهه برفع وجهه ونصبه وجر وحسن الوجه برفع الوجه ونصبه وجر الحسن وجه برفع وجه ونصبه
وجر واثنان منها ممتنعان الحسن وجهه لاحسن وجه اي اثنان من هذه الوجوه الثاني عشر ممتنعان احدهما
الحسن وجهه مجرورا وجهه والثاني الحسن وجه مجرورا وجه لعدم فائدة الاضافة فيما حقه الامتناع اضافة اللام الى النكرة
واختلف في حسن وجهه اي واختلف في صحة مسئلة واحدة منها وهي حسن وجهه فقال قوم انها لا تصح لاستلزامها اضافة
الشيء الى نفسه لان الوجه هو الحسن وقال قوم انها تصح ومنعوا استلزامها اضافة الشيء الى نفسه لكون الحسن اعم من
الوجه والبواقي مما كان فيها ضمير واحد فهو احسن وما كان فيه ضميران فهو حسن وما لا ضمير فيه فهو قبيح اي البواقي
من اثنا عشر بعد اسقاط ستة عشر منها واسقاط ثلث ثلثة اقسام اولئك اقسام ثلثة احدها احسن وهو
ما كان فيه ضمير واحد لتحقق ما يحتاج اليه من غير زيادة ومسائله حسن وجهه برفع وجهه وحسن الوجه بالاضافة
الحسن الوجه يثنى بني حسن ونصب الوجه فحسن وجهها والحسن وجهه برفع وجهه والحسن الوجه بالجر ونصب

والحسن وجهها وحسن وجه بالاضافة وثانيها حسن وهو ليس باحسن وهو ما كان فيه ضميران اما احسنية فلوجود المحتاج
اليه واما عدم احسنية فلوجود الزايد على المحتاج اليه ومسائله حسن وجهه بنصب وجوه والحسن وجهه بنصب الوجه
وجوه وثالثها قبيح وهو ما لا ضمير فيه لعدم المحتاج اليه وهو الضمير ومسائله الحسن الوجه برفع الوجه وحسن
الوجه برفع الوجه وحسن وجه برفع وجه الحسن وجه برفع وجه قوله ومتى رفعت ها ما بعدها فلا ضمير فيها فهو كالفعل
والا ففيها ضمير الموصوف اشارة الى ضابطة نعرف بها ما فيه ضمير واحد وما فيه ضميران وما ليس ضمير وتقديرها ان ضمير
المذكور في الوجه مدرك بالحسن لكونه بارزا فاذا عرفت ذلك فنقول متى رفعت بالصفة ما بعدها فلا ضمير فيها لامتناع
وجود فاعلين لعامل واحد وح يكون الصفة كالفعل في انها لا يثنى ولا يجمع ويكون مذكرها وتانيثها باعتبار فاعلها
الظاهر وان لم ترفع بالصفة ما بعدها كان فيها ضمير الموصوف سواء نصب ما بعدها او جره لاحتياج الى الفاعل على قوله
فتؤنث وتثنى وتجمع اي واذا تحقق وجود الضمير فيها اذا كان ما بعد الصفة منصوبا او مجرورا تؤنث الصفة وتثنى وتجمع
بحسب الضمائر المستكنة فيها الراجعة الى الموصوف هاتقول مررت برجل حسنة للوجه ومررت برجلين حسنين الوجهين
ورجال حسنين الوجوه لوجوب مطابقة الضمير العائد الى المظاهر واذا عرفت انه اذا كان ما بعد الصفة مرفوعا
لم يكن فيها ضمير وانه اذا كان منصوبا او مجرورا كان فيها ضمير ما بعدها مرفوعا فاما ان يكون فيما بعدها الى في الوجه
في مثالنا ضمير ولا يكون فان كان فيها ضمير واحد وان لم يكن فيها ضمير وانه اذا كان منصوبا او مجرورا كان فيها فتقول
اذا كان ما بعدها مرفوعا فاما ان يكون فيها بعدها الى الوجه في مثالنا ضميرا ولا يكون فان كان فيها ضمير او لا يكون
فان كان واحد وان لم يكن فيها ضمير وان كان ما بعدها منصوبا او مجرورا فلا يخلو من ان يكون فيها بعدها ضميرا ولا يكون
فان كان الاول فيها ضميران وان كان الثاني كان فيها ضمير واحد واسماء الفاعل والمفعول من غير المتعدين مثل الصفة
المشبهة * فيما ذكر اي اسم الفاعل ضمير المتعدي واسم المفعول الغير المتعدي الى المفعول ثاما مثل الصفة المشبهة في جواز السابع
الستة العشرة المذكورة في الصفة المشبهة وانما هو تشبيها اسمي الفاعل واسم المفعول وجوازها فيها طريق الاولى تقول زيد
قايم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره وهكذا الى آخر المسائل وانما قيد اسم الفاعل واسم المفعول بين المتعدين
لانهما لو كانا متعديين لم يجب فيهما هذه المسائل للالباس الا ترى انهما لو كان متعديين ونجوز لك تلك المسائل فيهما
وقلنا زيد قايم اباه وزيد معطي اباه مثلا لم يعلم ان اباه فاعل في الاول مفعول الضارب او فاعل النصب تشبيها بالمفعول
وفي المثال الثاني انه مفعول فان المعطي ومفعول الاول له اقيم مقام الفاعل نصب تشبيها بالمفعول ومفعول الثاني محذوف
فكذلك لو قلنا زيد ضارب ابيه معطي ابيه لم يعلم ان ابيه في المثال الاول مفعول ضارب او فاعله اضيف اليه وان ابيه في
المثال الثاني مفعول اول المعطي اقيم مقام الفاعل المفعول الثاني له اضيف اليه اولبست الصفة واضافتها الى الفاعل نحو زيد ضارب
الاب وايا لم يعلم في الصورة الاولى ان الاب فاعل ومفعول اضيف اليه اسم الفاعل في الصورة الثانية ان الاب مفعول ضارب ام
فاعل لكن ينصب على التمييز ان كان نكرة او عليه التشبيه بالمفعول ان كان معرفة وليست الصفة واسماء الفاعل والمفعول
غير المتعدين كذلك اذ لا مفعول لها فلا يحصل الالتباس قوله اسم التفضيل ما اشتق من الموصوف
بزيادة على غيره اي اسم التفضيل اسم اشتق من الموصوف بزيادة على غيره فقوله ما اشتق من فعل شامل لغير من المشتقات
من الفعل قوله للموصوف يخرج عنه اسماء الزمان والمكان والالة لانها ليست موصوفة وقوله بزيادة على يخرج اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة لانها ليست بزيادة على غيرها وانما قال اسم التفضيل ولم يقل افعل التفضيل لتناول خير
اولى اعلم ان لهذه الكلمة شكل مثل الخيك الثاني واخيك بغيرني وفي غالبها واصل من خير في الخاتم لانها مستقين من
فعل قوله وهو افعل اي اسم التفضيل على وزن افعل غالب اقوله وشرطان ثاني من فعل ثلاثي مجرد ليمكن اي وشرط اسم التفضيل

ان يبني من فعل ثلاثي مجرد وابد ليمكن بناء افعل منه الا ترى انك لو اردت بناءه من استخرج فان لم تحذف منه شيئا
لم يكن وان حذفت الزمان وابد حتى قلت هو اخرج لم يعلم ان المراد منه كثير الاستخراج اعلم انه يشكل بمثل افليس واولى واعطى
واحدى وليس مبنيا من ثلاثي مجرد فادت لو قال شرطه غالبا لهذا صواب قوله ليس بلون ولا عيب لان منها افعل لغيره افضل
الناس اي وشرطه ايضا مع كونه ثلاثيا مجردا ان لا يكون لونا ولا عيبا لان اللون والعيب افعل لغير التفضيل نحو احمر واعرب
فلو بين عنهما افعل التفضيل لالتبس احدهما الاخر الا ترى انك لو قلت وهو احمر لم يعلم ان المراد وحمرة ام زائدة في الخمسة
اعلم ان المراد بالبس هو العيب الظاهر متى لا يشكل بمثل اجهل واضل سبيلا والقائل ان يقول يشكل ذلك بمثل الحق فانه من العيب
الباطن مع انه لا يبنى منه احمق للتفضيل ويمكن اذ يجاب عنه بانا قلنا اذا كان من العيب الباطن يجوز ان يبنى منه افعل التفضيل
ولا يلزم منه ان يبنى افعل التفضيل من كل عيب باطن قوله فان فضل غيره توصل اليه باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا
وبياضا وعمى اي فان فضل تفضيل غير ثلاثي المذكور وهو الرباعي المجرد نحو دحرج وغير المجرد عن الزوائد نحو استخراج والا
والالوان والعيوب نحو الحمرة الى تفضيله بثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو اشد وافتح واكثر بما كان منا باله تقول اشد احمر
استخراج واكثر بياضا وافتح عمى الاول لغير المجرد والثاني اللون والثالث العيب قوله وقياس للفاعل اي قياس اسم التفضيل ان
يبنى للفاعل دون المفعول لانه لو بني لكل واحد منهما لحصل الالتباس ولو رجح المفعول على الفاعل اكثر الافعل بلا تفضيل
لانه في اكثر الامر للفعل اللازم لان المبالغة الفاعل امس منها من المفعول قوله وقد جاء للمفعول قوله وقد جاء نحو اعذر والوم
واشغل واشهر واعرف اي وقد جاء اسم التفضيل مبنيا للمفعول لكنه قليل كقولك هو اعذر والوم واشغل واشهر واعرف
وغيرها قوله وقد يستعمل على احد ثلثة اوجه مضافا او بمن او معرفا باللام اي وقد يستعمل اسم التفضيل على احد ثلثة
اوجه وهو ان يكون مضافا نحو زيد افضل القوم او مع من نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل وانما يستعمل
على احد هذه الثلثة ليعلم المفضل عليه فان لا يجوز ان يقال زيد الافضل من عمرو ويحصل الاستغناء بكل واحد من اللام ومن
وعن الاخر لدلالة كل واحد منهما على تعيين المفضل عليه ولا يشكل بمثل قوله وليس بالاكثر منهم حصى لكون من المعنى في
كانه قال ليت بالاكثر فيهم حصى كقولك لهم زيد الافضل بين الرجال ولا يجوز بغير احد هذه الامور كقوله تعالى يعلم السر
واخفى قوله واذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه فيشترط ان يكون منهم مثل زيد افضل
الناس اي فاذا استعمل اسم التفضيل مضافا كان له معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد زيادته على ما يضاف اليه وح يشترط فيه
ان يكون من جملة ما يضاف اليه وذا خلافة المشاركة للمضاف اليه ولهذا لا يقال للملائكة افضل البشر ولا بالعكس ولا الخز البر الكتان
بل يقال افضل من البشر والبن من الكتان ولا يلزم من دخوله في المضاف اليه التناقض لانه داخل فيه من جهة الشركة وعلى داخل
فيه من جهة التفضيل قوله فلا يجوز يوسف احسن اخوانه لخروجه عنهم باضافتهم اليه اي فلاجل انه يشترط ان يكون داخلا
في المضاف اليهم لم يجز ان يقال يوسف افضل اخوانه لاستلزام اجتماع النقيضين لانه بتقدير اضافة الاخوة الى الضمير العائد الى
يوسف لزم ان يكون خارجا عنهم بتقدير انه يشترط انه من جملة المضاف اليهم يكون داخلا فيهم فيلزم ان يكون داخلا فيهم وخارجا
عنهم وهو اجتماع النقيضين قوله والثاني ان يقصد به زيادة مطلقة ويضاف للتوضيح اي والمعنى الثاني الذي يقصد به حين
كونه مضافا هو ان يقصد بالتفضيل زيادة مطلقة لا على ما يضاف اليه فيكون هذه الاضافة للتخصيص والتوضيح نحو نصيب
اشعر اهل بلده قوله ويجوز يوسف احسن اخوانه اي لاجل ان يقصد به زيادة مطلقة ولا يقصد به تفضيل على ما يضاف
اليه يجوز ان يقال يوسف احسن اخوانه لانه يلزم اجتماع النقيضين لعدم دخوله في المضاف قوله فيجوز يوسف احسن اخوانه
ويجوز في الاول الافراد والمطابقة لمن هو له اي ويجوز في المضاف بالمعنى الاول الافراد في جميع الاحوال نحو زيد افضل القوم
كونهما مشابها لافعل من حيث انه ذكر المفضل عليهم في كل واحد منهما يجوز المطابقة نحو زيد افضل القوم الزيدان افضلا القوم

PERPUSTAKAAN NASIONAL

أن يبني من فعل ثلاثي مجرد • وابد ليمكن بناء افعل منه الا ترى انك لو اردت بناءه من استخرج فان لم تحذف منه شيئا
لم يكن وان حذفت الزمان وابد حتى قلت هو احرج لم يعلم ان المراد منه كثير الا الزيدون افضل القوم هند فضلى القوم الهـ
الهندان فضلان القوم والهندات فضليات القوم لكونه مخالفا لافعل من حيث وجود الاضافة فيه وعدمها في افعل
من قوله واما الثاني والمعرف باللام فلابد من المطابقة اي اما المضاف بالمعنى الثاني وهو المضاف لمجرد التوضيح والتخصيص
والمعرف باللام فلابد فيهما من المطابقة لكونهما مستعملين للمطابقة وعدم المانع المطابقة وهو مشابهتهما افعل من عدم ذكر
المعلوم عليهم فيهما وامثلتهما ظاهرة قوله والذي بمن معرفة مذكور لا غير فلا يجوز زيد الافضل من عمرو ولا زيد افضل الا ان يعلم
اي اسم التفضيل الذي مع من لا يستعمل الا مفردا مذكرا لضرورة من الجزء عنه وح لا يمكن تثنية اسم التفضيل ولا جمع ولا تانيثه قبل
ذكر منه والا لزم الحاق علامة التثنية والجمع والتانيث قبل مضي الاسم بتمامه ولا بعده لعدم جواز الفصل بشيء من الاسم وبين علامة
تثنية وجمعه وتانيثه قوله ولا يعمل في مضمر الا اذا كان لشيء وهو في المعنى لمسبب مفضل باعتبار الاول مفضل على نفسه باعتبار غيره
منفيا مثل ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في غير زيد اي افعل التفضيل لا يعمل في مظهر الا اذا كان لشيء جاريا على شيء وهو في
المعنى صفة لمسبب كذلك الشيء مفضل على نفسه باعتبار ذلك الشيء حال كونه هذا التفضيل منفيا كقولهم ما رايت رجلا احسن
في عينه الكحل منه في غير زيد فاحسن جار على رجل وهو في المعنى صفة لمسبب وهو الكحل مفضل باعتبار الرجل ومفضل على نفسه باعتبار
غير الرجل اعني عين زيد حال كقول هذا التفضيل منفيا وانما لم يعمل في المضمر اذا لم يوجد الشرط المذكور لعدم كونه بمعنى الفعل
لعدم دلالة الفعل على التفضيل ودلالة على التفضيل وانما قال ولا يعمل في المظهر كانه يعمل في المضمر من غير هذا الشرط لان العمل في الظاهر
اقوى فيحتاج الى شرط وقوله بمعنى حسن مع انهم لو رفعوا فضلوا بين احسن وبين معموله باجنبي وهو الكحل اشارة الى علة عمل
اسم التفضيل عند لحو لحصول الشرط المذكور انما عمل ح لانه بمعنى حسن لان معنى قولك ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل قوله
فان قدمت ذكر العين قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل مثل مررت على واد السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم وادبا اقل
به ركب اتوه تائه واخواته الا ما وفي الله ساريا اي فان قدمت ذكر العين على اسم التفضيل جاز فيه عبارة اخرى من غير ذكر من معها كقولك
ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل اي ما رايت احسن فيها الكحل وهو مثل ما انشده سيبويه شعر مررت على وادي السباع ولا ارى
كوادي السباع حين يظلم وادبا اقل به ركب على افعل التفضيل وهو اقل من غير ذكر منه ولا ارى في محل النصب بانه حال وعاملة مررت وكوادي
السباع مفعول ثان ولا ارى وحين يظلم جملة ظرفية حال عن وادي السباع واويا منصوب بانه مفعول اول لقوله ولا ارى وان جعلنا ارى
بمعنى ابصر كان كوادي السباع حالا من وادبا او متعلقا بلا ارى واقل صفة كوادي وركب فاعل اقل وتائه تمييز عن اقل واخواته عطف عليه
اقل وما في قوله الا وما في الله بمعنى من وساريا منصوب بانه حال عن اخواته وتمييز بمعنى سوى فيكون صفة واقعة موقع المصدر قوله
الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة فقوله ما دل على معنى شامل للكلم الثلث وقوله في نفسه يخرج الحرف قوله
مقترن باحد الازمنة الثلثة يخرج الاسم ويبقى ان يراد بما دل على معنى الكلمة وبالدلالة اولية واو بالاقتران بحسب اصل الوضع حتى
لا يتوجه النقوض المذكورة في حد الاسم قوله ومن خواصه دخول قد والسين وسوف والجوار لحق التانيث الساكنة ونحو تاء فعلت
فقوله ومن خواصه اشارة الى ان ذكر بعض خواصه لكونه واكثر استعمالا والاربعة الاولى مخصوصة باول الفعل والاخيران باخره وانما اختص
قد بالفعل لانه لا تعريف الماضي الى الحال او التقليل الفعل المستقبل وهما لا يوجدان الا في الفعل وانما اختص سوف والسين بالفعل لانها
لتخصيص الفعل المضارع المشتركة بين الحال والاستقبال وانما اختص الجوازم بالفعل لاختصاصه الجوازم به لكونه في الفعل عوضا عن الجر في
الاسم وانما اختص تاء التانيث الساكنة بالفعل لان وضعها ليدل ان قال الفعل مؤنث وانما قيد التاء الساكنة لان المتحركة داخلة على
الاسم وانما اختص نحو تاء التانيث فعلت والمراد فيه الضمائر المرفوعة البارزة المتصلة لامتناع ثبوت الضمائر المرفوعة المتصلة
البارزة في الاسماء الحروف وانما في الحروف فظاهر وانما في الاسماء فلانها لو اتصلت بالاسم لزم اجتماع الالفين في المثنى والواوين

في الجمع فلم يفصل به في الواحد ايضا اطراد للباب قوله الماضي ما دل على زمان قبل زمانك اي الماضي فعل ما دل على زمان قبل زمانك انت
فيه وهو زمان الحال فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقولك قبل زمانك يخرج ما دعداه والمراد بالدلالة انما هو بحسب
اصل الوضع لئلا ينتقض بمثل لم يضرب وان ضربت وزجت وبعت انسان والمراد بما هو الفعل لئلا ينتقض بمثل امس ولم يصرح للعلم
به قوله مبني على الفتح مع غير الضمير المرفوع المتحركة والواو بعد خبره اي الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى
او خبر مبتدا محذوف اي هو مبني وانما بني غير الضمير المرفوع وجب سكونه نحو ضربت لكراهتهم اجتماع اربع حركات متواليه فيما
هو كان للكلمة الواحدة اشده اتصال الفعل بفاعله وانما قيل الضمير المرفوع بالمتحركة احترازا عن مثل ضربا وانما قال مع غير الواو
لانه لو كان مع الواو وجب ضمه للمجانسة نحو ضربوا والمضارع ما اشبه الاسم لفظا باحد حروف نايت لوقوعه مشتركا فيه و
تخصيصه بالشيء او سوف فقوله ما اشبه الاسم لوقوعه موقعه وقوله باحد حروف نايت يخرج الماضي لانه لا يشبه الاسم بذلك
والباء للسببية او للمصاحبة وقوله لوقوعه مشتركا تبيين للجملة التي بها يشبه الاسم بسبب احد حروف نايت او مع وهي وقوع
كل واحد منها مشتركا ومخصصا واشتراك الاسم فكرجل واما تخصيصه فنحو يضرب لكونه مشتركا بين الحال والاستقبال واما
تخصيصه فبالسين او سوف نحو سيضرب وسوف يضرب فالهمزة للمتكلم مفردا والنون له مع غيره والتاء للمخاطب مطلقا وللمؤنث
والمؤنثين غيبة والياء للغائب غيرهما هذا تبيين لمعاني حروف نايت فالهمزة علامة للمتكلم المفرد مذكرا كان او مؤنثا نحو اضرب
لتوافق لفظا انا والنون للمتكلم مع غيره نحو نضرب لتوافق لفظ نحو مذكرين كان او مؤنثين واحدهما مذكرا والاخر مؤنثا مجموعا
كان مثنى وقد يستعمل للواحد للتعظيم كقوله تعالى نحن نقص عليك احسن القصص والتاء للمخاطب المذكر ومثناه وجمعه نحو
تضرب يا زيد وتضربان يا زيدان وتضربون وللمخاطب المؤنث وللمثنى وجمعه نحو تضربين يا هند وتضربان يا هندان وتضربين يا هندات
لتوافق لفظا انت وللمؤنث الغائبة والغائبين نحو هند تضرب والهندات تضربان والياء للغائب غير المؤنث وهو المفرد المذكر ومثناه
ومجموعاه ومجموع المؤنث الهندات يضربن قوله وحروف المضارعة مضموم في الرباعي مفتوح فيما سواه بيان لحركات
هذه الحروف في الاصل فيها الفتح لكونه انحو وانما ضمت في الرباعي وهو على اربعة احرف نحو اكرم ودحرج وقاتل وكرم
فرقا بينه وبين الثلاثي الا ترى انك لو قلت من اضرب وضرب بفتح الهمزة في مضارعهما حصل الالتباس ولم يفعل بالعكس
لكون الرباعي اقيل قيل خل في غير الرباعي نحو افتعل واتفعل واستفعل وغير ذلك قوله ولا يعرب من الفعل غيره اذا لم يتصل
به نون التاكيد ولا نون جمع المؤنث وانما لم يعرب غير المضارع عن الافعال لعدم علة الاعراب فيه وانما اعراب هذا النوع لمشابهة
الاسم على ما مر وانما لم يعرب هذا النوع اذا اتصل به نون التاكيد لانه لو اعرب على ما قبله لم يعلم انه مسند الى الواحد والى غيره
في نحو هل تضربن ولو اعرب عليه اجري الاعراب اي على ما اشبه التنوين وهو مستكره وانما لم يعرب ايضا اذا اتصل به نون الجمع لان
هذه النون اوجبت تسكين ما قبلها قياسا على فعلت وفعلت وعند حصول الساكن بتقدير الاعراب في عبارة الكتاب نظر لانه يدل
على ان غير المضارع لا يعرب اذا لم يتصل به النون المذكورة ويعرب المضارع اذا لم يتصل به النون واذا كان كذلك يجعل قوله اذا لم
يتصل به قيد في المفهوم من كلامه وهو ان المضارع يعرب ولا يجعل قيد في المذكورة وهو لا يعرب غير المضارع اذا لم يتصل به النون
قوله واعرابه رفع ونصب وجزم اي واعراب الفعل المضارع رفع ونصب وجزم وليس له جري لئلا يلزم مزية اعرابه على اعراب
الاسم قوله فالصحيح المجرد عن الضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب والمؤنث بالضمة والفتحة والسكون مثل يضرب بيان
التفصيل اضاف الفعل المضارع المشتركة في نوع واحد من انواع الاعراب المشتركة في نوع واحد من انواع الاعراب ليعطي كل
صنف ما يستحقه من الاعراب فالصحيح المجرد عن الضمير البارز المرفوع الذي هو ضيف للتثنية والجمع مؤنثا كان او مذكرا والمخاطبة
المؤنثة اعرابه بالضمة حال الرفع بالفتحة حال النصب وبالسكون حال الجزم تقول هو يضرب ولن يضرب والمراد بالصحيح الفعل المضارع
الذي لا يكون في اخره الف ولا ياء ولا واو قوله والمتصل به ذلك النون واحد فيما يضربان ويضربون وتضربين اي واعراب الفعل

PERPUSTAKAAN NASIONAL

المضارع المتصل به الضمير البارز المرفوع لاحد الامور المذكورة بثبوت النون حال الرفع بحذفها حال الجزم والنصب وهو خمسة
امثلة وهي هما يضربان هما يضربان وهم يضربون وانتم تضربين ولمن تضربي لن تضربون ولن تضربي ولن تضربا ولم تضربوا ولم
تضربين وانما جعل اعرابها بالحروف لمشابهتها صورة المثنى او المجموع في الاسماء وانما سقط النون حال الجزم لانه بمنزلة الحركة
في المفرد فكما تسقط الحركة في المفرد حال الجزم فكذلك النون حال الجزم وانما سقط النون حال النصب يكون الجزم في الافعال بمنزلة
الجزم في الاسماء فكما يتبع النصب الجزم في الافعال قوله والمعتل بالواو والياء بالضمة تقديرا والفتحة لفظا والحذف اي اعراب المعتل
الاخر بالواو والياء نحو يغزو ويقضي بالضمة تقديرا حال الرفع لاستثقالهم الضمة على الياء والواو وبالفتحة لفظا حال النصب تقول
هو يغزو او يقضي ولن يقضي ويحذف الجزم حال الجزم نحو لم يغز ولم يقض لانه اذا لم يحذف الجزم الحركة حذف الحرف قوله والمعتل
بالف بالضمة والفتحة تقديرا والحذف اي اعراب المعتل بالالف نحو يخشى بالضمة حال الرفع وبالفتحة حال النصب تقديرا يخشى ولن
يخشى لعدم قبوله الف الحركة ويحذف الحرف حال الجزم لقدر الحركة قوله ويرفع اذا تجرد عن الناصب والجازم مثل تقوم زيد اشارة
الى عامل رفع المضارع وهو كونه مجردا عن العوامل اللفظية اعني ناصب المضارع وجازمه نحو يقوم زيد قوله وتنصب بان ولن
وكي واذن وبان مقدرة بعد حتى ولام كي ولام الجحود والفاء والواو بمعنى الى ان او الا ان فان ينصب نحو ازيد ان تخشى الى
وان تصوموا اشارة الى نواصب الفعل المضارع وهي ان ولن وكي واذن وان المقدرة بعد حتى احد حروف المذكورة
فلما فرغ عن عدها قال فان نحو اريد ان تحسن الي وان تصوموا خير لكم وهو ظاهر وان في المثالين المذكورين متعين لان يكون
ناصب المضارع ولا يحتمل ان يكون مخففة من المثقلة لوجود ذكر سوف والسين او قد او حرف النفي مع ان المخففة الا ان النصب
في المثال الاول بالفتحة لفظا وهي المثال الثاني بحذف النون الاختصاص المخففة بالافعال الداخلة على المبتدا والخبر قوله
والتي تقع بعد العلم هي المخففة من المثقلة وليس هذا مثل علمت ان سيقوم وان لا يقوم اي التي تقع بعد العلم نحو علمت ان
سيقوم هي ان المخففة من المثقلة وليس ان الناصبة للفعل المضارع لامتناع اجتماع الناصبة مع العلم لكون الناصبة للرجاء والطمع
الداخلين على ان بعدهما غير معلم التحقق وكون العلم والا على ان بعدهما معلوم التحقق والمراد من العلم بالعلم كل ما هو بمعنى
العلم واعلم انه اذا دخل ان المخففة من المثقلة في المضارع لا بد ان يكون المضارع مع السين او سوف او قد او مع حروف النفي ولهذا
اورد مثالين ليكون كالعوض من المحذوف التحقق والفرق بين ان الناصبة والمخففة قوله والتي تقع بعد الظن ففيها الوجهان اي
وان التي يقع بعد الافعال الداخلة على الظن ففيها الوجهان اي جاز ان يكون ناصبة وجاز ان يكون مخففة من المثقلة نحو ظننت
ان يقوم وان سيقوم لجواز وقوع كل واحدة منها بعد الظن قوله لن مثل لن برح ومعناها نفي المستقبل اي مثل ل ان الناصبة
قوله تعالى لن البرح ومعنى لن نفي المستقبل ولهذا لا يستعمل الا مع الفعل المستقبل وهو اكل كذا من الا في نفي الاستقبل وقيل
انها للتاكيد قوله اذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل مستقبلا مثل اذن تدخل الجنة اي اذن انما تنصب
الفعل المضارع بشرطين احدهما ان لا يكون ما بعدها معتمدا على ما قبلها اي لا يكون بعدها معمولا بما قبلها والا لزم توارد
العاملين على معمول واحد وهما اذن ما قبلها والثاني ان يكون الفعل مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال
كقولك لمن قال اسلمت ان تدخل الجنة فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا
وكلاهما كقولك لمن يحدثك ان اظنك كاذبا وجب الرفع قوله واذن ونعت بعد الفاء والواو فالوجهان اي واذا وقعت
اذن بعد الفاء كقولك مجيبا لمن قال انا اتيك فاذن اكرمك معا او بعد الواو كقوله تعالى واذن لا يلبثون جاز الرفع لاعتماد ما
بعدها على ما قبلها وجاز النصب لان الفعل مع الفاعل لما كان صفة استقبالا من غير النظر الى حرف يخطف فكانه غير معتمد
على ما قبلها قوله وكي مثل اسلمت كي تدخل الجنة معناها السببية اي ومثال كي اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية
اي يكون ما قبلها سببا لما بعدها فان الاسلام سبب لدخول الجنة وهي ناصبة للفعل المضارع عند الكوفيين وهو ا

اختيار الصنف حرف والجر وليس النصب بعدها باضمار ان كما هو مذهب البصريين لدخول اللام عليه لقوله تعالى لكيلا يكون على المؤمنين حرج وحتى اذا كان الفعل مستقبلا بالنظر الى ما قبلها بمعنى كي او الى ان نحو اسلمت حتى ادخل الجنة ولئن سرت حتى ادخل البلد واسرت حتى تغيب الشمس اي ينصب ما بعده باضمار ان بعدها بشرطين او يكون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها سواء كان مستقبلا عند الاخبار او لم يكن لجواز قولك اليوم سرت امس حتى ادخل البلد بالنصب اذا الغرض هو الاخبار عن الدخول المترقب عند ذلك الشرط من غير نظر الى حصول وحتى يكون بمعنى كي اي للسببية وهو غالبا نحو اسلمت حتى ادخل الجنة بمعنى كي ادخل الجنة وقد يكون بمعنى الى بمعنى انتهاء الغاية نحو سرت حتى تغيب الشمس وانما تضمر ان بعدها لكونها حرف الجر على الفعل فاضمر ان يكون في تقدير الاسم لحتى في المثال الاول من الامثلة المذكورة في الكتاب لكون حتى بمعنى كي وما بعدها مستقبل تحقيقا وفي المثال الثاني يحتمل ان يكون بمعنى كي او بمعنى الى وفي المثال الثالث بمعنى الى وما بعدها مستقبل تحقيقا قوله فان اردت الحال تحقيقا او حكاية كان حرفا للابتداء فيرفع اي فان قصد ان يكون ما بعدها مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها وذلك بان اردت الحال تحقيقا نحو اليوم سرت حتى ادخل البلد وانت تحكي عن السير حال الدخول او تقدير اقولك اليوم سرت حتى ادخل البلد امس وانت سرت ودخلت امس وتحدث الاخبار اليوم من تلك الحال كانت حرفا ابتداء فترفع ما بعدها وانما لم ينصب لكون حتى حرف ابتداء لا حرف جر وانما يجوز ان يكون حرف جر لامتناع تقدير ان بعدها لكون ان الداخل على المضارع للطمع والرجاء الدائر على الاستقبال وتحقق المنافاة بين الحال والاستقبال قوله ويجب السببية مثل مرضي فلان حتى لا يرجون اي اذا كان حرف ابتداء وجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها لان ما يطلق الاتصال اللفظي بين ما بعدها وما قبلها وجب تحقق الاتصال المعنوي ليتحقق الغاية التي هي مدلولها قولهم مرضي فلان حتى لا يرجون فالمرض هو سبب عدم الرجاء قوله ومن ثم امتنع الرفع في كان سيري حتى ادخلها في الناقصة واسرت حتى تدخلها اي ومن اجل ان حتى يكون حرف ابتداء وجب امتناع ان يقال كان سيري حتى ادخلها بالرفع في كان الناقصة لان تالي تقدير الرفع كان بعدها جملة مستقبلة لا تعلق لها فيما قبلها في كان الناقصة بلا خبر وهو غير جائز لفساد المعنى ومن اجل ان ما قبلها يجب ان يكون سببا لما بعدها امتنع ايضا ان يقال اسرت حتى تدخلها بالرفع لان يكون ما بعدها خبرا مستأنفا مقطوعا تابعا قوله لا تعلق له بما قبلها وما قبلها بسبب لما بعدها وهو مسكوك فيه لوجود حروف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع السبب مع الشك بوقوع السبب وانه محال قوله وجاز في كان سيري حتى دخلتها في الناقصة اي اذا كان تامة جاز ان يقال كان سيري حتى ادخلها بالرفع لعدم المانع وهو لزوم الحال وهو بقاء كان الناقصة بلا خبر وفاعل جاز ضمير عائد الى الرفع اي وجاز الرفع في كان سيري قولهم سار حتى يدخلها اي اذا كان الاستفهام عن تعيين الفاعل نحو ايهم سار حتى يدخلها جاز الرفع لعدم لزوم المحال وهو الحكم بوقوع السبب مع الشك في وقوع السبب كان سبب الدخول هو السير بالمعنى وهنا لم يقع الشك في السير وانما وقع في تعيين السائل قوله ولكي نحو اسلمت لادخل الجنة اي مثل لام كي اسلمت لادخل الجنة والنصب بعدها باضمار ان وانما سميت بلام كي لانها بمعنى كي وانما يجب تقدير ان بعدها لكونها حرف جر وامتناع دخول حرف الجر الفعل فقد مر ان لا يكون ما بعدها في تقدير الاسم قوله واللام المجحود لام تاكيد بمعنى النفي لكان مثل وما كان الله ليعذبهم اي لام الجحود التي تنصب ما بعدها بتقدير ان هي لام زائدة التاكيد النفي الداخل على كان كقولك تعالى وما كان الله ليعذبهم والفرق بين هذه اللام واللام كي للتعليل بخلاف المعنى يجب فيها ما ذكرنا في لام كي قوله والفاء بشرطين احدهما السببية والثاني ان يكون ما قبلها امرا نهيا واستفهاما ونفيا او تمنيا او عرضا اي وينصب ما بعدها الفاء باضمار ان بشرطين احدهما ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها لانه اذا عدل عن الرفع الى النصب ليدل عليه والثاني ان يكون ما قبلها احد الامور المذكورة في الكتاب لان ما قبلها ليس بسبب لما بعدها الا عند تحقق احد هذه الامور والمثل المرجز الذي في الشروح كقولك بسائر كي منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا وقولهم ان الحق اشرح مثال الامر ونحو زرني فاكرمك ومثال النهي لا يسعني فاحزن ومثال

96

النفي لا يقضى عليهم فيموتوا ومثال الاستفهام فهل النام شفعاء فيشفعوا النام ومثال التمني يا ليتني كنت معهم فافوز فوزا
عظيما ومثال العرض الا تزورنا فتكرمك وتقدير الاول ليكن منك زيادة فاكرامي وتقدير الثاني لا يكن منكم مشتم فضرب حتى
مني وتقدير الثالث لا يكون قضاء عليهم فيموتهم وتقدير الرابع هل حصول شفعاء فيشفعا لنا وتقدير الخامس ليت لي كونا
معهم ففوزا عظيما وتقدير السادس اليس منك زيادة فالزام مني وانما كان تقديرها كذلك لانه لما قصد ان الاول سبب للثاني وجب
اضمار ان كان بعد الفاء في التقدير المصدر وهي للعطف فوجب ان يجعل ما قبله ايضا في تقدير المصدر فتقول ائتني فاكرمك جملة
واحدة لانه في تقدير ليكن منك اتيان فاكرام مني واذا كان كذلك لم يكن الجزءان بمنزلة الشرط والجزاء على الحقيقة وانما سمعت
النحاة جوابا نظرا الى المعنى قوله والواو بشرطين احدهما الجمعية وان يكون ما قبلها مثل ذلك اي ينصب بعد الواو باضمار ان بشرطين
احدهما الجمعية والثاني ان يكون قبلها احد الامور الستة المذكورة فالعلة في اشتراط الشرطين هي العلة المذكورة في الفاء والاحكام
كالاحكام لان الواو للعطف كالفاء فاضمر ان بعده ليعلم الجمعية ويلزم منه جعل الفعل الذي قبله المصدر ليكون عطف الاسم على الاسم
مثل النفي لا احد منك وتخفوني كان المراد نفي اجتماع الامرين ومثال الاستفهام مثل هل تعيني واكرمك كان المسؤول عنه اجتماع
الامرين اعني الاعانة والاكرام ومثال النهي قوله ولا تنه عن خلق وتاتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم ولا تاكل السمك وتشرب
اللبن فالمنهي عنه ههنا هو النهي عن الشيء مع طلب مثله ومثل الامر زرني فاكرمك فالمطلوب هو الزيادة مع الاكرام ومثال النهي
ليت لي مالا وانفق منه فالنهي هو حصول المانع مع الانفاق ومثال العرض الا تنزل بنا فتصيب خيرا فالعروض عليه هو النزول مع
اصابة الخير وهذا معنى الجمعية في كل واحد منها تقدير الاول لا يكون مني حامة وخفاء فك وتقدير الثاني هل حصول اعانة
واكرام لك مني وتقدير الثالث لا يكن منك نهي عن خلق واتيان بمثله وتقدير الرابع ليكن منك زيادة فاكرامك وتقدير الخامس
وليت مالي حصول مال وانفاق مني وتقدير السادس لا يكون منك نزول واصابة خير زيادة والكرامة مني قوله واو بشرط على
معنى الى ان اي ينصب الفعل بعد او اضمار لانه بمعنى الى ان او حتى او الا وايا ما كانا يلزم تقدير ان بعدها حتى يكون الفعل معها
في تقدير المصدر الاختصاص هذه الاشياء بالاسماء تقول لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني حقي هذا ما ذكره المصنف في الشرح
وذكره ان او حروف العطف كالواو الا انها للشك والواو للجمع وانما اضمر ان بعدها ليعلم ان الثاني لم يدخل في حكم الاول بل المراد وان
القصد لما قدر في تقدير المضارع في اللزوم لاجل الاعطاء ولما قدر في تقدير المصدر قدر ما قبل او كذلك ليكن عطف الاسم على الاسم
فيكون تقديره ليكن مني لزوم او اعطاء منك وهو في قوة قولنا لالزمنك الى ان تعطيني حقي او حتى ان تعطيني حقي او الا ان تعطيني
قوله والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما اي ينصب بعد الحروف العاطفة الفعل المضارع بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما لئلا
يلزم عطف الفعل على الاسم كقوله للبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف قوله ويجوز اظهار ان مع لام كي والعاطفة اي يجوز
اظهار ان مع لام كي مع الحروف العاطفة على الاسم اما مع لا كي فلا فرق بين لام كي ولام الجحود ولم يفعل بالعكس لكون لام الجحود زيدة ولام
كي غير زيدة ومع حروف العاطفة فلكراهتهم عطف الفعل على الاسم ظاهر قوله ويجب مع لا في اللام اي يجب اظهار ان مع لا اذا كان
لا قبلها اللام لئلا يتولى الاماة اعلم ان يمتنع اظهار ان مع غير لام كي والعاطفة ولام اللام لدلالة القرينة عليها وكون الحذف اخصر فالنهي واحد
فيها فهذه الحروف التي تضمر بعدها على ثلثة اقسام قسم يمتنع اظهار ان بعده وقسم يجب قسم يجوز قوله ويجوز بلم ولما ولام الامر ولا
في النهي اي ويجزم الفعل المضارع بهذه الكلمات وهي اشارة الى جوازم الفعل وهو قسمان احدهما جوازم فعل واحد والاخر جوازم
الفعل فعلين الاربعة ولم ولما ولام الامر ولا في النهي قوله وكلم المجازاة وهي ان ومعها واذا ما وحيثما واذا واين واني ومتى وما ومن
واي عطف على لم وهو قسم الثاني من القسمين المذكورين اعني جاز الفعل وهو ضربان ضرب حروف وهو ان وضرب اسم يتضمن معنى ان
للايجاز والاختصار وهو ضربان ضرب غير ضرف والظرف اما ان لا يستعمل الا مع ما وهو حيث واذا ومهما تمنعها عن المضافة المانعة
من الاجزام ان المضاف اليه مرفوع لوقوعه موقع الاسم والرفع والجزم متنافيان واما ان تستعمل مع ما ومجردا وهو اين في المكان ومتى

PERPUSTAKAAN NASIONAL

في الزمان كقوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت وقوله ابن نصرفه بناء الفعاة بجدن نصرف الفتى نحوهما للتلا في قوله شعر تهما تلقني
فرديني توجب روائق النبك وتسقط للكوله متى تأته تسوالي صوناره تجد خبرنار عندها خيرموقد واما ان لايستعمل مع ما
وهو ابن كقوله فاصبحت اني تليس بها كلام كبير الحت رجلك تاجروغير الضرورة ما ومن ولم ومنهما وانسهل واشتلت قوله شراي
العمرتك كنرانا قصاكل ليلة وما تنقض الايام الدهر ينفد ومن كرمي اكرمة قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى قوله
فاحدهما تشابه الاية والاصل في مرما على وجهي احدهما ما على ان ما الثانية زيدة فهو بمنزلة ما تم ايدل من الالف الساء الحسنى
اللفظ والثاني ان يكون واقعا مكان فالملا قال الزاجز فعل لاتقف على فعال المخاطب ما يفعل افعل ثم اجرى المجزوم كلمة واحدة فجزم ب
كما تجزم بها واضافة الزمن تضمن هذه الاسماء معنى لومع انها حروف الشرط ايضا الان اصل احرف الشرط ان يكون الاستقبال ولوليس
كذلك مالا لمضي قوله وامامع كيفما واذ فشاذ اي الجزم بكيفما واذ شاذ لاشتمالها المعنى في كيف الا من المستقبل ان يكون على
اي حال هو عليها والمفاجاة بين اذا وان للشرطيت لان اذا للتحقيق وان الشرطية للمعدوم وقد تجزم بها اذا في ضرورة الشعر كقولهم
واذ تصبك من الحوادث نكبة فاصبر وكل وخيابة فستعقبي والكوفيون يجوزون الجزم بكيفما مع ما ويدونها قوله وبان مقدم عطف
على قوله لم ايدع يجزم الفعل بلم وبان مقدرة قد يجيء بنا في قول فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه ولما مثل لم في ذلك وتختص
بالاستغراق وجواز حذف الفعل اشار الى الفرق بين ما ولم بعد استركهما فيما ذكر اي وتخصيص لما بالاستغراق في الفعل في الزمان
الماضي الى زمان الحال فلم لنفي فعل قد فعل تقول الزم زيدا ولم ينقطع الندم اي عقيب الندم ولم يلزم الاستمرار الى وقت الاخبار تقول
قدم زيد ولما ينقطع الندم لزم استمرار عدم النفع من الماضي الى وقت الاخبار الا زيادة معناها بزيادة ما تختص ايضا لما يجوز حذف
فعل نحو ندم زيد ولما ينقطع الزوم لان اصلهم زيدت عليها فانابت مناب الفعل وقد جاء حذف الفعل مع غاكقوله واخوض الغمار
ويقتك الترا ستود عنهم يوم الاعان ان وصلت وان لم ترايي وان لم تصل واعلم انه قد يفصل بين لم والفعل حملا على الحال في ضرورة
الشعر كقوله فاصبحت معليها فقد اوسوما كان لم يسوب من الوحش لوعل ولما مشتركة بين كونه حرفا الا اذا كان اسما فهو مخصوص
بالمضارع قوله ولام الامر لام المطلوب بها الفعل اي ولام الامر لام يطلب بها الفعل فان كان الفعل مطلوب الفعل الزمه مطلقا وان كان
مطلوب الفعل الزمه عند الي المنهم والغايب واما في غيرهما فاندكقوله تعالى قد ملت فلتفرحوا قوله ولا النهي عندها ولا لام للنهي
عند الله الامر هو الذي يطلب به ترك الفعل وهو يدخل على جميع انواع المضارع المبني للمفعول والفاعل مخاطب كان او غايبا قوله وحكمه
للجازمة ان دخل على الفعلين سميه الاول وسميه الثاني وسميان شرط وجزاء فان كان مضارعين الاول فالجزم وان كان
الثاني مضارعا فالوجهان اعلم ان الكلام المجازاة وهي المذكورة قبل ان دخل على الفعلين لتدل على ان الاول سبب للثاني مسبب
وسمي الاول منهما شرطا والثاني جزاء اعلم ان المراد بالسبب هو اليس في الفعل ليشمل ما كان النهار موجودا فالشمس
طالعة مع ان الثاني سبب الاول في الخارج لان حصول الاول في الفعل سبب لحصول الثاني في ذهن الشرط والجزاء ان كانا مضارعين
نحو ان تقم اقم جزم كل واحد واخلقهما واجب يكون كل واحد منهما معربا والجازم موجود او ان كان الشرط مضارعا والجزاء ماضيا
ان تضرب ضربت فالجازم ايضا واجب في الاول لكونه معربا ووجود الجزم فيه واشار اليه بقوله وان كانا مضارعين الا قوله فالجزم اي الجزم
واجب وان كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا نحو ان ضربت اضرب فالوجهان في الجزاء الرفع والجزم اما الرفع خلاف
حرف الشرط لما لم يعمل في الشرط الذي هو اقرب اليه فلان لا تعمل في الجزاء الذي هو بعد حتى اولا واما الجزم فلكونه معربا ووجود
الجازم فيه مثال الجزم كثير ومثال الرفع قول زهير ان ا ومخبر يوم مسغبة يقول قايلب مالي ولا رمي واشار اليه بقوله ولن كان
الثاني اي وان كان الجزاء مضارعا دون الماضي والفية الاول ضعيفة لان الثاني معرب والجازم معه وجود وان كان الماضي
نحو ان ضربت ضرب فلا جزم في كل واحد منهما لكونهما مبنيين قوله وان كان الجزاء ماضيا الفين قد لفظا او معنى لم يجز الفاء
في جزايه وان كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان والا فالفاء واجبة لئلا ايهام الجزاء الذي هو بعد

دخول الفاء عليه والجزاء الذي يجوز ولا يجب والجزاء الذي يجب والضابطة فيه اذا اثر حرف الشرط في الجزاء معنى قطعا لم يجز دخول
الفاء عليه لعدم الاحتياج اليه احتمل تأثيره وعدمه تأثيره فيه جاز الامر به واذا لم يؤثر قطعا يجب دخول الفاء عليه ليدل
على انه جواب الشرط فاشارة الى الاول بقوله واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى اي اذا كان الجزاء لفظا نحو ضربت
ضربت او معنى نحو ان ضربت لم اضرب ولم تعترف به قد لفظا ولا معنى لم يجز دخول الفاء عليه ستحقق تأثير حرف الشرط فيه
ح وهو جعله للاستقبال وانما قال بغير قد لفظا او معنى لانه لو كان ح قد لفظا او معنى كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ
له من قبل او معنى كقوله تعالى وان كان قميصه قد من قبل فصدقت وجب دخول الفاء لانتفاء تأثير حرف الشرط فيه لان الغرض
الماضي المحقق واشار الى الثاني بقوله وان كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا خالوجهان اي وان كان الجزاء مضارعا مثبتا
حالا من ان دخول الفاء من حيث انه جعل خبر مبتدا محذوف فلم يؤثر فيه حرف الشرط نحو ان قمت فيقوم اي فهو يقوم
وترك الفاء من حيث انه لم يجب خبر مبتدا محذوف بل جواب الشرط وهو اولى لان عدم الحذف اولى من الحذف نحو ان قمت
يقم وكذلك اذا كان الجزاء مضارعا منفيا بالوجهان دخول الفاء كقوله تعالى ومن يؤمن بالله فلا يخاف بخسا ولا رهقا
وان جعلت لا لنفي الاستقبال فلم يكن حرف الشرط تأثير فيه لامتناع العلتين على معمول واحد جاز ترك الفاء ان جعلت
لا لمجرد النفي فكان حرف الشرط تأثير فيه بجعله للاستقبال وانما قيد المنفي بلا لان المنفي لن يجب دخول الفاء عليه
لامتناع تأثير حرف الشرط لان المراد المنفي بما هو الحال مع كونه جوابا للشرط بالمنفي بلن هو الاستقبال واشار الى الثالث
بقوله والا فالفاء يعني فالفاء اذا لم يكن الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى لم يكن المضارع مثبتا ولا منفيا بلا وجب دخول
الفاء ولامتناع تأثير حرف الشرط فيه سواء كان جملة اسمية كقوله تعالى فان مت فهم الخالدون وامرا كقوله قل ان كنتم تحبون
قالت فاتبعوني او نهيا كقوله تعالى او ان علمت وهن مؤمنات فلا ترجعون هن الى الكفارة او استفهام كقوله تعالى ان تركنا فمن
يرحمني له ودعاء كقوله كم ان اكرمتا فرحمك الله وان كان مقترنا بقد لفظا او تقديرا كما مر منفيا بما او كما مر الى غير ذلك وجب
دخول الفاء في الجزاء قوله ويجيء اذا مع الجملة الاسمية موقع الفاء كقوله تعالى فان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون
وانما جاءت اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء لدلالتها على العقب كالفاء لانها للمفاجاة وانما قال لم تجيء موضع الفاء في غير
الجملة الاسمية لان اذا التي للمفاجاة لا تدخل الا على الجملة الاسمية الا نادرا قوله وان مقدرة بعد الافعال الخمسة اذا قصد السببية
مثل اسم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة اي وتجزم الفعل المضارع وبان مقدرة بعد الافعال الخمسة التي هي الامر والنهي والاستفهام
والتمني والعرض اذا قصد ان الاول سبب للثاني نحو اسلم تدخل الجنة اي ان تسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة اي ان لا
تكفر تدخل الجنة اين بيتك ازرك ان يعرفني بيتك ازرك وليت عندنا تحدثنا اي ان كان عندنا تحدثنا والا تنزل تصب خيرا
ان تنزل تصب خيرا والمعنى في الجميع ان وقع الاول وقع الثاني لان الاشياء الخمسة المذكورة يتضمن معنى الطلب والطلب
لا يكون الا العرض فيكون في ضمن هذه الخمسة سبب لمسبب وهو ما بعدها وليس الجزاء كذلك لانه ليس الطلب ولهذا لا
يجزم في النفي اعلم ان المراد بالامر ههنا هو الامر تحقيقا وقوة ليدخل نحو حسبك نم الفاس فان حسبك منزل من منزلة
اكفو نم الفاس قوله وامتنع لا تكفر تدخل النار لان التقدير ان لا تكفر خلاف للكسائي لان التقدير ان تكفر لان الضمير يجب
ان يكون من جنس المظهر فتقديره ان لا تكفر تدخل النار وهو محال خلاف للكسائي فانه جوزه اعتمادا فيه على وضوح
المعنى لان المعنى ان تكفر تدخل النار لهذا لا يجوز الجزم في النفي فلا يقال لا يأتين تحدثني لان التقدير فان لم تأتين تحدثني
والحاصل من قولهم ان الجزم لا يكون في النفي مطلقا وفي النفي حيث لم يصح وحيث يجوز قوله مثال الامر صيغة يطلب بها الفعل
من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة هذا تعريف الامر المخاطب المبني للفاعل ليدخل بتعريف مطلق الامر لخروج
امر الغائب وامر المخاطب المبني للمفعول عنه فقوله صيغة يطلب بها الفعل شامل الغير من امر الغائب والمتهم نحو ليضرب

PERPUSTAKAAN NASIONAL

زيد اولا ضرب وامر الحاضر المبني المفعول نحو لتضرب انت وقوله يحذف حرف المضارع يخرج مثل قوله تعالى فيه لك فليفرحوا
في القراءة الشاذة ومثل اما تضربن زيد الا نحن فحرف المضارع قوله وحكم اخره حكم المجزوم اي وحكم اخر المجزوم
واشرب واخش يحذف الواو والياء والكسرة يقول ليغز وليرم وليخش وفي التنزيل اغزو واربا واخشاهن في التوكيد كما يحذف ليعرف
اولي ميان واخيان وانما كان حكم حكم المجزوم تشبيها له وبالفعل لان الامر من حيث ان كل واحد منهما الطلب الفعل وانما قال حكم
اخر حكم المجزوم ولم يقل مجزوم لكونه مبنيا لعدم علة الاعراب وعدم مشابهته الاسم باحد حروف نائب قوله والذكان بعده ساكن
بربا في زدت همزة وصل مضمومة ان مكان ما بعده مضمومة مكسورة فيما سواه مثل اقتل اضرب اعلم وان كان ربا عيا مفتوحة مقطوعة
اشارة الى كيفية امر الامر من الفعل المضارع وهو ان يحذف حروف المضارعة ثم ان كان بعد حرف المضارعة متحركا سكن اخره وجعل باقيه
امرا فقوله في تقدير وفي تضارب ضارب والهاء في قوله بعد عائدا الى حرف المضارعة ولم يذكر المصنف هذا القسم لوضوحه وقوله وان كان
بعده ساكن وهو ليس بربا في زيادة عليه همزة وصل مفتوحة ليمكن النطق وتلك الهمزة مضمومة وان كان بعد الساكن ضمة للاتباع
ومكسورة فيما سواه كان بعد الساكن كسرة اضرب من تضرب وفتحة اعلم ان تعلم بفتح الهمزة لحصول الالتباس الاتي ذلك
لو قلت من تضرب اضرب بضم الهمزة لالتبس بالماضي الربا في المبني المفعول او مضارع ربا في المتكلم ولو قلت اضرب بفتح الهمزة التبس
بامر الربا في ولو قلت من تعلم اعلم بضم الهمزة لالتبس بمضارع ما لم يسم فاعله للمتكلم ولو قلت من تعلم اعلم بفتح الهمزة التبس
بالماضي الربا في ولما فرغ عن كيفية بناء الامر عن الثلاثي اورد امثلة وهي اقتل واضرب واعلم فالاول مثال ان يكون بعد حرف
الساكن مضموم والثاني مثال ان يكون بعد حرف الساكن مكسورة والثالث ان يكون حرف الساكن مفتوحة وان كان بعده
ساكن وهو ربا في زيدت الهمزة لتحقق وقوعه من المضارع لانتفاء موجب حذفها وهو اجتماع الهمزتين او الحمل على ما لم اجتماع الهمزتين
ويكون مفتوحة مقطوعة لكونها اصلية مفتوحة في الاصل تقول في تكرم اكرم وانما حذفت الهمزة من المضارع لكراهة اجتماع الهمزتين
في المتكلم نحو اكرم وحذفت في البواقي نحو يكرم وتكرم ونكرم اطراد للباب قوله فعل ما لم يسم فاعله وهو ما حذف فاعله فان كان
ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل اخره ويضم الثالث مع ضم الفصل اخره ويضم والثاني مع التاء نحو قوله التبس اي فعل ما لم يسم فاعله فعل
حذف فاعله واسند اليه مقام يقوم مقام الفاعل للاختصار او للابهام او المجهل بالفاعل او غيره والغرض من ذكره هنا كيفية بنائه
فان كان الفعل ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل اخره للتمييز بين بناء الفاعل وبين بناء المفعول ولم يقتصر على ضم الاول ليمتاز بالتبس عن مضارع لم
يسم فاعله في اعلم ولا على كسر ما قبل اخره لان لا تمييز في مثل علم هند اذ لم يكن في الاول الفعل همزة الوصل ولا تاء اما اذا كان اوله
همزة وصل فضم نحو في الثالث مع ضم همزة لرفع الالتباس تقول في انطلق واقتدر واستخرج انطلق واقتدر يضم الهمزة والحرف
الثالث واما الرابع فيقتصر على ضم الهمزة لحصول الالتباس بالامر فان سقط ضم الهمزة في المدرج في نحو قولك الانطلق والاقتدر والاستخرج
واما اذا كان فيه التاء نحو يتفاعل وتفاعل فضم التاء مع الضم الحرف الثاني تقول في تعلم وتجاهل يضم التاء والحرف الثاني
ليمتاز بالتبس تعلم مضارع علم وتجاهل والثاني مع التاء عطف على الثالث والحمل الخ اشارة على علة جميع ما ذكره من قبل قبل
ومعتل العين الافصح قبل وبيع وجاء الاسماء والواو اعلم ان الباء مما لم يسم فاعله في الفعل الماضي المعتل العين ثلث لغات
احدها قيل وبيع واشار اليه بقوله الافصح قيل وبيع نقلت الحركة الواو الى ما قبلها بعد سلب حركة فقلبت الواو ياء
لانكسار ما قبلها فصار قيل وبيع والثانية قول وبيع بالاسماء وهي تخليص القيمين للتلفظ بالضم غير التلفظ به ولا يدرك الا البصر وهو
فصيح ليس دون اصلها قبلها الضم واشار اليه بقوله وجاء الاسماء والثالثة قوله وبوع بالواو والساكنة وضم الاول وهو قليل
ووجهه انه خذفت الحركة من الواو والياء للاستقبال فقلبت الياء في بيع والضم ما قبلها واشار الى هذه اللغة بقوله والواو وهو عطف
على الاسماء اي وجاء الواو واعلم ان قوله ومعتل العين الافصح قيل وبيع على اطلاق ليس بجيد الان فيه مجمل وهو انه ليس كذلك
بل الاصواب ان يقول معتل العين للقلوب الفاء قوله ومثل بابا اختص والقيد دون استخير واقيم اي مثل بناء ما لم يسم فاعله

ضد الماضي لمعتل العين من الثلاثي بناء ما لم يسم فاعله من باب اختير واتقيد في انه يجوز فيه ثلث لغات دون باب استخير واقيم ما
الاول فلان اصل اختير واتقيد اختير واتقيد اختير واتقود فان تبر وقود مثل بيع وقول في قوع الضمة على الفاء وقوع الكسرة ما
بعدها على الواو والياء فجاز فيه ملجاز في قبل وبيع واما الثاني فلان اصل استخير واقيم استخير واقوم ومما لبسا وقول في وقوع
الضمة على الفاء والكسرة بعدها على الياء والواو فلم يزل الا يكون فيه ما جاز في مثل قبل وبيع قول وان كان مضارعه اوله
وفتح ما قبل اخره اي ان كان الفعل الذي يراد ان يبني منه ما لم يسم فاعله وان كان مضارعه اوله وفتح ما قبل اخره لتميز بناء
الفاعل ولم يجز الاقتصار على احدهما لان الاقتصار على فتح ما قبل الاخر يوقد في مثل يعلم وعلى الضم في مثل يخرج تقول في يضرب فهو
ضرب وقول ومعتل العين ينقلب فيه العين الفا اي ان كان المضارع الذي يبني منه ما لم يسم فاعله معتل العين ينقلب عينه الفا
كان او ياء تقول في يقول وبيع يقال وبيع لان اصلهما يقول وبيع فنقلب حركة الواو والياء الى ما قبلهما فكانتا في موضع
الحركة مع انفتاح ما قبلهما فقلبتا الفا فصار يباع ويقال قوله المتعدي وغير المتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق كضرب وغير المتعدي
بخلافه كتعد اي الفعل اما متعدي واما غير متعدي لانه اما ان يتوقف فهمه على متعلق او لا يتوقف والاول هو المتعدي نحو ضرب
فان فهمه يتوقف على شيء يتعلق به ضرب الضارب والثاني غير المتعدي نحو قعد فان فهمه لا يتوقف على شيء يتعلق به فقعود القاعد قيد
للمتعدي يصير متعد يا باحد ثلثة اشياء وهو الهمزة نحو اذهبت زيدا او تضعيف العين ونحو فرحت زيدا او حرف الجر ذهبت بزيد
قوله والمتعدي يكون متعديا الى واحد وتضرب واثنين كاعطي وعلم والى ثلثة كاعلم واراى وانبا ونبا واخبر وحدث
اي المتعدي يتعدى الى مفعول واحد ونحوه ضرب زيد اخمرا والى اثنين لاقتضاء ومعناه اياهما وهو على ضربين احدهما ان يكون
المفعول الثاني فيه عبارة عن الاول ويجوز الاقتصار على احدهما كاعطي وكسي نحو اعطيت زيدا درهما وكسوت زيدا جبة والثاني ان يكون
للمفعول الثالث عبارة عن الاول ولا يجوز الاقتصار على احدهما كعلم نحو علمت زيدا فاضلا او يتعدى الى ثلثة مفاعيل اعلم واراى وانبا
ونبا واخبر وحدث الا ان اعلم واراى تعديهما الى ثلثة بالهمزة او بالاشتمال فان كان علم متعديا الى مفعولين فاذا حصل
فيه الهمزة تعدى الى ثلثة لزيادة الهمزة للفعل معنى يزيد بشبهها مفعولا فاذا قلت اعلمت زيدا عمرا قائما وكذلك اراى واما
النبا فقد تعديه بنفسها الى واحد والاخر بحرف الجر يقول انبات عن وقد يحذف حرف الجر لكنها لما كان فيها معنى الاعلام
البواقي فتعديه بنفسها الى واحد والاخر بحرف الجر يقول انبات عن وقد يحذف حرف الجر لكنها لما كان فيها معنى الاعلام
اجبت بجزاء في تعديتها الى ثلثة مفاعيل قوله وهذه مفعولها الاول كمفعول اعطيت اي هذه الافعال المتعدي الى ثلثة مفاعيل
حكم مفعولها الاول كمفعول اعطيت معنى انه يجوز ان يذكره منفردا عن غيره ذلك للمفعولين الاخرين ويجوز ان تذكره مع ذكر المفعولين
الاخرين كما انه يجوز ان تذكره المفعول الاول لاعطيت منفردا عن الثالث ويجوز ان تذكره مع ذكر الثاني قوله والثاني والثالث كمفعولي
علمت اي حكم مفعوليهما حكم مفعوليهما هذه الافعال الثاني والثالث معا ولا يقتصر على احدهما كما لا يقتصر على احد مفعولي علمت لان مفعولي هذه الافعال
الثاني والثالث هما مفعولا باب علمت على الجملة تقول علمت زيدا اخاك او اخير الناس من غير ذلك للمفعول الاول والثاني علمت زيدا عمرا وامن
من غير ذكر للمثال ولا اعلمت زيدا اخير الناس من غير ذكر الثاني قوله افعال القلوب ظننت وحسبت وخلت وزعمت وعلمت ورايت ووجدت
تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هيتها عند قصد الجزئين اعلم ان الافعال القلوب ما ذكره وهي التي تدخل على الجملة الاسمية اعني المبتدأ
والخبر لبيان ما يكون تلك الجملة عبارة عنه من ظن او علم فان الثلثة الاول للظن والثلثة الاخر للعلم المدعوي والاعتقاد فيكون للعالم ويكون
الظن مثلا اذا كان زيد قائما عبارة عن علم قلت علمت زيدا قائما وان كان عبارة عن ظن قلت ظننت زيدا قائما وتنصب الجزئين
اي المبتدأ والخبر معا الا حين مواضع تذكرها بعد واما سميت هذه الافعال القلوب لانها لا يحتاج في صدورها الى جوارح والاعضاء
والضاهر بل تكفي فيها القوة العقلية الطبيعية قوله ومن خصائصها ان لا يقتصر على احدهما اذا ذكر احدهما ذكر الاخر عادة او لأب
لغطيت اي الخصائص مع جميعها وهو ما يختص بالشيء ولا يشاركه فيه غيره ذلك الشيء ومن خصائص الافعال القلوب لانه لا يقتصر على
احد مفعوليها وان جاز ان لا يذكر معا كقوله تعالى ويوم يقوم يتناء واشركائي الذين زعمتم اي زعمتموهم اياهم لكون هذه الافعال داخلة

على المبتدا والخبر فكما انه لابد للمبتدا من الخبر وبالعكس لابد لاحدى المعمولين من الاخر وليس باب اعطيت كذلك لانه غير داخل
على المبتدا والخبر وفيه نظر لجواز حذف كل واحد من المبتدا والخبر كما مر على ان حذف احد مفعولي باب حسبت واقع قوله تعالى
ولا تحسبن الذين لا يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة من قرأ بالياء المنقوطة بنقطتين من تحت اي
لا يحسبن الذين يبخلون بما اتيهم الله من فضله ابخل هو خيرا لهم قوله ومنها جواز الالغاء اذا توسطت او تأخرت لاستقلال الجزئين
كلاما بخلاف في باب اعطيت مثل زيد اعطيت قائم اي ومن خصائص هذه الافعال الغاء بها اذا توسطت هذه الافعال بين المفعول
نحو زيد ظننت قائم او تأخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت لاستقلال مفعولها كلاما بكونهما مبتدا وخبر على تقدير الغائها مع ضعف
عملها بالتوسط والتأخر واعلم ان تقدم مفعول احد مفعوليها عليها كتقدم احد مفعوليها عليها في جواز الغاء معين تظن زيد منطلق
لان تقدم معمول المفعول كتقدم المفعول ولم يجز الالغاء في باب اعطيت اذا تأخرت او توسطت لعدم الاستقلال مفعول كلاما والمراد
بالغاء وابطال العمل العارض وهو التوسط والتأخر مع جواز العمل اذا تأخرت او توسطت ويعلم من قوله توسطت او تأخرت انه لا يجوز
الالغاء اذا تقدمت وينبغي ان يعلم من قوله ان الاعمال اولى اذا توسطت والغاء اولى اذا تأخرت وهذه الافعال في المعنى الطروح نحو زيد
قائم ظننت زيد ظننت زيد قائم في ظني قوله ومنها انها تعلق قبل حرف الاستفهام والنفي واللام مثل علمت زيد عندك ام عمرو اي
ومن خصائص هذه الافعال تعلقها وهو وجوب ابطال العمل لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل الاستفهام او النفي او لام الا
الابتداء تقول علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت ما زيد وعلمت ما زيد في الدار لزيد قائم لاقتضاء كل واحد من هذه الثلثة
صدر الكلام فلو علمت لم يكن هذه الاشياء في صدر الكلام لكن الجزئين الذي هما في كقولك علمت ازيد عندك ام عمرو في موضع
النصب لان العلم وقع عليها بالحقيقة وعدل عنه محافظة اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء وفي حيث المعنى ووعيت
هذه الافعال ومعناه انه علمت احدهما بعينه عندك لان المعنى علمت جواب ذلك واجوابه بالمعنى وانما قال الاستفهام ولم يقل
حرف الاستفهام لتناول الاستفهام كقوله تعالى لنعلم اي الجزئين احصى وانما قال قبل الاستفهام لانه لو كان بعد الاستفهام لم تعلق الاسم
نحو ايهم علمت زيدا قوله ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد مثل علمتني منطلقا اي ومن خصائص هذه
الافعال جواز كون لها فاعلها ومفعول ضميرين لشيء واحد نحو علمتني وعلمتك اي علمت نفسي وعلمت نفسك ولم يجز في سائر
الافعال فلا يقال ضربتني لان الغالب في سائر الافعال تعلق فعل الفاعل بغيره فلو جمع بينهما لسبق الفهم الى المغاير بينهما فلو قيل
ضربتني لسبق الى الفهم ضربتني انت فلرفع هذا الوهم عدل الى ايراد النفس فقيل ضربت نفسي ولا يرفع حركة المضمرات هذا الالتباس
الالتباس مع قيام هذا الغالب لكون هذا الغالب قويا ويجوز اشتباه هذه الحركة بغيرها عند غفلة السامع وليس كذلك هذه
الافعال لانها تتعلق بالاعتقادات والقلوب من العلم والظن ولا شك ان علم الانسان وظنه يتعلقان بصفات نفسه اكثر من صفات
غيره فاذا لم يحتج فيها الى ايراد النفس لانتفاء المقتضي لايراده وهو الالتباس واعلم ان افعال القلوب وغيرها تشتركان في انه لا يجوز ان
يكون فاعلها ضمير يعود الى المفعول المتقدم فلا يصح زيدا ظن منطلقا ولا زائد ضرب على ان يكون فاعل ظن وضرب ضميرا عائدا الى
زيد لان المفعول فضلة فلا يجوز ان يصير معتمدا وكذا لم يجز غلام هند ضربت على ان يكون فاعل ضربت ضمير هند قوله و
لبعضها معنى اخر يتعدى به الى واحد وهو ظننت بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى اعرفت ورايت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت
اي لبعض هذه الافعال لا يتعدى به الى اكثر من مفعول واحد وهو ظننت من الظنة بمعنى التهمة فانه لا يتعدى به الا الى
مفعول واحد ومنه قوله تعالى ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت اي عرفتهم ووجدت من وجدان الضالة بمعنى الاصابة
فيقول وجدت ناقتي اي اصبتها ورايت من رايته البصر يقول رايت زيدا اي ابصرته قوله الافعال الناقصة ما وضع لتقرير
الفاعل على صفة مخصصة اي الافعال الناقصة افعال وصفة لتقرير الفاعل على صفة مخصوصة نحو كان زيد عالما في الزمان الماضي
ولقائل ان يقول ان سائر الافعال تقرير الفاعل على صفة فان ضرب مثلا في ضرب زيد يقرر زيدا على الصفة الضاربة وجوابه ان

PERPUSTAKAAN NASIONAL

المراد انه تقرر فاعله على صيغة مصدره فان كان في قولنا كان زيد قائما على صفة قيامه في الزمان الماضي والقيام غير مصدره
وليس ضرب في قولنا ضرب زيد كذلك وانما سميت هذه ناقصة لنقصانها عن سائر الافعال من حيث انها لا تدل على الحدث
ومن حيث انها لا تتم عرفوها قوله وهي كان وصار واصبح واصبح وامسى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح وما زال وما انفك
وما فتئ وما برح وما دام وليس اي هذه الافعال كان وصار واصبح الى قوله وليس قوله وقد جاء ما جاءت حاجتك اي وقد
جاء جاء بمعنى تقرير الفاعل على صفة في نحو قوله جاءت حاجتك فان ما احتمل ان يكون للنفي وح كان جاءت مسند الى ضمير شيء
تقدم ذكره مثلا اذا كان محتاجا الى شيء معين كالفزارة مثلا ولم يحصل ذلك الشيء بل حصل شيء دون حاجتك كالكبل مثلا
ولا يحصل ذلك الشيء بمقدر حاجتك فيقال جاءت حاجتك فيقول جاءت حاجتك اي ما جاءت هي على قدر حاجتك واحتمل ان
يكون للاستفهام ومن ح كان معنا اي شيء جاءت حاجتك واسم ضمير في جاء يعود الى ما وانما جاوز تاء تنبيه لكون ما عبارة في المعنى
عن الحاجة وقيل ان هذه الكلمة اول ما اشتهر من قول الحواريين لابن عباس رضي الله عنه حتى اتاهم من قبل علي رضي الله عنه يستدعي
منهم الرفع الرجع الى الحق قوله وقعدت كانه حربة اي وقد جاء قعد بمعنى تقرير الشيء على صفة اي بمعنى صار في قوله الاعرابي
ارهق شفرته حتى قعدت كانها حربة اي صارت شفرته والظاهر انه نحو مخصوصة لمحلة ولم يعرف في غير فلا يقال قعد كاتبا
بمعنى صار كاتبا قوله وتدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها فترفع الاول وتنصب الثاني مثل كان زيد قائما
اي هذه الافعال تدخل على الجملة الاسمية وهي المبتداء والخبر لاعطائها اسند الخبر الى المبتداء حكم معناها ويحتمل ان يريد الخبر
الخبر الجملة الاسمية لانها خبرية فيكون معناها لاعطاء هذه الافعال الجملة الاسمية حكم معناها واعلم ان لم اعرف
فائدة الحكم في قوله حكم معناها فترفع الجزء الاول اعني المبتداء بانها اسمها وتنصب الجزء الثاني اعني الخبر بانه خبرها لشبهها
تشبيها بالفاعل والمفعول نحو كان زيد قائما فكان افاد معناه وهو الزمان الماضي في زيد قائم في الكل قوله فكان يكون
ناقصة لثبوت خبرها ماضيا دائما او منقطعا او بمعنى صار ويكون فيها ضمير الشان ويكون تامة بمعنى ثبت وزائدة اي
كان على ثلثة انواع احدها ناقصة وهي ثلثة احدها ناقصة التقرير المبتداء على صفة الخبر في الزمان الماضي فقط سواء كان
دائما نحو كان الله قادرا او منقطعا نحو كان زيد غنيا واشار اليه بقوله لثبوت خبرها ماضيا دائما او منقطعا وثانيها ان يكون بمعنى
صار كقوله مشعر بها فقرر والمطي كانها قط الجزن قد كانت فرحا ببعضها اي ضارب واشار اليه بقوله وبمعنى صار وهم معطوف
على قوله لثبوت خبرها وثالثها ان يكون فيها ضمير الشان وح يقعد بها جملة تفسر ذلك الضمير كقوله اذا من كان الناس صنفان
شلت واخر مثني بالذي كنت اصنع فان قيل اذا كان الامر كذلك كان الواجب عليه ان يقول وكان كون ناقصة وتامة وزائدة والناقصة
ثلثة انواع لامتناع كون اقسام الشيء قسمة به وايضا لم خصص الاول بالناقصة مع ان الاخرين كذلك قلنا انما عدل عن ذلك
لئلا يطول الكلام وانما خصص الاول بالناقصة دون الاخرين لوجود اسم الناقصة للاخرين دون الاول والثاني ان يكون تامة
واشار اليه بقوله وتكون تامة وهو عطف على قوله وقد يكون ناقصة والتامة فعل حقيقي بمعنى وقع وحدث وثبت ترفع
ما بعد الفعل الحقيقي كقولهم كانت الكائنة والمقدر كائنا والثالث ان يكون زائدة واشار اليها بقوله وزائدة اي يكون زائدة و
هي قسمان احدهما ان يكون زائدة في اللفظ دون المعنى نحو زيد كان قائم لافادتها الزمان الماضي والغائها في اللفظ والاجود تاخيرها
ح وثانيها ان يكون زائدة في اللفظ والمعنى كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا وانما دخلت تحسينا للكلام وتاكيدا له
وتصير صبيا على الحال وانما ذكر هذين القسمين وان لم تكن ناقصة فيها لكونهما موافقة للناقصة في اللفظ قوله صار للانتقال
اي صار للانتقال من شيء الى شيء اما بعد باعتبار العوارض نحو صار زيد غنيا واما باعتبار المكان نحو صار زيد الى عمرو واما
باعتبار الحقائق نحو صار الماء هواء قوله واصبح وامسى واضحى الاقتران مضمون الجملة باوقاتها وبمعنى صار وتكون تامة اعلم ان
الافعال الثلثة تجيء والثلثة احدها اقتران مضمون الجملة باوقاتها الخاصة التي هي المصباح والمساء والضحى نحو اصبح زيد عالما

واضحى زيد اميرا وامسى زيد عارفا وثانيها ان يكون بمعنى صار نحو اصبح زيد غنيا اي صار وليس المراد انه صار في الصبح على
هذه الصفة وثالثها ان يكون تامة وهي تفيد معنى الدخول في هذه الاوقات نحو اصبح زيد اي اذا ادخل في الصباح قوله
وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتهما وبمعنى صار اعلم ان ظل وبات تجيئان لمعنى احدهما لاقتران مضمون الجملة
باوقتهما اي ظل لاقتران مضمون الجملة بالنهار وبات لاقتران مضمون الجملة بالليل فقول ظل زيد معلما وبات زيد مكررا
والثاني بمعنى صار كقوله ظل وجهه مسودا فانه لا يختص زمان دون زمان قوله وما زال وما برح وما فتئ وانفك لاستمرار خبرها
لفاعلها من قبله اعلم ان هذه الافعال الاربعة لدلالة استمرار خبرها لاسمها من قبل اي في زمان يمكن قوله في المعتاد نحو ما زال
زيد اميرا او من كان فالبلا للامارة في حال كونه طفلا ففاعل قبل في قوله قبله ضمير يعود الى الفاعلها او ضمير المفعول اي يعود
الى خبرها قوله ويلزمها النفي اي ويلزم هذه الافعال حرف النفي ليدخل على استمرار خبرها لفاعلها فيكون هذه الافعال في بمنزلة
كان لدخل النفي المستلزم للاثبات لكون هذه الافعال للنفي دخول حرف النفي عليها ولهذا لم يجز ان يقال ما زال زيد الا عالما
كما لم يجز ان يقال كان زيد الا عالما لما مر قوله وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها ومن ثم احتاج الى كلام لانه ظرف اي
وما دام لدلالة ما توقيت فعل بمدة ثبوت خبرها لاسمها نحو اجلس ما دام زيد جالسا اي اجلس ما داما جلوس زيد بمعنى
زمان دوام جلوسه على تقدير حذف المضاف ومن اجل ان معناه كذا احتاج الى كلام لانه ظرف الظرف يحتاج الى الكلام لانه فضلة
والفضلة لا يجيء الا بعد المسند والمسند اليه قوله وليس للنفي مضمون الجملة حالا وقبل مطلقا اي وليس مضمون الجملة
الاسمية في الحال عند اكثرهم لاستعمال العرب كذلك نحو ليس زيد قائما الان ولا تقول غدا والنفي مطلقا اي حال كان او غيره عند
بعضهم قال الله تعالى لما اخبر عن العذاب يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فكان ثابت وتحقق في الحال ليتضمن وجود ما اخبر
الله تعالى به وللمبتدل بهذه الاية ان يقول ما ذكرتم خلاف الظاهر والاصل خلافه وجوابه اي مخالفة الظاهر لاستعمال
العرب قوله ويجوز تقديم اخبارها كلها على اسمائها وهي في تقديمها عليها على ثلثة اقسام قسم يجوز وهو من كان الى راح وقسم
لا يجوز وهو ما في اوله ما خلافا لابن كيسان في غير ما دام وقسم مختلف فيه وهو ليس اعلم ان تقديم اخبارها هذه الافعال على اسمائها
جائز بالاتفاق فيها لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال لقوتها واما تقديم اخبارها على انفسها
فعلى ثلثة اقسام واشار اليه بقوله في تقديمها عليها اي هذه الافعال في تقديم اخبارها على انفسها على ثلثة اقسام احدها
وهو من كان الى راح على الترتيب المذكور في الكتاب لكونها افعالا صريحة والمانع من التقديم منتف والثاني انه لا يجوز وهو
الذي في اوله ما هو على ضربين احدهما ان يكون ما فيه ما فيه نافية والقسم الثاني ان يكون ما فيه مصدرية بمعنى الدوام
على التقديرين لا يجوز تقديم اخبارها على انفسها اما اذا انت ما فيه نافية فلامتناع تقديم ما في خبر النفي على النفي واما
اذا كانت ما مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفسه المصدر ولم يخالف وامتناع تقديم اخبار هذه القسم
على انفسه الا ابن كيسان واتباعه في غير ما دام وجه قوله ما النافية لما دخلت الافعال الداخلة على النفي ضارب للاثبات
بمنزلة كان حكما تقديم خبر كان على نفسه جاز تقديم خبر هذه الافعال على انفسها واشار الى هذا القسم بقوله وقسم لا يجوز الى
قوله في غير ما دام والقسم الثالث مختلف فيه وهو ليس فذهب بعضهم الى انه لا يجوز تقديم خبره على نفسه لكونه للنفي وامتنع
تقديم معمول النفي على نفسه وذهب اكثر البصريين الى انه يجوز لكونه فعلا وجواز تقديم معمول الفعل على نفسه واجيب
عن دليل الاولين بمنع امتناع تقديم معمول النفي عليه مطلقا وانما يمتنع ان لو كان حرفا اما اذا كان فعلا فلا يمتنع ويدل
على قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ووجه الاستدلال به ان يوم يأتيهم معمول المصروف الذي هو خبر ليس فلو لم
يجز تقديم خبر ليس على ليس لم يجز تقديم معمول خبر ليس على لامتناع تقديم وقوع المعمول الا حيث يصح وقوع العامل
فيه ولقائل ان يقول لان من الواجب على المصنف ان يجعل ليس وما في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه ويمكن اي يجاب عنه بانه

PERPUSTAKAAN NASIONAL

ثم يعتبر مخالفة كيس واعتقد بالمخالفة في ليس لانه طائفة كثيرة منهم من المتقدمين على امتناع تقديم على تمام قوله و افعال
المقاربة ملوضع لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا في اعلم ان هذه الافعال من اخوات كان لكونها التقرير الفاعل على جهة الاثبات
بالذكر الاختصاص خبرها بالفعل المضارع وامتناع تقديم خبرها عليها وجواز تقديم خبرها كان عليها وعرفها بانها افعال وضعت
لدلالتها على دنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه قوله فالاول عسى او هو غير متصرف اي الذي لدنو الخبر رجاء عسى او هو غير متصرف
بمعنى انه لا يأتي من المضارع واسم الفاعل والامر والنهي حملا على اخيه لتضمنها معنى الانشاء فاشبه لعل ولكون كل واحد منهما للجمع
لحصول الاشتقاق ولهذا لا يستعمل في الحالات فلا يقال عسى ان زيدا يطير قوله و الثاني كاد و قوله عسى ان يقوم و عسى ان يخرج زيد اشارة
الى ان الترجيح فيها لفظان احدهما ان يذكر لها مرفوع و منصوب لكن يلزم ان يكون منصوبها الفعل المضارع مع ان تقريب معناها
في الترجي وتقريبه لم مع ان اصل ان يكون اسما قياسا على خبر كان الا انه صار متروكا قد شذ مجيئه صار كما تقول عسى الغوير ابؤسا
وهي جمع البوس او لبأساء سميا الشر والشدة واشار بجمع عند بيانها الدلالة على الرجاء وانما لزمت ان تقويم فلم جاء وقيل في تقدير قارب
زيد الخروج تحقيقا لبيان الاعراب الا ان بمعناه لكون انشاء واشار الى هذه اللغة بقوله و تقول عسى ان يقوم فزيد
اسم عسى وان يقوم في محل النصب بانه خبر اي عسى زيد القيام اي والقيام على تقدير حذف المضاف واللغة الثانية ان يذكر لها امر
مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في اللغة الاولى فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب اليه ما استغنى في علمت
ان زيدا قائم عن المفعول الاول وهذا كما يقول في سمعت ان معي كان مفعول الاول مما يسفع اقتصر عليه وان كان مما لا يسمع
لم يقتصر و تعدى الى مفعولين فهي ناقصة على هذه اللغة ايضا واشار اليه لقوله عسى ان يخرج زيد اعلم انه يحتمل هنا
شيئا احدهما ان يكون مرفوعا بان اسم عسى او في يقوم ضمير يعود الى زيد وان يقوم في محل النصب بان خبر عسى فعلى هذا
ان يكون من اللغة الاولى و يلزم من هذه تجويزهم تقديم خبرها على اسمها فعلى الوجه الاول تقول عسى ان يقوم الزيدان
و الزيدون و عسى ان يقوم الهندات و على الوجه الثاني تقول عسى ان تقوم الزيدان و عسى ان يقوم الزيدون و عسى ان
تقوم الهندات واما قوله تعالى عسى ان يفتح ربك مقاما محمودا فلم تحتمل الا الوجه الاول والا لزم الفصل بين اجزاء الصلة
والموصول باجنبي ومنهم من جعل عسى في اللغة الاولى ناقصة و في اللغة الثانية تامة اعلم انه اذا قيل زيد عسى ان يقوم جاز
ان لا يضمر في عسى وان يضمن فيها استغناء عنه بالضمير الموجود في ان يقوم العائد الى زيد على التقديرين فزيد مبتدأ او بعد
خبره تقول على الوجه الاول الزيدان عسى ان يقوم او هند و عسى ان يقوم و الهندان عسى ان يقوما والهندات عسى
ان تقوم وعلى الثاني الزيدان عسيا ان يقوما والزيدون عسوا ان يقوموا وهندات عسين ان تقوم والهندات عسى ان تقوما
والهندات عسين ان تقمن قوله يكن فلان اي وقد يجيء في ان عن الفعل المضارع في اللغة الاولى تشبيها بلعل كقولهم عسى الكرب
الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب دون اللغة الثالثة لامتناع وقوع الفعل فاعلا قوله و على الوجه الثاني كاد تقول
زيد يجيء وقد تدخل ان والقسم الثاني كاد وهو الذي وضع المقاربة حصول الخبر لا على مقاربة رجاء وهو خبر محض فكذلك
تصرفا و فاعله اسم مخلص وخبره فعل المضارع ليدل على تقريب حصول الخبر من الحال من غير ان لدلالته على الاستقبال
المنافي في الحال نحو كاد زيد يجيء وقد تدخل ان على خبره تشبيها بعسى كقوله قد كان من طول البلى ان يمصحا قوله واذا
ادخل النفي على كاد فهو لاثبات على الاصح اي اذا ادخل النفي على كاد يكون كاد للنفي كما ان الافعال المشبهة اذا دخل عليها
النفي كانت للنفي لان من شأن حرف النفي ان ينبغي ما يدخل عليه ان يجاب كان واوسا وانما قال على الاصح الاختلاف
فيه كما مر بيانا بعد ذلك قوله وقيل يكون للاثبات ما يكون نفيا اي وقال بعضهم ان النفي اذا دخل على كاد كان
للاثبات ماضيا كان او مستقبلا اما اذا كان ماضيا فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد يجيء فالنفي يدل على قربهم من
الفعل وما كادوا ينفعلون ان يدل على الاثبات واما اذا كان مضارعا فلتخطئة الشواء الرمية قوله شعرة الرمية فيما ان اراد اثبات

البحر المجيب لم كد سبب الهوى من حبه مية يبرح ووجه الاستدلال به انهم فهموا من قوله لم يكن لم يكد سبب
الهوى الاثبات وهو زوال سبب الهوى من حيث حبه مية والا لم يكن لتخطئتهم وجه فاذا فهموا منه الاثبات كان
للاثبات والجواب عن الاول انا لا نسلم ان وجههم في ثاني الحال دليل على الاثبات وهو مضارتهم الذبح في الاول الحال الاختلاف
الوقتين وتدل عليه نفيتهم في قوله تعالى اتتخذنا هزوا واذع لنا ربك يبين لنا ما هي وغير ذلك واعلم ان الفرق في مثال قولنا
ما كاد زيد يسافر يفهم الاثبات فانه يفهم منه انه يسافر بعد ان لم يقل رب السفر وهو الذي حكمهم على حكم بانه للاثبات
وعن الثاني ان لا نسلم فهمهم الاثبات دليل على انه للاثبات لجواز ان يكون مذهب من اخطاه مذهب من قال انه للاثبات
والصواب ان لا يحمل على اللفظ بل يحمل على ان مراده ان الهمزة اذا غير المجيء لم يقارب حتى تغير وهو ابلغ من نفي نفس التغير
وقوله يكون في الماضي للاثبات وفي المستقبل كسا الافعال تمسكا بقوله تعالى ويكادوا يفعلوا ويقول ذو الرمة اذا غير
المجيء لم يكد سبب الهوى من حيث منه يبرح اي وقال بعضهم ان كان اداخل حرف النفي عليه يكون في الماضي للاثبات
كقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد وجبوا وقد عرفت الجواب عنه وفي المستقبل كالافعال اي يكون للنفي كقول ذي الرمة اذا غير
الهجر المجيء الى اخر البيت قوله والثالث جعل وطفق وكرب واخذ وهي مثل كاد في الاستعمال واوشك وهي مثل عسى وكاد
في الاستعمال اي والثالث وهو الذي لا يكون الخبر احد فيه وجعل وطفق وكرب واخذ واوشك فانه محال لعسى الانتفاء الا انت
الكاد لحصول الشروع فيه لكن الاربعة الاولى تستعمل استعمل كاد معناها من معنى كاد تقول طفق زيد يفعل وجعل زيد
يقول قال الله وطفقا يخفضان عنها من ورق الجنة واوشك تستعمل استعمل عسى تارة على التعيين نحو اوشك ان يخرج زيد
وتارة استعمال كاد نحو اوشك زيد يخرج قوله افعال التعجب ما وضع لانشاء التعجب اي فعلا التعجب وهما ما افعله به افعال
وضعت لانشاء التعجب فلم يدخل فيه مثل تعجب في عجب لانهما ليسا للانشاء والتعجب انفعال النفس عند رؤية ما خفي سببه
وخرج عن نظائره وقوله وهما صيغتان ما افعله وافعل به وهما غير متصرفتين مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد اي
وللتعجب صيغتان احديهما ما افعله والثانية افعل به وهو غير متصرفة بمعنى انه لا يكون منهما مضارع والامر ولا نهي
ولا تثنية ولا جمع لكونهما مشابهة للحرف لكونهما للانشاء الذي اصله ان يكون من الحروف نحو ما احسن زيدا واحسن
بزيد قوله ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل ويتوصل في الممتنع بمثل ما اشد به استخراجه واشد با
باستخراجه اي جعل التعجب لا يبنيان الا مما يصح الابناء افعل التفضيل منه ليكون كل واحد منهما للمبالغة والتاكيد فلا
يبنيان الا من ثلاثي ليس بلون ولا عيب ويتوصل في تعجب منه بمثل يتوصل الى التفضيل وهو مثل اشد يقول اشد استخراجه
استخراجه وما اكثر حمرته وما اقبح عورته واشد باستخراجه واكثر بحمرته واقبح بعورته قوله ولا يتصرف فيهما بتقديم
ولا تاخير ولا فصل وقد اجاز الماذن الفصل بالظرف اي ولا يتصرف في صيغتي التعجب بتقديم ولا تاخير ولا فصل لتضمنه معنى
الانشاء الموجب لعدم التصرف فلا يقال ما زيدا احسن ولا زيدا ما احسن ولا يقال ايضا بزيد احسن ولا يقال ايضا ما احسن
اليوم زيد يفصل الظرف وهو اليوم بين ما احسن ومعموله لما ذكرناه واجاز الماذن الفصل بالظرف لما سمع من العرب ما احسن
بالرجل ان يصدق وله حصة الاتساع في الظروف بما لم يتسع في غيرها قوله وما ابتداء نكرة عند سيبويه وما بعدها الخبر
وموصولة عند الاخفش والخبر محذوف اشارة اي بيانا عرب ما افعل فما مبتدا نكرة بمعنى شيء عند سيبويه
والخليل واصله احسن زيد والجملة التي بعده عن الفعل والفاعل والمفعول في محل الرفع بانه خبره وما موصولة
عند الاخفش والجملة التي بعدها صلتها وهي مع الصلة في محل الرفع بانه مبتدا وخبره محذوف بتقديره الذي احسن
ما زيدا شيء موجودة وما استفهامية عند قوم فهي مبتدا وما بعدها وتقديره اي شيء احسن زيدا وهذه
التقديرات باعتبار الاصل لانها بمعنى ها الا انه قوله وبه فاعل عند سيبويه فلا ضمير في افعل اشار الى بيان اعراب الفعل

PERPUSTAKAAN NASIONAL

بزيد عند سيبويه اي به افعل به فاعل افعل سيبويه والياء زيدة كما في قوله تعالى وكفى بالله شهيدا لان الهمزة هنا لمجرد الانشاء
واصل افعل زيد بمعنى صار زيد افعل كما عند البعض اذا اصل داعره فالهمزة للضرورة فغير عند لفظ الخبر الى لفظ الامر
وليس باصرار الامر هنا ولا فرق بين قولنا ما احسن زيدا وبين قولنا بزيد واذا كان الامر على ما ذكرناه لم يكن
فيه ضمير لان الاسم المذكور فاعل به ولهذا لزم صورة واحدة في المفرد والتثنية والجمع قوله ومفعوله عند الاخفش والباء
للتعدية او زيدة ففيه ضمير المخاطب . عطف على قوله فاعل وهو اشارة الى ان عند الاخفش اي وبه مفعول به عند الاخفش
اذ هو المنتصب منه كما كان بعد ما افعل فعلى هذا يكون امر الاخبار فيكون فيه ضمير مرفوع بانه فاعل لكن ضمير المصدر عند بعضهم
كانه قال يا احسن بزيد وضمير المخاطب عند بعضهم اي ان امر لكل واحد من المخاطب بان يجعل زيدا حسنا بان يتصف بالحسن
هذا اصله ثم اجري مجرى الامثال فلم يغير غير لفظ الواحد تقول يا رجل ويا رجلان ويا رجال احسن بزيد فالباء عند
الاخفش اما للتعدية وذلك اذا كانت الهمزة في احسن بزيد للصيرورة ليصير احسن بواسطة الباء متعديا واما
الزيادة التاكيد مشابها في قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وذلك لم تكن الهمزة للصيرورة ويكون احسن
متعديا قوله افعال المدح والذم ما وضع للانشاء مدح او ذم اي الافعال المدح التي يعبر بها في نحو افعال وضعت للانشاء
او لانشاء ذم فلم يكن مثل ما دمت وما زلت وما فتئ وما برح وغير من الافعال المدح والذم لانها لم توضع للانشاء قوله فمنها
نعم وليس اي فمن افعال المدح نعم ومن افعال الذم ليس قوله وشرطها ان يكون الفاعل معرفا بلام او مضافا اي المعرف
بها او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة او ما يشتمل فتعمل عمل اي وشرط هذه الافعال ان يكون فاعلها احد الامور الثلثة
وهو ان يكون الفاعل معلوم التكلم وهو اما ان يكون باللام تعريف الجنس نحو نعم الرجل زيد يكون مضافا الى معرف باللام تعريف
نعم صاحب الرجل زيد اي ويكون مضمرا او ذلك المضمر اما ضمير مفرد منصوب نحو نعم رجلا زيد اي نعم الرجل زيد واما
مميزا بما بعين شيئ كقوله تعالى فنعما هي فما هنا نكرة بمعنى شيئ موضعها النصب على التمييز وهي المميز لفاعل فنعم شيئا
هي اي فنعم الشيئ شيئا هي وهي ضمير الصدقات وهي المخصوصة بالمدح قوله وبعد ذلك المخصوص اي وبعد ذلك الفاعل
يذكر المخصوص بالمدح او الذم لان ذكر الشيئ مبهما ثم ذكره مفسرا اوقع في النفس قوله وهو مبتدا وما قبله خبره او خبر
مبتدا محذوف وهو مثل نعم الرجل زيد اشارة الى اعراب المخصوص اي المخصوص بالمدح او الذم مبتدا والجملة التي قبله
خبره ولم يجئ الخبر الى ضمير المبتدا اللبتة لام تعريف العهد مقامه او خبر مبتدا محذوف وهو على تقدير سؤال سائل وهو ان
لما قيل نعم الرجل فكان سائلا من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني
جملتين قوله وشرط مطابقة الفاعل اي وشرط المخصوص بالمدح والذم ان يكون مطابقا للفاعل في الجنس والافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث تقول نعم الرجل زيد نعم الرجلان زيد ان ونعم الرجال زيدون ونعمت المراة هند وانما وجبت المطابقة
لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى قوله وبئس مثل القوم الذين كذبوا بايات الله وشبهه متناول هذا جواب عن سؤال
مقدر وهو ان يقال شرط المخصوص مطابقة الفاعل في الجنس وليس كذلك في الاية لان المكذبين ليسوا من جنس مثل القوم
واجاب عنه بان متناول اي متناول بتقدير حذف المضاف عن الذين اي بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا بايات الله والذين
صلة القوم المخصوص محذوف وهو مثلهم اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم قوله وقد يحذف المخصوص اذا علم مثل نعم
العبد المجاهد هو اي وقد يحذف المخصوص بالمدح او الذم اذا دلت عليه القرينة كقوله تعالى نعم العبد اي نعم العبد ايوب
وكقوله تعالى فنعم الماهدون اي فنعم الماهدون نحن يدل عليه ما قبله قوله وساء مثل بئس اي وساء تستعمل استعمال
بئس في جميع احكامها ويكون بمعنى ما واذا استعملت في الاخبار نحو ساء في عين الامر وساءت المراة هند اي بئس المراة
هند كقوله تعالى ساء مثلا مثل القوم الذين كذبوا اي ساء المثل مثلا مثل القوم الذين كذبوا بايات الله وشبهه متناول في المضارع ليكون

المخصوص من جنس الفاعل قوله وضعها حبذا وفاعله ذا ولا يتغير وبعده المخصوص واعرابه كاعراب مخصوص نعم
اي من افعال المدح حبذا او مركب من حيث الشيء وحب اذا صار محبوبا ومن ذا فاعله ذا او يراد به المشار اليه في المد هذ
كما يراد بالرجل في نعم الرجل زيد وذا لا يتغير عن هذا اللفظ سواء كان المخصوص مفردا او مثنى او مجموعا ومذكرا او
مؤنثا تقول حبذا زيد والزيدان والزيدون وحبذا هند والهندان والهندات وبعد يجيء المخصوص بالمدح وانما
يتغير عن هذا اللفظ لانهم جعلوا الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة فكرهوا التصرف فيه ولهذا قال بعضهم حبذا مبتدا وما
بعده خبره ولانهم عاملوه معاملة المضمر في نعم واعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم في كونه المخصوص مبتدا
ما قبله خبرا او خبر مبتدا محذوف قوله ويجوز ان يقع قبل المخصوص وبعده تمييز او حال على وفق مخصوص حبذا تمييز
على وفق المخصوص في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وبعده نحو حبذا زيد رجلا لكون
فاعله مبهما وانما لم يجب يجب بخلاف نعم اذا كان فاعله مضمر المرية الفاعل الملفوظ على الفاعل الغير الملفوظ ويجوز ايضا
ان يقع ذكر مخصوص حال موافق فيما ذكرنا نحو حبذا راكبا زيد وبعده نحو حبذا زيد راكبا والعامل والتمييز والحال ما في
حبذا من معنى الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد علم المدح لفظا او تقديرا
او المدح بالركوب فيكون راكبا حالا عن الفاعل لا عن المخصوص قوله الحروف ما دل على معنى في غيره فقوله ما دل على معنى
كالجنس لانه يشترك فيه الثلاثي وبقوله في غيره يخرج عنه الاسم والفعل قوله ومن ثم احتاج في جزئيته الى اسم او فعل ومن
اجل انه دل على معنى في غيره احتاج الحرف الى الاسم والفعل في ان يصير جزءا من الكلام من مسند او مسند اليه لان دلالته
على معناه الافراد مشروطة بذكر متعلقه قوله وحروف الجر ما وضع للافضاء بفعل او شبهه او معناه الى ما يليه هذا تعريف
حروف الجر اي حروف وضعت لافضاء الفعل او معناه الى ما يليه نحو مررت بزيد وانا مار بزيد ولهذا سميت ايضا حروف الاضافة
وسميت ايضا حروف الجر تسمية باعتبار معمولها وانما قال الى ما يليه ولم يقل الى الاسم لتناول مثل قوله بما رحبت فانه ليس
باسم لكنه في تقدير الاسم والمراد بمعنى الفعل اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظروف الجار والمجرور واسماء
الافعال وكل شيء استنبط منه معنى الفعل قوله وهي من والى وحتى وفي والباء واللام ورب واو هاء وواو القسم وتاؤه وعن وعلى
والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا اشارة الى عدها وهي ثمانية عشر على ما ذكره قوله فمن للابتداء والتبيين
والتبعيض وزائدة في غير الموجب خلافا للكوفيين والاخفش شروع لبيان معاني هذه الحروف المعاني من بحسب ما ذكره اربعة
احدها ابتداء الغاية وتعريف بما يصح له الانتهاء نحو سرت من البصرة الى الكوفة وثانيها التبيين وتعريف بصحة وضع الذي
مكانه كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان وثالثها التبعيض ويعرف بصحة وضع البعض مكانه نحو اخذت من الدرهم
ورابعها الزيادة وتعريف بانها لو اسقطت لم يقبل المعنى والزيادة لا يكون الا في غير الموجب نحو ما جاءني من احد وهل
جاءني من احد ولا تضرب من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهما يزيدون في الموجب قوله وقد كان من مطر وشبهه متناول
اشارة الى دليلهم وهو ان من تزاد في الموجب المجيء وقولهم وقد كان من مطر وشبهه لقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم اي قد كان
مطر يغفر لكم ذنوبكم واجاب عنه بانه متناول وتاويل قولهم قد كان من مطر انه محمول على انه اريد به الحكاية كانه سمع
من يقول هو كان من مطر فحكى كلامه قال مجيبا له كان مطرا ومحمول على التبعيض اي قد كان شيء من مطر وتاويل الاية
ان من للتبعيض لانه تعالى لا يغفر لكم الذنوب جميعا ولا ينافيه قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا لانه خطاب لامة محمد
صلى الله عليه وسلم وقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لامة نوح ولا يلزم من غفرانه في جميع ذنوب امة محمد صلى الله عليه وسلم
غفرانه جميع ذنوب امة نوح عليه السلام على ان قوله تعالى يغفر الذنوب جميعا على باقي عمومه قوله والى للانتهاء وهي معنى
مع قليلا اعلم ان الى لها معنيان احدهما انتهاء الغاية فهي مقابلة لمن ويصرف باستعمال فيما له انتهاء نحو سرت من البصرة

PERPUSTAKAAN NASIONAL

الى الكوفة والثانية بمعنى مع وهو قليل كقوله تعالى من انصاري الى الله اي مع الله قوله وحتى لكن لك وبمعنى مع كثير اي وحتى لانتهاء الغاية المالي وبمعنى مع كثيرا ولنما شب حتى بالى في انتهاء الغاية دون كونه بمعنى مع لان كون الى بمعنى مع قليل وكون حتى بمعنى كثير اقوله يختص بالظاهر خلافا للمبرد اشار الى فارق لفظي بين الى وحتى وهو ان حتى يختص بالظاهر استثناء عند الى وليلا يختلط الضمائر بعضها ببعض لجواز وقوع امر فوع والمنصوب والمجرور بعد حتى خلافا للمبرد فان جواز دخول على الضمائر مستند لامثل قوله فلا والله لا يكفي حتاك يا بن اليماز بلا وهو شاذ عند الاولين قوله وفي للظرفية وبمعنى على قليل اعلم ان في جاء لمعنيين احدهما الظرفية وهو حال الشيء في غيره حقيقة نحو المال في الكوز او نحو النجاة في الصدق وثانيهما ان يكون بمعنى على وهو قليل كقوله تعالى لاصلبنكم في جذوع النخل قوله الباء للالصاق والاستعانة والمصاحبة والمقابلة والتعدية والظرفية وزيدة في الخبر الموجب في الاستفهام والنفي قياسا وفي غيره سماعا مثل بحسبك درهم والتي بيده اي فالباء يستعمل لمعان احدها الالصاق مررت بزيد اي التصق مروري بموضع يقرب من زيد نحو اقسمت بالله وثانيها الاستعانة نحو كتب بالقلم اي باستعانة القلم وثالثها المصاحبة نحو جوء زيد بعمامته ورابعها المقابلة نحو بعتك هذا بذاك وخامسها التعدية نحو ذهبت بزيد وسادسها الظرفية نحو جلست بالمسجد وسابعها الزيادة قياسا كما في الخبر في النفي نحو ما زيد بقائم كما في الاستفهام نحو هل زيد بقائم او خبر قياسا كما في غير النفي والاستفهام وهو اما في المنصوب نحو الق بيده او غيره اي والام للاختصاص والتعليل لا يدرى ومعنى عن مع القوم ومعنى الواو وفي القسم المتعجب اي اللام يستعمل لمعان احدها للاختصاص نحو الجل للفرس والمال لزيد والثاني التعليل نحو ضربت للتأديب والثالث الزيادة كقوله تعالى ردف لكم بمعنى ردفكم والرابع ان يكون بمعنى عن اذا استعمل مع القول كقوله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه وليس معنى الاية ان الكافرين خاطبوا المؤمنين لانه لو كان كذلك لوجب ان يقول ما استقموا الى قعلم ان معناه قال الذين كفروا عن الذين امنوا وفيه نظر لانه ذكر في الكشاف وغيره من المفسرين ان هذا الكلام الكفار فانهم قالوا للمؤمنين لو كان ما اتى به محمد خيرا لما سبقنا اليه هؤلاء اعني المؤمنين ولا يقال لكان كذلك لقال سبقتمونا لانا نقول لا يلزم ذلك لجواز انهم خاطبوا بعض المؤمنين كابراهيم مثلا واراد وا بقولهم ما سبقونا بعض الاحوم منهم كما صاغرهم مثلا او خاطب بعض الكفار بعضهم اين به محمد لو كان خيرا لما سبقنا المؤمنين والخامس ان يكون بمعنى واو القسم في موضع التعجب في اسم الله كقول الهذلي لعمر يتقي على الايام ذو خبل مسمى به الطيان والاسماء الى والله لا يبقى فتجب من فتاء اللام حتى يفني ليس متخصر جيل هذه صفة والخيل جمع الجملة وهو تقدة في قرن الوعل وفي الجملة كل شيء في القرن والخيل او غيرهما وهي تجمع على حيول وحيوكيد وريدل والضمان بنت طيب الرائحة ويقال باسمين البر قوله ورب للتقليل ولها صدر الكلام مختصة بنكرة موصوفة على الاصح وفعلها اما ماض غالبا اعلم ان رب للتقليل كما ان كم للتكثير ولها احكام احدها ان لها صدر الكلام لكونها للانشاء التقليل والثاني اختصاصها بنكرة موصوفة بمفرد نحو ربه رجل كريم اجتمعت به او جملة اسمية نحو رب رجل ابوه عالم او فعلية رب رجل عرف ابوه العلم اجتمعت به واما اختصاصها بالنكرة فلعدم الاحتياج الى المغرفة واما وضع النكرة فلتحقق التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا تعين الشيء صار اخص فلا يوصف وانما قال على الاصح لان في جواز وصف النكرة خلافا الاصح وجوب وصفها والثالث ان يكون فعلها اي جوابها وعاملها فعلا ماضيا لوضعها للتقليل المتحقق وانما قال الحد وفي غالب الجواز حذف اغالب المحصور العلم به فاذا قلت رب رجل اكرمني فاكرمني صفة لرجل وجواب رب محذوف وانما قيد الحذف بالغالب لانه قد يظهر نحو رب رجل كريم اجتمعت به قوله وقد تدخل على مضمر مميز بنكرة منصوبة والضمير مفرد مذكر خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز اي وقد تدخل رب على ضمير مميز ذكر الضمير بنكرة منصوبة نحو رب رجلا ومدكرا ايها عند البصريين تقول ربه رجلا رجلين ورجلا ورب امراة او امراتين ونساء لكون راجعا الى مقدر وذهني لا الى شيء مقدر ذلك لتجب مطابقته خلافا

للكوفيين فانهم قالوا بمطابقة هذا الضمير للتمييز في الافراد وتثنية والتثنية والجمع والتذكير والتانيث قوله وتلحقها
ما الكافة فتدخل على الجملة وواوها به تدخل على نكرة موصوفة نحو وبلدة ليس بها انيس هي الواو التي يعد بها في اول
الكلام بمعنى رب اي وتلحق ما الكافة فتدخل على الجملة اذا قصد واو تقدير السببية المفهومة من الجهل نحو ربما قام زيد
وربما زيد قام ولا يقال ربما تقوم زيد لان رب للزمان الماضي واما قوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين بمنزلة
المضي لصدق الوعد به وتحققه فهو اذن بمنزلة بالموجود العامل فيود بمنزلة ود ويؤكد ما قلناه قوله تعالى فسوف
يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم اني باذني وهو المضي وجمع بينه وبين سوف التي هو للاستقبال لانه بمنزلة الموجود والتعرية
من الرسيف قوله وواوها اي وواو رب وهي الواو التي تبرؤ بها في اول الكلام بمعنى رب ولهذا تدخل على النكرة الموصوفة
ويحتاج الى جواب مذكور ومحذوف ماضي كقوله وبلدة ليس بها انيس اي ورب بلدة قوله واو القسم هي انما يكون عند حذف
الفعل لغير السؤال مختصة بالظاهر اعلم ان الواو تبدل في القسم عن الياء في اقسمت بالله حذف الفعل لغير السؤال ولهذا
لا يقال اقسمت والله ولا والله اخبرني وهي اعني والواو القسم مختصة بالظاهر فلا يقال وك استغناء بالياء عنها قوله والتاء
مثلها مختصة باسم الله تعالى اي التاء مثل الواو في انها لا تستعمل والسؤال وتختص بالظاهر لكونها مختصة باسم الله تعالى
اي لا يستعمل في غير الله تعالى لنقصانها عن الواو الذي هو انقص من الباء قوله والباء اعم منهما في الجمع اي والباء اعم
استعمالا من الواو والتاء لاستعمالها في الجمع اي مع الفعل وحذفه مع السؤال او غير مع المظهر او المضمر بخلاف الواو والتاء
ثم الواو اعم استعمالا من التاء ولاستعمالها في الجمع الظاهر لغير السؤال بخلاف التاء قوله ويتلقى القسم باللام وان وحروف
النفي اي ويتلقى القسم جواب فبا اللام او ان اذا كان مثبتا او حروف النفي ان كان منفيا وتفصيله ان الجواب اما جملة اسمية
واما جملة فعلية فان كان جملة اسمية فلا يخلو اما ان يكون مثبتة او منفية وان كانت مثبتة لزمها ان نحو والله ان زيدا قائم
واللام لزيد قائم وقد يجمع بينهما نحو والله ان زيدا لقائم وذلك للتاكيد ولربط جواب بالقسم وان كانت منفية لزمها ما
او لا نحو والله ما زيد قائم وا قائما ووالله لا زيد في الدار ولا عمرو وان كانت فعلية مثبتة فان كان فعلها ماضيا لزمها اللام
مع قد والله لقد قام زيد او بدونها نحو والله لقائم زيد وقد يكون وحدها نحو قد افلح من زكيها وان كان مضارعا لزمها
اللام نون التاكيد وبدونه نادرا نحو والله لاقومن او لاقوم وان كانت منفية فان كان فعلها ماضيا لزمها ما او لا نحو والله ما قام
زيد ولا قام زيد وان كان فعلها مضارعا لزمها ما ولا مع نون التاكيد وبدونها نحو والله لا افعلن او لا افعل ولكن يجوز حذف
حرف النفي اذا كان فعلها مضارع منفيا لدلالة الحال عليه كقوله تعالى تفتؤ بك تذكر يوسف اي لا تفتؤ قوله ويحذف جوابه اذا اعترض
او تقدم ما يدل عليه اي وقد يحذف جواب القسم اذا اعترض اي توسط القسم نحو زيد والله قائم او تقدم على القسم ما يدل عليه
نحو زيد عالم والله لانه يغني الاعتراض عن اعادته قوله وعن للمجاوزة وعلى للاستعلاء وقد يكون ان اسمين يدخل من اي
عن للمجاوزة اذا كان حرفا نحو رميت السهم عن القوس وللاستعلاء اذا كان حرفا نحو زيد على السطح وقد يكون عن وعلى
اسمين اما عن فبمعنى الجانب كقوله ولقد اراني للرماح دريئة من غير تمييز مرة واما مي واما على فبمعنى فوق كقوله غدت من عليه
بعد ما تم ظمؤها تصل وعن قيض ببيداء مجهل وهما اسمان وههنا بدليل دخول من عليهما قوله والكاف للتشبيه وزائدة
وقد يكون اسما اعلم ان الكاف للتشبيه في اكثر الامر نحو زيد كالاسد وقد يكون زائدة كقوله تعالى ليس كمثله شيء والذي
يدل على زيادة انه لو لا لزم نفيه تعالى لانه نفي مثل مثله لان المماثلة من الجانبين وقد يكون اسما كقوله يضحكن عن كالبرد المنهمر
اي عن مثل البرد والذي يدل على اسميه ههنا دخول عن عليه ويختص الكاف بالظاهر استغناء عنه بالمثل وقد تدخل على
الضمير كقوله يجيء الدبابات سمالا كساوام او على كها او اقرباب قوله ومذ ومنذ للزمان للابتداء في الماضي نحو ما تبته مذ
سنة كذا والظرف فيه في الحاضر مثل ما رايته منذ شهرنا ومذ يومان اي ومذ ومنذ لابتداء الغاية في الزمان الماضي

PERPUSTAKAAN NASIONAL

كان من بالابتداء الغاية في المكان نحو ما رايته منذ سنة كذا اي ابتداء عدم الرؤية من سنة كذا ومجيئان للظرفية
في الزمان الحاضر اي بمعنى في نحو ما رايته منذ شهرنا او يومنا اي في شهرنا او في يومنا وقد تقدم احكامها في الظروف ولا يحتمل ان
يكون المراد بالمثال الاول في الكتاب ابتداء الغاية وبالمثال الثاني في الظرفية لان العرب لا تريد ويكذا وخلا للاستثناء اي
بهما اذا دخلا على اللفظ الدال على زمان انت فيه الا الظرفية قوله وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اي هذه الثلثة فيها معنى
للاستثناء اذا جررت بها ما بعدها تكون حرفا واذا نصبت ما بعدها تكون افعالا فاعلها مضمر فعد من عد يعد واوخلا
من خلا او حاشا بمعنى جانب وانما قيد هذه الثلثة بقوله للاستثناء لانها اذا لم يكن للاستثناء لانها لم يكن حروفا لكن ليس
كانت للاستثناء كانت من حروف الجر قوله الحروف المشبهة بالفعل وهي ان وان وكان ولكن وليت ولعل انما سميت هذه الحروف
المشبهة بالفعل لكونها مشابهة للفعل من حيث كونها على ثلثة احرف فصاعدا وفتح اواخرها ولزومها الاسم ووجود معنى
الفعل في كل واحد منها على ما يجيء وهي ستة ان وان وكان ولكن وليت ولعل قوله ولها صدر الكلام اي ولهذه الحروف صدر الكلام
لدلالة كل واحد منها على نوع من انواع الكلام وذلك يقتضي تقدمها فيحصل العلم في اول الامر بان الكلام من اي انواع
من انواع الكلام من ترج او استدلال او غير ذلك قوله سوى ان وهي بعكسها اي لهذه الحروف صدر الكلام سوى ان فانها
بعكس هذه الحروف اي لا يكون لهذه صدر الكلام لكونها مع ما بعدها معمولا للعامل وحقه المعمول ان يكون متاخرا فجاءت
على اصلها قوله وتلحقها ما فتلي على الاصح اي وتلحق هذه الحروف ما الكافة وح تلغى عن العامل على الوجه الاصح اخرجها
عن مشابهة الفعل لفظا وهو فتح واخرها ولعدم لزومها الاسم ويعلم من قوله على الاصح انه يجوز اعمالها وقد جاء قول
الفاء بعد قالت التماهذ الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه معا فقدي بالوجهين والغرض من الحاق ما بهذه الحروف الحصر
في انما والتاكيد في انما وللمبالغة افادة معناها في الجملتين الاسمية والفعلية في كل بها قوله وتدخل حينئذ على الافعال
اي وتدخل هذه الحروف على الافعال حين اتصل ما بها ليفيد معانيها في الجملة الفعلية كما افادة في الجملة الاسمية
فتقول انما قام زيد وانما يقوم زيد قوله فان لا تغير ان معنى الجملة وان مع جملها في حكم المفرد شروع في بيان كل واحد منها
على التفصيل واشارة الى الفرق بين ان المكسورة وان المفتوحة يقال ان لا تغير ان معنى الجملة بل تؤكدها فاذا قلت
ان زيدا قائم افلك به ما اقدت بقولك مع زيادة التاكيد والمبالغة وان تغير معنى الجملة لانها مع الجملة التي بعدها
في حكم المفرد قوله ومن ثم وجب الكسر في موضع الجملة والفتح في موضع المفرد اي ومن اجل ان ان المكسورة لا تغير ان معنى
الجملة وتبقى الجملة على حالها مع زيادة التاكيد وجب الكسر لفظا او حكما في كل موضع يبقى الجملة بحالها ومن اجل ان ان المفتوحة
تغير معنى الجملة وتجعلها في حكم المفرد وجب الفتح لفظا او حكما في كل موضع يكون الجملة مع ما بعدها في محل المفرد واذا كانت
تغير في كل موضع واحد من المكسورة والمفتوحة قوله فكسرت ابتداء وبعد القول وبعد الموصول وفتحت فاعلة مفعولة
ومبتدا ومضافا اليها اي كسرت بناء على الفرق المذكور اذا وقعت ابتداء لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا لان مقول القول
جملة وكسرت ايضا بعد الموصول نحو جاءني الذي انا اياه عالم لان صلة الموصول لا يكون الا جملة وكذلك اذا دخل على
خبرها اللام لقوله تعالى والله يعلم انك لرسول واذا وقعت جواب القسم نحو والله ان زيدا قائم لكونها في موضع الجملة و
فتحت ان كانت مع ما بعدها فاعلة نحو بلغني ان زيدا عالم ان زيدا اي علمه لوجوب كون الفاعل مفردا وفتحت ايضا اذا
وقعت مفعولية نحو كرهت ان زيدا عالم لوجوب كون المفعول مفردا ووقعت فتحت ايضا اذا كانت مع ما بعدها مبتدا نحو
عندي انك عالم لوجوب كون المبتدا مفردا وكذلك ان وقعت خبر مبتدا كقولك العجب ان الضرب زيد لان اصل الخبر
ان يكون مفردا وفتحت ايضا اذا كانت مع ما بعدها مضافا اليها عجبت انك عالم او عجبني انتهاء انك فاضل لوجوب
كون المضاف اليه مفردا ولا يشكل بما اذا كان المضاف اليه جملة مثل اكيت حيث انك جالس لان الاصل في المضاف اليه ان يكون

PERPUSTAKAAN NASIONAL

مفرد فاعتبر الاصل في حيث فتحت بعدها قوله وقالوا لولا انك لانه مبتداء اشارة الى وجوب الفتح بعد لولا الابتداء نية نحو لولا
انك منطلق انطلقت لازما بعد لولا مبتداء خبر محذوف ووجوب كون المبتداء مفرد وكذلك يجب الفتح بعد لولا التي للتحضيض
يجب دخولها الفعل لفظا او تقديرا نحو لولا زيد قام ولو ضرب زيد ضربته بمعنى هلا قوله ولو انك لانه فاعل اشارة الى بيان
وجوب فتحها بعد لو نحو لو انك قائم لوقوعه موقع المفرد لكونه فاعلا الفعل محذوف اي لوقوع قيامك قوله فان جاز التقدير
ان جاز الامران مثل من يكرمني فاني اكرمه ولكنت ارى زيدا واذا انه كما قيل سيدا انه عبد القفا واللهازم وشبهه اي
فان كان في موضع جاز فيه التقدير ان تقدير المفرد وتقدير الجملة فيه جاز الامران الفتح والكسر نحو من يكرمني فان اكرمه وجب
الكسر لانها واقعة ابتداء واذا جعلت تقدير من يكرمني فجزاء الاكرام وجب الفتح لوقوعها خبر المبتداء وهو موضع المفرد و
كقوله وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا انه عبد القفا واللهازم فان كان المراد وهو عبد القفا وجب الكسر لوقوعها ابتداء وان كان
المراد فاذا غيف دينه حاصلة وجب الفتح قوله لوقوعها مبتداء خبرها حاصلة قوله وكذلك جاز العطف على اسم المكسورة
لفظا او حكما بالرفع دون المفتوحة مثل اذ زيدا قائم وعمرو ويجوز رفع عمرو اي ولاجل ان المكسورة لا تغير معنى و
المفتوحة تغيره جاز العطف على محل اسم المكسورة لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو وعلى محل اسم المكسورة حكما نحو علمت ان زيدا
قائم وعمرو عمرو معطوف على محل زيد لان ان المفتوحة مع الاسم والخبر في تاويل الجملة لكونها قائمة لان مقام المفعولين
ومنه قوله تعالى ان الله بريء من المشركين ورسوله يرفع ولم يجز العطف على اسم المفتوحة بالرفع لتغير معنى الجملة بها
قوله ويشترط معنى الخبر لفظا او تقديرا خلافا للكوفيين اي ويشترط في العطف المذكور مضي الخبر لفظا نحو زيد قائم وعمرو
او تقديرا نحو ان زيدا وعمرو قائم ان زيدا قائم ان زيدا قائم وفا عمرو وقائم واما قبل مضي الخبر لفظا او تقديرا فلم يجز
فلا يقال ان زيدا وعمرو ذهبان لاستلزامه كون الشيء الواحد معمولا لا لعاملين مختلفين لان ذاهبين من حيث انه خبر
عن اسم ان معمولان ومن حيث انه خبر وعطف على عمرو ويكون معمولا للابتداء خلافا للكوفيين فانهم جوزوا العطف المذكور
قبل مضي الخبر لفظا او تقديرا لان خبر ان معرفون عندهم بما نفع به قبل دخول ان فلا يلزم عمل عاملين في معمول واحد وهو ضعيف
لانه نسبة ان الى المسند والمسند اليه على السعة فلو عمل في احدهما دون الاخر لزم الترجيح بلا مرجح وهو محال ولا ينفعهم جواز
مثل ان الزيدين والعمرون ذهبون مضي الخبر ههنا حكما تقديره ان الذين ذاهبون والعمرون ذاهبون لكن حذف خبر ان
للعلم به قوله ولا اثر لكونه مبنيا خلافا للمبرد والكسائي في مثل انك وزيد ذاهبان اشارة الى بطلان قول الكسائي والمبرد فا
فانهما ذاهبان الى ان اسم المكسورة اذا كان مبنيا جاز العطف على محله قبل مضي الخبر لفظا او حكما نحو انك زيد ذاهبان
لاستعمال بعض العرب ذلك فاشار الى بطلانه بقوله ولا اثر لكون اسم مبنيا لان المانع المذكور موجود ههنا وعدم استعمال
الفصحاء ذلك قوله لكن كذلك اي ولكن مثل ان المكسورة في انها لا تغير معنى الجملة وفي جواز العطف على محل الاسم بعد مضي
الخبر لفظا او حكما نحو ما خرج زيد بكرا خارج وعمرو لان لكن لاستدراك والاستدراك لا ينافي الابتداء كما لا في فينا فيه التاكيد
واما سائر الحروف فلم يجز العطف على محل استمرار لزوم وال الابتداء قوله وكذلك دخلت اللام مع المكسورة دونها على الخبر او
على الاسم اذا فصل بينه وبينهما او على ما بينهما ولاجل ان المكسورة لا تغير معنى الابتداء وسائر هذه الحروف تغيره دخلت
لام الابتداء مع المكسورة ولم تدخل مع غير المكسورة على الخبر نحو ان زيدا لقائم او على الاسم اذا حصل بين الاسم وبين المكسورة
نحو ان في الدار لزيدا او على ما بين الاسم والخبر وهو متعلق الخبر نحو ان زيدا لطعامك كل حل وانما اشترط دخول اللام الا
الفصل بين ان وبين الاسم لانه يمتنع دخول لام الابتداء على الاسم الفصل بين ان وبين الاسم لانه يمتنع دخول اللام الابتداء
على الاسم اذا لم يفصل نحو لزيد قائم لكرهتهم اجتماع حرفين متفقين في المعنى ولهذا لم يدخل هذه اللام على ان قوله
وفي لكن ضعيف اي دخول هذه اللام مع لكن على الخبر او على الاسم اذا اتصل بينهما او على بينهما ضعيف نحو لكن زيدا لطعامك

PERPUSTAKAAN NASIONAL

ولكن زيد القى الدار جالس وان لم يزل معنى الابتداء لانه وجوب اللام يؤذن بالانفصال ولكن يؤذن بالاتصال
لكونها للاستدراك وقد جاء مع خففه في قوله ولكنني من حبها لعميد واجيب عليه بان اصله ولكن اثنى فنقلت
الحركة الهمزة على النون وحذفت ثم حذفت النون الاولى كراهة اجتماع النونان ثم ادغمت النون في النون قوله وتخفف
الكسرة فيلزمها اللام اي وتخفف ان المكسورة ويلزمها اللام ح فرقا بين المخففة من المثقلة وبين النافية في مثل ان زيد
قائم بمعنى ما زيد قائم ويلزم هذه اللام ايضا عند عملها وان لم تنته بالنافية اطراد للباب وقال بعضهم عند عملها العمل
لاحتياج الى اللام قوله ويجوز الغاؤها اي المكسورة ويجوز الغاؤها ان المكسورة اذا خففت لبطلان مشابهتها الفعل لفظا و
يعلم من قوله ويجوز الغاؤها جواز اعمالها لان الافعال التي حذف منها شيء لعمل نحو لم يكن زيد قائما فكذا الحروف المحذوف
عنه شيء يعمل قوله ويجوز دخولها على فعلى من افعال المبتداء خلافا للكوفيين في التعميم ويجوز دخول ان المكسورة المخ
المخففة على الافعال العاملة في المبتداء والخبر نحو بأي كان وظننت لبطلان عملها ح في حصول تأكيد الجملة الابتداء
ح الذي هو مقتضاها واهذا اختصت بهذه الافعال كقوله تعالى وان نظنك لمن الكاذبين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين
خلافا للكوفيين في التعميم فانهم ادخلوها على الافعال سواء كان عاملة في المبتداء والخبر وغير عاملة واشدوا قوله بالله
ربك قتلت مسلما وجبت عليك عقوبة المقمد وهو خارج عن القياس واستعمال الفصحاء عن البصريين فلا اعتبار
له قوله وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شان مقدر اي تخفف المفتوحة كما تخفف المكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل
الوجوب في ضمير شان مقدر ليخفف مقتضاها وهي افادة معناها في الجملة الاسمية ولان المفتوحة اكثر مشابهة من المكسورة
وعملت المكسورة وعملت مخففة كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم يعمل المفتوحة المخففة في الظاهر فقدروا عملها
في ضمير الشان مقدرة لئلا يخطئ الاقوى عن الاضعف فقدر هذا من قبل فوجب على المفتوحة لكن في الظاهر لا يخط
درجاتها عن المكسورة ليخفف معنى الفعل في المكسورة اكثر فوجب ان يعمل في المقدر وهو ضمير شان مقدر قوله فتدخل
على الجملة مطلقا اي فتدخل المفتوحة المخففة على الجمل مطلقا اي اسمية كانت وفعلية سواء كان فعلها داخل على
المبتداء والخبر او غير داخل عليها لان مقتضاها وهي افادة معناها في الجملة الاسمية حاصل ح قوله وشذ اعمالها في غيره
اي وشذ اعمال ان المفتوحة المخففة من غير ضمير شان مقدر لانحطاطها في العمل ان المكسورة ولكنه جاء كقوله
فلو انك في اليوم الرجاء سألتني فراحك لم ابخل كانت صديق قوله ويلزمها مع الفعل والسين او سوف او قد او حروف
النفي اي يلزم ان المخففة المفتوحة اذا دخلت على الافعال المذكورة وبيانه على التفصيل ان الفعل اذا كان ماضيا منفيا
فلا بد من حروف النفي نحو علمت ان لا خرج زيد ولا يشكل بمثل قوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى لان ليس لما كان
جامدا حكامه ليس بعدها فعل ولانه متضمن معنى النفي مع الفعل لانه في معنى قولنا وان ما حصل للانسان الا ما سعى
وان كان مثبتا فلا بد من قد للتقريب الماضي في من الحال نحو علمت ان قد خرج زيد للفرق بين ان المصدرية وبين الم
المخففة وان كان الفعل مضارعا مثبتا فلا بد من السين او سوف معه كقوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى وان كان
مضارعا منفيا فلا بد من حرف النفي كقوله تعالى فلا يرون ان لا يرجع اليهم وكقوله تعالى ايحسب ان لم يره احد وعلمت
ان لا يخرج زيد جميع ذلك اما ليكون كالعوض منه تخفيفا واما لئلا يلتبس بان المصدرية وانما قال مع الفعل لانها
لو كانت مع الاسم كتب الكتاب في قنت كسيرف الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل لم يلزمها احد هذه الحروف
للنوح لم تشتبه بان المصدرية ولم يحتج الى التعويض لان التغيير مع الفعل اكثر وهو الحذف ووقوع الفعل بعدها
وليس مع الاسم الا بحذف ولما كان التغيير مع الفعل اكثر مما هو مع الاسم عوض مع الفعل ولم يعوض مع الاسم قوله
وكان للتشبيه وتخفف فتلغى على الافصح اي كان للتشبيه نحو كان زيد الاسد بمعنى زيد كالاسد ثم انها تخفف وح قد تعمل

PERPUSTAKAAN NASIONAL

وتلقي علم الوجه الافصح لكونها اضعف من ان وقد جاء في الشعر عمل عند التخفيف كقوله وكان وردبه اشاء اخلب ويلقي
والالغاء افصح اي وخرمشرح وكان عد باء حصبان قوله ولكن للاستدراك ليتوسط بين كلامين متغايرين معنى وتحقق
تنافي ويجوز معها الواو اي يعني للاستدراك وهو يتوسط بين كلامين متغيرين بالنفي والاثبات معنى سواء كان ثم
تغاير لفظي ولم يكن فيتسلط بلا بالايجاب نحو ما جاءني زيد لكن عمرو جاءني وفارقني زيد لكن عمرو حاضر والايجاب
بالنفي نحو ما جاءني زيد لكن عمرو ولم جاءني زيد لكن عمرو انا غايب وخفف وتلقى بكافوتها ويجوز ذكر الواو معها
كقوله تعالى وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا بتخفيف لكن ورفع الشياطين في بعض قراءة السبع وفارق بينها وبين لكن
الذين هي حرف العطف وقال بعضهم ان لا يجوز معها ذكر الواو لانها لو خففت كانت حرف عطف فلا يجوز معها ذكر
الواو لامتناع دخول حرف العطف على مثله قوله وليت للتمني والجائي المقرا ليت زيدا قائما اي ليت يستعمل
للتمني كقوله تعالى يا ليتنا نرد وجوز الفراء ليت زيد قائما اجزاء له في التمني وجوزه الكسائي لكنه
بتقدير كان اي ليت زيدا كان قائما فقائما في المثال الاول المذكور حال عند القراء وخبر كان عند الكسائي
والذي حملهما على ذلك قول الشاعر باليت ايام الصبا رواجعا واجيب عنه بان رواجع منصوب على الحال
من الضمير المقدر في الخبر المجرور اي يا ليت لي ايام الصبا رواجعا والذي يدل على ضعف قول الكسائي
عدم جواز ان زيدا قائما على تقدير كان قوله ولعل للترجي وتشبيهها اب ولعل للترجي وقوع اخبر كقوله
تعالى لعل الساعة قريب فيه تنزيح للعباد والفرق بين التمني والترجي ان الترجي لا يكون الا في الممكنات
والتمني في القرين التمني والترجي ان الترجي لا يكون الا في الممكنات والمستحيلات فان الانسان ربما يتمنى الطيران الى السماء
ولا يترجاه والجر لعل شاذ ومثاله ما رواه ابو سعيد السيرافي عن ابن دريد في شرح الكتاب وهو سمع رداع دعايا
من يجيب الى النداء فلم يستجب عند ذلك يجيب فقلت ادهم اخرين ورافع الصوت دعوت لعل ابن المقرار منك
قريب قليل لعل جارة هريسنا وقيل ومع المجرور ما بعدها في محل الرفع بانه مبتدأ وما بعدها خبرها كانك لو لا
كذلك وقال الاخفش الى عامل نحو بحسبك زيد وهل من احد في الدار وقال ابن الحاجب الجر بها على سبيل الحكاية
اما معه بمعنى ان وقولين للفراء مثل المجرور وزاد في موضع اخر قال الشاعر حكاه على ما لك بجرور واما بمعنى سمي الرجل
باي المقرونا بالياء يجب ان يذكر بالياء في الاحوال الثلث وهذا القول جيد لم يكن الجر بها الفة قبيلة لكنها لغة جملة
عقيلة فلم يكن هذا القول جيدا قوله الحروف العاطفة الواو والفاء وثم وحتى واو اما الواو فلكن اعلم ان الحروف
العاطفة تشترك على الاصح في امر واحد وهو ادخال الثاني في اعراب الاول فهذه الاربعة الاول
للجمع مطلقا اي الترتيب فيها والفاء للترتيب وثم مثلها بمهلة زائدة عند الاخفش وحتى مثلها اعلم ان الاربعة الاول
وهي الواو والفاء وثم وحتى اشتركت في الجمع بين الاول والثاني في حكم الحاصل للاول واشار اليه بقوله فالاربعة للجمع
ثم افترقوا فكل واحد منها شيئ مختص به فالواو للجمع المطلق من غير اعتبار ترتيب سواء كان ترتيب اولم يكن نحو
جاءني زيد وعمرو فانه لم يعلم منه مجيئها معا ولا يتقدم احدهما على الاخر الذي يدل عليه قوله تعالى وما هي الا حيوتنا
الدنيا نموت ونحيا والقائلون مثل منكرون للبعث فالموت بعد الحيوة مع انه قدم عليها وقولنا المال بين زيد
وعمرو اذا اختص زيد وعمرو الفاء للجمع للترتيب من غير مهلة عرفا نحو مررت بزيد فعمرو وكقوله تعالى فخلقنا
العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما وثم مثل الفاء في كونها للجمع مع الترتيب الا انها مع المهلة
والتراخي تقول مررت بزيد ثم عمرو وقهمنا ومررت وحتى مثل ثم في كونها للجمع مع الترتيب والمهلة لكن زمان
مهلتها اقل من زمان مهلة ثم فيحتى واسطة بين الفاء وثم قوله وحتى مغطوفا اجزء من شيء ليقد قوة او ضعفا

اي او معطوف حتى اشترط ان يكون جزءا من متبوعه ليفيد قوة او ضعفا لتحقق الغاية التي هي معنى حتى ولا يحصل
الا بذكر الاقوى او الاضعف بعد حتى بالنسبة الى ما قبلها كقولك في القوة مات الناس حتى الملوك والانبياء وفي الضعيف
قدم الحاج حتى المشاة ولو قلت بالعكس فيهما لم يجز قوله واو واما وام لاحد الامرين مبهما اي هذه الثلثة تشترك
في انها لتعليق حكم بالمعطوف او المعطوف عليه مبهما اي لا على التعيين قوله وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام يليها
احد الامرين المستويين والهمزة على الافصح بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين اشارة الى تحقق معنى ام والفرق
بينها وبين او وام واما فان ام واما متصلة واما منقطعة فان كانت متصلة فلا يستعمل في الامر والنهي وفي غيرهما
يلزم ان يكون استعمالها مع همزة الاستفهام يليها احد الامرين المستويين ويلي المستوي امر همزة الاستفهام بعد
ثبوت العلم بحصول احدهما عنده لا على التعيين لطلب التعيين والمراد بقوله يليها احد المستويين انه ان كان يلي ام
المتصلة اسم مفرد او فعل او جملة اسمية او جملة فعلية يلي الهمزة ذلك بخلاف او واما لا يلزم ان يليها احد المستويين
والاخر الهمزة تقول اضربت زيدا او عمروا ولا يكون السؤال معها بعد ثبوت العلم بحصول احدهما عند الطلب
التعيين قوله ومن ثم لم يجز ارايت زيدا او عمروا اي ومن اجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين ويلي المستويين
الاخر الهمزة لم يجز ان يقال ارايت زيدا ام عمروا لا على شذوذ لان ام يلي احدهما الاسم وما يلي الاخر الفعل على اني قد و
جدت نسخة قرئت على المصنف وعليها خطه وكان فيها على الافصح بعد قوله وللاخر الهمزة وكان فيها بدل قوله
ومن ثم لم يجز ومن ثم ضعف وهو قريب من الاول لكن شرح المصنف يوفق ما ذكرناه اولا قوله ومن ثم كان جوابها بالله
بالتغيير دون نعم اولا اي ومن اجل ان الطلب مع الامر لاحد الامرين الدين على ثبوت احدهما من غير تعيين
الطلب التعيين كان الجواب باحدهما بالتعيين لا بد او نعم لانه لا يتعين المسؤل عنه مثلا اذا قيل ازيد عندك ام عمرو
وكان الجواب زيد ام عمرو بخلاف او واما لان السؤال معها سؤال عن احدهما لا على التعيين لجواب لا او نعم فان اجيب
بالتغيير كان الجواب زائدا قوله والمنقطعة كبل مثل انها لا ابل ام شاة اشارة الى معنى ام المنقطعة والفرق بينها
وبين او واما ان ام معناها معنى بل مع همزة وهي لا تستعمل الا في الخبر والاستفهام واما الخبر فكقولك كشيخ رايته
لانه لا اجل قطعا فاذا حصل الشك في انه شاء فقلت ام شاء قاصدا الى الاضراب عن الاخبار والاستثناء وسؤال
فكذلك قلت بل هي شاء واما الاستفهام فكقولك اعندك زيد ام عمرو وسألت اولا عن حصول زيد ثم اعرضت
عن ذلك السؤال الى السؤال عن حصول عمرو وجوابه لا او نعم فاذا عرفت معناها عرفت الفرق بينها وبين واما
قوله واما قبل العطف عليه لازمة اما جائزة مع او اي اشارة الى الفرق بين او واما وهو ان اما العاطفة يلزم ان يكون
المعطوف عليه بها اما اخرى ليعلم في الاول الامر كون الكلام مبنيا على الشك نحو جاءني اما زيد واما عمرو ولم يلزم
ذلك في او بل زيد الامران الاثبات بها وتركه قوله ولا او بل ولكن لاحدهما معينا وبل للاضراب ولكن لازمة للنفي
اي هذه الثلثة تشترك في اثبات الحكم لاحد الامرين معينا فلا لنفي ما وجب للاول عن الثاني زيد تقول جاءني زيد لا
عمرو وبل للاضراب عن الاول منفيا كان او موجبا تقول جاءني زيد بل عمرو اذا وقع الاخبار عن زيد غلطا وتقول
جاءني زيد بل عمرو وهو يحتمل الامرين احدهما ان يكون معناه بل جاءني عمرو وهي ح للاضراب عن نفي مجيء
زيد الى اثبات مجيء وثانيهما ان يكون معناه بل ما جاءني عمرو وهي ح لبيان من نسب اليه عدم المجيء ولكن للاستدراك
لازمة للنفي لانها للمغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه معين وههنا تفصيل وهو ان يقال لانها للمغايرة
اما ان يعطف المفرد في الجملة على الجملة فان كان الاول كان قبله النفي ليتحقق التغاير بين المعطوف والمعطوف عليه
تقول ما جاءني زيد لكن عمرو اي لكن جاءني عمرو وان كان الثاني لزم ان يكون قبلها او بعدها النفي لما ذكرناه

PERPUSTAKAAN NASIONAL

تقول لم يقم زيد لكن قام عمرو وقام زيد عمرو قوله وحروف التنبيه الى واما وها لها صدر الكلام وانما سميت حروف
التنبيه لتنبيه المخاطب بها وانما جيء بها في الكلام لئلا يفوت الغرض على تقدير ان يكون عاقلا ولا هذا اختصت
باوايل الكلام اعلم ان الا واما مختصان بالمركبات كقوله تعالى الا انهم هم المفسدون وكقوله ام شعر والذي ابكى
واضحكي والذي امات واحيى والذي امره وانما تدخل على المفردات التي هي اسماء الاشارة فقط نحو هذا
وهاتا وتدخل على المركبات كقول الشاعر ها ان تا عذرة ان لم تكن قبلت فان حاصها قد نان في البلد قوله حروف
النداء يا وايا وهيا اعلم ان حروف النداء خمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة وهي التنبيه المدعو ودعائه ليجيب
وسميع ما تريد منه وانما جعل لهذه الحروف باب اخرى سوى التنبيه لخصوصها بشيء على ما فيه حرف التنبيه
وطلب اقبال المدعو قوله يا اعمها وايا وهيا للبعيد واي والهمزة للقريب اي يا اعم هذه الحروف استعمالا لانها تستعمل
بالقريب والبعيد والمتوسط وفي غيرها ترتيب وهو ان ايا وهيا للمنادي البعيد واي الهمزة للقريب لكن الهمزة للمنادي
القريب قوله وحروف الايجاب نعم وبل واي واجل وجير فنعم مقررة لما سبقها انما سميت هذه الحروف حروف التصديق
والايجاب لانها مصدقة لما سبقها ونعم مصدقة ومقررة لما سبقها من الكلام مثبتا من الكلام كان او منفيا
او مستفهما ما كان او خبرا تقول لمن قال اقام زيد او قام زيد او لم يقم زيد او لم يقم زيد نعم تصديقا لما قبله هذا يجب
اللغة دون العرف الا تريد انه لو قيل لك اليس لي عندك كلاما لا نقلت لالزمنك القاضي به تغليبا للعرف على
اللغة قوله وبلى مختصة بايجاب بعد النفي اي بلى مختصة بايجاب بعد النفي استفهاما كان ذلك النفي او خبرا تقول
في جواب من يقول اولم تعلم زيدا او لم يقم زيد بلى اي قد قام زيد ومنه قوله تعالى الست بربكم قالوا بلى انت ربنا
او لم قيل في جواب نعم فكان كفرا لان نعم مقررة لما قبلها نفيا كان او ايجابا الا ان يحمل على العرف قوله واي اثبات
بعد الاستفهام ويلزمها القسم اي للاثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم تقول لمن قال اقام زيد اي والله قوله
واجل وجير وان تصديق للمخبر اي هذه الثلثة للمخبر كقولك في جواب من تقول اقام زيد اجل او جير وكقول ابن
الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان صاحبها والمراد بالمخبر في قوله تصديق للمخبر هو المتكلم الا الذي اخبر
بجير والا لم يقع تصديقا للاعلام حروف الزيادة ان وان وما ولا ومن والباء واللام فان مع ما النافية وقلت زدتها مع ما
المصدرية ولما ه انما سميت هذه الحروف حروف الزيادة لانها قد يقع زائدة ابدا والغرض من زيادة هذه الحروف
التاكيد او الفصاحة او غيرها ولما فرغ عن عدها شرع في بيان مواضع زيادتها فقال فان مع ما النافية فاي فان
المكسورة تزاد بعد ما النافية التاكيد النفي كقوله واما طياجين ولكن منا بانا ودولة اخرجنا وقلت زيادة ان
المكسورة بعد ما المصدرية نحو اجلس ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه وبعد لما نحو لما ان قمت قوله ان مع لما
وبين الواو القسم وقلت مع الكاف اي تزال ان المفتوحة بعد لما كقوله تعالى افلما ان جاء البشير كان طيبة تعطو الى
ناصر السلم على تقدير ح طيبة قوله وما مع اذا ومتى واي واين وان شرطا وبعض حروف الجر وقلت مع المضاف اي تزاد ما
بعد اذا شرطا نحو اذا ما اكرمتني اكرمتك وبعد متى شرطا نحو متى ما تكرمني اكرمك وبعد اين شرط نحو اينما تكن
اكن وبعد اي شرط كقوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وبعد انا شرطا لقوله تعالى فاما نذهبن بك
وينبغي ان يعلم ان ما اذا زيدت بعد ان شرط اذا ادخلت نون التاكيد على فعلها في الاكثر لانه لما اكد احروف الشرط كان
تاكيد الفعل اولى فقوله شرطا قيد في جميع ما ذكرنا من نحو اذا الى ان وتزاد ايضا بعد بعض حروف الجر كقوله تعالى
فبما رحمة من الله ومما خطيئاتهم وانهم قال بعض حروف الجر لانها لا تزاد مع كل واحد حروف الجر وقلت زيادتها من
المضاف والمضاف اليه نحو وغضت من غير ما حرما اي من غير حرم قوله ولا مع الواو وبعد النفي وبعد ان المصدرية

PERPUSTAKAAN NASIONAL

وتزاد لا بعد الواو الواقعة بعد النفي تاكيدا له نحو ما جاءني ولا عمرو وتزاد ايضا بعد ان المصدرية كقوله
تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب وما منعك ان لا تسجد قوله وقلت قبل القسم اي وقلت زيادة لا اقسم كقوله تعالى لا اقسم
قوله وشذت مع المضاف اي شذ زيادة لا بين المضاف والمضاف اليه كقوله في بئر لا حول والحول جمع جائز من
جائز اذا هلك قوله ومن والباء واللام تقدم ذكرها اي وتزاد من والباء واللام وقد تقدم ذكرها في باب حروف
الجر على التفصيل فلا نعيدها ولقائل ان يقول ان الكاف او وقد مر ايضا فوجب عليه ذكرها او عدها ذكر من الباء واللام
ويمكن ان يجاب عنه بانه انما خص الى ء واللام ومن بالذكر ههنا ووت الكاف للشرة زيادة تها وتذرة زيادة الكاف قوله
وحروف التحضيض اي وان وانما سميت تفسيرا لوقوعها تفسيرا كقولنا في قوله تعالى واخفا موسى قومه اي من قومه وقوله
تعالى وناديناه ان يا ابراهيم قوله وهي مختصة بما في معنى القول ان يكون مفسر الكلام فيه معنى القول لا نفس القول نحو كنت
له ان قم فلو قلت له ان اقم لم يجز لعدم جواز وقوعه تفسيرا لنفس القول فاي اعم استعمال ان يفسر بها في معنى قول وما هو
في معنى القول صريح وغير صريح ولا يفسر بان الا ما هو في معنى القول غير صريح قوله حروف المصدرية ما وان وان فما وان
للفعلية وان للاسمية انما سميت هذه الحروف المصدرية لانها تجعل ما بعدها في حكم المصدر والاول لان اعني ما وان المخففة
مختصان بالجملة الفعلية فانها تدخل ان الجملة الفعلية وتجعلانها في حكم المفرد الذي هو المصدر اعجبني ما صنعت اي صنعك
ولقوله تعالى فما كان جواب قومه الا ان قالوا اي الا القول والثالث وهو ان المتعلقة المفتوحة مختصة بالجملة الاسمية
لما عرفت انها تدخل على المبتدا والخبر فانها تدخلها وتجعلها في تاويل المفرد الذي هو المصدر خبرها نحو اعجبني
انك قائم اي قيامك او ما في معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة زيد فان تعذرت قدرت الكون نحو اعجبني
ان هذا زيد اخوك اي كونه زيدا قوله وحروف التحضيض هلا والا ولولا ولوما اعلم ان هذه الحروف تدخل على اللام على
الترك اذا دخلت على الماضي هلا قرأت وعلى الحث والطلب على الفعل اذا دخلت على المضارع نحو قوله تعالى لوما تاتينا
بالملائكة قوله لها صدر الكلام كما مر قوله ويلزم الفعل لفظا او تقديرا اي ويلزم دخول هذه الحروف الفعل او يلزم
الفعل هذه الحروف لفظا نحو هلا ضربت زيدا نحو هلا زيد ضربته اي هلا زيدا لكونها لطلب الفعل قوله حروف التوقع
قد وفي المضارع للتقليل وانما سميت الحروف التوقع لانه يعبر بها من يتوقع الاخبار فهي اذا جعلت الماضي قرينة الى الحال
نحو قد قامت الصلوة وبهذا الاعتبار يسمى حرف التقريب واذا دخلت على المضارع كانت للتقليل كقولهم ان
الكذوب قد يصدق ويجوز الفصل بينه وبين الفعل بالقسم نحو قد والله قمت وقد يراد بها التحقيق في المضارع
كقوله تعالى قد يعلم الله المعوقين وقد يحذف الفعل بعده كقوله اقد الله الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا
وكان قد نزلت قوله حروف الاستفهام الهمزة وهل الاستفهام طلب الفهم قوله لهما صدر الكلام تقول ازيد قائم
وافائم زيد وكذلك هل اي الهمزة وهل صدر الكلام لكونهما دالتي لنوع من انواع الكلام فوجب تقديمهما كما مر وهما
يدخلان على الجملتين الاسمية نحو ازيد قائم والفعلية اقام زيد وهل قام زيد الا اذا كان الخبر في الجملة الاسمية
فعلا جاز استعمال الهمزة ولم يجز استعمال هل زيد قائم لان اصل هل بمعنى قد كقوله هل اتى على الانسان اي قد فكما
لا يقال قد زيد خرج لا يقال هل زيد خرج فان قيل مقتضى ما ذكر ثم ان لا يقال هل زيد خارج لامتناع ان يقال قد
زيد خارج قلنا انما جاز حملها على اختها وهو ازيد خارج وانما لا يحمل على اختها في مثل هل زيد خرج لانه هذه الجملة
اقرب من باب هل فاعتبارها في نفسها اولى من حملها على اختها قوله فالهمزة اعم تصرفا تقول ازيدا ضربت اتضرب
زيدا وهو اخوك وازيد عندك ام عمرو او اثم اذا ما وقع واقمت كا او من كان متباءون هل اي الهمزة اكثر اي الهمزة اكثر
تصرفا في الاستعمال من هل تقول ازيدا ضربت دون هل وتقول ضربت زيدا وهو اخوك منك للضرب وهو على

PERPUSTAKAAN NASIONAL

صفة الاخوة دون هل لان هل لا يستعمل في ما فيه معنى الانكار وتقول ايضا ازيد عندك ام عمرو دون هل او يختص ام
المتصلة الهمزة دون هل وتدخل الهمزة على حروف العطف وتقول ايضا اثم اذا ما وقع اقمت كان ميتا تدخل الهمزة
على حروف العطف ولم تدخل هل عليها كل ذلك لكون الهمزة اصل في الاستفهام بخلاف هل ولانها احصر من هل
فقوله دون هل ظرف كقوله تقول ازيد ضربت وهو قيد في الكل قوله وحروف الشرط ان ولو واما اعلم ان هذه الثلثة
حروف الشرط ولها صدر الكلام لانها لنوع من انواع الكلام فان للاستقبال فان دخل الماضي ولو عكس اعلم ان هذه
الثلثة حروف الشرط فلها صدر الكلام لانها لنوع من انواع الكلام للاستقبال وان دخل على الماضي اي فان لم تجعل الفعل
الذي تدخل عليه بمعنى الاستقبال سواء كان الفعل ماضيا نحو ان ضربت ضربت او مضارعا نحو ان تضرب اضرب
ولو عكسه اي لو للماضي وان دخل على المضارع اي تجعل الفعل بمعنى الماضي سواء كان دخل الماضي نحو لو ضربت ضربت
المضارع نحو لو تضرب اضرب وقد يجيء بمعنى ان كقوله تعالى ولامة مؤمنة من مشركة ولو اعجبتكم وقد يكون
بمعنى ان الناصبة كقوله ودوا لو تكفرون كقوله ودوا لو تدهن فيدهنون وكقوله يود المجرمون لو يفتدي ولا يجوز
ان يكون ههنا للامتناع لانه لا جواب لهذا قوله ويلزمان الفعل لفظا او تقديرا اي وان ولو يلزم دخولهما الفعل
نحو ان ضربت ضربت ولو ضربت ضربت او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون اي وان
استجارك احد ولو تملكون فاحد مرفوعان فانهما فاعلات لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر وليسا بفاعلين
لافعال بعدهما ويؤيد ذلك لانك لا تقول ان قومك يضرب زيد بل يقول ان قومك يضربوا وينبغي ان تعلم
ان مفسر المحذوف يجزم ان كان مضارعا ان زيد يقم ليطابق المحذوف وان الاسماء المتضمنة معنى ان لا تحذف افعالها
في الحال الاختيار لكونها فرع ان فلا يتصرف فيها مثل تصرفه نعم يجوز حذفها عند الضرورة كقوله فمن نحن نؤمنه
بيت وهو امن ومن لم تجزه ما منوعا ومن نؤمنه قوله ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه فاعل وانطلقت بالفعل
موضع منطلق ليكون كالعوض فان كان جامدا جاز لتعذر لا اي ومن اجل انهما يلزمان الفعل لفظا او تقديرا قيل
لو انك بفتح ان لانه فاعل فعل محذوف ولاجل انهم اذا حذفوا الفعل فسره بفعل ولم يفسروه ههنا التزموا ههنا
ان يكون خبر ان فعلا ليكون كالعوض من الفعل المفسر فقالوا لو انك انطلقت ولم يقولوا لو انك منطلق هذا اذا
امكن تقدير الفعل اما اذا تعذر وذلك بان يكون الخبر جامدا جاز تقدير الفعل نحو لو اقر حجر لكان جامدا
لتعذر الاتيان بالفعل قوله واذا تقدم القسم اول الكلام على الشرط لزمه المضي لفظا او معنى وكان الجواب القسم
لفظا مثل والله ان تأتني او لم تأتني لاتينك اي تقدم القسم في اول الكلام على الشرط لزم ان يدخل حروف الشرط
الفعل او الماضي لفظا او معنى نحو والله ان تأتني او لم تأتني الا لزمنك لانه لما بطل عمل حرف الشرط في الجواب لكونه
جوابا للقسم طلب ان لا يعمل في الشرط فوجب ان يكون ماضيا لئلا يتخالفا وكان الجواب للقسم لفظا او معنى لكونه
اهم لتقدم على الشرط وللشرط معنى لكونه مشروطا ومعلقا بالشرط ولم يتعرض المصنف للمعنى لكونه معلوما والـ
والتسك في اللفظ قوله وان توسط بتقدم الشرط او غيره جاز ان يعتبر وان يلغى كقوله انا والله ان لا تأتني انك
وان اتيتني والله لاتينك اي وان بلغي توسط القسم بتقدم الشرط عليه وبتقدم خبر الشرط عليه جاز ان يعتبر القسم
وجاز ان يلغى اي جاز ان يجعل الجواب القسم لفظا ولزم حرف الشرط المضي وجاز ان يجعل الجواب جوابا للشرط ولم
يلزم حرف الشرط الماضي وجاز ان يجعل الجواب بالشرط ولم يلزم حرف الشرط الماضي ويصير القسم ملغى واما اعتبار
القسم مع تقدم الشرط عليه نحو اذا اتيتني او ان لم تأتني قوله الله لاكرمنك فليتوفره مقتضى مقتضى كل واحد من
الشرط والقسم بان يكون الجواب للقسم والقسم مع ما بعده جوابا للشرط وح يلزم دخول الفاء على القسم واما

PERPUSTAKAAN NASIONAL

اعتباره مع تقدم غير الشرط عليه انا وان اتيتني او لم تأتني لاكرمنك فيجعل القسم وجوابه وهو الاكرمنك ساق
مسد جواب الشرط وجعل المجموع خبر المبتداء فيرجع الى ما وقع القسم اول الكلام متقدما على الشرط واما الفاء مع تقدم
عليه نحو ان تأتني والله انك والله فلا كثرة العناية بالشرط لتقدم فالشرط مع الجزاء ساد مسد جواب القسم واما الفاء
مع تقدم غير الشرط عليه نحو انا والله ان تأتني انك فيجعل الشرط والجزاء خبر المبتداء وجعل مجموع المبتداء
والخبر ساد مسد جواب القسم قوله وتقديم القسم باللفظ مثل لئن اخر جواب ان اطعتموهم اي وتقديم القسم قبل
الشرط في اول الكلام كلفظ القسم قبل الشرط في كون الجواب للقسم لفظا ولزوم الشرط الماضي كقوله تعالى لان خرجوا لا يخرجون
معهم ولقوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون فلولا تقدير القسم قبل الشرط فيهما لوجب جزم لا يخرجون ودخول الفاء
على انكم لمشركون قوله للتفضيل اي ما وضعت لتفضيل التثنية نحو اما زيد فلا لم واما بكر فجاهل لكنهم لم يلتزموا تكرارا
اما كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيلبعي ما تشابه منه ولم يذكره بعده اما اخرى لكونه معلوما من
الاول ويدل على كونه للشرط لزوم الفاء في جوابه والقصد بان الاول مستلزم للثاني قوله والتزموا حذف فعلها
وعوض بينهما وبين فائها جزء مما في حيزها مطلقا وقيل هو معمول المحذوف مطلقا نحو اما يوم الجمعة فزيد
منطلق وقيل ان كان جائز التقديم فمن الاول والا فمن الثاني اي التزموا حذف الفعل الدال الجملة عليه اما لان
المقصود هو الاسم الواقع بعدهما دون الفعل ولما حذف الفعل جعل الجزاء الذي في حيز جوابها بين اما وبين
فائها عوضا عن الفعل المحذوف وهو الاسم الرافع بعد كراهة ان يلي الفاء اما لكراهتهم ان يلي الة الجزاء الة الشرط
الامري ان معنى قولك اما زيد فمنطلق مهما يكن من شيء فزيد منطلق فزيد جزء مما في جوابها والمراد من
قوله منطلق ان الاسم الواقع بعدها جزء مما في حيز جوابها سواء كان مرفوعا او منصوبا وسواء كان بعد
فاء الجزاء ما يمتنع التقديم او لم يكن وقال بعضهم ان الاسم الواقع بعد اما ليس جزء مما في حيز الفاء لامتناع عمل
ما في حيز فاء الجزاء فيما قبله بل معمول فعل محذوف مطلقا اي سواء كان بعد الفاء ما يمتنع التقديم او لم يكن سواء
كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق او منصوبا اما يوم الجمعة فزيد منطلق اي مهما ذكر زيد في يوم انطلاقه فهو منطلق
في الاول ومهما تذكر يوم الجمعة فزيد منطلق في الثاني وهو ضعيف والا جاز النصب في الاول بتقدير تذكر والرفع
في الثاني بتقدير حصل او ذكر لكنه لم يجز بالاتفاق وقال بعضهم ان كان اسم الواقع بعد اما جائز التقديم على جوابها
اي لم يكن بعد الفاء ما يمتنع التقديم فمن الاول يعني انه جزء مما في حيز فهو اما مبتداء نحو اما زيد فمنطلق واما
معمول لما في جوابها نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق فانه جاز ان يكون ظرفا المنطلق متقدما على الفاء وان لم
يكن جاز التقديم على جوابها اي كان ما بعد الفاء ما يمتنع التقديم فمن الثاني يعني انه ليس جزء مما في حيز
جوابها بل معمول لفعل محذوف نحو اما يوم الجمعة فازيد منطلق لامتناع عمل ما بعد ان فيما قبله لاقتضائها
صدر الكلام والحق ان الباب كله واحد فانه كما يجوز ان يعمل ما بعد ان فيما قبلها كذلك لا يجوز ان يعمل ما
بعد فاء الجزاء فيما قبلها وان جاز ذكر ما هو المقصود مقدما على فاء الجزاء العرض فليجب ايضا في ان كذلك
العرض وفيه نظر لوجوب المانعين في احد الصورتين ووجوب مانع في الصورة الاخرى وجوابه انهما لا
لا يمنعان وان يعمل بعدهما فيما قبلهما العرض والا جاز اما زيد فانه منطلق بتقدير يذكر وجاز اما يوم الجمعة
فزيد منطلق برفع يوم الجمعة بتقدير يحصل او يذكر لا يجوز بلا خلاف قوله حروف الردع كلا وقد جاء بمعنى حقا
اي حروف الردع كلا لانه وضع للردع والتنبيه على الحق وانما استعمل اذا سمع محال او تقول على الانسان مثلا اذا
قيل فلان سمك فقلت كلا اي ارتدع عن قصد هذا او تنبيه وقد جاء كلا بمعنى حقا وهو حرف عند النحاة

PERPUSTAKAAN NASIONAL

لكونها للتحقيق الجملة كان وقيل ان كلا في قوله كلا ان الانسان لـ ليطغى بمعنى حقا واسم عند بعضهم لكنه بين المواد
الموافقة لفظا الكلام التي الردع قوله تاء التانيث الساكنة تلحق الميم لتانيث المسند اليه فان تحان ظاهرا غير حقيقي
فمخير اي انما تلحق تاء لتانيث الساكنة الفعل الماضي ليدخل على تانيث الفاعل اي ليعلم انه مسند الى فاعل مؤنث نحو قامت
هند وانما قيد التاء الساكنة احترازا عن المتحركة نحو قائمة فانها تلحق الاسم والمراد بالساكنة بالذات لئلا يشكل بمثل قامتا
فانها ساكنة بالذات ومتحركة بالعرض وهو التقاء الساكنين وانما قال الماضي لان هذه التاء لا تلحق غيره من الافعال
قوله فان كان الفاعل ظاهرا غير حقيقي فمخير انت في الحاق التاء وعدمه تقول طلعت الشمس وطلع الشمس واعلم ان قوله فان كان
ظاهرا غير حقيقي فمخير مكرر لانه ذكر من قبل قوله واما الحواق علامة التثنية والجمعين فضعيف اي واما الحاق علامة التثنية
وعلامة الجمعين اي المذكر والمؤنث عند اسناد الفعل الى الظاهر فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات بخلاف الحاق
علامة التانيث الفعل عند اسناده الى مؤنث غير حقيقي فلا يقال قام الزيدان ولا قاموا الزيدون ولا قمت النساء وعلى
تقدير تقدير الحاقها نحو اكلوا في البراغيث ليست بضمائر لئلا يلزم احتمال قبل الذكر من غير فائدة بل علامة الحقت
بالفعل ليدل على الاحوال كتاء التانيث والفرق بين علامة التانيث وعلامتي التثنية والجمعين انه يعلم التثنية والجمع من
لفظ المثنى والمجموع قطعا وقد لا يعلم التانيث من لفظ المؤنث قوله التنوين نون ساكنة تتبع حركة الاخر لا لتاكيد
الفعل وهو التمكن والعوض والمقابلة والترنم فتقول نون ساكنة احتراز عن المتحركة والمراد من الساكنة هو الساكنة بحسب
الذات لئلا يشكل بالتنوين المتحركة لالتقاء الساكنين فانها ساكنة بحسب الذات فانه ساكن وقوله تتبع حركة الاخر احتراز
عن نون ساكن في غير الاخر فانها لا يسمى تنوينا وقوله لتاكيد الفعل احتراز عن نون التاكيد نحو ضربن وهو خمسة
انواع تنوين التمكن وهو تنوين تلحق الاسم ليدل على انه لو كان في الاسمية نحو زيد ورجل والثاني تنوين يدل على كون الاسم
الداخلة على نكرة وهو الفارق بين المعرفة والنكرة نحو سيبويه ما والثالث العوض وهو الذي تلحق الاسم عوضا اما عن الياء
واعلاله نحو جوار واما عوضا اما الياء عن المضاف اليه نحو يومئذ اي يوم اذا كان كذا فلما حذف المضاف اليه وهو اذا كان
كلا اعوض التنوين عن المضاف اليه والرابع تنوين المقابلة وهو الذي يقابل ونون الجمع المذكر السالم ولا يوجد الا في
جمع المؤنث السالم نحو مسلمات فان التنوين فيها بمنزلة النون التي في مسلمين واني قلنا ذلك لانه يمكن ان يكون
احدى وهذه التنوين ان اما بيان انه ليس تنوين التمكن والتنكير فلوجوده فيه علا غير منصرف واما بيان انه ليس
بعوض عن المضاف اليه فلان المعنى غير موا قوله واما بيان انه ليس تنوين الترنم فلوجود في غيره اواخر الاتيان
والخامس تنوين الترنم وهو الذي يلحق اواخر الاتيان والاتصاف المضرعة لتحسين الانشاد كقوله ويحذف
من العلم موصوفا بابن مضافا الى علم اي ويحذف التنوين من العلم الموصوف بابن مضافا الى علم اخر نحو جاءني زيد ابن
عمرو وشدة اتصال الموصوف بالصفة وقد صرح البحث عن يعلم منه انه لو كان صفة لغير العلم لو كان مضافا الى
غير العلم نحو جاءني رجل ابن عالم وجاءني زيد ابن اخر لم يحذف التنوين في اللفظ ويعلم من قوله موصوف انه
لا يحذف اذا لم يكن صفة نحو زيد ابن عمرو ولعدم شدة الامتزاج واعلم ان وجود التنوين في الموصوف بالابن
في اللفظ والهمزة ابن في الخط متلازمان فاذا اسقط التنوين لفظ سقط الهمزة خط واذا اثبت التنوين لفظا
ثبت الهمزة خطا فانهم قصدوا الى تخفيفها خطا كما قصدوا الى تخفيفها لفظا ولهذا لم يحذف الفه في المثنى وان
وقع صفة لعلم مضاف الى علم اخر لانه لم يكثر كثرة المفرد واعلم ان حكم الابنية كحكم الابن في جميع ما ذكرناه قوله نون
التاكيد خفيفة ساكنة وثقيلة مفتوحة مع غير الالف اي نون التاكيد نوعان احدهما خفيفة ساكنة والثاني
ثقيلة مفتوحة مع غير الالف واعلم ان الثقيلة ابلغ في التاكيد من الخفيفة ساكنة على الاصل لكونها مبنية ومجيء

PERPUSTAKAAN NASIONAL

المشددة متحركة لالتقاء الساكنين ومجيئا مفتوحة خفة الفتحة وانما قيد كونها مفتوحة بقوله مع غير الالف لانها لو
كانت مع الالف لكانت مكسورة وهي في المثنى والمجموع المؤنث نحو اضربان واضربنان لكونها التشبيه بنون المثنى فيهما تقول
اضربن اضربان اضربن اضربنان قوله ويختص بالفعل المستقبل في الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم اي
وتختص نون التاكيد خفيفة كانت او بالفعل المستقبل الذي فيه معنى الطلب نحو الامر والنهي والقسم والاستفهام
والعرض والتمني وغير ذلك نحو اضربن ولا تضربن والله لا تضربن ولا تضربن وليتك تضربن وانما اختص هذه نون
بما فيه معنى الطلب لانه لا يؤكد ما لا يكون مطلوب ويعلم من قولنا بالفعل المستقبل انه لا يدخل الماضي ولا الحال لانه لا
يؤكد الا ما فيه طلب والمطلوب لا يكون الا في المستقبل قوله وقلت في النفي اي وقلت زيادة نون التاكيد في النفي فلا يقال زيد
ما يقوم من الا قليلا لخلوه من معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهي قوله ولزمت في مثبت القسم اي ولزمت نون
التاكيد في جواب القسم لان القسم موضع التاكيد ليقرر انه جواب القسم ويعلم من قوله لزمت في مثبت القسم انها لا يلزم
غيره قوله وكثرت في مثل اما تفعلن اي وكثرت زيادة النون في مثل اما تفعلن اي كثرت نحو زيادة نون التاكيد على الفعل اذا
زيدت ما على حرف الشرط لانه اكد واحرف الشرط بما اكل والفعل ايضا بالنون لئلا يخط المقصود بالذات وهو الفعل
من غير المقصود بالذات وهو ان قوله وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم اي وما قبل نون التاكيد مضموم مع ضمير
المذكرين وهو الواو في جمع المذكر السالم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين نحو اضربن قوله ومع المخاطبة مكسورة
اي وما قبل هذه النون مكسورة في المخاطبة لتدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين فتقول انت اضربن في اضربي وهل
تضربي قوله وفيما عداه مفتوح اي وما قبل نون التاكيد فيما عدا الضمير المذكرين والمخاطبة مفتوحة طلب اخفه وهو
في الواحد المذكر غائبا كان ومخاطبا وفي المؤنث الغائبة نحو اضربن وهل تضربن يا زيد وزيد هل تضربن ولا تزيد
بقوله فيما عداه التثنية والجمع وان تناوله ظاهر لفظه لانه يذكر بعده احكامهما قوله وتقول في المثنى وجمع المؤنث
تقول اضربن في الواحد المذكر فلانه كلمة ان ضمت الى الكلمة اخرى وهي النون ومتى وكيت الكلمة اخرى في اخرى
الاولى طلب الخفة نحو خمسة عشر وبعلبك واما الفتح في المثنى وجمع المؤنث فلوجود الالف فيهما قوله وتقول في التثنية وجمع
المؤنث اضربان واضربنان اي وتقول في المثنى اضربان باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنان في جمع المؤنث
بزيادة الف بعد نون الجمع وقيل يؤتى التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متواليه قوله ولا تدخل الخفيفة خلافا ليونس
اي ولا تدخل نون التاكيد الخفيفة المثنى وجمع المؤنث فلا يقال اضربان واضربنان لانه يلزم اما تحريك النون
واما حذفها لالتقاء الساكنين على حده وهما متعذران خلافا ليونس فانه اجازه وجوز التقاء الساكنين على غير حده
وهو التقاء الساكنين الذي كذلك سمي التقاء الساكنين على حده مفخوذ الثوب وكقوله تعالى ولا الضالين نحو اضربان
واضربنان والتقاء الساكنين التقاء الساكنين على غير حده ولم يجيزوا على غير حده لانه لما كان الاول مدغما في الثاني
في الصورة الثانية فكان متحركة بخلاف الصورة الاولى مدغما في الثاني في الصورة الثانية فكانه متحركة بخلاف الصورة
الاولى لان الساكن الثاني لما كان مدغما في مثله فكانه متحرك وان وجوده حرف المذكر كعدمه قوله وهما في غيرهما مع الضمير
البارز كالمنفصل فان لم يكن فكان المتصل اي نون التاكيد المخففة والمشددة مع غير المثنى وجمع المؤنث لا يخلو من
ان يكون مع الضمير بارزا ولا يكونا فان كان مع الضمير بارزا كانتا كالكلمة المنفصلة تقول في اضربوا اضربن بخلاف الوان
وكما تقول مع الكلمة بالمنفصلة اضربوا القوم وتقول في اضربن اضربن بحذف الياء كما تقول في اضربن القوم بحذف
الياء وان لم يكونا مع ضمير بارز كانتا كالمتصل تقول في اضرب اضربن وانما قال في غيرها لانه ذكر كيفية لحوق نون التاكيد
بالمثنى والمثنى والجمع المؤنث وليس المراد بيان اتصال النون بالافعال الصحيحة لكونهما ظاهرا بل المراد اتصال النون بافعال

PERPUSTAKAAN NASIONAL

المتعلقة قوله ومن ثم قيل هل ترين وترون وترين واغزون واغزن اي ومن اجل ان النون مع الضمير البارز كالمتصلة
تقول في ايترين بكسر الياء لانه لما حذف النون التقى الساكنان الياء والنون التاكيد فكسرت الياء كما كسرت اذا اتصلت
بالكلمة المنفصلة لم ترى الناس وتقول في ترون بضم الواو كما تقول في الكلمة المنفصلة نحو قوله تعالى ولا تنسوا الفضل
بينكم وتقول في ترى واغز هل ترين واغزون بفتح الياء والواو كالمتصل لانه لما اتصل به نون التاكيد وجب رد المحذوف
لعدم علة حذفه ووجب فتح الياء والواو كما يجب فتح اخر الكلمة بالمتصلة بالكلمة الاخرى كقولك لم تريا باهندان
واغزو بازيدان وتقول في اغزوا امر للجمع المذكرين المخاطبين اغزون بحذف الواو وضم الزاء وفي اغزي امر للمخاطبة
اغزن بحذف الياء وكسر الزاء فالمثال لان الاول لان يكون النون مع الضمير البارز اعني الياء للمخاطبة والواو للجمع المذكرين
المخاطبين والمثالان المتوسطان لكون النون مع غير الضمير البارز والمثالان الاخيران يكون النون مع الضمير البارز وهما
الواو ولامر جمع المذكرين المخاطبين والياء الامر المخاطبة قوله والمخففة وتحذف للساكنين وفي الوقف فترد ما
حذف اي نون التاكيد المخففة بحذف لاحد الامرين وهو التقاء الساكنين كقوله لا تهين الفقير عليكم
ان تركع يوما والدهر قد رفعه اي لا تهني الفقير والذي يدل على ان تقديره كذلك انه لولا كقيل لا تهني
لانه يكون مجزوما واما الوقف اذا لم يكن ما قبلها مفتوحا قياسا على التنوين ولم يجب رد ما حذف النون التاكيد
لعدم موجب حذفه وهو نون التاكيد فتقول في اضربن واضربن واضربوا برد الواو واضربي برد الياء وتقول
في هل ترين يا امرأة وهل تخشون يا قوم هل ترين وهل تخشون باعادة نون الاعراب كما ذكرناه وهو التقاء
موجب البناء بخلاف التنوين فان حذف في الوقف لا يجب رد المحذوف عند الفصحاء تقول في جاءني خاقاض
جاءني قاض ووجه الفرق ان التنوين لازم للاسم المتصرف المجرد عن الام والاضافة ونون التاكيد
ليس بلازم للفعل فجاز ان يقدر النون المحذوف للوقف كالمعدوم من الاصل فيرد ما
حذف لوجودها ولم يجز ان يقدر التنوين المحذوف للوقف كذلك فلم يرد ما حذف
لما كان في حكم الملفوظ قوله والمفتوح وما قبلها تقلب الفا اي ونون التاكيد التي
يكون ما قبلها مفتوحا تقلب الفا عند الوقف تقول في اضربن يا رجل اضربا
قياسا على الوقف في الاسم ويكون علامة التاكيد باقية بوجه مع
لكونه الفتح مناسبة الالف وانما لم تقلب ياء اذا كان مكسورا
او اذا كان مضموما قياسا على الوقف في الاسم ولانه
لما يعلم بقاء علامة التاكيد فانك اذا قلت
يا زيدون اضربن اضربوا في الوقف في
يا امرأة اضربن اضربن في الوقف
لم يعلم انه بدل عن التنوين
او المحذوف للمردود
ولكن اخر
الكلام

PERPUSTAKAAN NASIONAL

PERPUSTAKAAN NASIONAL

PERPUSTAKAAN NASIONAL


PERPUSTAKAAN NASIONAL

Cod. X.

Grammatica K. Wâfiya.

Commentarius ad Kâfiyam.

PERPUSTAKAAN NASIONAL

PERPUSTAKAAN NASIONAL

A
10